وزارة التعليـــــم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة العربي التبسي - تبســـة
كلية العلــوم الإنسانية والاجتماعيــة
قســـم:العلوم الاجتماعية

دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية (مدينة باتنة)

أطروحـــة مقدمة لنيل شهـــادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)

تخصص: علم الاجتماع السياسي

إعـــداد الطـــالب:
مبارك فريطـــاس

إشـراف الأستاذة الدكتورة:
سمـــيرة لغويـــل

لجنـــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
منير صوالحية	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة تبســة	رئيسًـــا
سميرة لغويل	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــة -1	مُشْرِفًا ومقرّرًا
مولدي عاشور	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة تبســة	منـــاقشاً
ربيع مطلاوي	أستاذ محاضر أ	جامعـــة تبســة	منـــاقشاً
أحمد بوذراع	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــة -1	منـــاقشاً
محمد بلقاسم بوفاتح	أستاذ محاضر أ	جامعـــة الجلفـة	منـــاقشاً

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة شكر وتقدير

الشكر والثناء لله عزّ وجل أولا على نعمة الصبر والقدرة على انجاز هذا العمل، فالله الحمد على هذه النعم.

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة :

أ. د/ لغويل سميرة

التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث، وعلى كل ما قدمته لي من دعم وتوجيه وإرشاد، لإتمام هذا العمل على ما هو عليه، فلها أسمى عبارات التقدير والثناء .

ونتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل، وإلى كل أساتذتي الكرام في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة العربي التبسي _تبسة و جامعة الحاج لخضر باتنة 1 .

وإلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال الله في عمرهما ، وإلى الزوجة الكريمة رفيقة الدرب التي ساندتني في مسيرتي، وإلى كل أفراد العائلة الكريمة على كل ما قدموه لي من عون، فلهم منّي جميعا كلّ الثناء والاحترام والتقدير على الدعم والاهتمام.

قائمة المحتويات

كلمة شكر وتقدير

قائمة المحتويات

كاشف الأشكال

كاشف الجداول

كاشف الملاحق

الملخص

مقدمــة 1

الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة 5

1. صياغة إشكالية البحث: 6
2. فرضيات الدراسة: 10
3. أسباب اختيار الموضوع: 11
4. أهمية الدراسة: 12
5. أهداف الدراسة: 13
6. تحديد المفاهيم: 14
7. الدراسات السابقة: 26
8. الموجهات النظرية للدراسة: 47

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية مقاربة نظرية 51

1.النظريات المفسرة لأصل الأحزاب السياسية: 52
2. تصنيف الأحزاب السياسية: 68
3. وظائف وأدوار الأحزاب السياسية: 78
4. الأنظمة الحزبية: 87

الفصل الثالث: واقع الأحزاب السياسية في الجزائر 96

1. التطور التاريخي للأحزاب السياسية في الجزائر: 97

2. الضمانات الدستورية لحماية حق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم: 04/12:.....112
3. الخارطة الحزبية في الجزائر.....115
4. واقع الممارسة الحزبية في الجزائر: (انعكاسات التعددية الحزبية على الواقع السياسي).....130
الفصل الرابع: الوعي السياسي برؤى نظرية..... 141
1.النظريات المفسرة للوعي السياسي.....142
2.أهمية الوعي السياسي.....155
3. علاقة الوعي السياسي بمفهوم الثقافة السياسية والمشاركة السياسية:.....156
4. مصادر الوعي السياسي: 160
5. محتوى ومضمون الوعي السياسي: 170
6. معيقات اكتساب الوعي السياسي: 180
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة..... 183
1. المنهج.....184
2. مجالات الدراسة.....185
3. العينة وكيفية اختيارها.....186
4. أدوات جمع البيانات 188
5. الأساليب الإحصائية المستخدمة.....192
الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالدراسة 193
المحور الأول: البيانات الديموغرافية لعينة البحث 194
المحور الثاني: الخطاب السياسي للأحزاب السياسية وتأثيره على الإهتمام السياسي لأفراد المجتمع 204
المحور الثالث: البرامج السياسية للأحزاب وتأثيرها على المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية لأفراد المجتمع الجزائري 220
المحور الرابع: الممارسة السياسية للأحزاب وتأثيرها على الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع 240
الفصل السابع: نتائج الدراسة..... 256
1. تحليل النتائج في ضوء الفرضيات 258
خاتمـــة 265

قائمــة المراجــع..... 269

الملاحـــق 286

كاشف الأشكال

الشكل 1: يبين أصل الأحزاب والنظم الحزبية حسب أفكار كل من روكان ولابيست 67
الشكل 2: يبين المخطط التنظيمي لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (مجلس الشورى) 118
الشكل 3: يبين القوة والمعنى في طروحات روبرت ميرتون(ROBERT MERTON) 153
الشكل 4: يبين نسب عامل السن للمبحوثين.....195
الشكل 5: يبين نسب عامل الجنس للعينة 196
الشكل 6: يبين نسب المستوى التعليمي للمبحوثين 197
الشكل 7: يبين نسب عامل محل الإقامة للبمحوثين.....198
الشكل 8: يبين العلاقة بين متغير نوع القطاع المهني وأسباب الانضمام إلى الحزب 200
الشكل 9: يبين توزيع العينة حسب متغير المدة النضالية 202
الشكل 10: يبين كيفية الانتساب الحزبي لأفراد العينة.....203
الشكل 11: يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة لغة الخطاب السياسي للحزب.....205
الشكل 12: يبين نوعية الوسائل الاعلامية اتي يعتمدها الحزب في إلقاء خطابه السياسي 207
الشكل 13: يبين توزيع العينة حسب متغير صفات الخطيب.....209
الشكل 14: يبين توزيع العينة حسب توفر بعض الصفات في الخطيب بالنسبة للأحزاب الأخرى ...211
الشكل 15: يبين أسلوب الخطاب السياسي للأحزاب السياسية في الجزائر 213
الشكل 16: يبين درجة تأثير الخطاب الحزبي على اهتمامات المواطن 215
الشكل 17: يبين أهم المشكلات الراهنة التي تواجه خطاب الأحزاب السياسية 217
الشكل 18: يبين اقتراحات المبحوثين لتحسين صورة الخطاب السياسي للأحزاب الجزائرية 219
الشكل 19: يبين العلاقة بين متغير المدة النضالية ومتغير الاطلاع على قوانين البرنامج الداخلي للحزب 222
الشكل 20: يبين توزيع عينة البحث حسب العلاقة بين متغير المدة النضالية وامتلاك نسخة من البرنامج الانتخابي لانتخابات (27-11-2021) 224
الشكل 21: يبين أهداف برامج الحزب 226
الشكل 22: يبين مجالات برنامج الحزب 228
الشكل 23: يبين مدى توافق برامج الأحزاب السياسية في الجزائر مع طموحات المواطن ومدى توافقها مع الممارسات السياسية الملموسة.....230

الشكل 24: يبين نوعية الوسائل التي يستخدمها الحزب للتسويق السياسي لبرامجه الانتخابية 232
الشكل 25: يبين قدرة برامج الأحزاب على تفعيل المشاركة الانتخابية لأفراد المجتمع 234
الشكل 26: يبين اعتماد الحزب على الخرجات الميدانية في بناء برامجه السياسية.....236
الشكل 27: يبين طبيعة عمل برامج الحزب 237
الشكل 28: يبين أهم القضايا التي وجب على الأحزاب التركيز عليها لتفعيل المشاركة الانتخابية لأفراد المجتمع.....239
الشكل 29: يبين العلاقة بين متغير أساس الترشح للمناصب السياسية وبين متغير التداول السلمي داخل الحزب.....241
الشكل 30: يبين أساب عدم وجود تداول سلمي داخل الحزب 243
الشكل 31: يبين تقييم عينة البحث لطبيعة العمل الجماعي داخل الحزب الذي نتسبون إليه.....245
الشكل 32: يبين قدرة الحزب على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين 247
الشكل 33: يبين نوعية الخدمات المباشرة التي يسعى الحزب إلى تقديمها للمواطنين 249
الشكل 34: يبين العلاقة بين طبيعة ممارسة الأحزاب للعمل السياسي وقدرتها على التأثير في القرارات الحكومية 251
الشكل 35: يبين طبيعة عمل مكاتب الأحزاب السياسية في الجزائر 253
الشكل 36: يبين أهم معيقات العمل السياسي الحزبي.....255

كاشف الجداول

جدول رقم 1: يبين ملامح التمييز بين الأحزاب الأصل الداخلي والخارجي 57
جدول رقم 2: يبين توزيع عينة البحث حسب الانتماء السياسي. 187
جدول رقم 3: يبين شبكة الملاحظة 189
جدول رقم 4: يبين توزيع عينة البحث حسب الفئات العمرية.....194
جدول رقم 5: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس 196
جدول رقم 6: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير المستوى التعليمي 197
جدول رقم 7: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير مكان الإقامة.....198
جدول رقم 8: يبين توزيع عينة البحث حسب العلاقة بين نوع القطاع المهني وبين أسباب الانضمام إلى الحزب 199
جدول رقم 9: يبين مدى التباين بين نوع القطاع المهني وأسباب الانضمام إلى الحزب.....200
جدول رقم 10: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير المدة النضالية في الحزب.....201
جدول رقم 11: يبين توزيع عينة البحث حسب الكيفية التي تم بها الانخراط في الحزب 203
جدول رقم 12: يبين توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة لغة الخطاب السياسي للحزب في مختلف المواعيد الانتخابية.....204
جدول رقم 13: يبين توزيع عينة البحث حسب نوعية الوسائل الإعلامية التي يعتمدها الحزب في إلقاء خطابه 206
جدول رقم 14: يبين توزيع العينة حسب متغير الصفات التي تتوفر في الخطيب بالنسبة للأحزاب التي تنتمي إليها أفراد العينة.....208
جدول رقم 15: يبين رؤية المبحوثين حول ما إذا كانت نفس الصفات المتعلقة بالخطيب تتوفر في الأحزاب الأخرى.....210
جدول رقم 16: يبين توزيع عينة البحث حسب رؤية المبحوثين حول الأسلوب الخطابي الذي تعتمده الأحزاب السياسية في الجزائر في مختلف المواعيد الانتخابية 212
جدول رقم 17: يبين آراء المبحوثين حول درجة تأثير الخطاب السياسي للأحزاب الجزائرية على اهتمامات المواطنين 214
جدول رقم 18: يبين آراء المبحوثين حول أهم المشاكل الراهنة التي تواجه خطاب الأحزاب الجزائرية 216
جدول رقم 19: يبين اقتراحات المبحوثين لتحسين صورة خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية 218

جدول رقم 20: يبين توزيع عينة البحث حسب العلاقة القائمة بين متغير المدة النضالية في الحزب ومدى إطلاع المبحوثين على قوانين البرنامج الداخلي للحزب. 220
جدول رقم 21: يبين مدى التباين بين متغير المدة النضالية ومتغير الاطلاع على قوانين البرنامج الداخلي للحزب 221
جدول رقم 22: يبين توزيع عينة البحث حسب العلاقة بين متغير المدة النضالية ومتغير امتلاك نسخة من البرنامج الانتخابي للانتخابات المحلية 27 نوفمبر 2021..... 223
جدول رقم 23: يبين مدى التباين بين بين متغير المدة النضالية وامتلاك نسخة من البرنامج الانتخابي للحزب 224
جدول رقم 24: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير أهداف برامج الحزب..... 225
جدول رقم 25: يبين توزيع المبحوثين حسب المجالات التي يهتم بها برنامج الحزب 227
جدول رقم 26: يبين مدى توافق برامج الأحزاب السياسية الجزائرية مع مستوى طموح المواطن ومدى توافقها مع الممارسات السياسية الملموسة..... 229
جدول رقم 27: يبين الوسائط التي يعتمدها الحزب للتسويق السياسي لبرامجه في مختلف المواعيد الانتخابية 231
جدول رقم 28: يبين مدى قدرة برامج الأحزاب الجزائرية على تفعيل المشاركة الانتخابية للمواطن.... 233
جدول رقم 29: يبين مدى اعتماد الحزب على الخرجات الميدانية في بناء البرامج..... 235
جدول رقم 30: يبين طبيعة الخرجات الميدانية للحزب 237
جدول رقم 31: يبين أهم القضايا التي على برامج الأحزاب أن تركز عليها لكسب ثقة المواطنين والتصويت لها في الانتخابات 238
جدول رقم 32: يبين العلاقة بين أساس الترشح في الحزب والتداول السلمي على السلطة داخل الحزب 240
جدول رقم 33: يبين مدى العلاقة بين أساس الترشح والتداول السلمي على السلطة داخل الحزب.... 241
جدول رقم 34: يبين أسباب عدم وجود تداول سلمي على السلطة داخل الحزب 242
جدول رقم 35: يبين تقييم عينة البحث للعمل الجماعي داخل الحزب 244
جدول رقم 36: يبين قدرة الحزب على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين 246
جدول رقم 37: يبين نوعية الخدمات المباشرة التي بإمكان الحزب تقديمها للمواطنين..... 248
جدول رقم 38: يبين العلاقة بين طبيعة ممارسة الأحزاب للعمل السياسي في الجزائر وقدرتها في التأثير على القرارات الحكومية 250
جدول رقم 39: يبين مدى العلاقة بين طبيعة الممارسة السياسية للأحزاب في الجزائر وقدرتها في التأثير على القرارات الحكومية..... 251

جدول رقم 40: يبين تقييم المبحوثين لطبيعة عمل مكاتب الأحزاب السياسية في الجزائر 252
جدول رقم 41: يبين معيقات الممارسة السياسية للأحزاب في الجزائر 254

كاشف الملاحق

الملحق رقم 1 : الإستبانة.....287
الملحق رقم 2 : قائمة الأحزاب السياسية المعتمدة في ولاية باتنة.....293
الملحق رقم 3 : قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة 299

الملخص:

تأتي هذه الدراسة كإطلالة سوسيولوجية على جانب من الجوانب التي يتناولها علم الاجتماع السياسي، والتي جاءت بعنوان: "دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من الأحزاب (جبهة التحرير الوطني، جبهة المستقبل، حركة مجتمع السلم) _مدينة باتنة"، باعتباره من أهم المواضيع الذي يكتسي أهمية علمية كونه يعالج قضية تدخل في سياق الثقافة السياسية في ضوء الثنائية القائمة بين الوعي السياسي والأحزاب السياسية، وفي ضوء هذا التوجه تسعى هذه الدراسة إلى:

– معرفة طبيعة التأثير الذي تمارسه الأحزاب السياسية على الوعي السياسي لأفراد المجتمع الجزائري وهذا من حيث :

- معرفة طبيعة البرامج التي تقدمها الأحزاب السياسية وأثرها على المشاركة الانتخابية
- معرفة طبيعة الخطاب السياسي للأحزاب السياسية ومدى تأثيره على الاهتمام بالشأن السياسي.
- معرفة طبيعة الممارسة السياسية للأحزاب ودورها في تشكيل المواقف والاتجاهات السياسية.

أما التساؤل الرئيسي للدراسة فكان على النحو التالي :

– ما الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية اتجاه تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري؟

وتم استخدام "المنهج الوصفي" في الدراسة الميدانية على عينة مكونة من 126 مناضل من الأحزاب، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن اختصارها في ما يلي:

– أن الأحزاب السياسية تعتمد على أسلوب الحشد الجماهيري الذي يخدم المصالح الضيقة لهذه الأحزاب .

– ضعف المنابر الإعلامية ووسائط الدعاية الانتخابية للأحزاب في طرح خطاباتها السياسية وبرامجها الانتخابية .

– أبرز المشكلات التي تواجه الأحزاب السياسية تتحدد في انعدام الثقة وغياب المصداقية، كصورة نمطية في ذهنية أفراد المجتمع حول ما تقدمه هذه الأحزاب من خطاب وممارسة سياسية.

– إن طبيعة البرامج الحزبية وممارسة الحزب للعمل السياسي ذو طبيعة مناسباتية، يتحدد في الغالب بالمواعيد الانتخابية، الأمر الذي يجعل من مسألة الانتساب إلى هذه الأحزاب مجرد انتساب شكلي ولا يعني بالضرورة التزاما سياسيا .

– هناك عجز واضح من قبل الأحزاب السياسية في تجسيد برامجها على أرض الواقع، إلى جانب غياب الرؤية الاقتصادية في هذه البرامج .

- ضعف تأثير الأحزاب السياسية في صنع القرارات ورسم السياسات العامة، الأمر الذي يفسر غياب ثقافة سياسية لدى هذه الأحزاب في التعبير بصفة مستقلة عن كيان السلطة بخصوص الرؤية والإدراك واتخاذ القرار .

Abstract:

This study comes as sociological overview of one aspect of political sociology entitled "The role of political parties in shaping political awareness in Algerian society". A field survey was performed on a sample of political parties named the National Liberation Front, the Future front and Movement of Society for Peace, in the city of Batna. In view of the fact that the topic acquires a scientific value as it discusses a political culture issue based on the existing bilateral relationship between political awareness and political parties, This study aims to:

Investigate the impact of political parties on the social awareness of individuals through:

- The determination of the nature of political parties programs and their influence on electoral participation;
- The determination of the nature of political discourse of political parties and its influence on the attention to politics;
- The determination of the nature of the political practices of parties and their role in shaping political attitudes and orientations;

The main question of this study is:

What is the role of political parties towards shaping the political awareness in the Algerian society?

A descriptive approach was implemented along the survey on a sample of 126 party activists, the study concluded with the following findings:

- Political parties depend on the mass mobilization method that serves the narrow interests of these parties.
- Weak media platforms and media coverage of electoral during the political parties' campaigns;
- The most prominent problem facing political parties is the lack of trust and credibility, given the society's perception about political practices;
- The political program and the occasional activities of political parties, often determined by electoral deadlines, make membership only a formality and not necessarily a political commitment.
- Inabilityofthepoliticalpartiestoimplementtheirprogramsinto reality,inadditiontothelackofeconomicvisionintheseprograms;
- The weak influence of political parties in decision-making and public policy-making, which explains the absence of a political culture among these parties to express independently from the entity of authority in terms of vision, perception and decision-making.

Résumé:

Cette étude est une enquête sociologique d'un aspect de la sociologie politique quis'intitule « Le rôle des partis politiques dans la formation de la conscience politique dans la société algérienne ». L'enquête a été réalisée sur un échantillon de partis politiques appelés le front de libération nationale, le front El Moustakbal et le Mouvement de la société pour la paix, dans la ville de Batna. Compte tenu du fait que le sujet acquiert une valeur scientifique en abordant un sujet de culture politique basée sur la relation bilatérale entre la conscience politique et les partis politiques, Cette étude vise à :

Étudier l'impact des partis politiques sur la conscience sociale des individus de la société algérienne en déterminant :

- La nature des programmes des partis politiques et leur influence sur la participation des individus aux élections ;
- La nature du discours politique des partis politiques et son influence sur l'attention portée à la politique ;
- La nature des pratiques politiques des partis et de leur rôle dans la formation des attitudes et des orientations politiques ;

La question principale de cette étude est :
Quel est le rôle des partis politiques dans la formation de la conscience politique dans la société algérienne ?
Une approche descriptive a été utilisée pour cette enquête auprès d'un échantillon de 126 militants du parti. À partir de cette étude on a obtenu les résultats suivants :

- Les partis politiques dépendent de la méthode de mobilisation de masse qui sert les intérêts de ces partis.
- Une faible plateforme et couverture médiatique des élections ;
- Le principal problème auquel sont confrontés les partis politiques est le manque de confiance et de crédibilité, compte tenu de la perception qu'a la société des pratiques politiques ;
- Le programme politique et les activités occasionnelles des partis politiques, souvent déterminées par les échéances électorales, ne font de l'adhésion qu'une formalité et pas nécessairement un engagement politique.
- Incapacité des partis politiques à mettre en œuvre leurs programmes sur terrain, sans compter le manque de vision économique dans ces programmes ;
- Une faible influence des partis politiques dans la prise de décisions et l'élaboration des législations politiques, ce qui explique l'absence d'une culture politique qui renforce l'indépendance d'expression en termes de vision, de perception et de prise de décisions.

مقدمـــة

حظي موضوع الأحزاب السياسية والنسق السوسيو– سياسي باهتمام عدد كبير من الباحثين، في محاولة لفهم وتحليل بنية الأحزاب السياسية وتركيبتها وأدوارها داخل المجتمع، من منطلق مختلف النظريات التي تم بلورتها في علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة.

وتشكل الأحزاب السياسية أحد أهم الأنظمة الديمقراطية الحديثة، بفضل ما تقدمه من أدوار أساسية داخل المجتمع، خاصة تلك التي تتعلق بعملية التنشئة السياسية، من خلال تولي الأحزاب عملية التعبئة السياسية والتثقيف السياسي وتكوين النخب، قصد تشكيل وعي سياسي يتيح لأفراد المجتمع المشاركة في الحياة السياسية في إطار منظم تحكمه قوانين معينة، وهذا من شأنه تحقيق الذات للحزب واحتلاله مكانة هامة في المجتمع، ومن ثم إمكانيته تقلد مناصب هامة داخل هرم السلطة .

والحزب السياسي أيا كان له أيديولوجيات وأفكار محددة، تظهر في خطابه وتوثّق في برنامجه السياسي، ويسعى أعضاؤه الدفاع عن هذه الأفكار والالتزام بها والترويج لها بمختلف الوسائل المتاحة المشروعة، والسهر على تطبيقها في شكل ممارسات سياسية ملموسة، الأمر الذي يحتاج بالضرورة إلى التزام سياسي يظهر بشكل جلي في سلوكيات مناضلي الحزب، من حيث الانتماء السياسي الإرادي داخل الحزب والاستمرارية، والأهم من كل ذلك التعبير عن هذا الالتزام بالعمل والمشاركة، قصد إحداث تغيير في الحياة السياسية لصالح المجتمع، وبالتالي فإن النضال الحزبي هي مسألة تتعلق بالوعي السياسي يظهر في مختلف أشكال التعبير السياسي التي قد تأخذ طابعا جماعيا أو فرديا.

ويبقى الوعي السياسي لأفراد المجتمع هو المحدد الأساسي لفعالية الأحزاب وطبيعة أدوارها داخل المجتمع، ومدى التزامها السياسي، الذي يعبر في النهاية عن موقف سياسي للفرد أو الجماعة من هذه الأحزاب، تتعلق جذوره بأبعاد نفسية واجتماعية وثقافية، والتعبير عن هذا الوعي على أرض الواقع قد يأخذ موقفين أساسيين: موقف سياسي يدخل في إطار المشاركة السياسية التي تأخذ طابعا تنظيميا مؤسساتيا يعبر عن برنامج أو فكرة واضحة، كالانخراط في الأحزاب والمشاركة في مختلف الأنشطة الحزبية، والمشاركة الانتخابية، وموقف سياسي يدخل في إطار المشاركة السياسية التي تأخذ طابعا غير رسمي وتمارس خارج أسوار المؤسسات، والتعبير عنها قد يأخذ شكل الحياد السياسي ولكنه يبقى ضمن إطار المشاركة السياسية، وتساهم هي الأخرى في صناعة الشأن السياسي العام، عبر

وسائط مختلفة مثل: المسيرات الاحتجاجية والتعبير عن الرأي من خلال مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، لتبقى المشاركة السياسية أحد أهم مؤشرات الوعي السياسي ونتيجة تحصيل حاصل لمؤسسات سياسية أهمها وأبرزها الأحزاب.

ومن هذا المنطلق يشكل موضوع دراستنا أحد المواضيع الأساسية في علم الاجتماع السياسي كونه يعالج قضية تتعلق بأدوار الأحزاب السياسية في هيكلة وتشكيل الوعي السياسي داخل المجتمع الجزائري، من خلال تحليل بنية الخطاب الحزبي وفهم خصوصيته ودلالاته السوسيولوجية، و تحليل برامج الأحزاب السياسية التي يتضمنها الخطاب الحزبي خاصة في المواعيد الانتخابية، الذي يمكّننا من فهم طبيعة هذه البرامج وواقعيتها، وكذلك تحليل الممارسة السياسية لهذه الأحزاب وطبيعتها على المستوى الامبريقي، ولتحقيق هذا المسعى تم تقسيم هذا الدراسة إلى سبعة فصول أساسية تجمع بين الجوانب النظرية والميدانية كما يلي:

الفصل الأول: وهو فصل خاص بالإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة من حيث: صياغة إشكالية البحث، فرضيات الدراسة، أسباب اختيار الموضوع وأهميته، أهداف الدراسة، تحديد المفاهيم الأساسية، استعراض الدراسات السابقة، الموجهات النظرية للدراسة.

الفصل الثاني: خاص بالمتغير المستقل تحت عنوان "الأحزاب السياسية مقاربة نظرية" وقد شمل: النظريات المفسرة لأصل الأحزاب السياسية، تصنيف الأحزاب السياسية، وظائف الأحزاب السياسية، الأنظمة الحزبية.

الفصل الثالث: وهو فصل تابع للمتغير المستقل بعنوان: " واقع الأحزاب السياسية في الجزائر" من حيث: التطور التاريخي للأحزاب السياسية إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، الضمانات الدستورية لحماية حق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 04/12، الخارطة الحزبية في الجزائر، واقع الممارسة الحزبية في الجزائر.

الفصل الرابع: خاص بالمتغير التابع تحت عنوان: "الوعي السياسي برؤى نظرية" وقد تضمّن: النظريات المفسرة للوعي السياسي، أهمية الوعي السياسي، علاقة الوعي السياسي ببعض المفاهيم القريبة (الثقافة السياسية، المشاركة السياسية)، مصادر الوعي السياسي، محتوى ومضمون الوعي السياسي، معيقات اكتساب الوعي السياسي.

الفصل الخامس: خاص بالإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل السادس: خاص بعرض وتحليل البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة.

الفصل السابع: خاص بالنتائج العامة وتحليلها في ضوء فرضيات الدراسة.

وقد تم ختم البحث بخاتمة إلى جانب طرح بعض التوصيات والاقتراحات الخاصة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى قائمة المراجع والملاحق، وملخص الدراسة باللغة العربية واللغات الأجنبية (فرنسية، إنجليزية).

الفصل الأول:
الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة

1. صياغة إشكالية البحث:

تعتبر الأحزاب أحد أهم الظواهر البارزة في الحياة السياسية خاصة في ظل الأنظمة الديمقراطية، من خلال ما تقدمه من أدوار ومهام في مستويات مختلفة تتراوح بين نشر الوعي السياسي وتعبئة المواطن وتنشئته سياسيا، وبين طرح البرامج السياسية ونقد السياسات الحكومية، وبين الربط بين المواطن والسلطة السياسية من خلال عمليات التواصل السياسي بين الأحزاب والمواطنين والاهتمام بمشاكلهم ومطالبهم لطرحها على مسامع السلطة قصد معالجتها، وعلى هذا الأساس فإن الأحزاب تشكل عنصرا ضروريا في أي نظام ديمقراطي.

وكل هذه الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية من شأنها تشكيل وعي سياسي في المجتمع، وتكون آلية تشكيل هذا الوعي حسب ما تقدمه هذه الأحزاب من أدوار ومهام وطبيعة البرامج التي تقدمها ومدى تطبيقها على أرض الواقع، وكذلك ظروف نشأة هذه الأحزاب وأهدافها وأيديولوجياتها الحقيقية ومدى مصداقيتها وحسب طبيعة النظام السياسي الذي يمارس فيه العمل السياسي، فقد يبدأ تشكيل الوعي السياسي في الأنظمة الديمقراطية غالبا من الاهتمام السياسي إلى المعرفة السياسية ثم التصويت السياسي وينتهي بمشاركة سياسية، وقد يكون العكس بالنسبة للأنظمة الديكتاتورية بحيث ينتهي بمقاطعة سياسية.

ويتضح من ذلك أن الأحزاب مهما كان شكلها تؤدي دورا اتجاه تشكيل وعي المجتمع وان اختلفت فعالية هذا الدور من حزب إلى حزب أو من دولة إلى أخرى، ليبقى المواطن هو العامل الذي يحدد معالم ومظاهر هذا الوعي من خلال مشاركته السياسية أو عزوفه السياسي، فقد يحتل هذا المواطن مكانة معتبرة عند الأحزاب خاصة في ظل الأنظمة الديمقراطية بحيث هو الآخر يلعب دورا حاسما في تشكيل السلطة السياسية ومن خلاله يمكن تحديد مكانة الحزب من السلطة، فكلما كانت مشاركته السياسية قوية ظهر الحزب بقوة والعكس صحيح، وتظهر تجليات هذه المشاركة خاصة في العمليات الانتخابية باعتبارها وسيلة شرعية ديمقراطية من خلالها يمكن أن يعبر الشعب عن إرادته.

والجزائر كغيرها من الدول التي أخذت بعملية التحول الديمقراطي والتغير في الحياة السياسية، ولقد كان لمجمل التغيرات التي عرفتها البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري أثر على المجال السياسي وبالتحديد على مستوى الأبعاد التنظيمية والمؤسساتية، وبناء على ذلك دخلت الجزائر في عملية تحول نحو التعددية في سياق من التطورات على المستوى الداخلي.

وهناك عاملين أساسيين كانا لهما الأثر البالغ في تشكيل ظروف البيئة الداخلية، فالعامل الأول:

يتحدد في الأزمة الاقتصادية الحادة منذ بداية الثمانينات، والعامل الثاني: يتحدد في الأزمة السياسية الناتجة عن جمود مؤسسات الدولة، وبالرغم من التطورات التي شهدها المجتمع عبر أكثر من خمسة وعشرين سنة من الاستقلال إلا أن النظام الجزائري ظل في حالة من الركود[1] .

وكان من الطبيعي أن لا يدوم النظام الأحادي في الجزائر نظرا لدرجة تأثيره التي تخطت الدولة، وانعكس ذلك على المجتمع بضرورة إعادة بناءه، وعلى هذا الأساس جاءت أحداث أكتوبر (8 أكتوبر 1988) باعتبارها النموذج الذي عبر من خلاله الشعب الجزائري عن غضبه وسخطه لهكذا وضعية، وكان لها الدور الكبير في تغيير النظام الجزائري، هذه الأحداث التي كشفت عن صراعات عميقة داخل السلطة آن ذاك، ووجهت انتقادات لاذعة للحزب والحكومة بسبب تقصيرهما في تأدية مهامهما لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع، خاصة الأزمة الاقتصادية التي هددت بكيان الدولة الجزائرية، لاسيما مع انخفاض أسعار البترول، وانعكاس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الوطنية، وتأثير ذلك على معيشة المواطن [2].

و نظرا لهذه الأحداث أصبحت التعددية الحزبية مطلبا اجتماعيا أكثر منها مطلبا سياسيا للنخبة، وبناء على ذلك ظهر دستور (1989) ليفتح المجال أمام الممارسة الفعلية للتعددية الحزبية ويعتبر ميلادا لها، وقد تحدد ذلك بمقتضى المادة 40 من هذا الدستور التي نصت على: " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[3]، وتم بموجب هذه المادة إنشاء عدد كبير من الجمعيات التي قد وصل عددها بالتقريب إلى 70 جمعية.

وتعمد الدستور على تسمية الأحزاب بالجمعيات ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني الذي بقي يحمل تسمية الحزب، الأمر الذي رفضته الجمعيات الأخرى رفضا قطعيا، ولعل الدوافع الأساسية التي جعلت المشرع الجزائري يستخدم مصطلح الجمعية كبديل لمصطلح الحزب، هو عدم وجود أحزاب قادرة على خوض المنافسة السياسية، لذا فضل المشرّع حينها أن تبدأ عملية التحول بالجمعيات

---

[1]. زهيرة بن علي، **تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية**، مجلة القانون، غيليزان–الجزائر، العدد الثاني، جويلية 2010، ص: 200.

[2]. نفس المرجع، ص: 200–201.

[3]. أحمد سويقات، **التجربة الحزبية في الجزائر 1962–2004**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة–الجزائر، العدد: 4، 2006، ص: 124.

السياسية لتتطور في ما بعد إلى أحزاب سياسية، كما قد ترتبط الدوافع بمحاولة تضييق الخناق على نفوذ التعددية دون منحها حق المشاركة الفعالة[1].

وبعد دستور (1989) جاء دستور (1996) في المادة 42 وجسدها قانون الانتخابات رقم 7/97 الصادر في 1997، الذي أقر بحق إنشاء الأحزاب السياسية بصفتها أحزاب وليست جمعيات ذات طابع سياسي حيث نصت المادة 42 على: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية، والقيم والمكونات السياسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي."[2].

وقد نتج عن ذلك ظهور العديد من الأحزاب في الجزائر التي كانت متباينة في برامجها، منها حزب النهضة وحركة حماس وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال وغيرها من الأحزاب. كما قد حرص هذا القانون على حظر استخدام مكونات الهوية الوطنية في تسمية الحزب، ووفقا لذلك قد تم تغيير الكثير من تسميات الأحزاب، على سبيل المثال قد تغيرت حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم، وحزب النهضة الإسلامية إلى حزب النهضة. غير أن هذا القانون لم يسلم من الانتقادات ولم يخلو من العيوب لما ترتب عنه من تضييق كبير على الأحزاب من حيث التدخل في نشاطها وفرض القيود عليها ومراقبة عمل الأحزاب[3].

وبما أن التحول الديمقراطي في الجزائر جاء كنتيجة حتمية وعنيفة بعيدا عن الشروط الذاتية والموضوعية، يمكننا القول أنه تحول لم يتمخض عن مبادرة سياسية حقيقية، وبالرغم من أن التعددية الحزبية التي دخلت عقدها الرابع منذ الإعلان عنها كوسائل حديثة للتنمية والوعي السياسي، لازالت الأحزاب السياسية في ضوئها تعاني اختلالات بنيوية متعددة الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، خاصة منها الخطاب الحزبي ومضمون البرامج التي تطرحها الأحزاب على المستوى النظري والممارسة السياسية للعمل الحزبي على المستوى الامبريقي وانعكاسات ذلك على الوعي السياسي لأفراد المجتمع.

---

[1]. زهيرة بن علي، مرجع سابق، ص.205.

[2]. الجريدة الرسمية رقم 76، دستور 1996، 8 ديسمبر 1996.

[3]. لقرع بن علي، **التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات**، مجلة المستقبل العربي، جامعة بيروت-لبنان، 2017، ص. 32-33.

ومن هذا المنطلق يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي على النحو التالي:

ما الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية اتجاه تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

يتشكل الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع نتيجة لمعطى الخطاب السياسي للأحزاب.

الفرضية الثانية:

تتأثر المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لأفراد المجتمع الجزائري نتيجة لما تقدمه الأحزاب من برامج سياسية.

الفرضية الثالثة:

تتشكل الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع الجزائري كنتيجة لطبيعة الممارسة السياسية للأحزاب.

3. أسباب اختيار الموضوع:

3-1. الأسباب الذاتية:

- تأتي دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر كرغبة نسعى من خلالها معرفة واقع الحياة السياسية في الجزائر.

– يعتبر موضوع الوعي السياسي وتشكيلاته من المواضيع التي جلبت انتباهنا، وأردنا الخوض فيه من خلال ربطه بالأحزاب السياسية باعتبارها عامل أساسي في بنائه وتكوينه.

– الملاحظة الشخصية لظاهرة العزوف السياسي للمواطنين والتي تظهر تداعياتها أكثر في العزوف الانتخابي.

3-2. الأسباب الموضوعية:

- المساهمة بقدر الإمكان في رفع المستوى العلمي والمعرفي للبحث في الجزائر على أمل تقديم بحث علمي أكاديمي يثري المكتبة العلمية الجزائرية، من خلال تقديم دراسة تسهم في تصوير الواقع الحزبي الجزائري.

– قلة البحوث ـ في حدود اطلاعنا ـ التي تربط بين موضوع الأحزاب السياسية والوعي السياسي، وهذا ما جعلنا نبحث في حيثيات دور الأحزاب السياسية الجزائرية في تنمية الوعي السياسي لأفراد المجتمع، وذلك من خلال دراسة كمية وكيفية لإبراز مكانة الأحزاب السياسية في النظام السياسي وفي المجتمع الجزائري.

– الاهتمام بفهم ما يحدث ويدور من تفاعلات وتحولات في النظام السياسي والتغيرات التي تفرضها الأوضاع السياسية وخاصة على مستوى الأحزاب السياسية.

– الأهمية الموضوعية التي يتضمنها هذا الموضوع باعتباره واقعا اجتماعيا سياسيا يطرح نفسه بشكل دائم ومتكرر يحتاج إلى دراسة وفهم معمق.

4. أهمية الدراسة:

- تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية علمية وعملية بالغة كونها تقف على تحديد خلفيات الدور الأساسي الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تنشئة وتثقيف أفراد المجتمع من أجل دفعهم نحو المشاركة في العملية السياسية.

– تتمثل أهمية هذه الدراسة في معالجتها لأحد أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي والذي يتحدد في إبراز مدى قدرة الأحزاب السياسية في التأثير على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع الجزائري.

– تتعين أهمية هذه الدراسة في كونها تنفرد بتناول موضوع الربط بين دافع الأحزاب السياسية وتأثيراته على الوعي السياسي لأفراد المجتمع الجزائري وعلى هذا الأساس وجب البحث في هذه العلاقة وفهمها حق الفهم.

– تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج قضية تتعلق بالثقافة السياسية في ضوء الثنائية القائمة بين الأحزاب السياسية والوعي السياسي باعتباره موضوعا يثير الكثير من الجدل، التي عرفت فيها الأحزاب السياسية تقلبات – من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية– وما مدى تأثير هذه الأحزاب على الوعي السياسي في المجتمع الجزائري .

5. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة واقع وطبيعة الأحزاب السياسية ومدى قدرتها في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري.

– معرفة طبيعة البرامج التي تقدمها الأحزاب السياسية وأثرها على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لأفراد المجتمع الجزائري.

– تحديد معالم الخطاب السياسي للأحزاب السياسية ومدى تأثيره على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع الجزائري.

– معرفة طبيعة الممارسة السياسية للأحزاب ودورها في تشكيل الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع الجزائري.

– التعرف على أهم معيقات الممارسة السياسية للأحزاب في الجزائر.

6. تحديد المفاهيم:

6-1. تعريف الأحزاب السياسية

نجد أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين حول وجود عناصر ثابتة نسبيا في التعريف والتي يمكن تحديدها في ثلاثة مدلولات أساسية وهي: المدلول التنظيمي، المدلول الأيديولوجي، المدلول الوظيفي.

- المدلول التنظيمي:

يعتبر هذا المدلول من أقدم المدلولات المستخدمة في محاولة تعريف الأحزاب السياسية ومعالجة الظاهرة الحزبية ويقصد به النظر إلى الظاهرة الحزبية على أنها شكل من أشكال التنظيم أكثر شرعية وتنظيم مثل الانتخابات، وقد تزعم هذا الاتجاه "موريس دوفرجيه" (MAURICE DUVERGER) حيث جاء تعريفه للحزب: "على أنه ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبات وأقسام الحزب والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة يقوم على أساس تدريجي هرمي".وينظم إلى جانبه تعريف "ماكس فيبر" (MAX WEBER): "إن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر والهدف هو إعطاء زعماء الحزب السلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية"[1].

يركز تعريف كل " موريس "(MAURICE) و"فيبر"(WEBER) على مفهوم التنظيم كأساس تقوم عليه الأحزاب السياسية، لكن ما يميز تعريف فيبر(WEBER) عن موريس (MAURICE) هو أن هذا الأخير ركز على "مبدأ الهرمية" التي تحكم العلاقة بين أعضاء الحزب السياسي وبالتالي ضرورة وجود تمييز وتدرج بين هؤلاء الأعضاء في فرص الارتقاء والوصول إلى السلطة وضرورة وجود هذه الهرمية هو ما يضفي طابع التنظيم على الأحزاب في نظر "موريس"(MAURICE). أما "فيبر"(WEBER) فهو ركز على عنصر " العلاقات الاجتماعية" كأساس لتنظيم الحزب بهدف الوصول إلى "السلطة الكاريزيمية" التي تتمثل في صورة زعيم تتوفر فيه كل الشروط اللازمة كهدف أساسي يضمن استمرارية

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص: 210.

الحزب وتنظيمه.

كما عرف "فيليب برو"(PHILIP PRO) الأحزاب: "على أنها منظمات ثابتة نسبيا تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي أو المحلي"[1] وواضح من تعريف "برو"(PRO) أنه يؤكد على عنصر التنظيم في الأحزاب على المستوى المحلي والوطني من جهة، ويؤكد من جهة ثانية على العنصر الوظيفي للأحزاب الذي يتجسد في الوظيفة الإدماجية التي تقوم بها الأحزاب تتمثل في ربط الجماعة المحلية وإشراكها مع الدولة بهدف ممارسة السلطة السياسية.وفي نفس السياق تأتي كتابات "توم بوتومور"(TOM BOTTOMORE) للتأكيد على سيرورة العلاقات الاجتماعية وما تفرزه من تنظيمات سياسية تسعى من خلالها للمحافظة على ذاتها واستقلاليتها، وقد أعطى تعريفا للأحزاب السياسية على أنها: " تشكيلات سياسية عالية التنظيم تجنح إلى تطوير حياة خاصة بها مستقلة جزئيا عن المصالح الاجتماعية التي خلقتها في الأساس وعن بيئتها المتغيرة وهي قد تكتسب طابع عناصر دائمة في النظام السياسي"[2].

تعريف خليل هيكل: " هي مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة، عن طريق استعمال حقوقهم السياسية"[3].

تعريف أسامة الغزالي حرب: "وجود اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر – في جوهره– عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[4].

– المدلول الأيديولوجي:

يركز هذا المدلول على المبادئ والأفكار والمعتقدات والأعراف التي يقوم عليها الحزب، ومن

---

[1]. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1998، ص: 355.

[2]. توم بوتومور، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 1986، ص: 72.

[3]. مولود مراد محي الدين، **نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطنين**، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مطبعة سيما السليمانية، العراق، 2006، ص: 26.

[4]. أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص: 20.

أهم رواده "بيرك" (BURKE) والذي عرف الأحزاب السياسية: "على أنها مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتقدونها"[1]

والملاحظ في هذا التعريف يجد أنه ينظر إلى الأحزاب بنظرة تجريدية، ذلك أن السياسي في الواقع يخوض تجربة علمية ويحاول إيجاد السبل الكفيلة بوضع أهدافه موضع التنفيذ. في حين عرفها "روول أندرسون" (RULE ANDERSON) في كتابه مدخل إلى علم السياسة: "الحزب السياسي هو اتحاد مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومي وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعا"[2]. بالإضافة إلى تعريف "بنجمان كونستان" (BENJAMIN CONSTANT): "الحزب هو اجتماع رجال يعتقدون العقيدة السياسية نفسها"[3]. وقد عرف "جورج بيردو"(GEORGE BEARDOE) هو الآخر الحزب: " هو تنظيم مجموعة أفراد تدين وتؤمن بنفس الرؤى والأفكار السياسية تعمل على تحقيقها وتنفيذ أفكارها عند الوصول إلى الحكم أو على الأقل التأثير فيه"[4].

تعريف طارق علي الهاشمي: "مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معين وتجمعهم مبادئ، ومصالح معينة ويهدفون الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها"[5].

تعريف صفي عبد الرحمن المباركفوري: "عبارة عن منظمة تقوم على أسس من النظريات والمواقف السياسية التي تصطلح مجموعة من السياسيين على وجوب احترامها وتنفيذها لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد"[6].

والتعريف الذي ينظر إلى الأحزاب كأيديولوجية مبنية على المبادئ والأهداف الحدود ذلك أن

---

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 210.

[2]. صلاح الصاوي، **التعددية السياسية في الدولة الإسلامية**، دار الإعلام الدولي، 1992، ص: 4.

[3]. موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: عبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة–مصر، 2011، ص: 2.

[4]. ابتسام بدري، **دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015–2016، ص: 21.

[5]. طارق علي الهاشمي، **الأحزاب السياسية**، شركة الطبع والنشر الأهلية، الجزء الأول، بغداد–العراق، 1968، ص: 77.

[6]. صفي الرحمن المباركفوري، **الأحزاب السياسية في الإسلام**، دار سبيل المؤمنين للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2012، ص: 15.

أيديولوجية الحزب تعد أمرا جوهريا وأحد مكوناته الأساسية التي من خلالها يمكن الحكم على التوجه السياسي لأي حزب، إلا أن هذا التعريف في الواقع يتجاهل جوانب أخرى لا تقل أهمية عنه كالجانب التنظيمي والوظيفي.

- المدلول الوظيفي:

ينظر هذا المدلول في الأساس من خلال جملة من الوظائف التي يقوم بها ويؤديها لعل أهم هذه الوظائف على الإطلاق وظيفة تولي الحكم وفي هذا الصدد يمكننا أن نستعرض مجموعة من التعريفات التي تندرج ضمن هذا المدلول كما يلي:

تعريف "ريمون آرون" (RAYMOND ARON) الحزب هو: " تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها"[1].

تعريف "كاي لاوسون" (KAI LAWSON) : "هو تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة مع إعلان أن تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب"[2].

تعريف كل من "كولمان وروزبرج" (COLEMAN &ROSBERG) الأحزاب: "هي منظمات رسمية لها أهداف عديدة منها الرقابة القانونية سواء بمفردها أو بالتحالف مع أحزاب أخرى على أجهزة الحكومة وسياستها"[3].

تعريف "جوزيف شليزنجر" (JOSEPH SHLESINGER) الحزب هو: "التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية"[4].

تعريف "آبتر" (APTER): "أن أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام وتلمس احتياجات الناس ونقل هذه الاحتياجات إلى الأجهزة المسئولة بحيث يعمل الحزب على التقريب بين

---

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 211.

[2]. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص: 17.

[3]. نداء صادق الشريفي، **أصول علم الاجتماع السياسي**، جهينة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 167.

[4]. صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد-العراق، 1991، ص: 110.

الحكام والمحكومين"[1].

تعريف " شيتز شنيدر" (SCHEETZ SCNEIDER): "إن الحزب السياسي هو في المقام الأول محاولة منظمة لأخذ السلطة"[2].

تعريف "جيوفاني سارتوري" (GIOVANNI SARTORI) الحزب هو " جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة" . تعريف "هانز كيلسن" (HANS KELSEN): " الأحزاب هي تشكيلات تجمع أفراد لهم نفس الآراء لتأمين تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة"[3] .

تعريف الدكنور سليمان محمد الطماوي: "جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[4].

وبناءً على هذه المدلولات الثلاثة يتبين أن الحزب السياسي هو إطار تنظيمي يتحدد في البعد القانوني الذي يعطي الشرعية للحزب ومن ثم الشرعية لتحقيق أهدافه وشرعية استخدام مختلف الوسائل السياسية المتاحة لبلوغ ذلك، كما يمثل إطار فكري تكمن في أيديولوجية تعكس توجها سياسيا معين تجعل من أفراد الحزب يتفقون حول رؤية موضوعية معينة بعيدة المدى عن الأهواء قابلة للتجسيد، بالإضافة إلى كونها إطار وظيفي يتضمن جملة من الوظائف والمهام التي يؤديها الحزب والتي تحافظ على نسقه وتضمن استمراريته.

-التعريف الإجرائي:

الحزب السياسي هو: "منظمة اجتماعية دائمة تتمثل في تجمع عدد من الأفراد داخل تنظيم مشرع سياسيا، تعمل على مبادئ وأهداف مشتركة تبني من خلالها برنامج محدد، باستخدام أساليب ووسائل متعددة".

---

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 211.

[2]. عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 15.

[3]. نفس المرجع، ص: 15.

[4]. مولود مراد محي الدين، مرجع سابق، ص: 25.

6-2. تعريف الوعي السياسي:

6-2-1. الوعي:

لقد تنوع استخدام مفهوم الوعي بين العديد من العلماء والمفكرين باختلاف وجهات نظرهم بحيث يحاول كل منهم تدعيم آرائه وأفكاره التي يؤمن بها وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات والآراء المتباينة بالنسبة لمفهوم الوعي وأهم هذه التعريفات:

- يرى علماء الاجتماع الوعي بأنه: "إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به، بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد، ويتضمن ذلك وعي الفرد بالوظائف العقلية والجسمية ووعيه بالأشياء وبالعالم الخارجي وإدراكه لذاته فرديا وكعضو في الجماعة"[1].

- وتعرفه الموسوعة الفلسفية: "بوصفه حالة عقلية من اليقظة، يدرك فيها الإنسان نفسه وعلاقاته بنا حوله من زمان ومكان وأشخاص، كما يستجيب للمؤثرات البيئية استجابة صحيحة"[2].

- كما تعرفه معاجم العلوم الاجتماعية: " الوعي هو إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة"[3].

- الوعي هو: " محصلة عمليات ذهنية وشعورية معقدة، فالتفكير وحده لا ينفرد بتشكيل الوعي، فهناك الحدس والخيال والأحاسيس والمشاعر والإرادة والضمير، وهناك المبادئ والقيم ومرتكزات الفطرة وحوادث الحياة والنظم الاجتماعية، والظروف التي تكتنف حياة المرء، وهذا الخليط الهائل من مكونات الوعي، يعمل على نحو معقد جداً، ويسهم كل مكون بنسبة تختلف من شخص إلى آخر، مما يجعل لكل شخص نوعا من الوعي يختلف عن وعي الآخرين[4].

6-2-2. الوعي السياسي:

- عرّف عمار حمادة الوعي السياسي بأنه: " هو الإدراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي ولما

---

[1]. صبري بديع عبد المطلب الحسيني، **الوعي السياسي في الريف المصري**، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، 2017، ص: 2.

[2]. عادل سعيد آل عواض، **إيقاظ الوعي**، موسوعة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 2011، ص: 13.

[3]. أحمد زكي بدري، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي- فرنسي-عربي**، مكتبة لبنان-بيروت،2009، ص: 81.

[4]. عبد الكريم بكار، **تجديد الوعي**، دار القلم، دمشق-سوريا، 2000، ص: 10.

يحصل فيه من أحداث وتطورات، أو بعبارة أخرى هو المعرفة الدقيقة لغايات القوى المؤثرة في العالم المحيط بنا ومعرفة الأهداف المستترة وراء مواقفها وتحركاتها ومشاريعها"[1].

– كما عرّفته الموسوعة البريطانية بأنه: " ما لدى الأفراد من معارف سياسية على المستوى المحلي أو العالمي نتيجة الثقافة السياسية التي يحصل عليها الأفراد داخل المجتمع، التي تعد مؤشراً جيداً على التقدم السياسي من حيث إدراك الأفراد لدورهم في صنع القرار ومدى ظهور فكرة المواطنة"[2].

– وقد عرفه شيبتوين (SHEPTOLIN) بأنه: "مجموعة من الآراء تجسد نظرياً السياسة التي تنتهجها طبقة معينة أو جماعة اجتماعية والتي تعتبر نمط خاص من العلاقات بين الطبقات والأمم والأحزاب، وهي تحدد أيضا– أي السياسة– مضمون وأشكال الحكومات وتشابكها مع الطبقات الاجتماعية، وتمارس الأيديولوجيات السياسية تأثيراً مباشراً في حياة الناس والمجتمع بصورة عامة عن طريق تأثيرها في العلاقات بين الطبقات، وتحديد بنية الدولة وممون نشاطات أجهزة الدولة ومؤسساتها"[3].

– الوعي السياسي هو: "مدى معرفة الإنسان بواقعه السياسي وبظروف وواقع مجتمعه ومنطقته والعالم من حوله، ومدى معرفة ما هو كائن، ومدى إلمامه بالبدائل السياسية الممكنة والمتاحة كأطر حياة عامة وكحلول لما يعتري المجتمع من مشكلات سياسية، ومدى فهمه للمفاهيم والمصطلحات السياسية الرئيسية السائدة والممكنة"[4].

– كما يعرف الوعي السياسي بأنه: "مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعّالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته: يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها"[5].

---

[1]. عمار حمادة، **الوعي والتحليل السياسي**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 2005، ص: 29.

[2]. حمدي أحمد عمر على، **مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي، دراسة في سوسيولوجيا الأنترنت على عينة الشباب في بغض محافظات صعيد مصر**، دورية إعلام الشرق الأوسط، جامعة القاهرة–مصر، العدد 10، 2014، ص: 52.

[3]. صبري بديع عبد المطلب الحسيني، مرجع سابق، ص: 7.

[4]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، **الإعلام السياسي والنخبة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص: 88.

[5]. وديع العزعزي، **دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني**، دراسة ميدانية على طلبة الجامعات، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، جامعة صنعاء–اليمن، المجلد 12، العدد 31 ديسمبر 2008، ص6.

– تعريف آخر: "هو معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من لأحداث ووقائع، ودرته على التصور الكلي للواقع المحيط به ليعايش خبرات ومشكلات المجتمع الكلي"[1].

-التعريف الإجرائي:

الوعي السياسي هو: "مدى اهتمام الفرد بمتابعة الأمور السياسية، ومدى إلمامه بمختلف المعارف السياسية التي تساعده على بلورة اتجاهاته السياسية، وهو ما يدفعه للمشاركة في وضع وتوجيه القرارات السياسية، والتي قد تكون في إطار رسمي أو غير رسمي".

6-3. تعريف المشاركة السياسية:

يتفق الكثير من علماء الاجتماع والسياسة على أن المشاركة السياسية هي: " العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنها تعد فوق هذا وذاك مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بصفة عامة، والتنمية السياسية على وجه التحديد"[2] .

– يقصد بالمشاركة السياسية حسب الكاتب الفرنسي رينيه كابيتانت (CAPITANTRENÈ): "تلك المساهمة التي لا تعني الانضمام أو الانتماء فقط، بل المساهمة التي هي عبارة عن أخذ حصة أو حق في العمل وخاصة في عالم القانون والسياسة"[3].

– وقد عرفها كل من فيربا وني " :(VERBA & NIE) تشير إلى أنشطة المواطنين التي تهدف إلى التأثير بشكل مباشر إلى حد ما على اختيار الموظفين السياسيين أو القرارات التي يتخذونها. بمعنى آخر، هو أي نشاط تكون نتيجته التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عمل الحكومة"[4].

---

[1]. فايد العليوي، **الثقافة السياسية في السعودية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، لبنان، 2012، ص: 14.

[2]. مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، بن غازي، 2007، ص: 85-86.

[3]. حمداد صحبية، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي . مدينة وهران نموذجا**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران 2- الجزائر، سنة 2015-2016، ص: 19.

[4]. Hassan azouaoui, participer al'ere des reseaux sociaux numeriques: une etude netnographique du concept de participation politique, revue internationale du marketing et management strategique, volume: 2 N°1, janvier, mars 2020 p 116.

– كما عرفها صمويل هنتنغتون ونيلسون (SAMUEL HUNTINGTON & NELSON): "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديًا أو جماعيًا، منظمًا أو عفويًا، متواصلًا أو متقطعًا، شرعيًا أو غير شرعي، فعّال أو غير فعّال"[1].

– يعرفها فيليب برو (PHILIP PRO): "بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثرا على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، التي يعتبر فيها قيمة أساسية، بمفهوم المواطنة"[2].

– وقد عرفها ديفيد اوستين (DAVID AUSTIN): "تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم والتأثير في الأفعال التي يقومون بها"[3].

– عرفها بارتليمي (PARTHÉLEMY): " هي أي نشاط تطوعي للأفراد يهدف إلى الحصول على تأثير على الحكومة"[4].

– يعرفها "**إبراهيم أبراش**" في كتابه علم الاجتماع السياسي على أن: " المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات" [5].

– أما "**محمد السويدي** " فيعرفها على أنها: " عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف

---

[1]. عربي بومدين، بوزيدي يحي، **أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد 5، أكتوبر 2014، ص: 78.

[2]. فيليب برو، مرجع سابق، ص: 301.

[3]. سعاد بن قة، **المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري نموذجا(1962–2005)**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2011–2012، ص: 24.

[4]. Oscarmazzoleni et maurizio masulinK jeunes; participation politique et participation sociale en suisse, une étude de cas, swiss political sciense review 11(2),2005, p: 56.

[5]. محمد لمين لعجال أعجال، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة: العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، العدد: 12، نوفمبر 2007، ص: 243 .

العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف "[1] .

– كما يشير مفهوم المشاركة السياسية كذلك إلى تلك " الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل اختيار القادة وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة وتشمل تلك الأنشطة بصورة أساسية على التصويت والبحث عن المعلومات، المناقشة، الكتابة، حضور الاجتماعات والمساهمة المادية والاتصال بالنواب ... أما الصور الأكثر فعالية للمشاركة فهي الانضمام بصفة رسمية إلى حزب، تسجيل الانتخاب، والمنافسة على وظيفة حزبية "[2] .

– أما عالم السياسة الأمريكي ميلبراث (MILBRATH)فقد ركز في تعريفه للمشاركة السياسية على ثلاث مستويات أساسية وهي:

– مستوى الهامشيون: وهم الذين لا يهتمون بالعمل السياسي ولا يشاركون في الحياة السياسية أو الذين انسحبوا من العملية السياسية .

– مستوى المتفرجون: وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع فعاليات الحياة السياسية .

– مستوى الممارسة السياسية: يتعلق الأمر في هذا المستوى بالفعل السياسي والعضوية في منظمة سياسية معينة، والمشاركة في مختلف فعاليات الأنشطة السياسية مشاركة فعلية[3].

التعريف الإجرائي:

المشاركة السياسية هي: "نشاط سياسي يعبر عن مدى مساهمة أفراد المجتمع في مختلف فعاليات الأنشطة السياسية، بقصد التأثير في عملية صنع القرارات السياسية، سواء كانت هذه المساهمة في شكل رسمي أو غير رسمي".

6-4. تعريف الخطاب السياسي:

– يعتبر العالم هاريس (HARRIS) أول من استخدم مصطلح الخطاب بقوله: " إن تحليل الخطاب منهج في أيما مادة مشكلة من عناصر متميزة ومترابطة في امتداد طولي سواء كانت لغة أم

---

[1]. محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص: 243.

[2]. سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني، 2005، ص: 18-19.

[3]. مهملي بن علي، **الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر**، مجلة: العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر الوادي-الجزائر، العدد: 13، جوان 2016، ص: 89.

شيئا شبيها باللغة، ومشتملة على أكثر من جملة أولية، أو لنقل إنها بنية شاملة تشخص الخطاب في جملته ...أو أجزاء كبيرة منه"[1].

– ويرى جيجليون (GEGLIONE) أن الخطاب السياسي " باعتباره خطاب ذا نتاج مؤثر في عالم اجتماعي يكمن هدفه في التأثير على الآخر تحمله على فعل ما، ولجعله يفكر ويعتقد باعتبار أن هذا الخطاب يتناول قضايا ذات مصلحة عامة في مجتمع ما ويعكس انشغال الإنسان حيال مسألة تسيير الدولة "[2].

– كما عرفه لي بارت (LE BART): "هو الخطاب الذي يتمسك به السياسيون في أداء واجباتهم، كما يتضمن حالات أخرى تؤثر على الحياة السياسية بما في ذلك الصحافة السياسية، لذلك هناك علاقة وثيقة بين الخطاب السياسي وسياقه الذي يتوافق مع حالة الاتصال والفضاء الاجتماعي، وكذلك بين المشاركين والثقافة والوقت"[3].

– كما يعرفه فيليب بروتون (PHILIPPE BRETON): "نشاط إنساني يتخذ أوضاعا تواصلية متعددة، ويهدف إلى إقناع شخص، أو مستمع، أو جمهور ما، أو المشاركة في رأي ما"[4].

– ويعرف " سعد مطر عبود الزبيدي " الخطاب السياسي على أنه: " منظومة من الأفكار تشكلت عبر تراكم معرفي نابع من الاستقراء للواقع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية وتمحورت عبر أنساق أيديولوجية مستمدة من التصورات السياسية المنبثقة من التراث أو من الحداثة التي تختلف في آلياتها ونظمها حسب مستوى النضج الفكري والوعي بمتطلبات المجتمع ومدى ارتباطها بمستوى الأداء الحركي في عملية التغيير والتنمية والحضور الوجودي "[5].

– كما يعني الخطاب السياسي " الخطاب الموجه عن قصد إلى متلقي مقصود قصد التأثير فيه

---

[1]. ديان مكدونيل، **مقدمة في نظريات الخطاب**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة–مصر، 2001، ص: 30.

[2]. شامة مكلي، **أساليب التغليط في الخطاب السياسي عند أحمد أويحيى من خلال برامج وأسئلة**، مجلة: الخطاب، جامعة مولود معمري تيزي وزو–الجزائر، العدد: 22، بدون تاريخ نشر، ص: 142.

[3]. Carmen pineira-tresmontantK du lexique la phraséolohie: analyse des discours d'àlvaro uribe vélez lors des conseils communaux (2002-2010), thése pour obtenir le grade de docteur de l'université d'artois, 2014, p: 37.

[4]. راضية بوبكري، **الخطاب السياسي: الخصائص واستراتيجيات التأثير**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة– الجزائر، المجلد 5، العدد: 12، سبتمبر 2013، ص: 96.

[5]. مهملي بن علي، **الاتصال السياسي وتفعيل الأداء الحزبي في الجزائر**، مجلة الصورة والاتصال، جامعة وهران– الجزائر ، العدد 20 ديسمبر 2016، ص: 116.

وإقناعه بمضمون الخطاب الذي يتضمن أفكار سياسية ... والخطاب السياسي يهتم بالأفكار أو المضامين ولهذا نجد المادة اللفظية قليلة في حين يتسع المعنى والدلالة لتلك الألفاظ فالمرسل يعني بالفكرة التي هي مقصده أكثر من عنايته بالألفاظ، فالفكرة في الخطاب السياسي هي الأساس "[1].

-التعريف الإجرائي:

يمكن أن نحدد مفهوم الخطاب السياسي على أنه فن التواصل والتأثير في أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، كما هو نص ذو سمات مركبة من الإيحاءات المعنوية ذات أبعاد وخصائص محددة، يتعلق مضمونه بقضايا الشعب، وتتعلق أهدافه بالسلطة السياسية والصراع من أجل الحصول عليها وهو بذلك يمثل أداة للسلطة، وتعتبر اللغة السياسية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق أهدافه.

[1]. مصطفى الزاوي وومصطفى بن حوى، **العلاقة بين الخطاب السياسي والمشاركة الانتخابية في الجزائر**، مجلة: جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مفتشية البليدة-الجزائر، العدد 10، سبتمبر 2017، ص: 107-108.

7. الدراسات السابقة:

7-1. عرض الدراسات :

الدراسة الأولى: للباحث طيفوري رحماني بوزينة أحمد

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي بعنوان: " مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر ـ دراسة سوسيوسياسية لعينة من الأحزاب ــ دراسة ميدانية بولاية الشلف سنة 2015-2016.[1]

ركزت هذه الدراسة أساساً على معرفة دور الأحزاب السياسية في توعية المجتمع الجزائري ومدى تمثيله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتربويا أمام السلطة ومن هذا المنطلق تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في البحث عن العلاقة التبادلية بين المجتمع والأحزاب السياسية؟.

وقد صاغ الباحث فرضية عامة وفرضيات جزئية على النحو التالي:

الفرضية العامة: إن لطبيعة تكوين النظام السياسي الجزائري المتميز عن غيره من الأنظمة السياسية في العالم الثالث وحداثة التجربة الديمقراطية كان له الأثر على تفوقه على الظاهرة الحزبية في الجزائر مما أدى إلى الحد من محدودية وفاعلية الممارسة السياسية لدى الأحزاب السياسية.

الفرضيات الجزئية:

– للنظام السياسي وطبيعته علاقة على محدودية وفاعلية الأحزاب السياسيةودورها في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري.

– للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدني الذي يمر به المجتمع الجزائري دور في تخلف عملية التوعية السياسية لدى الأحزاب السياسية الجزائرية مما انعكس على الحياة السياسية في المجتمع بصفة عامة.

– إن لطبيعة البناء الثقافي والتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري له علاقة على بنية وهيكلة

[1].طيفوري رحماني بوزينة أحمد، **مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر– دراسة سوسيوسياسية لعينة من الأحزاب السياسية–دراسة ميدانية بولاية الشلف**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2015-2016.

الأحزاب السياسية وقواعدها التنظيمية.

إن للتأثيرات القوى الكبرى والإقليمية المعاصرة والعربية منها له علاقة على عدم فاعلية الممارسة السياسية والاجتماعية للأحزاب السياسية الجزائرية.

اختار الباحث في دراسته عينة من حزبي حزب جبهة التحرير الوطني، وحركة مجتمع السلم (حيث اعتمد في ذلك على استخدام الاستبانة.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة مناهج، أهمها المنهج التاريخي من أجل معرفة الأصول التاريخية لنشأة الأحزاب وتتبع المسار التطوري لها، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة الحزبية وتحليل مدى فاعليتها في الحياة السياسية والمجتمع الجزائري، والمنهج المقارن لمعرفة مدى فاعلية الأحزاب السياسية في المجتمع الجزائري في مختلف المحطات التي مرت بها الجزائر منذ إقرار التعددية.

نتائج الدراسة: يمكن إيجاز النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط التالية:

– لا يمكن وصف النظام السياسي الجزائري والأحزاب السياسية المشارة في الدراسة بأنها ذات فعالية وديمقراطية بل يمكن وصفها بالجامدة.

– عدم وضوح البرامج والقوانين الأساسية للأحزاب وعدم تطابق محدداتها.

– الوضع الاقتصادي والتحولات الاجتماعية العميقة لها تأثير على بنية المجتمع.

– تأثير القوى الكبرى أو البيئة الإقليمية والدولية في التنشئة الاجتماعية والسياسية وفاعلية الأحزاب السياسية من أجل تشكيل وعي سياسي واجتماعي فعّال.

الدراسة الثانية: للباحثة قصري فريدة

رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان: "دور الأحزاب السياسية في بناء الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري" دراسة ميدانية بولاية الجزائر، 2017–2018.[1]

ربطت الباحثة في تحليلها العنصر الفعّال للشباب في تشكيل المستقبل ببناء المقاربات السياسية

[1] قصري فريدة، **دور الأحزاب السياسية في بناء الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري– دراسة ميدانية بولاية الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017–2018.

المناسبة لعملية التوعية والتنشئة الاجتماعية والسياسية، والتي تعتبر من أهم وظائف الأنظمة السياسية وخاصة منها الأحزاب السياسية لما لها من مكانة في الفكر السياسي المعاصر، وعلى هذا الأساس تم طرح الإشكالية التالية: " إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية في بناء ورفع مستوى الوعي السياسي للشباب الجزائري البالغ من العمر خمسة وعشرون سنة؟.

وبناء على هذه الإشكالية صاغت الباحثة الفرضيات التالية:

– كلما تحققت الديمقراطية داخل الأحزاب زاد من إمكانية قيامها بوظائفها على أكمل وجه.

– كلما زاد مستوى التثقيف السياسي للشباب كلما كان اهتمامهم بالعملية السياسية كبير.

– كلما كان أداء الأحزاب ضعيفا وبعيدا عن طموحات الشباب أدى ذلك إلى عزوفهم عن المشاركة السياسية أو الانضمام إلى التشكيلات الحزبية السياسية.

ولإثبات صحة هذه الفرضيات أو نفيها اعتمدت الباحثة في تحليلها للدراسة على المنهج التاريخي من أجل تتبع المسار التطوري للأحزاب السياسية في الجزائر، كما اعتمدت على المنهج الوصفي لدراسة آليات الأحزاب في بناء الوعي السياسي، بالإضافة إلى منهج المسح بالعينة بشقيه الوصفي والتحليلي مستخدمة بذلك استمارة استبيان تم تطبيقها على عينة تضم 800 مفردة من ثلاثة عشر مقاطعة إدارية بولاية الجزائر العاصمة.

وبالتالي توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

– أن تزايد فرص بناء وتحديث الوعي السياسي مرتبط بازدياد عمق الإصلاحات السياسية.

– أن الأحزاب السياسية في الجزائر تعاني من أزمة تطبيق الديمقراطية مما أدى إلى غياب الإرادة ال سياسية لإحداث تغيير إيجابي، وبالتالي ضعف أداء الأحزاب السياسية والذي يؤدي إلى عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة السياسية والانتخابات.

– غياب الثقة بين الشباب الجزائري والأحزاب السياسية نتيجة التلاعبات التي تحدث أثناء العملية الانتخابية أو الوعود الكاذبة التي كانت تقدم من طرف المرشح أثناء الحملة الانتخابية.

– وجود معيقات سياسية تعيق عملية التثقيف السياسي للشباب الجزائري.

الدراسة الثالثة: للباحثة ابتسام بدري

رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان: " دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي في الجزائر" سنة 2015-2016.[1]

تعتبر الأحزاب السياسية في الجزائر أحد أهم المؤشرات الدالة على مستوى التطور السياسي، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من النشاط الحزبي خلال الفترة الاستعمارية وما بعدها رغبة منها لخلق الانفتاح وتبني الديمقراطية كخيار أساسي لتحقيق الاستقرار والوصول إلى تحول سياسي حقيقي وفعّال، ومن هذا المنبر ركزت الدراسة لإبراز الظروف المحيطة بالأحزاب وأهم أدوارها في تحقيق الديمقراطية، ويظهر ذلك في طرح الإشكالية التالية: " كيف يساهم دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي في الجزائر؟ وما مدى تأثيره على حركية البناء الديمقراطي في ظل التحولات السياسية؟.

ومن أجل توضيح أكثر تم وضع الفرضيات التالية:

- إن استقرار النظم السياسية وتطورها مرهون بمدى قوة وفعالية ونضج أحزابها السياسية.

- كلما تعرض النظام السياسي لعوامل داخلية وخارجية ساهم ذلك في ظهور أحزاب سياسية تؤطر الوضع السائد.

- كلما زادت رشادة الإطار الدستوري لإقرار التعددية الحزبية مع فسح المجال للتداول الحقيقي كلما زاد تكريس الفعل الديمقراطي من خلال مشاركة سياسية فعّالة.

- كلما زاد تكريس الديمقراطية داخل الأحزاب كلما زاد تأثيرها الإيجابي في دعم المسار الديمقراطي.

ولإثبات صحة هذه الفرضيات عمدت الباحثة اختيار منهج دراسة حالة بغية معرفة العلاقات والارتباطات التي تحكم الأحزاب السياسية في الجزائر ومعايير تطور الديمقراطية، كما استخدمت المنهج المقارن وذلك نظرا لطبيعة الموضوع في حد ذاته، وكذلك المنهج التاريخي والقانوني والإحصائي. والتي من خلالها تم التوصل إلى النتائج التالية:

لا يمكن بناء أنظمة ديمقراطية دون تحقيق فعلي للمشاركة السياسية للمواطنين، فممارسة

[1] بدري ابتسام، مرجع سابق.

الديمقراطية تعتمد في الأساس على وجود منظومة متكاملة مع بعضها البعض تتضمن نصوص قانونية وتعديلات دستورية، وقد مثلت العوامل الداخلية والخارجية حافزا قويا نحو تبني التعددية الحزبية في الجزائر، فعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية في الجزائر تعطي الانطباع على حرصها على تفعيل قوانينها الداخلية وممارسة نشاطها السياسي وفق الضوابط التنظيمية إلا أن الديمقراطية عندها تعتبر البعد الغائب في ممارساتها والتي تميزت بأزمة القيادة والتداول على السلطة واحتكار عملية صنع القرار الحزبي الداخلي والانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب، وبالتالي الإشكالية ليست في اختيار نظام أو نموذج حزبي معين إنما في توفير الأطر والآليات اللازمة لخلق نظام يزكي الوعي الديمقراطي.

الدراسة الرابعة: للباحث نور الدين دحمان

رسالة لينل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال بعنوان: " توظيف الأحزاب السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر" دراسة سيميولوجية على عينة من صفحات الأحزاب السياسية الجزائرية (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة القوى الاشتراكية(خلال تشريعات ومحليات2017 سنة 2019-2020.[1]

ركزت هذه الدراسة على معرفة كيف توظف سياسيا شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأحزاب السياسية الجزائرية ومدى تأثير ذلك على المشاركة السياسية للجمهور المتلقي والمتابع لأهم القضايا السياسية والمتفاعل معها عبر الصفحات الرسمية للأحزاب على اعتبار أن شبكات التواصل الاجتماعي من أهم أدواتها، والتي ساهمت بشكل كبير في تطور مجالات الاتصال السياسي للأحزاب، وبالتالي حاول الباحث في دراسته تحليل محتوى الصفحات الحزبية الجزائرية عبر شبكات التواصل الاجتماعي وطبيعة منشوراتها ومدى التفاعل معها وخاصة في فترة الجملتين الانتخابيتين لتشريعات ومحليات 2017، كونها فترة تتميز بالديناميكية والحركية لدى الفاعلين في الساحة السياسية، وعلى هذا الأساس تم طرح التساؤل الرئيسي للدراسة: "كيف وظفت الأحزاب السياسية الجزائرية شبكات التواصل

[1].نورالدين دحمان، **توظيف الأحزاب السياسية لشبكات التواصل االجتماعي وأثره على المشار كة السياسية في الجزائر- دراسة سيميولوجية على عينة من صنعات الأحزاب السياسية الجزائرية(حزب جبهة التحرير الوطني، حركة السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة القوى االشتراكية) خلال تشريعات ومحليات 2017**، جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراه 2019-2020.

الاجتماعي خلال حملاتها الانتخابية لتشريعات ومحليات 2017؟ وما هو أثر ذلك على المشاركة السياسية في الجزائر؟.

وللإجابة على هذا التساؤل صاغ الباحث الفرضيات التالية:

– التوظيف السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي من قبل الأحزاب السياسية الجزائرية أثر إيجابا على المشاركة السياسية لدى الجمهور المتلقي للمضامين السياسية في شبكات التواصل الاجتماعي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى تأثير المضامين السياسية الحزبية على المشاركة السياسية ومتغيرات الدراسة: الجنس والانتماء السياسي.

– توجد علاقة قوية بين نسبة الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأحزاب السياسية الجزائرية وموقع الحزب السياسي في الخريطة السياسية (حزب سلطة، حزب معارض).

– كلما زاد اهتمام الأحزاب السياسية بالتواصل مع المواطنين عبر الشبكات من خلال النشر والتحيين والإجابة على الأسئلة زادت نسبة المشاركة السياسية للمتلقي.

– هناك علاقة قوية بين نسبة الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأحزاب السياسية الجزائرية وفترة الحملات الانتخابية، وتكون أكبر في الانتخابات التشريعية مقارنة بالانتخابات المحلية.

– هناك علاقة قوية بين محتوى الصفحات الحزبية الجزائرية عبر الشبكات الاجتماعية خصوصا ما يتعلق بالألوان والصور والشعارات والخطابات وإيديولوجية الحزب واتجاهه السياسي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسح في شقه الوصفي والتحليلي مدعم بمقاربة سيميولوجية، كما اعتمدت على دراسة ميدانية على الجمهور المتتبع والمتفاعل مع مضامين تلك الصفحات، كما تم اختيار عينة متمثلة في أربعة أحزاب سياسية من أيديولوجيات سياسية مختلفة وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى النتائج التالية:

– أن الأحزاب السياسية الجزائرية حاولت استغلال الفضاءات العمومية الافتراضية المتاحة على صفحاتها الرسمية في شبكات التواصل الاجتماعي.

– وظفت الأحزاب السياسية الجزائرية في حملاتها الانتخابية أساليب إقناعية متنوعة من أجل جذب انتباه المواطنين وكسب تأيده أثناء الاقتراع .

– سعت كل الأحزاب السياسية المدروسة لترسيخ قيم سياسية من خلال خطاباتها السياسية والانتخابية والمتمثلة في الديمقراطية والمواطنة وروح الانتماء، ولكن توجد اختلافات عند بعض الأحزاب أثناء طرح مضامينها الخطابية بحيث تناضل أحزاب المعارضة من أجل تحقيق الحريات وفي مقدمتها حرية التعبير وإتاحة مبدأ تكافؤ الفرص في المحطات الانتخابية وضمان النزاهة والتداول على السلطة، كما دعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين كل الأفراد، أما أحزاب السلطة فكل ما يعنيها هو التحكم في دواليب الحكم والبحث عن الاستمرارية.

– استخدم الأحزاب السياسية صور وشعارات مختلفة في الملصقات الانتخابية ذات أبعاد رمزية ودلالية تعكس الخط السياسي والمدلول الخطابي بشكل يحقق أهداف الحزب.

– وما هو ملاحظ أن الذكور هم أكثر اهتماما بالانتخابات على الإناث بشكل ملحوظ، وأن أغلب المبحوثين هم في الأصل ذو انتماء سياسي يدعون إلى أهمية الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي، وما هو ملاحظ أيضا أن الأحزاب السياسية تظهر كثيرا في فترة الحملات الانتخابية وتختفي إلى موعد انتخابي آخر، وهذا يوضح أنها تسعى إلى الحكم والاستمرارية لا غير.

الدراسة الخامسة: للباحثة حكيمة وشنان

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية بعنوان: " مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية" ـ تحليل خطاب مدونة ـ سنة 2013–2014.[1]

تعالج هذه الدراسة موضوع الأحزاب السياسية الجزائرية ومشاريعها المجتمعية محاولة بذلك تحديد معالم نموذج مشروع المجتمع الذي تقدمه الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، فعلى الرغم من أن الجزائر لم تشهد خلال مراحلها التاريخية ما يعرف بمشروع المجتمع نظرا لطبيعة الظروف المعاشة، إلا أنها شهدت محاولات تخص هذا الأمر وخاصة بعد تبني مبدأ التعددية الحزبية، حين بدأت فيه التيارات السياسية (الوطنية، الإسلامية، العلمانية) في ممارساتها

[1]. وشنان حكيمة، **مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية–تحليل خطاب مدونة**، جامعة منتوري قسنطينة2–الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية 2013–2014.

وخطاباتها السياسية بتحديد قضايا تعبر عن مطالب الشعب الجزائري وتعكس في ذات الوقت المشاريع المقدمة له، واستناداً على هذا الطرح تم تحديد التساؤل الرئيسي للدراسة: "ما نماذج مشاريع المجتمع التي تقدمها الأحزاب السياسية الجزائرية في عهد التعددية الحزبية؟".

وقد صاغت الباحثة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تقدم الأحزاب السياسية الجزائرية في عهد التعددية الحزبية، نماذج مشاريع مجتمعية مختلفة باختلاف إيديولوجياتها وأهدافها ومرجعياتها.

والتي تتفرع عنها الفرضيات الجزئية التالية:

- تقدم الأحزاب السياسية الجزائرية الوطنية، نموذج مشروع المجتمع الوطني الديمقراطي.
- تقدم الأحزاب السياسية الجزائرية الإسلامية، نموذج مشروع المجتمع الإسلامي.
- تقدم الأحزاب السياسية الجزائرية العلمانية، نموذج مشروع المجتمع العلماني.

وللنظر لطبيعة الموضوع فإن الدراسة قد وظفت تقنيات تحليل الخطاب، كمنهج للدراسة، تبين من خلاله مسارها التطبيقي، وذلك من خلال التقنيات التحليلية المستخدمة والمتمثلة في التحليل الفئوي الخاص بتحديد مضمون المشاريع المقدمة من طرف الأحزاب السياسية، من خلال تحديد القضايا المعالجة فيه، أما التحليل التقييمي فاستخدم لتحديد نموذج المشروع، من خلال تحديد أهداف كل مشروع، في حين استخدم التحليل المرجعي لتحديد المرجعية الأيديولوجية لكل مشروع، وذلك من خلال استخراج الشواهد التي يوظفها كل حزب، أما فيما يخص العينة المختارة في الدراسة فقد عمدت الباحثة اختيار حزب واحد من كل تيار سياسي ذو اتجاه أيديولوجي معين والذي يعد أكثر تمثيلا له في الساحة السياسية والمجتمعية(حزب جبهة التحرير الوطني كتيار وطني، وحزب مجتمع السلم كتيار إسلامي، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كتيار علماني).

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بالنسبة لمرجعيات مشاريع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الثلاثة، فقد تبين أنها متمايزة رغم اشتراك بعضها في مرتكزات فكرية معينة.

- فيما يتعلق بالقضايا المعالجة في البرامج الانتخابية للأحزاب، فقد تناولت بالأساس القضايا الداخلية والقضايا الخارجية لمجتمعها، مع التركيز بصورة واضحة على القضايا الداخلية، نظرا

لارتباطها المباشر بالحياة اليومية للفرد المواطن والمسائل الاجتماعية التي يوليها اهتمامه الأول. إلا أن أساليب هذه المعالجة جاءت متباينة بين النقد المحتشم من طرف حزب جبهة التحرير الوطني لسياسات النظام القائم وانجازاته بهذا الشأن، والحياد والتحفظ من طرف حركة مجتمع السلم، والنقد الصريح من طرف حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

– بالنسبة لأهداف مشاريع المجتمع لدى الأحزاب السياسية، فقد جاءت ترجمة واضحة لقضايا المجتمع سواء الداخلية أو الخارجية، وتعبيرا بائنا عن مرجعياتها الأيديولوجية حيث كشفت اتجاهاتها المتوصل إليها عن طريق التحليل التقييمي، أنها أهداف مختلفة باختلاف تصورات الحزب للمجتمع وقضاياه.

– إن النظام السياسي الجزائري يتشكل من أحزاب سياسية متباينة التيارات ذات اختلافات سياسية وأيديولوجية وثقافية تساهم في تعدد واختلاف المشاريع المجتمعية التي تحملها.

– اختلاف الخطابات السياسية الخاصة بكل حزب والتي تعبر عن انتماءاته السياسية والأيديولوجية، بحيث يحاول من خلالها التعبير عن انشغالات مختلف فئات المجتمع الجزائري.

الدراسة السادسة: للباحثة مروة السعيد مغازى

مقال بعنوان: " دور الأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب " سنة 2019 بمصر.[1]

يمر المجتمع المصري بعاصفة من المتغيرات المتلاحقة على مر أوقات التحول الثوري، والتي تستدعي العمل والإنتاج والبناء والممارسات الفاعلة، فكون فئة الشباب تعتبر القوة المحركة وجب على كافة الهيئات السياسية وخاصة منها الأحزاب السياسية بضرورة الاهتمام بالشباب المصري وذلك بتأهيلهم وتنشئتهم وتثقيفهم سياسيا، من أجل بناء مصر الجديدة، وقد جاءت هذه الدراسة من أجل تقديم دور الأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب المصري مع التركيز على أهم الآليات الموظفة من أجل التثقيف السياسي للشباب، وعلى هذا الأساس تم طرح التساؤلات التالية:

– ما هو دور الأحزاب في تنمية الوعي السياسي للشباب؟.

[1].مروة السعيد مغازى، **دور الأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم مصر، المجلد: 17، العدد: 17، 2019.

- ما هو طبيعة النشاطات التي يقدمها الحزب لتنمية الوعي السياسي للشباب؟.
- ما هو مستوى المعرفة السياسية لدى الشباب داخل المجتمع؟.
- ما هو مدى مشاركة الشباب في الأعمال والأنشطة السياسية؟.
- ما هي الأساليب التي يستخدمها الحزب لتنمية الوعي السياسي للشباب؟.
- ما هو دور المنظم مع الحزب السياسي في تنمية الوعي السياسي؟.
- ما هي الأهداف التي يستخدمها الحزب لتنمية الوعي السياسي للشباب؟.
- ما هي المعوقات لتي تواجه الأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي للشباب؟.
- ما هو الدور المقترح للمنظم الاجتماعي لمساعدة الأحزاب في تنمية الوعي السياسي للشباب؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الوصف والتفسير والتحليل الكمي والكيفي لأدوار الأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي للشباب المصري، كما اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الشامل في اختيار عينتها للأمناء وأعضاء أمانة الشباب ببندر كفر الشيخ، ومن أجل جمع البيانات من الميدان تم تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة مكونة من 120 مفردة من أعضاء أمانات الشباب بالحزب والوحدات الحزبية ببندر كفر الشيخ، مما ساعد الباحثة للتوصل إلى النتائج التالية:

- لابد من إعطاء الشباب فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية وتعليمهم السلوك الديمقراطي وإكسابهم المهارات لسياسية المطلوبة لتدعيم العمل السياسي وبالتالي مساعدتهم في رفع مستوى وعيهم السياسي.
- أن الأنشطة التي تقدمه الأحزاب السياسية لرفع مستوى الوعي السياسي تقوم على أساس عملية الاهتمام بالتعليم ووضع مناهج تتناسب مع العصر.
- المعرفة السياسية للشباب المصري تتركز أكثر حول المشكلات الاقتصادية إلى جانب التحولات السياسية الراهنة والحقوق المدنية.
- أن أكثر الأساليب المستخدمة من طرف الأحزاب السياسية لتنمية وعي الشباب المصري هي الندوات والمؤتمرات كوسيلة للإعلام بالأنشطة السياسية للحزب، مع اعتماد المحاضرات والكفاءات العلمية حول التحولات السياسية من أجل مساعدة المجتمع للإطلاع على كل ما هو جديد.

– دور المنظم مع الحزب في تنمية الوعي السياسي للشباب يتمثل في تشجيع الشباب على متابعة البرامج الحزبية وضرورة المشاركة في الانتخابات السياسية ومتابعتها، وتحفيزهم على تتبع التطورات السياسية، وتنظيم ندوات سياسية لتوعيتهم بدورهم السياسي.

– أن أهم المعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية تمثلت في عدم تنوع المصادر المختلفة من وسائل الإعلام حول الحملات الانتخابية، وأيضا عدم تصديق الشباب للبرامج الحزبية مما أدى لعزوفهم عن العمل السياسي.

الدراسة السابعة: للباحث رفيق محمود المصري

مقال بعنوان: " مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)" دراسة تطبيقية سنة 2007.[1]

نظرا لأهمية الوعي السياسي كشكل من أشكال الوعي الاجتماعي والذي يعكس الوجود الاجتماعي للناس لما له من دور إيجابي في الجانب الاقتصادي والسياسي، فالأحزاب السياسية تسعى جاهدة لتنمية ورفع مستواه داخل الأعضاء المعنيين بالتغيير، من خلال تنفيذ البرامج والسياسات المستهدفة، وبالتالي كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، متخذا من بيت حانون نموذجا لمحاولة تعميمه على محافظات غزة، وقد تم طرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي: " ما مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في مدينة بيت حانون"؟ .

وقد تفرع هذا التساؤل إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– ما عناصر الوعي السياسي التي يجب أن يلم بها أعضاء حركة فتح بمدينة بيت حانون؟.

– إلى أي مدى تتوافر هذه العناصر لدى أعضاء حركة فتح في مدينة بيت حانون؟.

– إلى أي مدى يختلف مستوى الوعي السياسي(بالقضايا، والمؤسسات، والشخصيات السياسية)لدى أعضاء حركة " فتح" في مدينة بيت حانون، تبعاً لمتغير النوع (ذكر – أنثى)؟.

– إلى أي مدى يختلف مستوى الوعي السياسي (بالقضايا، والمؤسسات، والشخصيات السياسية) لدى أعضاء حركة "فتح" في مدينة بيت حانون، تبعاً لمتغير الفئة العمرية (18–25 / 26–

[1].رفيق محمود المصري، **مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني–فتح–** ، مجلة جامعة الأقصى، غزة–فلسطين، المجلد: 11، العدد: 2 جوان ،2007.

40 / 41 فما فوق)؟.

– إلى أي مدى يختلف مستوى الوعي السياسي (بالقضايا، والمؤسسات، والشخصيات السياسية) لدى أعضاء حركة "فتح" في مدينة بيت حانون، تبعاً لمتغير سنوات العضوية في الحركة (أقل من 10 سنوات، من عشر سنوات إلى 20 سنة، أكثر من عشرين سنة)؟.

– إلى أي مدى يختلف مستوى الوعي السياسي (بالقضايا، والمؤسسات، والشخصيات السياسية) لدى أعضاء حركة"فتح" في مدينة بيت حانون، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي (أقل من الثانوية العامة، الثانوية العامة، جامعي، دراسات عليا)؟.

– إلى أي مدى يختلف مستوى الوعي السياسي (بالقضايا، والمؤسسات، والشخصيات السياسية) لدى أعضاء حركة "فتح" في مدينة بيت حانون، تبعاً لمتغير طبيعة العمل(عسكري، مدني، لا يعمل)؟.

اعتمد الباحث في دراسته على أسلوب المسح بالعينة والذي يشمل أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) كافة المعتمدين لدى قيادة منطقة بيت حانون والبالغ عددهم 3500 عضو، بحيث اعتمد الباحث على 10% من مجموع الأعضاء ليصبح 350 عضو موزعين على سبع شعب تم أخذ من كل شعبة 50 عضو بشكل عشوائي، وقد صمم استبانة تعبر كل منها عن جانب معين من جوانب الأداة وهي "المؤسسات السياسية، الشخصيات السياسية، القضايا السياسية" والتي من خلالها تم التوصل إلى النتائج التالية:

– أن درجة الوعي السياسية لدى أعضاء حركة فتح بمدينة بيت حانون ما دون الجيد بنسبة 68.9%.

بحيث تبين أن درجة وعيهم بالقضايا السياسية كان أكبر من وعيهم بالشخصيات السياسية والمؤسسات السياسية.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي السياسي وفي كل مجالاته بين المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة، وذلك بحسب متغير النوع وطبيعة العمل، والسبب يعود لعدم وجود عملية تثقيفية توعوية منتظمة من قبل حركة فتح لأعضائها في كل المستويات، وذلك لاعتبار أن حركة فتح ليست حزبا عقائديا بل هي حركة وطنية جماهيرية لا تعير اهتماما لموضوع التثقيف الداخلي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي السياسي بشكل عام وبالقضايا السياسية والمؤسسات السياسية، في حين توجد بالشخصيات السياسية، وذلك بحسب متغير الفئة العمرية(18–25، 26–40، 41 فما فوق).

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي السياسي يشكل عام وبالمؤسسات السياسية، في حين توجد بالقضايا السياسية والشخصيات السياسية، وذلك بحسب متغير سنوات العضوية.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي السياسي بشكل عام وبالقضايا السياسية والشخصيات السياسية، في حين توجد بالمؤسسات السياسية، وذلك بحسب متغير التحصيل العلمي.

الدراسة الثامنة: للباحث عبد القادر بو طالب

مقال بعنوان: " الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي" سنة 2019.[1]

تبحث هذه الدراسة في ظاهرة عزوف انتماء الشباب إلى الأحزاب السياسية في المجتمع المغربي، محاولة بذلك فهم طبيعة العلاقة بين الشباب والأحزاب السياسية وفهم أسباب تراجع انخراطهم في هذه الأحزاب وما هي نظرتهم لها وتقييمهم للعمل السياسي، وعلى هذا الأساس قام الباحث بطرح التساؤل الرئيسي: " ما هي عوامل انحسار انخراط الشباب في الأحزاب السياسية؟".

وقد تفرعت هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية:

– ما طبيعة العلاقة بين الشباب والأحزاب السياسية؟.

– كيف ينظر الشباب إلى الأحزاب السياسية؟.

– كيف يقيمون العمل السياسي عامة والعمل الحزبي خاصة؟.

– ما القضايا التي تثير اهتمام الشباب أكثر من غيرها؟.

– هل يمتلك الشباب الوعي اللازم الذي يخولهم العمل السياسي والانخراط في الأحزاب السياسية؟.

---

[1]. عبد القادر بوطالب، **الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي**"، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 38 ماي،2019.

استندت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد في الأساس على الوصف الدقيق لظاهرة العزوف الحزبي، بالإضافة إلى تبني التقنيات الكيفية خصوصا الملاحظة بشتى أنواعها والمقابلة الغير موجهة للحصول على إجابات أشد عمقا وتفصيلا، وقد اعتمد الباحث في دراسته على العينة القصدية والتي شملت عدد من الفئات الشبابية مكونة من 27 شابا في المرحلة الجامعية والتي تتراوح أعمارهم بين 19-27 سنة وتم توزعيهم على تخصصات وشعب مختلفة، وهذا ما سمح للباحث بالتوصل إلى النتائج التالية:

تتسم نظرة الشباب المغربي إلى الأحزاب السياسية بكثير من السلبية اعتبارا منهم أنها مجرد وسيلة لخدمة مصالحهم والتفاوض من أجلها، وأن كل الأحزاب السياسية تتشابه وتتماثل وتنتج خطابات سياسية نفسها وتعيد الوعود والأقاويل نفسها، فالشباب ينظر إلى الأحزاب السياسية على أنها امتدادا طبيعيا للزعيم السياسي فيصعب عليهم التمييز بين الزعيم والحزب ومختلف هيئات وأجهزته، وهذا الأمر يتعلق في الأساس بغياب الوعي السياسي الذي حجب عنها الشباب المغربي فهم لطبيعة هذه الأحزاب ودورها وحدودها في عمليات التغيير، بالإضافة إلى أن عزوف الشباب وانخراطهم في العمل السياسي يعكس واقع التهميش والإقصاء الذي يعانون منهم ويسعون من خلال الاحتجاجات الجماعية القائمة لرد اعتبارهم وتجسيد مبدأ الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية.

الدراسة التاسعة: للباحث وديع العزعزي

مقال بعنوان: " دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني" دراسة ميدانية على طلبة الجامعات سنة 2008.[1]

يعد ارتفاع مستوى وعي الشباب اليمني (طلبة الجامعات) بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من المتطلبات الأساسية للمشاركة السياسية التي توجه بدورها إلى التنمية، وهو ما يسعى إليه الإعلام بوسائله المتعددة والمختلفة بتزويد الشباب بالمعلومات السياسية وتكوينهم وتثقيفهم، وهذا ما يهدف إليه البحث في دراسته وذلك عن طريق رصد اعتمادية الشباب (طلبة الجامعات) على وسائل الإعلام في استسقاء معلوماتهم السياسية، ورصد مجالات جديدة للاهتمام بالشباب وتنمية وعيهم بقضايا مجتمعهم، وربطهم بآليات المشاركة الشعبية بمختلف صورها السياسية والاقتصادية

[1].وديع العزعزي، مرجع سابق.

والاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن مشكلة البحث تتحدد في قياس مستوى الوعي السياسي لطلبة الجامعات ودور وسائل الإعلام في تشكيل هذا الوعي.

وقد صاغ الباحث فرضيات الدراسة على النحو التالي:

– هناك علاقة ارتباط بين اعتماد طلبة الجامعات على وسائل الإعلام وحجم المشاركة السياسية لديهم.

– هناك علاقة ارتباط بين اعتماد طلبة الجامعات على وسائل الإعلام والمعرفة السياسية لديهم.

– هناك علاقة ارتباط بين مستوى الاعتماد على وسائل الإعلام والمتغيرات التالية: النوع – التخصص–مكان الجامعة–الانتماء للأحزاب–الانتماء للاتحاد والجمعيات.

– هناك علاقة ارتباط بين حجم المشاركة السياسية والمتغيرات التالية: النوع–التخصص–مكان الجامعة–الانتماء للأحزاب–الانتماء للاتحادات والجمعيات.

– هناك علاقة ارتباط بين مستوى المعرفة السياسية والمتغيرات التالية: النوع–التخصص -مكان الجامعة–الانتماء للأحزاب–الانتماء للاتحادات والجمعيات.

استهدف هذا البحث دراسة ظاهرة الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات، بحيث اعتمد الباحث على منهج المسح بهدف جمع المعلومات والحقائق الخاصة بالوعي السياسي لدى طلبة الجامعات وحجم مشاركتهم السياسية ومعرفتهم السياسية، ومدى اعتمادهم على وسائل الإعلام، ومن أجل فهم أعمق تبنى الباحث في دراسته هذه منهج دراسة العلاقات المتبادلة، بحيث لم يكتفي بمجرد الحصول على أوصاف الظاهرة، بل سعى إلى تتبع العلاقات بين مختلف الحقائق والمتغيرات المتعددة في الظاهرة، في حين تم تحديد عينة البحث من خلال سحبها من سبع جامعات يمنية خلال العام الدراسي2006–2007، وقد تم اختيار كلية علمية وكلية إنسانية من كل جامعة بطريقة عشوائية، وبالتالي توصل إلى تحديد حجم العينة ليصل إلى 600 طالب وطالبة، وزعت طبقا لهذه الإحصائيات بحسب حجم الطلبة في كل جامعة سواء من حيث النوع (ذكر–أنثى)، أو من حيث التخصص الدراسي (علمي–إنساني)، وبما يحقق التمثيل النسبي لمجتمع الدراسة، بحيث تم جمع البيانات الميدانية من خلال تصميم استمارة استبيان، وهو ما جعل الباحث يتوصل إلى النتائج التالية:

– تبين أن دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب الجامعي كان ضعيفا، فعلى الرغم من إقبال الشباب على متابعة الأخبار السياسية والصحفية والبرامج السياسية عبر وسائل الإعلام

إلا أن مستوى الوعي السياسي لديهم كان متوسطا.

– أن المشاركة السياسية والمعرفة السياسية لدى عينة الدراسة ليس لها علاقة ذات دلالة إحصائية بالاعتماد على مختلف الوسائل الإعلامية.

– لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيري النوع والتخصص وحجم المشاركة السياسية. فيما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الانتماء للأحزاب والانتماء للاتحادات والجمعيات ومكان الجامعة وحجم المشاركة السياسية.

– لا توجد علاقة ارتباط بين متغيرات النوع والتخصص والانتماء للأحزاب والاتحادات ومستوى المعرفة السياسية، فيما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير مكان الجامعة ومستوى المعرفة السياسية.

– جاء التلفزيون في مقدمة الوسائل الإعلامية بالنسبة للطالب الجامعي وبالأخص القنوات الفضائية العربية.

– أشارت النتائج إلى أن الشباب الجامعي يعتقدون بأن الأحزاب السياسية يجب أن تهتم بالقضايا التالية: التعليم، البطالة، الوضع الاقتصادي، ارتفاع الأسعار، الفقر، الفساد، الصحة.

الدراسة العاشرة: للباحث رشيد مقتدر

كتاب بعنوان: " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب"مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015.[1]

عالجت هذه الدراسة الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية للرابع من سبتمبر 2015، مع التركيز بإيجاز على إطارها الدستوري والقانوني، وسياقها السياسي الوطني ورهاناته السياسية، وتفسير النتائج العامة كمدخل منهجي وعلمي أساسي، لمقاربة إشكالية المشاركة السياسية المكثفة في الأقاليم المغربية الجنوبية مقارنة مع باقي جهات المملكة وأقاليمها، محاولا بذلك فهم عوامل ارتفاع المشاركة السياسية مع اقتراح تفسيرات لهذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس تم تحديد التساؤلات الفرعية للدراسة على النحو التالي:

– ما هي دوافع المشاركة السياسية ومحفزات الانخراط الانتخابي المكثف في الأقاليم الجنوبية

[1]. رشيد مقتدر، **الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب –مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر2015**، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الانساني، المغرب، 2015.

للمغرب؟.

– هل تقتصر العملية الانتخابية على سلوك الناخب عبر التصويت الانتخابي يوم الاقتراع؟ أم أن للمشاركة السياسية أوجها أخرى متعددة من قبيل التسجيل في اللوائح الانتخابية والمساهمة في الحملات الانتخابية والانخراط في النقاش العام؟.

– بماذا تفسر ارتفاع نسبة المشاركة السياسية في الأقاليم الجنوبية للمغرب والتي تراوحت ما بين 52.14% و82.67% في حين لم يتجاوز المعدل الوطني للمشاركة 53.67%؟.

– ما هي أبعاد ارتفاع معدلات المشاركة الانتخابية ودلالاتها في الأقاليم الجنوبية المغربية؟.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والإحصائي والتاريخي والمقارن، من أجل تفكيك إشكالية المشاركة السياسية في الأقاليم الجنوبية، وفهم أبعادها ودلالاتها، مع الاستناد على نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من سبتمبر 2015، تم التوصل إلى النتائج التالية:

– أن ارتفاع معدلات المشاركة السياسية يرتبط أساسا بشرعية نظام الحكم الملكي وليس بالسياسات الانتخابية.

– دور المعطى السوسيولوجي القبلي كآلية أساسية لرفع نسبة المشاركة السياسية، كون هذه الأخيرة مرتبطة بقضية الصحراء المغربية والصراع المفتعل حولها.

– تعدد متغيرات وعناصر المشاركة السياسية العامة بتضمنها للتسجيل في اللوائح الانتخابية والانخراط في الحملات الانتخابية والتعبئة لها وصولا للتصويت يوم الاقتراع.

– ارتفاع مستوى النضج السياسي للمواطن ووعيه بطبيعة المشاكل الحقيقية التي تعيشها المنطقة وما تمثله من حساسيات.

الدراسة الحادية عشر: للباحثة بن ققة سعاد

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية بعنوان: " المشاركة السياسية في الجزائر " آليات التقنين الأسري نموذجا (1962–2005) سنة 2011–2012.[1]

بعد تعرض الدولة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، حاول هذا الأخير محو خصوصية المجتمع الجزائري من خلال سياسته التغريبية، مستهدفا بذلك مختلف الأنساق وخاصة منها الأسرة، فبعد الاستقلال اهتم النظام السياسي بتغيير النسق السياسي والاقتصادي دون الاهتمام بالنسق الأسري، مما

[1]. سعاد بن ققة، مرجع سابق.

أدى إلى انزعاج المجتمع من هذا السلوك، ومن هنا أعلن ميلاد قانون الأسرة الجزائرية بعد عدة محاولات فاشلة، والذي خلف عنه صراع بين قوتين مختلفتين إحداهما تؤكد ضرورة الالتزام بالتشريع الإسلامي، وأخرى تدعو إلى المساواة بين الجنسين، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة من أجل الكشف عن مشاركة النسق السياسي التعددي في إعداد المنظومة القيمية الأسرية، ومعرفة مدى الارتباط بين الثقافة السياسية وواقع الممارسة السياسية، مع تأكيد الخطاب السياسي، وخاصة على مستوى الأحزاب السياسية على الالتزام الفعلي بمبادئ النظام الديمقراطي الذي يعمل على تفعيل المشاركة السياسية، وبناءعلى ذلك انطلقت هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي: " ما هي آليات وقنوات المشاركة السياسية التي اعتمد عليها المشرع الجزائري خلال مراحل سنه للمنظومة القانونية للأسرة الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1962-2005؟".

وقد انبثق من هذه الإشكالية تساؤلين فرعيين هما:

- ما هي آليات وقنوات المشاركة السياسية التي احتكم إليها المشرع الجزائري خلال مراحل سنه لقانون الأسرة الجزائري لسنة 1984؟.

- ما هي آليات وقنوات المشاركة السياسية التي احتكم إليها المشرع الجزائري خلال مراحل سنه لقانون الأسرة الجزائري لسنة 2005؟.

اعتمدت الدراسة على منهجين هما: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، من أجل استقاء مختلف المراجع التي تطرقت للنظام السياسي الجزائري ومحاولة التقنين الأسري وخاصة في الفترة الممتدة ما بين 1962-2005، ومن أجل تفسير البيانات المجمعة وتحليلها، وقد تم الاستعانة باستمارة استبيان والمقابلة مع مجتمع البحث المكون من رؤساء الأحزاب السياسية، ورئيسات المنظمات الأسرية، وكان الاختيار بطريقة قصدية، وبعد كل هذا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك تضييق للمشاركة السياسية، لأنها اقتصرت على وجود حزب واحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني، إلى جانب تدخل الجيش في بناء سياسة الدولة، وهذا ما انعكس على إستراتيجية عمل النسق السياسي الحاكم من بينها عدم سن قانون الأسرة.

- أن الفترة الممتدة ما بين 1962-2005 ظلت الأسرة الجزائرية تعاني من فراغ قانوني لكن بقيت الأسرة الجزائرية معتمدة في ذلك على الثقافة الوضعية للمجتمع الجزائري.

- تم سن قانون الأسرة سنة 1984 عن طريق حزب جبهة التحرير الوطني كقناة للمشاركة،

غير أنه لم يكن مرضي عند البعض وخاصة الحركة النسائية كونه أقر مبدأ المساواة بين الجنسين، لكن هذا الأمر لم يكن محا اهتمام النسق الحاكم كونه كان في مرحلة صعبة من غياب الأمن وهمه الوحيد هو الخروج من المأزق السياسي القائم وقتها والاهتمام بالوضعية الأمنية المتأزمة وتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي.

– في سنة 2005 تم تعديل قانون الأسرة، ويرجع الفضل في ذلك لتنظيمات المجتمع المدني التي استطاعت الضغط على رئيس الجمهورية لمراجعة قانون الأسرة، بحيث لم يكن ذلك نتاج مشاركة سياسية فعلية، بل طغى على آليات تقنينه مشاركة سياسية شكلية، تمثلت في تعدد آلياتها وقنواتها دون فعاليتها.

– حمل قانون الأسرة سنة 2005 قيم الثقافة الغربية القائمة على النزعة الفردية، والتي حملتها المواد التالية: المادة المتعلقة باختيار المرأة لوليها، وإعادة ترتيب الحضانة، وتقييد تعدد الزوجات.

7-2.التعقيب على الدراسات السابقة:

- من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نلاحظ انه على الرغم من وجود دراسات ومؤلفات حول موضوعي الأحزاب السياسية والوعي السياسي، إلا أن هناك ندرة في البحوث التي تجمع بينهما في دراسة واحدة، رغم أهمية هذان المفهومان في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي هناك حاجة كبيرة لمزيد من هذه الدراسات من أجل توسيع مفهوم الأحزاب السياسية والوعي السياسي.

– أجريت تلك الدراسات في بيئات مختلفة ولعل أغلبها كانت في الجزائر بمختلف مدنها.

– كما أجريت الدراسات المذكورة في فترات زمنية مختلفة ومعظمها كانت متقاربة، وهو الشيء الذي يعطي لكل دراسة طابعها الخاص.

– اتفقت الدراسات السابقة على هدف معين وهو إظهار الدور البارز لكل من الأحزاب السياسية والوعي السياسي، لما لهما من أهمية في الحفاظ على الاستقرار السياسي.

– اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي، محاولة منها لوصف وتفسير عميق للظاهرة وإبراز أهم مكوناتها، كما صاحبه المنهج التاريخي والذي ساهم بشكل كبير في الإلمام بالقضايا المدروسة عبر العصور، في حين كانت دراسة (حكيمة وشنان، 2013-2014)

معتمدة في دراستها على تقنيات تحليل الخطاب، وذلك نظرا لطبيعة الموضوع في حد ذاته.

– أكدت الدراسات التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية على محدودية فاعليتها، وعدم وضوح برامجها وقوانينها، وأنها تعاني من أزمة تطبيق الديمقراطية، وبالتالي تضييق للمشاركة السياسية على المواطنين مما أدى ذلك إلى غياب الثقة بينهم وبين الأحزاب السياسية.

– في حين أكدت الدراسات التي تناولت موضوع الوعي السياسي على أنها ذو مستوى متوسط، كون عملية التثقيف السياسي شبه منعدمة، كما أن المعرفة السياسية لدى المواطنين تتمركز أكثر على المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون وعي منهم بأهم الواجبات المفروضة عليهم كمواطنين وأهم الحقوق التي يتميزون بها، وهذا أمر يعتبر من الأمور التي تزعزع بالاستقرار الوطني.

– وقد أكدت الدراسات التي عرضت دور الأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي بوجود معيقات تعيق العملية التثقيفية للمواطنين، مما جعل دور الأحزاب السياسية في رفع مستوى الوعي السياسي شبه غائب، وهو الشيء الذي يعتبر من أهم أسباب عزوفهم عن العمل السياسي.

7-3. مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

يمكن اختصار مدى الاستفادة من الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- توجيه المسار البحثي لدراستنا وفي تحديد أبعادها.
- بناء إشكالية البحث وصياغة فرضياته، والتعرف على متغيرات الدراسة.
- المساهمة في عملية تحديد مشكلة البحث تحديداً دقيقاً.
- تحديد الخلفية النظرية للموضوع.
- توسيع نطاق أفكارنا العلمية والتحليلية التي من خلالها يمكن توضيح الأهداف الأساسية للبحث.
- الإحاطة بجميع الجوانب المتعددة والمختلفة للموضوع.
- بناء استبانة البحث.
- الأخذ بالتوصيات الخاصة بكل دراسة من أجل تجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

7-4. إضافات الدراسة:

بما أن البحث العلمي يستوجب على الباحث استكمال لدراسات سبقته في البحث، فيمكن القول

أن دراستنا الحالية جاءت لتكملة ما توصلت إليه البحوث الاستطلاعية التي تم عرضها، مع تجنب الوقوع في نفس الأخطاء والأخذ بعين الاعتبار النصائح والتوصيات المقدمة في كل دراسة، مع التركيز على إبراز أهم مميزات هذا البحث وإبداء الطابع الخاص به، وبالتالي يمكن إيجاز إضافات دراستنا:

– اختلاف الفئات المستهدفة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية، بحيث نرى أن معظم الدراسات كانت تستهدف بشكل كبير الفئة الشبابية، أو بالأحرى الشباب الجامعي، وهو ما يميز دراستنا التي اقتصرت على الأحزاب السياسية والتي كانت تضم فئات عمرية مختلفة من المناضلين.

– الفترة الزمنية للدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة، وهي فترة كفيلة لتغير حال الأحزاب السياسية ووضعها السياسي.

– جاءت هذه الدراسة في ظروف مهمة تمثلت في الانتخابات المحلية يوم: 27 نوفمبر 2021.

8. الموجهات النظرية للدراسة:

- نظرية الدور:

تقوم نظرية الدور على مجموعة من المراكز الاجتماعية التي يشغلها الأفراد في السلم الاجتماعي داخل المجتمع، وهذه المراكز هي بمثابة الضبط الاجتماعي للفرد من خلال إلتزامه بمجموعة من الحقوق والالتزامات التي تنظم تفاعله داخل المجتمع، وتتحدد هذه المراكز الاجتماعية في الغالب على أساس اقتصادي اجتماعي، فالمراكز الاجتماعية المتقاربة في المستوى، تكون العلاقة بينها علاقة أفقية، بينما المراكز الاجتماعية التي تعاني خللا في المستوى، تكون بينها علاقة رأسية[1].

وظهرت هذه النظرية في مطلع القرن (20)، إذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، بحيث تعتقد أن سلوك الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية مرتبط أساسا بالدور أو مجموعة الأدوار التي يشغلونها في المجتمع، ومكانة الفرد تعتمد على هذه الأدوار، كما أن هذه الأخيرة تنطوي على واجبات وحقوق اجتماعية معينة، فالواجبات تتحدد من خلال الدور الذي يشغله الفرد، أما الحقوق تحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع[2].

ومن بين أهم علماء الاجتماع الذي يعتقدون بنظرية الدور هو "ماكس فيبر" ((MAX WEBER الذي تناولها بالدراسة والتحليل من خلال كتابه الموسوم " **نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي** " وأهم الإضافات التي قدمها ماكس فيبر لنظرية الدور، هو توقع السلوك من معرفة دور الفرد، أي أن معرفتنا للدور الاجتماعي الذي يشغله الفرد تساعدنا على التنبؤ لسلوكه اليومي والتفصيلي، وهذا السلوك في نظر فيبر يأخذ ثلاثة أشكال وفقا للدور الذي يشغله، سلوك اجتماعي غريزي أو انفعالي: وهو كل نشاط يقوم به شاغل الدور تكون غايته لا أخلاقية، كالسرقة والقتل والرشوة ....إلخ، وسلوك اجتماعي عقلاني: أي كل سلوك يقوم به شاغل الدور تكون غايته وواسطتهأخلاقية وعقلية، كسلوك الطالب في الجامعة، أو المقاتل في القوات المسلحة، والسلوك الاجتماعي التقليدي الذي يقوم به شاغل الدور وفقا لعادات وتقاليد المجتمع، مثل مراسيم الزواج، الالتزام بمراسيم الاحتفالات والمناسبات

[1]. مروة السعيد مغازي، مرجع سابق، ص: 510.

[2]. احسان محمد احسان، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2015، ص: 159.

الدينية[1].

كما أن عالم الاجتماع " تالكوت بارسونز" (TALCOTT PARSONS)كان له دور كبير في تطوير نظرية الدور من خلال كتابه الموسوم " النسق الاجتماعي"، فمن أهم الإضافات التي قدمها لهذه النظرية باختصار شديد تتحدد في أن الفرد في المجتمع لا يشغل دورا واحدا فحسب، وإنما يشغل عدة أدوار وهذه الأدوار مرهونة بالحقوق والواجبات، وتكون هذه الأدوار في المؤسسة الواحدة مختلفة باختلاف المراكز(أدوار قيادية، أدوار قاعدية، وسطية) وهذا الاختلاف هو الذي يحقق تكامل الأدوار، ويحدث صراع بينز الأدوار عندما تطلب المؤسسات من الفرد الواحد تأدية أدوارا مختلفة خارجة عن الأدوار المألوفة بالنسبة إليه في ذات الوقت، الأمر الذي يؤدي به إلى عدم قدرته على التكيف مع المحيط والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه[2].

وبناء على ما تقدم يمكن إيجاز أهم مبادئ نظرية الدور من منظور سوسيولوجي في ما يلي:

- يتحلل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية، وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الاجتماعية، وتتحلل الأدوار إلى مجموعة من الحقوق والواجبات.

- يترتب على الدور الواحد مجموعة من الواجبات يؤديها الفرد بناء على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته الشخصية.

- يشغل الفرد الواحد في المجتمع مجموعة من الأدوار الاجتماعية في نفس الوقت، وتكون هذه الأدوار مختلفة في المؤسسة الواحدة باختلاف المراكز الاجتماعية، وهذا الاختلاف يؤدي إلى التكامل بين الأدوار.

- سلوك الفرد يمكن التنبؤ به من معرفة دوره الاجتماعي .

- يرتبط الدور الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالتدريب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

- تكون الأدوار متصارعة أو متناقضة عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة وكفوءة، كما أن تناقض الأدوار التي يشغلها الفرد تشير إلى عدم قدرة المؤسسات التي يشغل فيها الفرد على إدارة مهامها بصورة ايجابية.

---

[1]. احسان محمد احسان، مرجع سابق، ص: 159 -160.

[2]. نفس المرجع، ص: 161-162.

- **تطبيق نظرية الدور على الدراسة:**

بالنسبة لإمكانية تطبيق نظرية الدور على دراسة دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي لدى المجتمع، يمكن أن نلتمسه من منظور هيكل الأدوار التي يقوم بها القائمون بالدور داخل الأحزاب، وبالتالي تشكل هذه الأدوار في مجملها الفعل السياسي للأحزاب، والذي نقصد به من منظور سوسيوسياسي مجموعة الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية والتي من خلالها يتشكل الاهتمام السياسي والمواقف والاتجاهات والمشاركة السياسية للمجتمع، وبالتالي ينظر إلى الدور باعتباره اقتراب سوسيوسياسي يفيد في تحليل السلوكيات السياسية للأحزاب في سياقها البنائي الاجتماعي .

وعلى هذا الأساس يتحدد الدور كأداة للتحليل السلوكي الحزبي على المستوى الاجتماعي، على اعتبار أن الحزب السياسي يؤدي مجموعة من الأدوار يتوقعها منه المجتمع لكونه يشغل مواقع معينة، تحدد مكانته ووظائفه كجماعة ضاغطة، طالما له دور وتأثير على السلطة السياسية، وبالتالي يصبح بالإمكان إشراك الفرد في الحياة السياسية مستمدا قواه وشرعيته من الأحزاب كوسيلة فعّالة في التأثير على السلطة السياسية وتوجيهها، خاصة من حيث إصدار القرارات السياسية.

لكن في حال إذا فشل الحزب في تأدية مهامه السياسية المتوقعة منه، يدخل الحزب في سياق " صراع الأدوار" الذي يفسّر في ضوء أبعاد التوافق وسوء التوافق مع متطلبات الدور، ويتحدد في عدم الانسجام مع مجموعة المعايير والالتزامات الاجتماعية في أداء الدور، فعلى مستوى الأحزاب قد يتحدد في عدم التوافق بين ما تنتجه هذه الأحزاب من خطاب وبرامج سياسية وبين السلوكيات السياسية الملموسة على أرض الواقع، وبالتالي يتحدد في سياق الصراع بين قدرات الحزب وتطلعات المجتمع .

ويتأسس لنا من خلال نظرية الدور أن للأحزاب السياسية مجموعة من الأدوار والمهام التي تقوم بها لصالح المجتمع، وتسمح لنا هذه النظرية بمعرفة:

- مستوى التوجهات الأساسية للأحزاب السياسية في الجزائر، والتي يفترض أن تعكس القواعد التي يصنعها أفراد المجتمع، ومدى إدراك الحزب السياسي لمطالبهم وتوقعاتهم.

- معرفة مستوى سلوكيات أدوار الأحزاب السياسية التي تعبر عنها الأنشطة والممارسات السياسية الحزبية كما حدثت في الواقع وليس كما يجب أن يكون.

- تتيح لنا الفرصة في معرفة الدور الفعلي للحزب، ودوره الموصوف.

أما المؤشرات الإجرائية التي يمكن أن تقيس ذلك على مستوى سلوكيات الأدوار وتوجهاتها، تتحدد في مضمون الخطاب السياسي والبرامج الحزبية وطبيعة العمل السياسي الحزبي.

الفصل الثاني:
الأحزاب السياسية مقاربة نظرية

1. النظريات المفسرة لأصل الأحزاب السياسية:

1-1. النظرية المؤسساتية:

ترجع أصول النظرية المؤسساتية إلى أعمال " موريس دوفرجيه"(MAURICE DUVERGER) المتعلقة بنشأة الأحزاب السياسية والنبش في أصولها، وترتكز هذه النظرية في تحليلها لأصول الأحزاب حول ركيزتين أساسيتين الأولى: تشير إلى تلك الأحزاب المعاصرة التي وجدت مع بداية سنة 1850 – باستثناء الحزبين الأمريكيين– وهذه الأحزاب تتميز بنوع من التنظيم والتماسك في بنيتها وذات هياكل قيادية وتسير وفق إطار قانوني، الركيزة الثانية: تؤكد على أن التمييز بين الأحزاب ذات الأصل الانتخابي وبين الأحزاب ذات الأصل الخارجي يقوم على أساس البرلمان، ووفقا لهذا الطرح يفهم أن الأحزاب السياسية كمؤسسات قائمة بذاتها لم يكن لها وجود إلا بعد سنة (1850) حسب رؤية "دوفرجيه" (DUVERGER)، بحيث تميزت هذه السنة بانتشار واسع للديمقراطية وزيادة صلاحيات البرلمانيات وتوسيع الاقتراع العام السري والمباشر في جميع بلدان أوروبا الأمر الذي يجعل من مسألة نشأة الأحزاب السياسية مسألة مرهونة بعامل الديمقراطية من جهة، وعامل البرلمان من جهة أخرى كعاملين أساسيين ساهما بشكل كبير على مأسسة الأحزاب السياسية وفق منظور " دوفرجيه" (DUVERGER) .

ولعل أهم ما يميز الأحزاب السياسية المعاصرة في نظر دوفرجيه هو عامل التنظيم – كما أشرنا سابقا– بغض النظر عن محتوى برامجها أو مكانة المنتسبين إليها وبذلك يتميز الحزب ويختلف عن الجماعات والأجنحة الأخرى مثل النوادي السياسية والجمعيات الفكرية أو الجماعات البرلمانية، كما يمكن الاختلاف في كون الأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة كأساس آخر يحدد معالم الحزب ويميزه عن غيره من التشكيلات السياسية الأخرى[1].

وبما أن النظرية المؤسساتية تنظر إلى مسألة تكوين الأحزاب ونشأتها كونها مرتبطة بعوامل ديمقراطية وبرلمانية فإنها وفقا لذلك تميز بين نوعين من الأحزاب السياسية: أحزاب نشأت بعوامل برلمانية (الأصل الانتخابي والبرلماني) وأخرى نشأت بعوامل خارجة عن البرلمان (الأصل الخارجي).

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 26-27.

1-1-1. أحزاب ذات الأصل الانتخابي والبرلماني:

يقصد بتلك الأحزاب التي ظهرت بفضل نشوء الجماعات البرلمانية أو الكتل البرلمانية فظهور اللجان البرلمانية إنما كان سببا من الأسباب التي أدت إلى نشوء الأحزاب علما أن المجموعات البرلمانية كان وجودها أسبق من وجود الانتخابات، وتعتبر هذه المجموعات البرلمانية مظهرا أصيلا من مظاهر الحياة البرلمانية التي اقترن بها ميلاد الأحزاب الحديثة الأمر الذي جعل هذه الأخيرة كونها جهازا انتخابيا نواتها اللجان الانتخابية[1] .

وهذه الفكرة يؤكدها " دوفرجيه" (DUVERGER) في قوله: " يبدو نمو الأحزاب مربوط بنمو الديمقراطية أي باتساع الاقتراع العام الشعبي، وبالامتيازات البرلمانية. فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها تكبر كلما شعر الأعضاء بالحاجة إلى التكتل تبعا للتجانس والتشابه بغية العمل بصورة جماعية، وكلما انتشر الحق في الاقتراع وتعدد، كلما دعت الحاجة إلى الإحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيه الأصوات نحوهم "[2] .

كما يرى "دوفرجيه" (DUVERGER) أن هناك عوامل عديدة ساهمت في تكوين المجموعات البرلمانية كالأيديولوجية والجوار الجغرافي وكذلك المصالح الخاصة ويؤكد على أن المجموعات البرلمانية في بداياتها الأولى كانت جماعات محلية ثم تحولت تدريجيا إلى جماعات أيديولوجية، والمثال على ذلك كما يوضح دوفرجيه (DUVERGER) حالة "نواب بريتون" في سنة (1789) حينما استأجروا قاعة مقهى من أجل تنظيم اجتماعات فيما بينهم بغية الدفاع عن المصالح المحلية، ومع مرور الوقت تحول النواب من مناقشة القضايا المحلية إلى الاهتمام بالقضايا الوطنية واكتسب بذلك صفة الأيديولوجية ثم حمل فيما بعد اسم جديد هو " نادي اليعاقبة" (club jacobin) ومع ذلك نجد أن دوفرجيه (DUVERGER) لا ينفي وجود مجموعات برلمانية أخرى نشأت على أساس أيديولوجي ولم تنشأ على أساس محلي مثل مجموعة " القصر الوطني (الجمهوريين المعتدلين) " في فرنسا سنة (1848) ومجموعة شارع الأهرامات وغيرهم[3].

ومما لاشك فيه أن عامل المصلحة الخاصة هو الآخر ساهم بشكل كبير في إنتاج الجماعات

---

[1]. طارق علي الربيعي، **الأحزاب السياسية**، جامعة بغداد، 1990، ص: 79.

[2]. موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص: 6-7 .

[3]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 27-28.

البرلمانية وتماسكها، ومن البديهي " أن كل نائب إنما يحرص على دوام نيابته واستمرار تمثيله للبلاد ومن كان ليس عضوا في البرلمان فإنه يعمل جاهدا ومجتهدا إلى حد الاندفاع في صيرورته نائبا في المجلس وليس الأمر يقف في عامل المصلحة عند حد النيابة فقط بل هو حكم ساري على كل نشاطات الإنسان وتطلعه تحقيقا لأهدافه التي بها يؤمن"[1].

إضافة إلى ذلك يوجد عامل آخر ساهم كذلك في تشكيل الجماعات البرلمانية وهو عامل الرشوة كما يؤكد " استروغورسكي" (OSTROGORSKI) الأمر الذي أيده كذلك دوفرجيه ((DUVERGER ولكن في ذات الوقت يعترف بأن هذا التفسير قد لا يصمد أمام النقد ويرى أن الرشوة لا تساعد في كل الأحوال على تقوية التنظيم لبنية الجماعات البرلمانية ففي إيطاليا مثلا نجد أن الرشوة في عهد "جيولوطي "(GIOLLOTTI) ساهمت بشكل كبير في تفكيك الجماعات البرلمانية التي كانت في طور التكوين واكتسبت الصراعات السياسية آنذاك طابعا شخصانيا[2].

أما اللجان الانتخابية كما يشرح دوفرجيه هي تشكيلة مرتبطة بتوسع الاقتراع الشعبي، ومع ذلك فإن هذا الاتساع الآلي للاقتراع ليس الفاعل الأساسي في تشكيل اللجان الانتخابية، فهناك عوامل أخرى ساهمت في تشكيلها مثل تنامي الشعور بالمساواة وكذا إرادة إقصاء النخب الاجتماعية التقليدية، الأمر الذي يوحي بأن ظهور هذه اللجان كان نتيجة لمبادرة أحزاب اليسار وكان الدور الأساسي من هذه اللجان في بدايات تكوينها هو التعريف بالنخب الجديدة التي تستطيع مناقشة النخب التقليدية وإذا ما نظرنا إلى الآلية التي نشأت بها اللجان الانتخابية فنجد أن دوفرجيه يعترف بصعوبة ذلك إلا أنه يرى أن هناك مجموعة من الطرق التي ساهمت في تكوينها أهمها:

– قد تنشأ بمبادرة المترشح نفسه من خلال تجميع أنصاره بهدف ضمان انتخابه أو إعادة انتخابه.

– مبادرة المجموعة التي تعين مرشح عنه ثم تشرف على مساعدته في الحملة الانتخابية.

– العدد الهائل للوظائف العامة الذي أنتج لجان منظمة بهدف تجنب تشتيت الأصوات مثل نظام المغانم الذي ظهر في أمريكا (حق تعيين الموظفين السامين التابعين للحزب الفائز) الذي وضع

[1]. طارق علي الهاشمي، مرجع سابق، ص: 88 .

[2]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 29.

بين أيدي اللجان الانتخابية وسائل مادية مهمة جدا[1].

1-1-2. أحزاب ذات الأصل الخارجي:

القصد من الأصل الخارجي هو أن تشكل الأحزاب ونشأتها تم خارج إطار المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية، وآليات تشكيلها قد يكون عن طريق قاعدة مؤسسة أو هيئة جمعية قائمة أو مبادرة من الأفراد، ويقول دوفرجيه (DUVERGER) في شأن هذه الأحزاب " ففي الكثير من الحالات يتم إنشاء الحزب بمجمله، بصورة أساسية، بفضل مؤسسة من قبل، وذات نشاط خاص خارج عن الانتخابات، وخارج عن البرلمان، وعندها يمكن الكلام بحق نشأة خارجية" ويفهم من ذلك أن وجود الأحزاب ذات الأصل الخارجي كمؤسسات قائمة بذاتها أسبق من وجود المجموعة البرلمانية واللجان الانتخابية، والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق هو أن الأصل الخارجي لنشأة الأحزاب لا يجب أن ينظر إليه بأنه يشكل تباينا في درجة أهمية الانتخابات بينه وبين الأصل الداخلي لنشأة الأحزاب، ذلك أن أهداف وأيديولوجيات أي حزب تنصب في اتجاه الوصول إلى السلطة من خلال استخدام آليات العملية الانتخابية.

أما عن الكتل والهيئات التي ساهمت في تشكيل الأحزاب ذات الأصل الخارجي في أوروبا فيشير دوفرجيه (DUVERGER) إلى العديد من أشكال هذه الهيئات منها على وجه التحديد:

- النقابات العمالية والمجموعات المهنية الفلاحية والتعاونيات الزراعية.
- الجمعيات الثقافية والفكرية.
- المنظمات الطلابية الجامعية.
- الحركة الماسونية والكنائس والفرق الدينية.
- المحاربين القدامى.
- الجمعيات السرية والتكتلات الممنوعة[2] .

أما العالم الثالث بما فيه العالم العربي والإسلامي يعتبر الأصل الخارجي للأحزاب هو الأكثر تلاؤما مع ظاهرة نشأة الأحزاب السياسية بحيث نجد أن هناك العديد من الأحزاب السياسية قد تبلورت

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 29-31.

[2]. مولود مراد محي الدين، مرجع سابق، ص: 30-31.

وتشكلت بفضل وجود جمعيات أدبية وفكرية ونقابات عمالية، تنظيمات عسكرية وطلابية ...إلخ. ففي الجزائر مثلا نجد أن جبهة التحرير الوطني كانت عبارة عن منظمة سرية إبان الفترة الاستعمارية، لكن بعد الاستقلال (بعد سنة 1962) تحولت هذه المنظمة إلى حزب سياسي بعد أن كانت منظمة سرية[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل خارجية عديدة ذات أبعاد تاريخية واجتماعية ساهمت بشكل كبير على تكوين الأحزاب ذات الأصل الخارجي بوجه عام نتيجة الانقسامات الاجتماعية التي لا يزال أثرها مستمر إلى الآن منها:

- أحزاب تشكلت نتيجة انقسامات داخل الدولة.

- الكنيسة التي أفرزت نوعين من الأحزاب: أحزاب مؤيدة للكنيسة وأحزاب مؤيدة للدولة القومية.

- الأحزاب السياسية الناتجة الصراع القائم بين أصحاب ورجال الأعمال.

- الثورة الصناعية التي أفرزت تغيرات اجتماعية متعددة وتأثر بها العمال بشكل مباشر أنتج ذلك أنماط حزبية متعددة منها: الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والأحزاب العمالية الأخرى .

- الأحزاب التي نشأت إثر نشوء الدولة القومية المركزية وهي أحزاب تعبر عن طموحات وأهداف أكثر قومية صاحبة السلطة والقوة والقرار ويطلق عليها أحزاب المركز[2].

1-1-3. ملامح التمييز بين الأحزاب ذات الأصل الداخلي والخارجي:

يمكن حصر الفروق الواقعة بين الأحزاب ذات الأصل الداخلي والأحزاب ذات الأصل الخارجي في الجدول التالي:

[1]. طارق علي الهاشمي، مرجع سابق، ص: 90 .

[2]. مولود مراد محي الدين، مرجع سابق، ص: 32.

جدول رقم 1: يبين ملامح التمييز بين الأحزاب الأصل الداخلي والخارجي

الأحزاب / الخصائص	الأحزاب ذات الأصل الداخلي	الأحزاب ذات الأصل الخارجي
الميلاد	كان هو القاعدة في الفترة الممتدة بين (1850–1900) ثم أصبح الاستثناء بعد عام 1950	أصبح هو القاعدة ابتداءا من سنة 1950
النواة	تنشأ من القاعدة بحيث أن وجود اللجان الانتخابية أسبق من وجود المركز	تنشأ من القمة بحيث أن وجود المركز أسبق من وجود اللجان أو الشعب أو الخلايا أو الميليشيا
المركزية	غير مركزية	مركزية
الأهداف	تسعى للحصول على مناصب نيابية والبقاء في المجالس التشريعية	تسعى إلى أهداف أبعد من مجرد الحصول على المناصب البرلمانية
التنظيم	أقل تماسكا وانضباطا وتنظيما	أكثر تنظيما وتماسكا
العامل البرلماني	يعتبر هو الأساس في تشكيل الأحزاب ذات الأصل الداخلي	يعتبر أقل أهمية ودوره يبقى ثانوي مقارنة مع القيادة المركزية للحزب ويعتبر متغير خاضع لهذه القيادة
اتجاه التكوين والشكل	تتميز بنشأة داخلية وتصنف كأحزاب تقليدية (أحزاب الإطارات)	تتميز بتكوين ونشأة خارجية وتصنف كأحزاب معاصرة (أحزاب الجماهير)

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 34–35 .

لقد وجهت للنظرية المؤسساتية العديد من الانتقادات من قبل مجموعة من الباحثين وأبرزهم"باولوبومبيني" (PAOLO POMBENI) الذي يوافق رؤية دوفرجيه (DUVERGER) في كون الأحزاب السياسية كمؤسسات ظهرت نتيجة توسع آليات الاقتراع العام في منتصف القرن 19 ولكنه في ذات الوقت يخالفه من حيث أن البرلمان لا يعتبر أصلا لنشأة الأحزاب السياسية إلا في البلدان التي كانت تمارس فيها الأحزاب وظيفة الحد من الصراعات بين السلطة والمجتمع.

كما هو الحال في بريطانيا التي كانت فيها كل فئات المجتمع ممثلة في البرلمان وهذا ما يختلف مع البلدان الأخرى خاصة منها دول العالم الثالث التي ظهرت فيها الأحزاب نتيجة لعوامل خارجة عن البرلمان، فقد ظهرت بهدف إيجاد حلول لمشكلة الاستعمار مثل ما حصل في بلدان المغرب العربي، وهذا ما جعل " بومبيني" (POMBENI) يؤكد على أن الشكل التنظيمي للحزب السياسي دائما ما يكون

له أصل خارج البرلمان بحيث يظهر كمؤسسة مستقلة في المجتمع القديم كشكل من أشكال المقاومة، أما العوامل التي يقترحها "بومبيني" (POMBENI) كعوامل أساسية ساعدت في بلورت الأحزاب السياسية يحددها في ثلاث زوايا أساسية وهي: التنظيمات الحرفية وتنظيمات الحركات الاجتماعية والمنظمات السرية والماسونية[1].

يفهم من كل ذلك أن النظرية المؤسساتية ركزت بشكل كبير ومبالغ فيه على الجوانب التنظيمية للحزب السياسي الأمر الذي جعلها تهمل جوانب كثيرة غاية في الأهمية كعامل الصراع الذي يعتبر محرك أساسي في تكوين الأحزاب السياسية، كما أن هذه النظرية بالغت كثيرا عندما حشرت أصل الأحزاب ونشأتها في حدود لا تتعدى نطاق الدول الأوروبية، وهو ما جعلها نظرية محدودة لا يمكن تعميمها على كل البلدان، ولعل هذه الأسباب هي من جعلت بعض الباحثين يقترحون تفسيرات جديدة لظاهرة نشوء الأحزاب السياسية.

1-2. نظرية أزمات التنمية السياسية:

ترجع جذور نظرية أزمات التنمية السياسية إلى إسهامات مجموعة من العلماء الأمريكيين على رأسهم "جابرييل ألموند" (GABRIEL ALMOND)، وكان ذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات، وهذا نتيجة لعاملين أساسيين هما: اتساع دوائر البحث العلمي وامتداد نشاط الدارسين في تلك الفترة ليخرج من مجال العالم الغربي ليشمل مجتمعات العالم الثالث وكذلك بسبب الثورة التي أحدثتها المدرسة السلوكية في ما يخص مجالات البحث والدراسة في علوم السياسة والعلوم الاجتماعية[2]. ويعتبر كلا من " جوزيف لابالمبار (LAPLOMBARA JOSEPH) ووينر ميرون (WEINER MYRON) أكثر الباحثين اهتماما بصياغة هذه النظرية، ومن بين أهم الأسباب التي جعلت هذه النظرية تبرز هو محدودية التفسيرات التي جاءت بها النظرية المؤسساتية خاصة من ناحية تفسيرها لنشأة الأحزاب السياسية في الدول النامية .

ومصطلح الأزمات في نظر الباحثين " بالمبار وووينر" (PALOMBARA &WEINER) يعني الظروف التاريخية والتطور السياسي للتنمية أو بمعنى أدق تلك الأزمات التاريخية التي تمر بها

---

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 36.37.39.

[2]. عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا**، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين-ألمانيا، 2017، ص: 14.

المجتمعات التقليدية (النظام التقليدي)، وتنتقل في ضوئها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى أكثر تطورا، وتساهم هذه الأزمات كذلك في إنتاج الأحزاب السياسية الأولى في هذه المجتمعات، وهو ما يشكل نقطة تحول تاريخية للأنظمة السياسية وأهم ما يميز هذه الأحزاب عن باقي الأحزاب الأخرى هو استمرارها في البقاء لفترات طويلة وهذا راجع حسب رأي " بالمبار ووينر" (PALOMBARA &WEINER) غلى التأثير الذي تمارسه العوامل التاريخية على السلوكيات السياسية للذين عاشوا الأحداث الأحداث، وبهذا المعنى يصبح المخيال هو المحرك الأساسي لهذه الأحزاب[1].

أما عن الأزمات الأساسية التي يواجهها المجتمع في مرحلة التحديث بحسب هذه النظرية التي بدورها أثرت بشكل كبير على نشأة الأحزاب السياسية يمكن تحديدها في أربعة أزمات أساسية وهي: أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة الاندماج وأزمة المشاركة.

1-2-1. أزمة الهوية:

تحدث هذه الأزمة عندما تكون هناك صعوبة كبيرة في انصهار كافة أفراد المجتمع في ثقافة واحدة تتعدي انتماءاتهم التقليدية وتتوافق في نفس الوقت مع متطلبات المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه[2]، ويجب عليهم في ذات الوقت أن يشعروا بأن هويتهم الشخصية محددة جزئيا بانتمائهم إلى الهوية الوطنية الشاملة. وتعتبر مسألة التوفيق بين ما هو تقليدي في المجتمع من عشيرة وطائفة وجماعات إثنية وبين ما هو عصري وانصهاره في بوتقة واحدة أزمة حقيقية تواجه التنمية السياسية في المجتمع.

1-2-2. أزمة الشرعية:

تحدث عندما تكون هناك ردة فعل من طرف المواطنين تتحدد في عدم تقبلهم للنخبة الحاكمة التي تحكمهم، باعتبارها غير شرعية أو لا تتمتع بالشرعية أو ربما قد تستند إلى أساس لا يخولها للحكم، أما عن أهم الأسس التي ترتكز عليها الشرعية يمكن تحديدها كما حددها " ماكس فيبر"(MAX WEBER) في ثلاث مصادر أساسية: التقاليد والأعراف، الزعامة الكاريزمية، العقلانية (القانون) .

تعتبر أزمة الشرعية بحسب هذه النظرية الأساس في ظهور الأحزاب السياسية خاصة في ضوء

---

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 40.

[2]. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص:31.

وجود السلطة برهنت فشلها في حل مشكلات الشرعية كما فشلت كذلك في تهدئة الغليان الناجم عن أزمة الشرعية، ويعتبر حراك الجماعات الثورية في فرنسا إبان الفترة الممتدة بين (1789-1799) بهدف إسقاط الحكم الملكي بداية أساسية لظهور أحزاب سياسية حقيقية، بحيث كسبت هذه الجماعات الثورية الدعم الشعبي وفي نفس الوقت استطاعت تغيير القواعد المتعلقة بالحكم وكيف يتم اختيار الحكام والقادة السياسيين.

1-2-3. أزمة الاندماج:

تتشكل هذه الأزمة عندما يتعلق الأمر بمشكلة الوحدة الإقليمية، وبعبارة أخرى تحدث هذه الأزمة نتيجة تواجد انشقاقات وانقسامات كبيرة بين الجماعات الإثنية داخل الوحدة الإقليمية، وقد وفرت هذه الأزمة مجالا ملائما لظهور الأحزاب السياسية الأولى، فالتجارب السياسية في أوروبا بينت بما لا يدع مجالا للشك أن بؤرة نشأت الأحزاب تكمن في أزمة الاندماج، ففي ألمانيا مثلا نجد أن حزب الوسط في منطقة بافاريا نتج من خلال صراع بين جماعات بفاريا وبروسيا وبعد ذلك تأسست ألمانيا الكبرى والتي تم بمقتضاها القبول بحزب الوسط وهو ما حقق الوحدة الألمانية.

ونفس الشيء بالنسبة لدول آسيا وإفريقيا التي كانت فيها أزمة الاندماج محركا أساسيا لظهور الأحزاب السياسية، ففي الهند مثلا نجد أن الرابطة الإسلامية في مرحلة ما قبل استقلال الهند تشكلت نتيجة صراع الأقلية المسلمة مع الأغلبية الوثنية الهندوسية، وكانت غاية هذه الرابطة حماية الأقلية المسلمة غير أن انتشار هذه الرابطة في الأوساط الجماهيرية خلق أزمة اندماج انتهت بانفصال إقليم باكستان عن الهند سنة 1949 كما قد أدى إلى ظهور بعض الأقليات الدينية واللغوية والقبلية في بعض أجزاء آسيا[1] .

1-2-4. أزمة المشاركة:

هي " الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم. مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين. وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة" [2]. ويرى بالمبار وويتر" (PALOMBARA & WEINER) أن المشاركة المبكرة التي تميزت

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 43-44.

[2]. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص: 31.

بها أوروبا الغربية في القرنين (18-19) وكذلك آسيا وإفريقيا في القرن 20 أحدثت تغييرا مزيفا وهميا في مجال العلاقة بين الفرد والسلطة ذلك أنه بإمكان عدد كبير من المواطنين أن يرفضوا الحكم لأسباب قد تتعلق في المقام الأول بالشرعية وينجر عن ذلك تغير في قواعد النظام السياسي من طرف أفراد المجتمع، الأمر الذي يمكنهم من كسب الدعم الشعبي ومنه بإمكانهم الحصول على مناصب في إطار مراقبة جهاز الدولة وبالتالي بإمكان هذه التغييرات الحقيقية التي أنتجت نخبا جديدة أن تؤدي إلى إضعاف السلطة التقليدية وتآكل معتقداتها وكل ذلك بإمكانه إنتاج أحزاب سياسية فعلية[1].

ربما ما قدمته نظرية أزمات التنمية السياسية حول نشأة الأحزاب يعتبر أكثر شمولية وواقعية من الطرح الذي قدمته النظرية المؤسساتية التي حصرت أصل الأحزاب في فلك البرلمان وفي حدود جغرافية لا تتعدى حدود المناطق الأوروبية، وهو ما فندته نظرية أزمات التنمية السياسية وأكدت بدورها أن نشأة الأحزاب السياسية لا يتوقف عند حدود الدول الأوروبية بل يتعداها ليشمل كذلك الدول النامية، كما أكدت أن الأحزاب لا يرتبط بعوامل برلمانية وانتخابية بقدر ما هو مرتبط بأثر أزمات التنمية السياسية ودور هذه الأحزاب في حل مشاكل التنمية السياسية، ويتم كل ذلك حسب هذه النظرية في ضوء التطور التاريخي الذي تمر به الأنظمة السياسية خلال انتقالها من الأشكال التقليدية إلى أشكال أخرى أكثر تطورا وتعقيدا وأكثر من ذلك أنها لم تقدم لنا السياق الذي تطور فيه الأحزاب فحسب بل حددت لنا كذلك نمط التطور الذي سوف تتبعه نلك الأحزاب، وبهذا المعنى استطاعت نظرية أزمات التنمية السياسية أن تتجاوز النظريات التقليدية المفسرة لأصل الأحزاب ونشأتها. ولكن بالرغم من ذلك فقد وجه لهذه النظرية جملة من الانتقادات والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- يؤكد " دافيد آبتر" (DAVID APTER) في دراسة ميدانية قام بها أن نظرية الأزمات السياسية تخلط بين ظاهرتين أساسيتين متمايزتين: التنمية السياسية التي ظهرت في دول أوروبا الغربية وأمريكا وبين التحديث السياسي الذي حدث في الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال ابتداء من سنة 1945.

- هذا الخلط أدى بهذه النظرية إلى عدم مراعاتها للفروق الكبيرة الواقعة بين الدول الغربية والدول النامية خاصة من ناحية التحديث السياسي الذي له شروط ومبادئ تتوافق إلى حد بعيد مع متطلبات الدول الغربية ولكنها تعتبر شروط تعجيزية بالنسبة للكثير من الدول النامية، ومن بين أهم

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 44-45.

هذه الشروط كما حددها " دافيد آبتر"(DAVID APTER) هو قدرة النظام الاجتماعي على التجدد باستمرار ووجود بنيات اجتماعية مرنة متمايزة وكذلك وجود بيئة اجتماعية توفر الكفاءات والمعرفة الضروريتين من أجل التعايش في عالم متطور تكنولوجيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن أهداف نشأة الأحزاب في الدول النامية لم يكن من أجل حل أزمات الشرعية أو الاندماجية أو المشاركة السياسية بل كان من أجل توطيد الحكم السلطوي فيه.

– تربط هذه النظرية بين نشأة الأحزاب السياسية وبين الجوانب الوظيفية غير أن ظهور هذه الأحزاب في الواقع جاء كنتيجة لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية طرأت على مستوى المجتمع[1].

1-3. نظرية الانقسامات الاجتماعية والسياسية:

تنطلق هذه النظرية في تحليلها لنشأة الأحزاب السياسية من فكرة الانقسامية أو بمعنى أدق التركيز على مدى انقسام أعضاء المجتمع إلى مجموعات أو أنصاف مجموعات متباينة مختلفة من حيث متغيرات: الدين والعرق والثقافة والمستوى المعيشي والاقتصادي، وتبعا لهذه المتغيرات تحدث انقسامات على مستوى المجتمع سرعان ما ينتقل تأثيرها نحو العملية السياسية بوجه عام ونحو تشكيل الأحزاب السياسية بوجه خاص، بحيث تظل هذه الأخيرة تتخذ أبنيتها وأشكالها وفقا لمصدر ولاءات أعضائها وانتماءاتهم المهنية والعقائدية والدينية والقبلية لتصبح مؤشرا قويا وفاعلا في تحديد برامج الأحزاب واتجاهاتها القيمية، وموقفها من السلطة السياسية وفي ذات الوقت تعمل هذه الأحزاب في الحفاظ على هذا الانقسام وتحويله إلى إطار سياسي مؤسساتي منظم ومقنن يضمن له الاستمرار في المجتمع[2].

وتنسب هذه النظرية إلى كل من الباحثين " مارتن لابيست " (MATIN LIPSET) و" وشتين روكان" (STEIN ROKKAN) ويعتبر هذا الأخير أكثر الباحثين اهتماما بصياغة وتطوير هذه النظرية، ويرى الباحثان أن نشأة الأحزاب وتطورها يرجع في الأساس إلى الصراعات الاجتماعية والسياسية التي تميزت بها أوروبا إبان فترتي الثورة الوطنية الديمقراطية التي ظهرت كردة فعل ضد كل أشكال التبعية والتخلف والاستغلال، والثورة الصناعية في ما بعد، كما يؤكد الباحثان أن فهم أصل

---

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 46-47.

[2]. ولد الصديق مولود، **الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، 2015، ص: 11-12.

الأحزاب حق الفهم يستدعي بالضرورة الرجوع إلى الأصل التاريخي لنشأتها الأولى، وفهم الانقسامات السياسية القديمة وهو نفس ما أكده "دانيال لويس سيلر" (DANIEL LEIS) على أن فهم نشأة الأحزاب يتطلب منا تحليلا ازدواجيا الأول: هو تحليل تعاقبي تطوري يعنى به تحديد أصل أو مصدر أي صراع تاريخي وبالتالي أي تناقض أفرز نشأة ذلك الحزب، أما التحليل الثاني فهو تحليل تزامني ويقصد به ذلك التحليل الذي يكشف عن طبيعة الأحزاب وهيئتها الناخبة والعلاقة التي تربطها بجماعات المصالح بشكل رسمي أو غير رسمي[1].

تستمد هذه النظرية أفكارها من مصدرين أساسيين هما:

1-3-1. فكرة الأنساق الفرعية لـ: "تالكوت بارسونز"(TALCOTT PARSONS):

تدور الفكرة حول النسق الاجتماعي والأنساق الفرعية، ويعنى بالنسق الاجتماعي في هذا السياق كل يتركب من أجزاء فرعية يعتمد بعضها على البعض الآخر وفي ذلك تقرير لمبدأ الاعتماد المتبادل، كما يتمتع هذا النسق بمقومات الدعم الذاتي أي تميل عناصره أو الأجزاء التي يتركب منها إلى التكامل والاستقرار وخفض التوترات باستمرار[2]، وقد أخذ لابيست وروكان هذه الفكرة وتجسيدها كفكرة أساسية لفهم أصل الأحزاب من حيث الأخذ بمفهوم الاندماج بهدف تحديد وظائف الأحزاب في بناء النظم الحزبية المستقرة هذا من جهة ومن جهة أخرى بهدف تحديد أصل الصراعات والأحزاب المنبثقة عنها.

1-3-2. فكرة الصراع:

تتمثل في فكرة الصراع كأساس يفسر نشأة الأحزاب وأصولها، ووفقا لهذه الفكرة فإن تنوع الأحزاب السياسية ينشأ من واقع أن الأفراد يدخلون في صراعات اجتماعية من خلال البنى الفوقية والأشكال السياسية والقانونية والفكرية، أو بعبارة أخرى تطرح مواجهة الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع معضلات اجتماعية متعددة وعلى أساس هذه المعضلات تتشكل ردود أفعال نضالية معينة، وفي أحشاء هذا الميول تتكون أحزاب سياسية متعددة[3] . وتعتبر فكرة الصراع من أهم مصادر هذه

---

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 48.

[2]. محمد عبد المعبود مرسي، **علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي**، القيم بريدة- ، مكتبة العليقي، القصيم-السعودية، 2001، ص: 104.

[3]. منصور حكمت، **الأحزاب السياسية والصراع الطبقي**، 7 فيفري 2004، متاح على موقع الحوار المتمدن، على

النظرية في تفسير أصل الأحزاب ونشأتها، ويستخدم كأساس لفهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميزت بها المجتمعات الأوروبية منذ القرن (19)، أو بعبارة أدق فهم الانقسامات السياسية المعاصرة التي أنتجت أحزابا سياسية حقيقية.

أما عن العوامل التي أدت إلى هذه الانقسامات حسب هذه النظرية فهي ترجع إلى عاملين أساسيين هما:

الثورة الوطنية: شكلت محورا وظيفيا في الخيار بين الدولة والكنيسة أي بين الديني والعلماني، كما شكلت محورا إقليميا ثقافيا (الخيار بين المركز/ المحيط).

الثورة الصناعية: شكلت محورا وظيفيا في تقسيم المجتمع وخلق صراعات بين شرائح المجتمع وطبقاته: عمال، أرباب العمل، ملاك ..الخ، وشكلت كذلك محورا إقليميا ثقافيا: انقسامات بين القطاع التقليدي (الزراعي) والقطاع الحديث (الصناعي)[1].

وتعتبر بريطانيا أول دولة تعترف رسميا بوجود أحزاب معارضة وقد كان الصراع فيها قائما على أساس المصالح الاقتصادية للفئات الاجتماعية القائدة في المجتمع البريطاني، بحيث كان الصراع يدار بين كبار الملاك العقاريين في المحيط وبين السلطات المركزية بالعاصمة (لندن)، بمعنى أنه كان صراعا على المصالح اتخذ أبعادا إقليمية أي بين المدينة والريف، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالأوضاع تختلف جذريا بحيث كان الصراع فيها قائما على أساس العنصر الثقافي والديني، بين البوريتانيين والبروتيستانتيين (petted protestants) ضد الماسونيين والمهاجرين الكاثوليك واليهود، صراع يدور حول التصورات المتعلقة بالأخلاق العامة، هذا الصراع أدى إلى حروب أهلية (الانقسام بين الشمال الجمهوري والجنوب الديمقراطي) أفرز بدوره ظهور أحزاب سياسية متعددة. أما عن المجتمعات الإفريقية والآسيوية فيرى روكان أن الجهود التي بذلت من طرف الحكام بهدف بناء هذه الدول بعد استقلالها تعكس صراعات مشابهة لتلك الصراعات التي عرفتها أوروبا الغربية خاصة فيما يتعلق بالصراعات بين الثقافات المسيطرة والثقافات الخاضعة، والتجارب السياسية التي مرت بها كل من دول: الكونغو، الهند، ماليزيا، أندونيسا، نيجيريا، السودان تؤكد صحة تحليلات روكان ولابيست

الرابط: http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14510&r=0، تاريخ الزيارة: 6 ماي 2020.

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 50.

.[1](ROKKAN & LIPSET)

وفي نفس السياق يؤكد روكان (ROKKAN) أن هذه الانقسامات السياسية أفرزت أحزابا سياسية متصارعة في ما بينها في مراحل تكوينها الأولى، ونفس هذه الأحزاب كانت تمثل جزء من الصراع أو بالأحرى محرك أساسي للصراع والانقسام داخل الأنظمة الحزبية، ولكن أصبحت هذه الأحزاب في فترات لاحقة أدوات للاندماج نتيجة لعوامل معينة ساهمت في تخفيف الهوة الطبقية الواقعة بين هذه الأحزاب، ويستدل روكان (RUKKAN) بأمثلة من الواقع ليثبت صحة هذا التحليل بحيث يرى أن الانقسام بين اللبراليين والمحافظين في بريطانيا الذي ميز المراحل المبكرة من عملية التصنيع، قد سجل ضعفا بسبب ظهور جملة من العوامل كالحراك الاجتماعي بين الطبقات، الزواج فيما بين العائلات الليبرالية والمحافظة، وكذلك اعتراف الأثرياء الصناعيين والحضريين بالمراتب التقليدية للعائلات الأرستقراطية، كما أن تجربة التحالفات الوطنية إبان فترة الحرب (فرنسا وإيطاليا بعد سقوط نظام موسوليني) ساعدت بشكل كبير على نمو التعاون والاندماج بين الأحزاب اللبرالية والعمالية، وكذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب أدى إلى نمو واسع للطبقة الوسطى وبالتالي تقلص الهوة بين الطبقة العمالية والبرجوازية، ولا ننسى كذلك التجربة السياسية التي مرت بها النمسا والتي تعتبر من أهم الأدلة التي يراهن عليها روكان (RUKKAN)، فبالرغم من الحرب الأهلية التي شهدتها النسما سنة 1934 بين الاشتراكيين والكاثوليك، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية تقاسم الاشتراكيون وحزب الاستقلال الكاثوليكي المناصب الحكومية، وبفضل ذلك استطاع كلا الحزبان تجاوز عائق الشك المتبادل بينهما واقتنعا بضرورة التعايش السياسي فيما بينهما[2] .

يفهم من خلال التحليلات السابقة حسب رؤية روكان ولابيست (ROKKAN & LIPSET) أن الأحزاب السياسية كانت في المراحل الأولى من تكوينها أعوان صراع(جزء من الصراع)، وهو ما أنتج أنظمة حزبية غير مستقرة في البداية، لكنها في المراحل اللاحقة أصبحت أدوات للاندماج ما سمح بتشكيل أنظمة حزبية متضامنة ومستقرة نتيجة لوجود توافق واسع حول القواعد الأساسية التي تحكم العملية السياسية الديمقراطية، وهذه النتائج التي توصل إليها كل من روكان ولابيست (ROKKAN &LIPSET) سمحت لهما بتبني فكرة " تجمد الانقسامات الاجتماعية " الشيء الذي يحقق استقرار

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 50-52.

[2]. نفس المرجع، ص: 56-57.

الأنظمة الحزبية الأوربية.

ولكن وفي خلاف ذلك وكرد على نظرية الانقسامات الاجتماعية والسياسية يؤكد الباحث " رسل جيه دالتون" (DALTONS) أن فرضية تجمد الانقسامات تفتقر إلى الدقة وتتناقض أحيانا مع الواقع من ناحيتين على الأقل:

أولا: أن الصراعات الحزبية هي في الغالب تؤدي إلى أبعاد جديدة للانقسام وبالتالي ظهور أحزاب جديدة هي في صراع دائم مع الأحزاب القديمة، وهو في الواقع صراع جديد يعكس الانقسام بين الصناعيين والأيكولوجيين أي صراع بين السوق والطبيعة .

ثانيا: هذه الأحزاب الجديدة التي أفرزتها الانقسامات الاجتماعية والسياسية هي في الغالب وجدت للدفاع عن قضايا حديثة تعتبر حديث الساعة مثل: تحرير المرأة، قضايا التسلح النووي، التهديدات البيئية، حقوق الإنسان، الحريات العامة، الهجرة وغيرها من القضايا، وهذا ما يؤكد أن هذه الأحزاب هي في الغالب لا تتمسك بالانقسام الأصلي الذي نشأت عنه بل هي أحزاب قد تتخلى عن انقساماتها الأصلية للتموقع على انقسامات أخرى كما يقول الباحث " جان فيليب لوكونت" (JEAN LECONTE)، وبالتالي فإن الفرضية المتعلقة بتمسك الحزب السياسي بالانقسام الأصلي الذي نتج عنه، تعتبر فرضية غير دقيقة هي الأخرى[1] .

[1]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 60-61.

الشكل 1: يبين أصل الأحزاب والنظم الحزبية حسب أفكار كل من روكان ولابيست

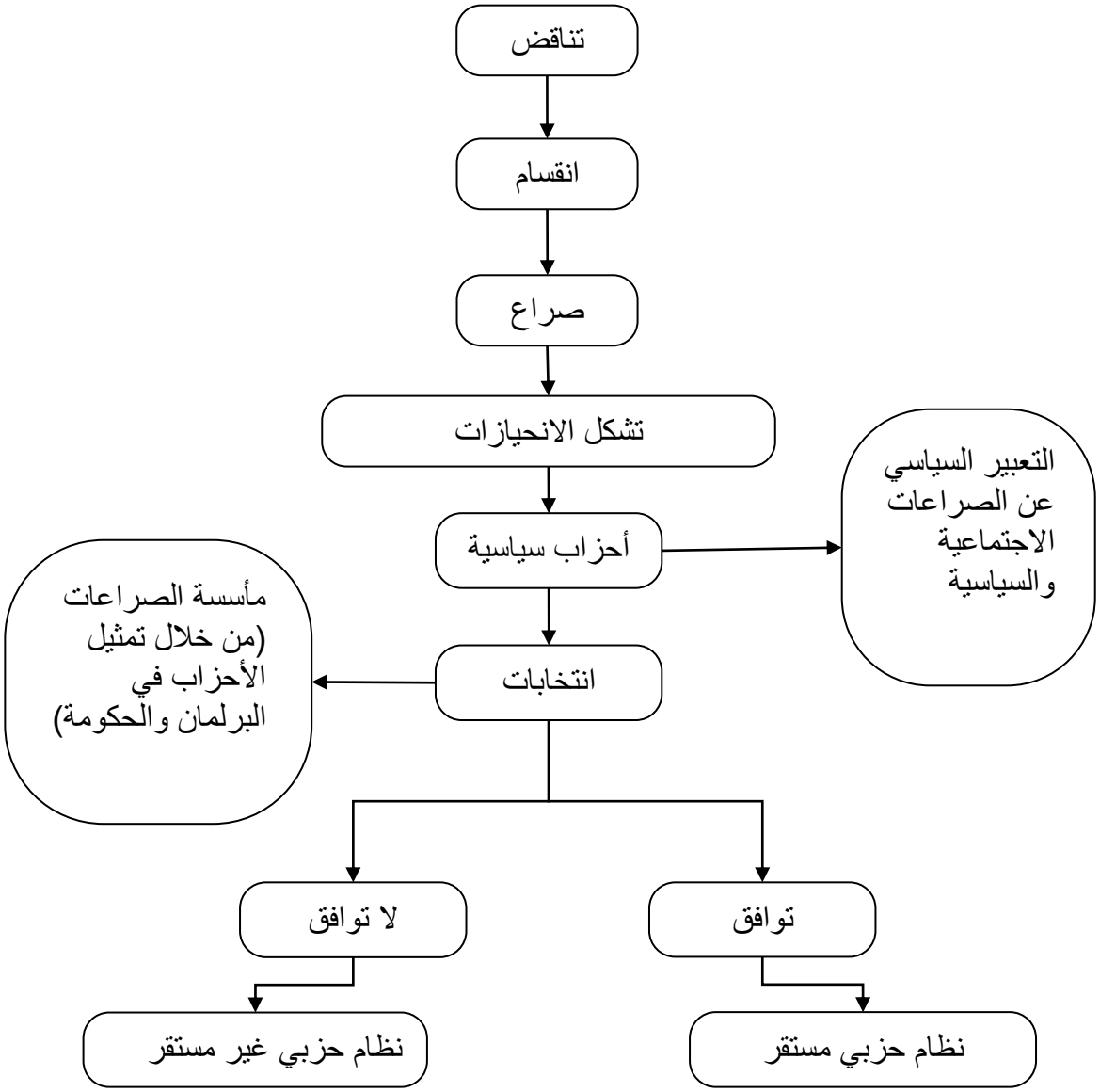

المصدر: عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 49.

2. تصنيف الأحزاب السياسية:

يعتبر موضوع الأحزاب السياسية من المواضيع التي تأخذ هي الأخرى اتجاهات أكثر تعقيدا واختلافا بين العلماء والباحثين وهذا الاختلاف تغذيه طبيعة الأحزاب من حيث اختلاف تركيبتها وأيديولوجيتها وأهدافها وأدوارها وأحجامها ويضاف إلى ذلك التغيرات الزماكانية المستمرة التي تتشكل في ضوئها الأحزاب السياسية، لكن هذا التعقيد والاختلاف لا يمنع من محاولة تقديم بعض التصنيفات وإن اختلفت معايير التصنيف، وعلى أساس ذلك يمكن تصنيف الأحزاب السياسية إلى: تصنيف كلاسيكي وتصنيف حديث وتصنيف آخر تركيبي يجمع بين معايير مختلفة ولا يعتمد على معيار واحد ثابت على اعتبار أنه حصيلة لمختلف التصنيفات.

2-1. التصنيف الكلاسيكي:

يقصد بالتصنيف الكلاسيكي أو التقليدي للحزب ذلك التصنيف الذي يعتمد على الثنائيات أو بعبارة أخرى تفريع الأحزاب إلى نوعين رئيسيين حسب معيار محدد، ومن بين أشهر التصنيفات الكلاسيكية للأحزاب نجد تصنيف "موريس دوفرجيه" (MAURICE DUVERGER) وكذلك تصنيف " فيليب برو" (PHILIP PRO) .

2-1-1. تصنيف موريس دوفيرجيه (MAURICE DUVERGER):

يرتكز تصنيف "موريس"(MAURICE) للأحزاب السياسية على مبدأ " التنظيم" كأساس يقوم عليه العمل الحزبي وقد ميز بين نوعين من الأحزاب السياسية أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير.

2-1-1-1. أحزاب الأطر:

وهي الأحزاب التي يرتبط تنظيمها بالوجهاء النافذين بما لهم من اسم وهيبة وتأثير، ويتم تجميعهم لإعداد الانتخابات وتوجيهها والمحافظة على الاتصال بالمرشحين باعتبار أن هذه الشخصيات المؤثرة والنافذة ضامن أساسي للمرشح وكسب الأصوات له، فالغاية لا تكمن في تجميع عدد كبير من الأعضاء قدر ما تعمل جاهدة للإبقاء على هؤلاء الوجهاء وإدخالهم في عضويتها، ويعتبر هذا عمل محصور بفئة خاصة من الأفراد ويرتكز على اختيار دقيق ومغلق وهو ما يعرف بالانتساب الفردي الذي يتضمن سيطرة سياسية حقيقية، أضف إلى ذلك اهتمام أحزاب الأطر بالجانب الكيفي قبل كل شيء وذلك بما تحصل عليه من قوة النفوذ التي يمتلكها الوجهاء النافذين، واللباقة في

التكنيك والتي يمتلكها الوجهاء التكنيكيون، وأهمية الثروة التي يمتلكها الوجهاء الممولون[1].

وتبنت هذا الهيكل التنظيمي أحزاب المحافظين والأحرار في أوروبا وأحزاب الولايات المتحدة الأمريكية وهي تعتبر أحزاب ذات الانتخابات الأولية المعلقة (الاقتراع الضيق) فهي لا تستغني عن التمويل الرأسمالي للترشح والانتخابات فهي ترفض مبدأ تثقيف الجماهير وذلك "لعدم حاجة الأحزاب إلى استيعاب الجماهير لا ماليا ولا سياسيا لأنه يستولي على مموليه ووجهائه والنخبة وهو أيضا يعتقد أن ثقافته السياسية كافية"[2].

فالأحزاب الأوروبية المحافظة وأحزاب الولايات المتحدة الأمريكية لازالت تخضع وبشكل كلي لأوامر زعمائها الذين تم اختيارهم ببورجوازية، إذ أن الأعضاء الذين ينتمون إليها تم اختيارهم عن طريق زملائهم القدامى "فعلى الرغم من تحديث أساليب العمل لهذه الأحزاب وتشبعها وتغلغلها بين المنتخبين إلا أن زعمائها مازالوا يعينون بواسطة التزكية والانتقاء"[3].

"وأحزاب الإطارات الجديدة التي تطورت في القرن العاشر تحولت بعمق نحو النظام (الأولوية للانتخابات)، كما ابتدع حزب العمال البريطاني نمطا جديدا لحزب الإطارات سنة 1900، حيث تكونت لجان أحزب من قيادات وظيفية، إذ أن اللجان الأساسية تشكلت من ممثلين للنقابات والتعاونيات والجمعيات الفكرية"[4].

يعتبر هذا الشكل من الأحزاب الشكل التقليدي والذي يتميز في هيكلته بنوع من الانغلاق بحيث يقوم على وضع القرار في يد عدد محصور من الأعضاء ـ كما ذكرنا سابقا ـ فهو لا يسعى إلى تغير بعض الآراء بل يبقى متمسكا بالقرارات المعتمدة بين أعضائها من قبل، أي أنه يحصر نفسه في تركيبة اجتماعية موجودة مسبقا ولا يتعمد على إصلاحها وتحسينها إلى الأفضل.

---

[1]. موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص: 79.

[2]. نفس المرجع، ص: 84.

[3]. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص: 100.

[4]. عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية، دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوروبي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 2004، ص: 301.

2-1-1-2. الأحزاب الجماهيرية:

تعتمد هذه الأحزاب على جمع عدد قدر كبير من الأعضاء، والعمل على جذب المنتسبين بالنسبة لها أمر في غاية الأهمية سواء من الناحية السياسية أو المالية، فمن الناحية السياسية تعمل الأحزاب الجماهيرية على نشر الثقافة السياسية بين الطبقة العاملة وتنشئتها سياسيا بهدف خلق لجنة قادرة على استلام الحكم والإدارة بجدارة، كما تفتح لهم المجال للاستماع إلى آرائهم ووجهات نظرهم وتمنحهم الفرص للمشاركة سياسيا وضمان مساهماتهم وتعزيز دورهم في صنع السياسيات العامة والقرارات السياسية، والفرق الواقع بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير في نظر "موريس"(MAURICE) لا يكمن في شكل الأحزاب أو عدد أعضائها بل في التركيبة، فتركيبة وبنية أحزاب الجماهير ترتكز في الأساس على فكرة "جذب المنتسبين" وآلية عمل ذلك تتجسد في المقام الأول بالتثقيف السياسي للطبقة العاملة ومن ثم استخلاص لجنة منها جديرة باستلام الحكم وإدارة البلاد وهو ما يقوم به بالضبط الحزب الاشتراكي في فرنسا، وبالتالي فإن الانتساب للحزب هو المادة التي تغذي حزب الجماهير من الناحية المالية والسياسية، وإذا نظرنا بعمق إلى مسألة التمويل نجد أن هذا النوع من الحزب يرتكز في الأساس على " الاشتراكات المدفوعة" من قبل الأعضاء بهدف تمويل الانتخابات ومواصلة عمله التثقيفي السياسي، وهذا ما يجعل من عمل تكنيك أحزاب الجماهير يختلف جذريا عن عمل تكنيك أحزاب الأطر خاصة من الناحية المالية، فأحزاب الأطر لا تحتاج إلى دعم المنتسبين لإعداد الانتخابات فكل ما تحتاجه- كما ذكرنا سابقا- هو دعم الوجهاء النافذين الذين يتمثلون في رجال الأعمال بوجه عام لتغطية نفقات الحملة الانتخابية الأمر الذي يجعل المرشح أو المنتخب تحت سيطرة هؤلاء[1].

وإذا ما نظرنا إلى بدايات ظهور الأحزاب الجماهيرية فنجد أنها ظهرت في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ومن ثم الشيوعية، فالأحزاب الاشتراكية هي شكل من أشكال أحزاب الجماهير تتسم بالديمقراطية واللامركزية فهي تدعوا إلى التثقيف السياسي والعمل الجماعي من أجل استخراج النخبة منها القادرة على الإدارة والتوجيه ومن أجل تخليص الطبقة العاملة من وصاية الأحزاب البورجوازية، كما أنها تعمل على استقطاب جماهير غفيرة وتحويلها إلى أحزاب موحدة. أما الأحزاب الشيوعية فهي تختلف عن الأحزاب الاشتراكية، فبالرغم من أن كلاهما يعتمد في عمله على جمع أكبر عدد ممكن

[1]. موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص: 79.

من الأعضاء إلا أن الأحزاب الشيوعية لا تقوم بتقسيمهم على أساس محلي مثلما هو الحال عند الأحزاب الاشتراكية، بل تهتم بمكان عمل العضو وعلى هذا الأساس يتم توزيع خلايا الحزب على المشروعات المختلفة أي على المصانع والمتاجر، المدارس ... وغيرها، وهذا التوزيع القائم على أساس أماكن العمل هو ما يعطي للحزب الشيوعي مزايا كثيرة منها وبوجه الخصوص تسهيل عملية اتصال الأعضاء فيما بينهم بصفة مستمرة ومباشرة، كما أن تواجدهم في مكان عمل واحد يجعل من مناقشتهم السياسية مرتبطة بالواقع وبمشاكل تقع تحت أبصارهم " فالتضامن النابع من العمل في جهاز واحد أكثر قوة من التضامن الذي يصدر عن السكن في حي واحد أو مدينة واحدة. وهكذا فإن أسلوب الخلايا المنتشرة في أماكن العمل يخلق روابط متينة بين أعضاء الحزب " . والخاصية الثانية التي تميز الأحزاب الشيوعية عن الأحزاب الاشتراكية فهي قلة أعضائها، فإذا كان عدد أعضاء الحزب الاشتراكي يضم في القسم الواحد عدة آلاف من الأعضاء فإن الخلية الشيوعية لا تضم إلا عدة عشرات، فكلما قل عدد الأعضاء في نظر الحزب الشيوعي كلما أدى إلى زيادة التضامن بين أعضاء الحزب وكلما زاد العدد كلما زاد الاختلاف وصعوبة تنسيقهم[1].

ومن بين الأحزاب التي اتخذت الاتجاه الاشتراكي في الدول العربية هي حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، وذلك بعد أن استعادت الجزائر استقلالها منذ سنة 1962 بهدف الحرص على تكثيف العمل الجماعي وإشراك الجماهير الشعبية في العمل السياسي لضمان الاستمرارية للوحدة الوطنية، ولدفع البناء السياسي والثقافي والاقتصادي للمجتمع نحو الأمام، ولتحقيق التنمية والرقي الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التمسك بالثوابت المتفق عليها (قيم وتعاليم الدين الإسلامي، الإسلام دين الدولة، الوحدة الوطنية، اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية ...الخ)[2].

2-1-2. تصنيف فيليب برو(PHILIP PRO):

صنف "فيليب برو" (PHILIP PRO) الأحزاب السياسية في كتابه "علم الاجتماع السياسي" إلى قسمين: أحزاب إدارية وأحزاب احتجاجية.

---

[1]. سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 216-217.

[2]. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، مرجع سابق، ص: 201.

2-1-2-1.الأحزاب الإدارية:

وهي أحزاب تكون مدعمة من طرف الدولة وتقيم بالقرب منها بمعنى أنها مهيأة لأن تشكل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي وتؤثر هذه الأحزاب على مسئوليات الدولة على لغتها وإستراتيجيتها بشكل دائم، وهذا النوع من الأحزاب في نظر "فيليب برو" يتميز من ناحية الحجم بتجمعات ذات نزعة أغلبية فهولا يملك قاعدة اجتماعية حقيقية ولا لمشروع سياسي حقيقي وإنما يبقى على قيد الحياة مادام يستفيد من عاملين أساسيين: أولهما عامل غياب الأغلبية من أعضائه مما يجعل من مؤازرة هذا النوع من الحزب أمرا جوهريا من الناحية الإستراتيجية أما العامل الثاني يتجسد في تواجد شخصيات ذات قاعدة شعبية قوية مثل النواب ورؤساء البلديات التي تضمن استمرارية الحزب لدى الجمهور.

وتمتلك التجمعات ذات النزعة الأغلبية لغات وإستراتيجيات سياسية يحكمها منطقان متعاكسان، الأول وهو منطق الإغراء لجذب ولالتقاط عدد كبير من مختلف الفئات والاتجاهات، وبذل جهود كبيرة من أجل إكسابهم وضمهم إلى الحزب، أما المنطق الثاني فيتمثل في منطق الموقع السياسي والذي ينبغي على الأحزاب وضعه في الاعتبار، وهو ضرورة الحفاظ على صورة وهوية خاصة، فالعمل على التقاط الناخبين يجب ألا يكون منفرا من قبل الناخبين الآخرين خوفا من الامتناع عن التصويت والاتجاه نحو أحزاب أخرى لتأييدها ودعمها، وبناء على عدد الأعضاء المنتسبين إليها يمكن تقسيم التجمعات ذات النزعة الأغلبية إلى فئتين، فهناك أولا الأحزاب الجماهيرية ـ كما ذكرنا سابقا ـ والتي تتميز بعدد كبير من الأعضاء الذين يمتلكون عضوية في بنى مؤسساتية متنوعة والتي تتفق عموما مع أبعاد الدائر الانتخابية، وبالمقابل توجد الأحزاب الأطر والتي تهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت إلى كثرة عددهم فهي تدور في حلقة ضيقة مقصورة على اختيار الأعضاء البارزة في المجتمع.

تعد التجمعات ذات النزعة الأغلبية قبل أي شيء أحزاب ناخبين بمعنى أن أهم ما يشغلها استقطاب حشد كبير من الناخبين بغض النظر عن المكانة الاجتماعية والاقتصادية لهم، فغايتها الأساسية الحصول على إعجاب الناخبين والتصويت لها للفوز بالانتخابات، كما أنها تكون دقيقة في الجذب بحي تذهب إلى الفئة القليلة الاهتمام بالسياسة والقليلة التأهيل لفهم آلياتها الحقيقية وكل هذا

بهدف إبعاد فرصة التنفير[1].

2-1-2-2. الأحزاب الاحتجاجية:

تتكون هذه الأحزاب في البداية من الرفض وتسعى لاستقطاب المستاءين والمكبوتين وتجعل من نفسها ناطقة باسم هؤلاء المضطهدين والمستبعدين من اللعبة السياسية، كما تتكون حول مطالب أهملتها التجمعات ذات النزعة الأغلبية وذلك إما سهوا أم أنها كانت مقررة أصلا لاستبعاد بعض ناخبيها، فالأحزاب الاحتجاجية كونت حزب خاص بها من أجل أن تفرض نفسها في الحياة السياسية، فمبرر وجودها يتعلق بقدرتها على تحمل عبء قضية مجتمعية أكثر من تطلعها لممارسة السلطة، أضف إلى ذلك بذل جهود كبيرة لإكساب صفة تمثيلية سياسية حقيقية والخروج من وضعها الهامشي، لكن بمقابل ما تقوم به من جهود مضاعفة تواجه هاته الأحزاب تحديات أو عقبات تتمثل في نمطين، الأول يعود لكون عوامل استياء الناس لا تضاف لبعضها البعض بل تتناقض، في حين يتمثل النمط الثاني في ضرورة عدم إخافة الناخبين المتعاطفين كونهم يخشون مبالغات الحزب وصيغة تحليلاته، وعلى هذا تبقى هذه الأحزاب هامشية وحافز للأحزاب المستقرة.

" إن النجاحات الانتخابية للأحزاب الاحتجاجية تكرهها على مجابهة مأزق صعب. فمن غير الممكن، بالفعل، الحفاظ بشكل دائم على ناخبين ومنتخبين في ظل الانعزال السياسي. وعلى المدى الطويل، يوجد هناك أثر مجمّد للعجز عن الدخول في تحالفات مع شركاء معتدلين. وفي كلا الحالتين، يوجد خطر إثارة خيبة أمل الأعضاء المتشددين الذين انتسبوا للحزب منذ تأسيسه، وخطر إضعاف هويتهم الاحتجاجية نتيجة "تسويات" (تلوثات؟) ممارسة السلطة"[2].

ويتبين من خلال التصنيف التقليدي للأحزاب أنه تصنيف يعتمد على مبدأ التنظيم كأساس يقوم عليه الحزب بمختلف أشكاله وأيديولوجياته ويتجاهل بذلك العناصر الأساسية الأخرى للحزب، وهو مالا يمكن الاعتماد عليه في عملية تصنيف الأحزاب ذلك أنه لا يأخذ بمبدأ الشمولية التي تستند إلى فكرة تصنيف عام يشمل جميع عناصر الحزب، ويبقى بذلك التصنيف الذي قدمه كل من "دوفرجيه" (DUVERGER) و"برو" (PRO) سليما إلى غاية عقد الخمسينات وما أعقبها من السنوات لكن بعد هذه السنوات وفي ظل التغيرات العميقة التي أصابت الظاهرة السياسية عموما والظاهرة

[1]. فيليب برو، مرجع سابق، ص: 368-370.

[2]. نفس المرجع، ص: 371-373.

الحزبية خصوصا من حيث توسع الحريات السياسية وتغير مبادئ المشاركة السياسية لم يعد ينظر إلى الحزب بمنظور تنظيمي (ضيق) كأساس للحزب، الأمر الذي دفع بالباحثين إلى الاجتهاد أكثر والبحث عن صيغ وقوالب تصنيفية جديدة مثل التصنيف الذي قدمه "جان شارلو" (JEAN CHARIOT) الذي يختلف مع تصنيف نظريه دوفرجيه (DUVERGER) وبرو (PRO) في الكثير من المبادئ والمنطلقات.

2-2. التصنيف الحديث جون شارلو (JEAN CHARLIOT)

يعتبر تصنيف " جون شارلو" (JEAN CHARLIOT) من التصنيفات الحديثة للأحزاب يندرج ضمن التصنيفات الثلاثية التي لا تأخذ بعين الاعتبار عامل التنظيم أو شكل الحزب وأيديولوجيته بل تعتمد على إستراتيجيته والأهداف التي يصبو إليها، ويميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب التجمع.

2-2-1. أحزاب الأعيان:

وهي أحزاب ذات أبعاد محدودة من ناحية عدد أعضائها تتألف من نخبة محددة تضم مجموعة من الشخصيات المرموقة والنافذة والتي لها مكانة في الحياة الاجتماعية، سواء كانت هذه الشخصيات لها تأثير كبير على السياسة أم السمعة التي تملكها أو انتماءاتها العائلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال الثروة التي تمتلكها والتي يمكن استغلالها لسد نفقات الحملة الانتخابية، فهي لا تتطلع للجماهير لما يتمتعون به من امتيازات خاصة، وهذا ما يجعل منها مغلقة، فهي تعتمد على اللجان المحلية المشكلة من أعضاء معينة أو مرشحين، وبالتالي فهي تعتبر طبقة مهيمنة وبورجوازية، لا تؤمن بالديمقراطية وحق الجماهير في المشاركة السياسية[1].

2-2-2. أحزاب المناضلين:

هو حزب شعبي وجماهيري بحيث كل ما يهم هذه الأحزاب هو أن تحوز على إعجاب الناخبين وتحصل على أصواتهم، كما أنها تعطي اهتماما أكبر للمنتسبين لها والمكافحين في صفوفها والداعمين لها والمتعاطفين معها، والذين يبذلون نشاطا شخصيا لمصلحة الحزب، والتي تزيل عنها عبء التمويل للانتخابات، بحيث تقوم بالاشتراكات المدفوعة من قبلهم، وبالتالي فهؤلاء الأعضاء المناضلين

[1]. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، مرجع سابق، ص: 104.

يمارسون تأثيرا كبيرا وجوهريا في نجاح الحزب واستمراريته واتخاذ قراراته[1].

2-2-3. أحزاب التجمع:

هذه الأحزاب تصب اهتمامها بناخبيها أي الجماهير الذين يناصرون الحزب ويصوتون له في الانتخابات مهما كانت انتماءاتهم وطبقاتهم الاجتماعية، وذلك لكونها أحزاب لا تؤمن بالطبقية، كما أنه يأخذ ويقبل بطرق الديمقراطية الجماهيرية، ويعتبر التجمع من أجل الجمهورية في فرنسا أقرب مثال على ذلك "فلكي يضمن هذا التجمع السياسي النجاح في الانتخابات التشريعية قام جاك شيراك (JACQUES CHIRAC) بإعادة تنظيم الحزب الديغولي (إتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية U.D.R) والذي تحول في نهاية جلساته الوطنية الاستثنائية (5 ديسمبر 1976) إلى شكل من أشكال التجمع، دعا إلى التجمع من أجل الجمهورية"[2].

" يرى "أوتوكير شهيمر" (OTTOKIR CHEIMER) أن هذه الطائفة من الأحزاب تمثل واقعا جديدا أفرزه التطور الحاصل في المجتمعات الصناعية في السنوات 1960 فقد أدى التوسع الاقتصادي إلى محو الاختلافات وإزالة التناقضات بين الطبقات، كما أن وفرة الخيرات أدت إلى زعزعة أسس المعارضة الأيديولوجية للأمس، وبالتالي ينتقل المجتمع من مرحلة الصراع إلى مرحلة التوافق والإجماع"[3].

2-3. التصنيف التركيبي:

لا يعتمد هذا التصنيف على عنصر ثابت بل يتضمن على جملة من العناصر والخصائص في تصنيف الأحزاب السياسية التي هي بمثابة محصلة لمختلف التصنيفات، ووفقا لهذا التصنيف تقسم الأحزاب وفقا لأربعة أنماط أساسية وهي:

2-3-1. من حيث التركيب الاجتماعي:

ويقصد بهذا التصنيف ذلك التصنيف القائم على أساس التنظيمية البنيوية ويعتبر " دوفرجيه" (DUVERGER) صاحب هذا التصنيف والذي ميز فيه بين نوعين من الأحزاب أحزاب الأطر وأحزاب

---

[1]. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، مرجع سابق، ص: 104.

[2]. نفس المرجع، ص: 104.

[3]. المهدي الشيباني دغمان، **الأحزاب السياسية، التفاتة سوسيولوجية**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية-ليبيا، المجلد الأول العدد 16، فبراير 2014، ص: 24.

الجماهير – كما ذكرنا سابقا– وهناك أنماط حزبية فرعية أخرى تنطوي تحت هذين الحزبين منها: الأحزاب البرجوازية، أحزاب الطبقة الوسطى، أحزاب عمالية، أحزاب فلاحية، أحزاب شعبية ....الخ[1] .

2-3-2. من حيث الأيديولوجية والأهداف السياسية:

يركز هذا النوع من التصنيف على معيار العقيدة والأيديولوجية والأهداف كأساس يقوم عليه الحزب السياسي والتمسك بها يعتبر من أهم الشروط العضوية لقيام الحزب وتنظيمه، ويمكن التمييز بين نوعين من الأحزاب وفقا لهذا التصنيف وهما:

2-3-2-1. الأحزاب العقائدية:

هي تلك الأحزاب التي تملك عقيدة سياسية ثابتة وينظر إلى كونها أحادية الاتجاه من حيث البنية والتكوين وتقوم على أساس المركزية الشديدة ومنع ظهور التيارات والكتل داخل الحزب باعتبارها تهدد وحدته، وتحد من فعاليته الأمر الذي يجعل من مبدأ التنظيم والتعبئة كشرطين أساسيين لقيام هذا الحزب[2]، ومن أمثلة هذا النمط من الأحزاب نجد أحزاب راديكالية، يمينية فاشية وأحزاب محافظة وأحزاب برجوازية لبرالية وأخرى إصلاحية، وأحزاب اشتراكية ديمقراطية وأحزاب يسارية وأحزاب ماركسية....الخ .

2-3-2-2. الأحزاب المصلحية:

" وهي التي لا تملك أيديولوجية معينة، وإنما لها أهداف عامة، كحزب الأحرار في بريطانيا، والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، وقد تتبنى هذه الأحزاب بعض المسائل التي تستدعي انتباه الجمهور لما لها من أهمية خاصة وتسمى بالأحزاب المتخصصة"[3] .

2-3-3. من حيث الوظائف والمكانة في النظام السياسي:

تعتبر وظيفة الأحزاب والمكانة التي تحتلها من أهم معايير التصنيف وأكثرها تعقيدا خاصة من

---

[1]. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، مرجع سابق، ص: 113.

[2]. هشام الحمامي، **الأحزاب العقائدية ...سؤال الإنسان والتنظيم والسلطة**، 30 أوت 2015، متاح على موقع عربي 21، على الرابط التالي: https: //arabi21.com/story/855227/الأحزاب-العقائدية-سؤال-الإنسان-والتنظيم-والسلطة، تاريخ الزيارة: 10 أفريل 2020.

[3]. قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص: 278.

ناحية الوظائف الكامنة التي تحتاج إلى الكثير من التدقيق والفهم والعمق لاكتشافها الأمر الذي يساعد بشكل كبير تمييز الأحزاب السياسية عن التشكيلات السياسية الأخرى ومن أهم الأنماط الحزبية التي تندرج تحت هذا التصنيف نجد الأحزاب الحاكمة، الأحزاب المهيمنة، الأحزاب المعارضة[1].

2-3-4. من حيث التركيب الداخلي:

تصنف الأحزاب السياسية وفقا لتركيبتها الداخلية إلى:

2-3-4-1. أحزاب لامركزية:

هي الأحزاب التي تتمتع بسلطات واسعة في اتخاذ القرارات الأساسية ويمثل هذا النوع من الأحزاب أحزاب المحافظة والليبرالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

2-3-4-2. أحزاب مركزية:

بعكس الأحزاب اللامركزية بحيث أن هذا النوع من الأحزاب لا يملك سوى سلطات محدودة وترتكز بصفة كلية على قرارات قيادة الحزب المركزية كالأحزاب الاشتراكية وكل الأحزاب العقائدية .

2-3-4-3. الأحزاب القائمة على صلات عمودية داخلها:

تقوم على أساس عزل قواعد الحزب عن بعضها كما تركز على الانضباط المتشدد في صفوفها شبه عسكري وتفرضه على أعضائها وتقوم على إيمان الجماهير بالنخبة كالأحزاب الفاشية[2].

[1]. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، مرجع سابق، ص: 113.

[2]. ابتسام بدري، مرجع سابق، ص. 78-79.

3. وظائف وأدوار الأحزاب السياسية:

3-1. وظائف الأحزاب السياسية حسب رؤية "فيليب برو" (PHILIP PRO):

باعتبار أن الأحزاب السياسية كلها تعد من أجهزة النظام السياسي وباعتبارها تتطلع للمشاركة المباشرة في سلطة الدولة، فبالكاد لها وظائف ذات طابع واحد تعتبرها آلات انتخابية، وحلبات للجدل، وأدوات للتكيف الاجتماعي.

3-1-1. الأحزاب كآلة انتخابية:

يرى "فيليب برو" (PHILIP PRO) أن دور الأحزاب السياسية في تأطير العملية الانتخابية يعتبر مهم جدا وذلك من خلال ثلاث وظائف أساسية، تتمثل الوظيفة الأولى في انتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية، بحيث تتنوع إجراءاتها بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء في القواعد حقوقا متفاوتة في اتساعها، بحيث يتم انتقاء المرشحين بعناية كبيرة وذلك كي يكونوا في المستوى المطلوب سواء بالنسبة لتطلعات الحزب أو الناخبين[1].

تقوم الأحزاب بإعطاء دور للأفراد، وذلك بتهيئتهم للترشيح باسمها، ويتحقق ذلك عن طريق قطع وعود لهم بتنسيبهم لشغر وظائف معينة عند فوز الحزب بالانتخابات، وبالتالي يكون الحزب بذلك قد حقق لناخبيه دور في الحياة الوطنية للمجتمع[2].

" تختلف كيفية اختيار المرشحين من حزب لآخر بحسب طبيعته من جهة والقيم السائدة في المجتمع والقوانين المنظمة لعمل الأحزاب السياسية من جهة أخرى، فهناك أحزاب تمنح للمناضلين حقوق واسعة كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هناك اجتماعات مفتوحة لغير المنخرطين في الحزب للمشاركة في عملية الاختيار في حين تحتفظ المركزية بحق التأكيد والمصادقة على الاختيارات المحلية، أما عند الأحزاب الأطر فالقيادة هي التي تعين المرشحين"[3].

أما الوظيفة الثانية فتتمثل في تعبئة الدعم، بغية مجابهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط،

---

[1]. فيليب برو، مرجع سابق، ص: 376.

[2]. حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، مطبعة جامعة بغداد-العراق، 1986، ص: 258.

[3]. حنان علجية، **دور الأحزاب السياسية وعلاقتها بالعنف داخل المجتمع**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص: 155.

فتتمتع الأحزاب بدعم انتخابي قوي وتؤثر في العملية الانتخابية من خلال تقديم معلومات وإعانات مالية وترويض النشاطات الدعائية والإعلامية (توزيع المنشورات والصحف، إلصاق الملصقات...) وذلك بهدف الحصول على أصوات الناخبين.

تتمثل الوظيفة الثالثة في اختيار القادة الوطنيين، فهي عملية غاية في الدقة وتتطلب عناية بالغة من طرف القاعدة النضالية، فالقادة غالبا يكونون قادرين على مراقبة الهيئات التقريرية التي يفرض فيها أن تنتخبهم أو تثبتهم في مناصبهم[1]. فكما يرى موريس دوفرجيه " أن قادة الأحزاب مختارين من قبل المنتسبين وفقا للقواعد الديمقراطية، والقادة الأتباع يختارهم القائد الأعلى للحزب وهذا يعين نفسه بنفسه"[2]. في حين يرى "ستيفن دي تانسي" (STEPHEN D. TANSEY) أن الأحزاب السياسية تؤدي دورا مهما وذلك أثناء خوضها في الانتخابات بحيث تقوم باختيار المرشحين والتي تكون عن طريق السياسات العامة، كما تقوم بفرز الأصوات وتنظيمها وتأليف العناوين الانتخابية وتقديمها في دوائر الانتخابات المحلية وقيام وسائل الإعلام بالحملات سواء كانت وطنية أو محلية[3].

3-1-2. الأحزاب كحلبات للجدل:

تسعى الأحزاب السياسية إلى التأثير وتوجيه وإرشاد وتأطير الرأي العام بواسطة الحوارات التي تفتحها والمجادلات التي تثيرها، فالبعض منها تكون على المستوى الداخلي، من خلال المؤتمرات الوطنية والمؤسسات البرلمانية والمشاهد الإعلامية (البرامج المتلفزة، المقالات الصحفية)، ومع المجادلات تؤخذ بعض التوقعات التي يشاع أنها صادرة عن المجتمع، سواء تعلق الأمر بالمتطلبات الواضحة لفئة معينة من المواطنين، أو تعلق الأمر بالمتطلبات الغير صريحة والتي يتواجد حولها الجدال، فتسعى الأحزاب لإعطائها مضمونا جليا وذلك بإعادة صياغتها وتقديمها بطريقة مباشرة، وقد يحصل بانتظام أن تكون مصالح الحزب متناقضة مع مصالح المواطنين، فمثلا: أزمة اقتصادية حادة تكون نقمة بالنسبة للمواطنين، في حين تكون نعمة بالنسبة للحزب، ورغم ذلك لا يمكنه أن يتمنى علنا تفاقم أزمة اقتصادية، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية هي عامل مساعد لجمهور الناخبين لتوصيل آرائهم السياسية ووجهات نظرهم للمسؤولين، فالأحزاب تشكل حلقة وصل بين الشعب والسلطة المسئولة

---

[1]. فيليب برو، مرجع سابق، ص: 377-378.

[2]. موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص: 147.

[3]. ستيفن دي تانسي، **علم السياسة الأسس**، ترجمة، رشا جما، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت- لبنان، 2012، ص: 312.

ويعتبر هذا العامل ذو طابع أيديولوجي تعطي أهمية أكبر للمذهب وللمراجع النظرية، وتتضافر عدة عوامل من أجل تشجيع هذا الاتجاه، فهناك أولا، واقع كون الحزب تنظيما يطالب بإحداث انفصال جذري عن النظام القائم، أما العامل الثاني، فيحيل إلى وزن المثقفين في الحزب، وأخيرا ضرورة ملائمة الأهداف الإجمالية في المدى البعيد[1].

وفي نفس المعنى يرى "ثامر كامل محمد الخزرجي": "أن استخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة لا يمكن أن تتحقق بدون الأحزاب إذ أن استخدام الأحزاب لهذه القوة يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها وأن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة"[2].

يعتبر الجدل السياسي صيغة أساسية تقوم عليها التعددية الديمقراطية، فهو يلعب دور كبير في التقليل من العنف والمجابهات الجسدية التي يحل محلها الحوار، والتفاهم، والتعبير، وتبادل الأفكار والآراء، فالمجادلات السياسية تساهم في بناء الميدان السياسي، كما تغذي المسرح السياسي بكلمات بارزة تقدم معالم للمواطنين[3].

3-1-3. الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي:

تقوم الأحزاب بتنظيم المنتخبين وتكوينهم ومساعدتهم على خلق التضامن بين المجموعات الاجتماعية المختلفة تتجاوز فيها فوارق السن والطبقة الاجتماعية والانتماء المحلي، ويتعلق الأمر هنا بتسويات ملموسة بين مصالح مختلفة وبقيم ذات حدود غير واضحة بشكل كاف، فانتماء الأفراد لهذه التنظيمات يستلزم تضامنهم وتكاتفهم بعضهم مع بعض في تنفيذ واجباتهم السياسية والاجتماعية، وبالتالي يشجع هذا على التكامل الاجتماعي، أضف إلى ذلك أن القدرة الإقناعية للأحزاب السياسية في الواقع تكون أقوى وقابلية المواطنين لتلقي رسالة الأحزاب عالية جدا، وذلك نظرا لغياب التنافر، وهكذا تقيل كل الأحزاب بمنطق الانتخاب العام، بالإضافة إلى أن الحياة الحزبية الأكثر دعما تشجع على وجود شعور بامتلاك أسلوب حياة مختلف عن الأحزاب الأخرى[4].

---

[1]. فيليب برو، مرجع سابق، ص: 381-383.

[2]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 214.

[3]. فيليب برو، مرجع سابق، ص: 385.

[4]. نفس المرجع، ص: 385-386.

3-2. الوظائف العامة للأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف متعددة ومختلفة من أجل الوصول إلى الحكم ومحاولة التأثير على قرارات السلطة، بحيث هذه الأحزاب المطهر الجوهري للديمقراطية والركيزة الأساسية للنظم السياسية بما يؤهلها لأداء مجموعة من الوظائف والأدوار بغض النظر عن النظام الحزبي سواء كان متعدد أو أحادي، وفي هذا الصدد نعرض أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأحزاب السياسية:

3-2-1. تنظيم المعارضة السياسية:

يقوم الحزب بدور هام في الحياة السياسية وهو تنظيم المعارضة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي، بحيث تتولى الأحزاب مهمة مراقبة الهيئة الحاكمة من استلام حزب الأغلبية الحكم فتقوم المعارضة بمراقبة تصرف الحزب الحاكم، ولكن لا يتوقف دور الأحزاب هنا بل تقتضي بتوجيه النقد للحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجردا بل مصحوبا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة[1]. مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة فتضع في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها، ومنها يمكن للمعارضة أن تستجيب لرغبات الجماهير في التغيير والتبديل دون أن يتعرض النظام السياسي والمؤسسات الدستورية لأزمة، فهذه المعارضة بناءة وليست هدامة للنظام السياسي.

الأحزاب السياسي كتنظيم تقوم بالنقد من أجل تفعيل الإمكانيات لتحقيق التطوير والتطور، وبالتالي المعارضة هنا تتمتع بالسلوك المهني المطالبين به ضمن قوانين معينة وضمن أخلاقيات وثقافة المجتمع.

وبالتالي فدور الأحزاب ضروري في تأكيد المعارضة وإمكانية التغيير السلمي للحكام وعدم استبداد حزب معين أو احتكار السلطة، الأمر الذي عملت به النظم الديمقراطية الغربية باعتبار أن المعارضة ركن أساسي ومكمل طبيعي للحزب الحاكم بيد أن المعارضة تختلف درجة قوتها باختلاف النظام الحزبي[2].

---

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 213.

[2]. نادية بن أحمد، **مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، العدد3 سبتمبر 2014، ص: 316.

3-2-2. توجيه الرأي العام:

يحتاج الأفراد إلى توحيد أفكارهم ومواقفهم تجاه المشكلات التي تواجههم وهنا يبرز دور الأحزاب التي تقوم بتوجيه المواطنين وتوعيتهم وتوحيد آرائهم، وبالتالي تقوم ببلورة المواقف الفردية بعد التنسيق بينها إلى رأي عام موحد، فالأحزاب بدورها تكّون اتجاهات الأفراد وتنمي شعورهم بالمسؤولية وتيقنهم بأن المصلحة الخاصة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة، ولكن لا تتوقف مهمة الأحزاب السياسية هنا فقط بل تتعداها بترجمة هذه الرغبات إلى برنامج عمل محدد، أو بمعنى آخر أن دور الأحزاب السياسية لا يتوقف عند وضع حلول مؤقتة لمشاكل المجتمع وإنما تفوق ذلك الدور بتنمية الرأي العام وجعله قادرا على تفهم كل ما يعرض عليه وما يواجهه من مشاكل قادرا على التنبؤ بسلوكه[1].

" فالحزب يلزم الفرد على الأقل حين يمارس حقه الانتخابي بأن يحدد مكانه في الجماعة، وبين الاختبارات التي يرتضيها عضو الحزب أو المؤيد له إذ يساند خط الحزب فإنه في نفس الوقت يتخذ موقفا من القضايا العامة تجاه المجتمع ككل"[2].

تعمل الأحزاب السياسية على إثارة الرأي العام وتكوينه وتؤدي الأحزاب هذه الوظيفة عن طريق الاتصال السياسي الذي يكون من خلال الاجتماعات الحزبية، التظاهرات، الصحف، الإذاعة التلفزيون لتعريف الرأي العام بموقف الحزب وبأهدافه لكي يحظى بدعمه ومساندته في الانتخابات.

الأحزاب السياسية حسب رؤية قحطان أحمد الحمدان يتقوم بحملات واسعة لكسب الرأي العام لإرادتها وأفكارها ومصالحها المختلفة والمتمثلة في تثقيف أعضاء الحزب ومؤيديه بشكل عام أو توجيههم باتجاه معين إزاء القضايا المطروحة، باعتبار أن الأحزاب السياسية مصدر للمعلومات التي تتكفل به وسائل الإعلام بإيصالها للرأي العام والذي بدوره يعمل على معرفة آراء المواطنين حول القضايا المختلفة ومدى تفاعلهم معها، في حين أن جماعات المصالح فإنها تحرص على خلق رأي عام مؤيد لتبني أفكارها ولذلك فإن الإيمان بفكرة سياسية أو أيديولوجية معينة إنما يتبع من العقائد

[1]. طيفوري رحماني بوزينة أحمد، **واقع الأحزاب السياسية العربية في ظل العولمة**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، الجزائر، العدد 2 ديسمبر 2015 ، ص: 251-252.

[2]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 213-214.

الحزبية وجماعات المصالح والضغط[1].

حيث يقول "دافيد آبتر" (DAVID APTER): "إن إحدى الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية هي هيكلة الرأي العام وقياس مواقفه ونقلها إلى المسؤولين الحكوميين والزعماء المسيرين، وذلك بطريقة يصبح معها الحكام والمحكومين والرأي العام والسلطة قريبين بعضهم من بعض"[2].

3-2-3. المشاركة السياسية:

تعد المشاركة من أهم خصائص الديمقراطية للنظام السياسي القائم على مبدأ إشراك الأفراد في الحياة الاجتماعية والسياسية بالمجتمع، والتي من خلالها يتم تعزيز القيم والمبادئ والاتجاهات السائدة فيه، وهنا تكمن دور الأحزاب السياسية في تعظيم مبدأ المشاركة السياسية وترسيخها في عقول الحكام للأخذ بها والتحكم بمنطلقاتها، بحيث تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم وهو تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية وذلك بإعطائهم فرصة من أجل ضمان مساهمتهم وتعزيز دورهم من خلال هذه الأحزاب في صنع السياسات العامة والقرارات السياسية واختيار القادة السياسيين، فالمشاركة السياسية تعد مبدأ أساسي لتنمية المجتمع فعن طريقها يستطيع المواطن أن يعرف كيف يحل مشاكله، كما تعد المشاركة السياسية مقياسا ومعيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على ديمقراطية، ويبدو أثر الأحزاب السياسية واضحا في المشاركة السياسية، فهذه الأخيرة تعتبر من دعامات التنمية السياسية، أي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي[3].

لكن مجرد وجود الأحزاب السياسية لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية، فهناك أحزاب ترفض هذه المشاركة وذلك من أجل الحفاظ على مكتسبات الطبقات المسيطرة وامتيازاتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية، وقد صاغ كل من "وينر ولابالومبارا" (WEINER &LAPALOMBARA) عوامل قمع المشاركة، وكانت أولها يتعلق بنظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة عندما يتبلور النظام الحزبي وأيا كانت طبيعة تلك القيم اقتصادية، اجتماعية، دينية...الخ، أما العامل الثاني فيتمثل بمدى الإجماع السائد في المجتمع حول موقع قيمة المحافظة على النظام السياسي داخل النظام التدرجي

---

[1]. قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص: 312.

[2]. محمد السويدي، م **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، مرجع سابق، ص: 97.

[3]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 182.

للقيم، في حين يتمثل العامل الثالث في أن النخب الجديدة التي تعمل في ظل النظام الحزبي تجد من صعوبة إشراك المواطنين في الأعمال السياسية والسلطة التي تعين عليها هي نفسها انتزاعها من النظام القديم[1].بالإضافة إلى رغبة المواطن في حد ذاته بالعزوف عن المشاركة السياسية وذلك خوفا منه على حياته الخاصة وضنا منه أن ذلك يؤثر على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية، واعتقاده بأن المشاركة السياسية غير مؤكدة أو مقيدة، بالإضافة إلى غياب عوامل الاستشارية والمنبهات السياسية المرتبطة بطبيعة التنشئة السياسية في المجتمع[2].

من ناحية أخرى نجد أنه قد تختلف القدرة على تحقيق المشاركة السياسية من نظام سياسي إلى آخر ففي نظام الحزب الواحد لا يمكن للقوى الاجتماعية الجديدة المشاركة في النظام السياسي إلا من خلال دخول الحزب، فقادة هذا النظام يمكنهم ممارسة درجة عالية من السيطرة على تعبئة الجماعات الجديدة فيه، وذلك يمكنهم من الإسراع بدمج الجماعات العرقية والدينية والإقليمية في النظام، وبالتالي فهو يسعى للحفاظ على تماسك الحزب على حساب احتكاره للمشاركة السياسية وتشجيع الممارسات السياسية العنيفة، أما في نظام الحزبين فتتوافر لدى الحزب الموجود خارج الحكم دواع واضحة في تعبئة ناخبين جدد للتفوق على الحزب المنافس، فالاتجاه السريع للمشاركة والكامن في نظام الحزبين أدى أحيانا إلى محاولة الحد من ذلك الاتساع، وذلك أن دخول الجماعات الجديدة إلى حلبة السياسة كنتيجة للتنافس أدى إلى حدوث الانقلابات العسكرية في محاولة للحد من المشاركة السياسية[3].

3-2-4. التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية هي الشكل الذي تكتسب من خلاله المجموعة الاجتماعية الوسائل والقدرات والمعتقدات السياسية[4]. وتعتبر هذه العملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته وهي آلية لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وخلق ثقافة سياسية جديدة.

تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية، بحيث تعمل الأحزاب جاهدة لتنشئة المواطن سياسيا، وتأهيلهم، وإكسابهم اتجاهات وقيم سياسية وذلك يدفعهم إلى الانخراط في النظام

---

[1]. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص: 173-174.

[2]. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، مرجع سابق، ص: 161-162.

[3]. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص: 177-179.

[4]. Behar Haziri. The Impact of Political Socialization in Kosovo Political Culture. Thesis. Vol. 8. Iss. 1. Pristina.2019.p: 11.

السياسي والمساهمة في أنشطته وممارسة حقوقه السياسية على أكمل وجه، وكذا اشتراكهم في فعاليات النظام السياسي وبالتالي يخلق نوع من الاستقرار السياسي، كون الأحزاب السياسية تسعى إلى التغيير والاستقرار فهي تحاول الاهتمام بالتنمية السياسية والاقتصادية، وبالتالي يظهر الدور الفعال للأحزاب في التنشئة السياسية للأفراد، كونها وسيلة للمحافظة على النظام السياسي بحيث تعمل التنشئة السياسية غلى تدريب الأفراد على أداء الأدوار، أي بمعنى آخر تدريب الفرد على المساهمة في المجتمع لإبقاء البنية الاجتماعية السياسية قائمة[1].

تعتبر التنشئة السياسية عملية بتم فيها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة"إذ أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع والتي تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع معين يميزه عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى، وهي كذلك توحد بين مشاعر واتجاهات أعضاء المجتمع نحو تحقيق أهداف معينة... فهذه العملية تقترب من الاكتساب أي تأتي من خلال المعارف، والمهارات والخبرات والقدرات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين في مجتمعاتهم"[2].

تعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنشئة السياسية في الوقت المعاصر بحيث تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية وبالرؤية الواضحة والتوجيه الفكري والعقائدي وتوعيتهم سياسيا حتى تؤثر على مشاركتهم في الحياة السياسية، بمعنى المشاركة في اتخاذ القرارات ومراقبة الحكومة وغيرها من الأنشطة السياسية، ففي المجتمعات المتقدمة هناك أحزاب تنظم الخدمات الاجتماعية لأعضائها، وتتيح لهم فرص العمل، وتوفر برامج التدريب السياسي، كما تقوم بمناقشة برامج التنمية الاقتصادية معهم والتي تصنعها الحكومة ويكشف عن مطامعها الدولية[3]، فهذه المشاركة السياسية تخلق للأفراد روح العمل الجماعي وزرع مشاعر الحب والولاء الوطني.

وبالتالي تكمن غاية الأحزاب السياسية في توحيد الاهتمامات السياسية بشكل يؤمن نوع من الاستقرار السياسي، بحيث تعمل هذه الأحزاب على تنشئة الأفراد سياسيا من خلال الاجتماعات

---

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 122.

[2]. إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة، دراسات في النظريات والمذاهب والنظم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 1999، ص: 291.

[3]. محمد علي محمد، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية–مصر، 1985، ص: 392.

والمؤتمرات التي يعقدها دوريا، ومن خلال وسائل الإعلام كالصحف، الراديو، التلفزيون، وهذا التدفق للمعلومات من شأنه العمل على تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة وربط المجتمع المحلي بالمجتمع القومي، ونقل القيم الجديدة إلى الجماهير وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها[1].

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 129.

4. الأنظمة الحزبية:

تعتبر عملية تقسيم النظم الحزبية من حيث عدد الأحزاب السياسية الموجودة في النظام السياسي من أهم المباحث الأساسية في أدبيات الأحزاب السياسية، ويقوم هذا التقسيم على مدى علاقة الحزب بالنظام السياسي بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنظمة رئيسية: نظام الحزب الواحد، نظام الثنائية الحزبية، نظام التعددية الحزبية[1].

4-1. نظام الحزب الواحد:

نظام الحزب الواحد هو نظام سياسي يتكون من حزب واحد وهو الذي يحكم ويتحكم في البلاد، وينفرد بوضع السياسيات والقوانين واتخاذ القرارات، فهذا الانفراد بالعمل السياسي والإداري من أهم سمات نظم الحزب الواحد، بحيث يمتص جميع النشاطات السياسية المختلفة وغيرها من النشاطات الأخرى ويفرض السيطرة عليها، وبهذا الصدد طرح "سارتوري" (SARTORI) سؤال وهو: "إلى أي نظام ينتمي الحزب الواحد؟" ويرى في معرض الإجابة عن سؤاله أن اصطلاح "نظام الحزب ـ الدولة" فهو نظام سلطوي متحد ومتطابق مع الدولة سواء كان الحزب يتجه لاستيعاب الدولة أو أن الدولة هي التي تتجه لاستيعابه، وبالتالي يعتبر الحزب الأحادي نظام فرعي مستقل أو ما أطلق عليه "أرتست باكرا" نظام الواحدية System of Unitarism[2].

أثار الباحثون جدل قائم حول مشروعية اعتبار الحزب الواحد نظاما حزبيا، بحيث اعتبروا ضرورة أن يكون للنظام الحزبي وجود أكثر من حزب واحد وضرورة التنافس على السيطرة، فالحزب الواحد نظام دكتاتوري لا يسمح للجماهير بإبداء رأيهم، ويمنعهم من التعبير عن اتجاهاتهم ومصالحهم، لكن يجب النظر إلى الظاهرة من زاوية أخرى وهي زاوية (الحزب ـ الدولة) ـ كما ذكرنا سابقا ـ وهذا لا ينفي كونه كحالة خاصة ضمن منظومة النظم الحزبية[3].

تتمثل التطبيقات السياسية التي عرفها العالم المعاصر حتى اليوم لنظام الحزب الواحد في:

- **الحزب الشيوعي السوفياتي:**

---

[1]. أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص: 115.

[2]. نفس المرجع، ص: 127.

[3]. مولود مراد محي الدين، مرجع سابق، ص: 168.

الأساس النظري الذي يقوم عليه هذا النظام وبحسب آراء "لينين وكارل ماركس" (LENINE & MARX) هوأن الأحزاب تمثل طبقات اجتماعية مختلفة، فهي تتبنى مصالح مختلفة وأيديولوجيات متباينة، وعليه ينشأ تعدد الأحزاب واختلافها نتيجة تعدد الطبقات والتي تؤدي بدورها إلى الصراعات، فالمجتمع الاجتماعي الغير منقسم يحتم بالضرورة وجود حزب واحد، ويتجسد الدور الطليعي للحزب الشيوعي السوفياتي في القوة التي توجه المجتمع "الحزب هو الشعب ووجد الحزب الشعب لخدمة الشعب"، وقد أعاد "لينين" تأكيد فكرته في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب عام 1971 والتي تضمنت بأن الحزب الطليعي لا ينحصر دوره أيديولوجيا وإنما قياديا بحيث له دور في قيادة المجتمع (نشر تعاليم وآراء الحزب في الجماعات الغير حزبية) وفي قيادة الدولة[1].

- **الحزب الفاشي والنازي:**

تمثلت الفاشية في تجارب لحركات سياسية قومية ووطنية، بحيث كانت فترة مابين الحربين غزيرة في إنتاجها لنماذج أخرى في مضمار الحزب الواحد والتي خاضتها عدد من بلدان أوروبا في كل من إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، وفرنسا، فإيطاليا الفاشية تعتبر الأكثر فشلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فبرغم من انتصارها إلا أنها واجهت أزمة اقتصادية واجتماعية وثقافية حادة، بحيث استغل "موسوليني" (MUSSOLINI) هذه الأوضاع لتأسيس الحزب الفاشي وهو حزب شمولي أو سلطوي، وقد تمكن من الوصول إلى الحكم وتشكيل حكومة معلنا بأن ثورته سوف لا تكون ضد المؤسسة الدستورية للدولة، ولكن ضد المجموعة السياسية التي فشلت في إعطاء حكومة مستقرة إلى البلد، وقد أثرت الفاشية في هذا المبدأ بحركة النازية في ألمانيا والتي كان يمثلها "هتلر"(HITLER) فقد عانت ألمانيا من وجود خصوصيات إقليمية، فبعد توحيدها تبناها المثقفون الألمان من كتاب وفلاسفة وتاريخيين مترقبين بذلك إنشاء الإمبراطورية الجرمانية المقدسة، كما كانوا يمجدون مفاهيم كالدولة والقوة[2].

يمكن تصنيف نظام الحزب الواحد إلى ثلاثة أقسام وهي: نظام الحزب الواحد الشمولي، نظام الحزب الواحد السلطوي، نظام الحزب الواحد القائد.

---

[1]. حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، مرجع سابق، ص: 280.

[2]. نفس المرجع، ص: 289-291.

4-1-1. نظام الحزب الواحد الشمولي:

وهو نظام دكتاتوري يسعى لإدارة وقيادة شاملة لجميع مرافق الدولة بشكل احتكاري مطلق للسلطة ولا يقتصر على ذلك بل يقوم بتحطيم أي نشاطات حرة للمجموعات الاجتماعية والمتمثلة في النظم والهيئات الفرعية، ويطرح نفسه كبديل من كل هذه الفعاليات، كما أنه يسعى إلى الاستعمال الشامل للقوة السياسية من أجل إعادة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع والتي تستمد شرعيتها من الاسترشاد بهذه الأيديولوجية (المعرفة لمصالح المجتمع). وأبرز النماذج التقليدية لنظام الحزب الواحد الشمولي الصين الشيوعية والإتحاد السوفياتي، كوريا الشمالية، كوبا، جمهوريات أوروبا الشرقية، حيث يتسم هذا الحزب بالتغلغل والتسييس الشاملين، فتتحول قرارات الحزب إلى قوانين حكومية رسمية وتصبح أيديولوجية الحزب هي أيديولوجية الدولة وبهذا يصعب التميز بين الحزب والحكومة[1].

يوصف هذا الحزب المسيطر في تلك البلدان ب "أحزاب الاندماج الشامل" فمعنى ظهور مثل هذه الأحزاب يستبعد ظهور النمط الحزبي التعددي التنافسي وذلك نتيجة السيطرة الشاملة والكاملة عل أحكام وقوانين الدولة، فهي وعلى حسب اعتبارها أنها تبدي التزاما أيديولوجيا باستعمال القوى الشاملة لجهاز الدولة لتحقيق أهدافها، فهي تتصرف وفق مبادئها الأيديولوجية مع الأخذ بعين الاعتبار مراحل محددة في العملية التنموية[2].

4-1-2. نظام الحزب الواحد السلطوي:

يختلف نظام الحزب الواحد السلطوي عن الشمولي باعتبار أن هذا الأخير يمتلك القوة والطموح للتغلغل التام في كل ثنايا المجتمع، في حين أن نظام الحزب الواحد السلطوي يتسم بالاستبعاد، بحيث يقوم بحظر الأحزاب والقوى الأخرى من المشاركة في صنع القرار السياسي ووضع السياسية العامة للبلاد، ودمج كل السلطات ووضعها بيد القائد الواحد الذي يتمتع بالأيديولوجية الشخصانية والتي تكتفي بالتأثيرات السطحية مثل المظاهرات واللقاءات والاستفتاءات الجماهيرية، والمثال الكلاسيكي لنظام الحزب الواحد السلطوي هو إسبانيا الفرانكوية (تحت حكم فرانكو) فمثل هذه النظم لا تقدر على تنفيذ أية عملية التحديث أو التطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بكفاءة فهي تفتقر إلى أفكار

---

[1]. مولود مراد محي الدين، مرجع سابق، ص: 172.

[2]. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص: 136.

ومبادئ سياسية ثابتة وواضحة تركيزا منها على شخصية القائد وتعظيمه[1].

4-1-3. نظام الحزب الواحد القائد:

يقصد به ذلك النظام الحزبي الذي يفترض وجود عدة أحزاب سياسية في الدولة متقاربة مع بعضها في المبادئ والأفكار والأهداف ومتفقة على التعاون في إدارة شؤون الدولة وتوجيه سياساتها تحت قيادة أقواها[2].

إن ما يميز هذا النظام عن نظام الأحادية السابقة هو مبادرته بإشراك مجموعة من الأحزاب التي يتم اختيارهم نظرا للماهية الفكرية والسياسية لهذه الأحزاب وحجمها التنظيمي ودورها الاجتماعي ومدى قدرتها على المنافسة، لكن لا يسمح لهذه الأحزاب باتخاذ القرارات السياسية أو رسم السياسات العامة للدولة، فالحزب الواحد القائد هو من يمتلك القدرة والسلطة والحق في قيادة الدولة وليس الأحزاب التي تبناها، بحيث تعتبر هذه خطوة تكتيكية يفرضها تجاوز المرحلة وما تحمله من مخاطر أمنية داخلية وتهديدات خارجية[3].

4-2. نظام الثنائية الحزبية:

يعتر نظام الثنائية الحزبية كأحد أنواع النظم التنافسية بحيث يقوم هذا النظام على أساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتناقضان فيما بينهما من أجل السلطة بحيث يمكن لأحد الحزبين الحصول على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تشكيل الوزارة والحكم بمفرده، في حين تقتصر مهمة الحزب الآخر على المعارضة أي تحقيق المصلحة العامة، كما يعمل على مراقبة ونقد أعمال الحكومة وبرنامجها مؤملا في ذلك الحصول على الأغلبية في الانتخابات التي ستجرى في المرة القادمة[4]، فحزب المعارضة يؤدي دوره بشكل واضح ومحدد المعالم وذلك بسبب اعتداله ووضوحه من ناحية، وطبيعة علاقاته بالحزب الحاكم من ناحية أخرى، فبالرغم من فرديته إلا أنه يبقى معتدل في انتقاداته للحزب الحاكم وإعطائه الحلول والبدائل بصفته يشترك سياسيا في الحياة السياسية، ويستمر حزب

1. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص: 137-138.
2. مولود مراد محي الدين، مرجع سابق، ص: 177.
3. نفس المرجع، ص: 176-178.
4. نفس المرجع، ص: 162.

المعارضة في أداء دوره كما يلزم رغبة منه للوصول إلى السلطة[1].

ولكن وجود حزبين لا ينفي بالضرورة وجود أحزاب أخرى، إلا أن هذه الأحزاب قليلة الأهمية بالنسبة للحزبين الكبيرين، وبالتالي يكون تأثيرها ضعيف على النظام السياسي وفي اتجاهات الرأي العام وهذا ما يوفر لها فرصة صعود أحد منها وحلول مكان أحد الحزبين الكبيرين واللذان ينحصر الصراع بينهما[2].

هناك عوامل ساهمت في قيام الثنائية الحزبية، بحيث تمثل العامل الأول في التقاليد السياسية وتطور المؤسسات، ففي بريطانيا مثلا هيمنت على سياستها حزبان رئيسيان هما حزب المحافظين وحزب الأحرار 1918، حيث تولى هذان الحزبان الحكم حتى أواخر القرن التاسع عشر، إلى أن جاء حزب العمال وفاز بالانتخابات عام 1922 آخذا محل حزب الأحرار آنذاك، أما العامل الثاني فيتمثل في تطور الفكر السياسي، بحيث كان لظهور الأيديولوجيات الجديدة كالفكر اللبرالي والفكر الاشتراكي والفكر الشيوعي أثر كبير في الانقسامات السياسية والاستقطابات الفكرية، بحيث تطرح هذه الأفكار رؤى حول عمل السلطة وأهداف ومشاريع تهدف إلى الدفاع عن مصالح ومطالب فئة معينة، أما العامل الثالث فيتمثل في عام الانتخابات والذي له دور كبير في الإبقاء على الثنائية الحزبية، " فالطريقة التي تتبعها الدولة في إجراء الانتخابات البرلمانية تترك أثرها على القوى والأحزاب السياسية فقد أكدت البحوث والدراسات التي أجريت على التجارب الانتخابية في العديد من دول العالم وتوصلت إلى قاعدتين حول علاقة نظام الانتخابات بالنظم الحزبية، الأولى هي: أن الانتخاب الفردي المباشر يساعد على قيام نظام الحزبين، والثانية هي أن الانتخابات بالتمثيل النسبي والانتخابات غير المباشرة تساعد على قيام نظام تعدد الأحزاب"[3].

يمكن تصنيف نظام الثنائية الحزبية إلى ثلاثة تصنيفات وهي:

4-2-1. نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن:

يقوم نظام الحزبين الجامد بتنظيم تصويت أعضاء الحزب البرلماني بحيث يكون إلزام الحزب في

---

[1]. لبنى حشوف، **أثر الأحزاب السياسية على الأنظمة الدستورية المعاصرة**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة-الجزائر، العدد: 7 جانفي 2017، ص: 392-393.

[2]. مولود مراد محي الدين، مرجع سابق، ص: 163.

[3]. نفس المرجع، ص: 165.

البرلمان بالتصويت الإجباري على نحو معين في المسائل الهامة داخل البرلمان، وأقرب مثال بريطانيا فهي تتبع إلزامية التصويت وإلا وقعت عليهم عقوبة العزل من الحزب ويؤدي هذا الجمود إلى توفير الثبات والاستقرار.

أما نظام الحزبين المرن فلهم حرية التصويت البرلماني لأعضاء الحزب، والولايات المتحدة كنموذج لهذا النظام فكل عضو من أعضاء الكونجرس يصوت كما يحلو له، لكن هذا يؤدي إلى عدم الاستقرار للحكومة.

4-2-2. نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص:

فكما ذكرنا سابقا بأنه يوجد أحزاب صغيرة إلى جانب الحزبين الكبيرين واللذين يسيطران على الحياة السياسية، بحيث تتوقف أهمية وقيمة الأحزاب الصغيرة على عدد الأصوات المتحصل عليها في الانتخابات لهذه الأحزاب، ففي نظام الحزبين التام يتفوق أحد الحزبين الكبيرين في الانتخابات ويتحصل على الأغلبية المطلقة للمقاعد داخل البرلمان وهنا باستطاعته الحكم بمفرده دون الحاجة إلى دعم الأحزاب الصغيرة، وبالتالي يقوم الحزب الحاكم بتنحية هذه الأحزاب عن اللعبة السياسية، وقد ساد هذا الوضع في إنجلترا بالنسبة للحزب الليبرالي منذ سنة 1935 حتى يومنا هذا.

أما في نظام الحزبين الناقص فالأمر مختلف بحيث لا يحرز كلا الحزبان الكبيران على الأغلبية المطلقة في الانتخابات داخل البرلمان مما يؤدي بهم إلى ضرورة تحالفها مع الأحزاب الصغيرة واللجوء لها، وأقرب مثال ألمانيا الفيدرالية، ففي فترة 1961-1966 تم التحالف بين الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي.

4-2-3. نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن:

ويرتبط هذا التصنيف بالكم المتعلق بالأصوات المتحصل عليها في الانتخابات، بحيث يعتبر نظام الحزبين المتوازن نظام حقيقي، إذ يكون حجم كلا الحزبين الكبيرين متساويان تقريبا، فالأصوات المتحصل عليها تكون ذات فارق ضئيل جدا ويكون الحزبان متعادلان في القوة ويتبادلان الحكم تبعا لانحياز أصوات الناخبين الهامشيين أو المترددين لهذا الحزب أو ذاك، وتعتبر إنجلترا كنموذج لنظام الحزبين المتوازن، حيث حكم حزب المحافظين 1945-1981 لمدة 14 سنة بينما حكم حزب العمال لمدة 12 سنة.

أما نظام الحزبين غير المتوازن فيكون الفارق بين الحزبين الكبيرين واضح وكبير إلى درجة أن

أحد الحزبين المتفوق في الانتخابات يستمر في الحكم لمدة طويلة لغاية أن الحزب الآخر ينتظر حتى يفقد الأمل في الوصول إلى السلطة وذلك لسيطرة الحزب المتفوق مستبعدا بذلك الحزب الآخر، وبعض من الدول الإفريقية كمثال على ذلك: بوكينا فاسو، النيجر، مالي، موريتانيا[1].

4-3. نظام التعددية الحزبية:

وهو نظام متعدد الأحزاب يضم حزبين سياسيين أو ثلاث أو أكثر من ذلك وهذه الأحزاب لها القدرة على السيطرة على الحكومة سواء لوحدها كحزب واحد أو ضمن تحالفات مع أحزاب أخرى للوصول إلى السلطة، وهنالك عدة عوامل ساهمت في نشوء نظام التعددية الحزبية، فالعوامل الاجتماعية لها دور في إقامة هذا النظام، باعتبار أن كل حزب يمثل فئة أو طبقة معينة تؤدي دورها السياسي في التعبير عن الطبقات الاجتماعي وفق المنظور الماركسي، فالمجتمع يعتمد تكوينه على اختلافات وتميزات ثقافية بين جماعات مختلفة، فهذه الاختلافات تؤدي إلى حدوث تعارض بين هذه الجماعات، كما يوجد عامل طبيعة النظم الانتخابية، فنظام الأغلبية ـ كما سبق لنا الذكر ـ يساعد على قيام نظام الحزبين بحيث من يفوز بالحكم، أما نظام التمثيل النسبي فهو متعلق بتعدد الأحزاب بحيث أن كل حزب تحصل على عدد من الأصوات في بالأغلبية له الحق في الانفراد الانتخابات يفوز بمقاعد نيابية، إذ بمقتضى هذا النظام الانتخابي تضمن كل جماعة سياسية أن تحصل على من يمثلها في المجالس النيابية، كما تساهم العوامل الدينية والأيديولوجية في نشوء التعددية الحزبية كالأحزاب المسيحية في أوروبا، والأحزاب الشيوعية، والأحزاب الإسلامية في البلدان العربية[2].

يشير مفهوم التعددية الحزبية إلى نوع من التنظيم الاجتماعي المتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة بحيث أن هذا النظام يأتي من أجل التعامل مع الاختلافات والخلافات القائمة ولكن لا يعني أن يتحول إلى صراعات تهدد كيان الدولة وتماسك المجتمع وإنما لتنظيم هذه الخلافات الاجتماعية، فالتعددية الحزبية باعتبارها نظام سلمي تسمح بتعدد الآراء والقوى السياسية وإعطائها الحق في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في صنع القرار وهذا من شأنه أن يتيح المجال أمام الأحزاب السياسية لمشاركة السلطة المركزية في إدارة المجتمع، أي أن نظام التعددية الحزبية أعطى حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها مع الاعتراف بها من قبل النظام السياسي وقبول

[1]. سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص: 226-229.

[2]. لقرع بن علي، مرجع سابق، ص: 31.

إسهاماتها في الحياة السياسية سواء عن طريق الوصول إلى السلطة أو المشاركة في الحكم[1].

يلعب نظام التعددية الحزبية دورا هاما في توحيد الرأي العام وتعميق الوعي السياسي لدى المجتمع كونه سمح له بالمشاركة السياسية وفي اتخاذ القرارات السياسية، وحرية التعبير، وإبداء رأيه، وإعطاء الحلول، الأمر الذي يثري الحياة الفكرية والسياسية، كما تقوم التعددية الحزبية بالمساهمة في تنظيم المعارضة والتي تقوم بتوجيه النقد للحكومة كون أحزاب المعارضة جزء لا يتجزأ من النظام السياسي فهم يمارسون حقهم في التعبير الحر والعمل على دفع برامجهم ووصول رجالهم للحكم كون الأحزاب المعارضة دعامة أساسية لبناء النظم الديمقراطية[2].

نظرا لأن نظام التعددية الحزبية هو نظام يفترض وجود عدة أحزاب في الدولة تتنافس عدة من هذه الأحزاب للوصول إلى الحكم بحيث لا يمكن لحزب واحد أن يتولى السلطة بمفرده دون وجود أحزاب أخرى يتم الاتفاق والتحالف معها في إدارة شؤون السلطة وهي ما تسمى بـ "الاتفاقيات الحزبية" والتي تعني اتفاق عدد من الأحزاب المتقاربة في الأهداف والمبادئ للتعاون مع بعضها البعض في الشؤون السياسية للدولة، وبالتالي هناك عدة عوامل ساعدت في ظهورها أهمها تعدد الأحزاب ذات الاتجاهات السياسية المتقاربة ذات الاتجاهات السياسية الأخرى، كما تلعب الأزمات التي تمر بها الدول في ظهور الاتفاقات الحزبية، بحيث تهدد هذه الأزمات كيانها ومصالحها العليا، بالإضافة إلى طرقة الانتخابات المتبعة في الدولة سواء كانت الانتخابات مباشرة أو غير مباشرة أو بالتمثيل النسبي[3].

يتمتع نظام التعددية الحزبية بعدة مميزات بحيث يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية والتي تعكس أفكارها وميولها كما أنه يساعد على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في النظام البرلماني أو الرئاسي ففي النظام البرلماني وبعد إعلان الأغلبية لحزب معين يؤدي ذلك إلى تكوين وزارة ائتلافية يتم فيها التحالف مع عدة أحزاب للإيقاع بالأحزاب الأخرى يصبح البرلمان بعيدا عن الوزارة والتي تكون مهددة بالسقوط بسبب الخلافات الواقعة وهذا ما يستدعي تحقيق الفصل بين السلطات، " أما في النظام الرئاسي فالآخر يكون أكثر وضوحا، وذلك أن السلطتين التنفيذية والتشريعية لا يمكن أن تكون بيد حزب واحد في هذا النظام، لكون السلطة التنفيذية تتركز بيد

---

[1]. جودة نزار، هندي أمال، **التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر**، قراءة في أفكار محمد حسين فضل الله، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد–العراق، العدد: 46 جويلية 2013، ص: 95.

[2]. صلاح الصاوي، مرجع سابق، ص: 23.

[3]. ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 217–219.

رئيس الدولة الذي ينتمي إلى أحد الأحزاب بينما لا تكون السلطة التشريعية بيد ذلك الحزب، لأن أي حزب في نظام تعدد الأحزاب لا يستطيع لوحده الحصول على الأغلبية في المجلس النيابي ".

يعتبر نظام التعددية الحزبية مظهر من مظاهر الحريات العامة، بحيث يعتبر إعطاء المواطنين حق المشاركة السياسية والاختيار والسماح بالمعارضة وذلك بمراقبة السلطة الحاكمة وانتقادها من مبادئ الديمقراطية التي تحث على منح المواطنين حرية الرأي والحق في الدفاع عن معتقداتهم بالطرق القانونية، وبالتالي لا يمكن تصور قيام نظام تعدد الأحزاب في دولة من الدولة من دون منح الحريات العامة[1].

[1]. نغم محمد صالح، **التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد–العراق، العدد: 43 نوفمبر 2011، ص: 59–60.

الفصل الثالث:
واقع الأحزاب السياسية في الجزائر

1. التطور التاريخي للأحزاب السياسية في الجزائر:

1-1. الأحزاب السياسية أثناء الفترة الاستعمارية:

المتتبع لتاريخ العمل السياسي والنشاط الحزبي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية يمكنه أن يميز بين مرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى تمتد بين سنوات (1926-1945)، والمرحلة الثانية تمتد بين (1945-1962) وسنحاول الحديث عن كل مرحلة بنوع من التفصيل في الفقرات التالية.

المرحلة الأولى: (1926-1945)

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو وجود تيارات سياسية مختلفة (تعددية حزبية) تتلخص في كونها ذات أهداف واحدة تتمحور حول فكرة التخلص من الاستعمار، إلا أن البرامج الحزبية في هذه الفترة كانت تختلف أيديولوجيا وسياسيا من حيث كيفية التعاطي مع الاستعمار، مشكّلة بذلك نوعين من الأحزاب: أحزاب ذات أيديولوجية إصلاحية واندماجية، وأحزاب ذات أيديولوجية استقلالية.

وتمثل بداية القرن (20) (مع نهاية الحرب العالمية الأولى) وبالضبط عام 1926 منعرجا حاسما في التاريخ السياسي للجزائر من حيث ظهور الأحزاب السياسية إلى جانب تأسيس الجمعيات والنقابات والصحف والمظاهرات كأسلوب آخر من أساليب المقاومة السياسية للاحتلال الفرنسي الذي لم تعهده الجزائر من قبل، ويعود الفضل في ذلك إلى حركة المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بحيث سمح لهم احتكاكهم بالمجتمع الفرنسي إلى التطلع على ما يجري في العالم من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية[1].

وقد ساهمت كل هذه العوامل في نضج الوعي السياسي للمجتمع الجزائري بحيث سمح له بالانتقال إلى مرحلة العمل الوطني والذي فيه تم تشكيل جمعيات ونوادي وشخصيات قدمت مطالب تندد بالسياسة الاستعمارية، وقد ظهرت الحركة الوطنية في شكل أحزاب لها اتجاهات سياسية وإصلاحية، وظهر خلال هذه الفترة تياران- كما أشرنا إلى ذلك سابقا-: تيار ينادي بالاندماج وربط الجزائر بفرنسا كوسيلة لتحقيق المساواة في الحقوق مع الأوروبيين وقد مثّل هذا التيار مجموعة من الشخصيات كأمثال الدكتور "بن جلول" والصيدلي "فرحات عباس" و"الأمير خالد"، هذا الأخير الذي قام بالتردد إلى نوادي "الشباب الجزائري" وهي حركة تأسست سنة 1909 على يد مجموعة من النخبة

[1]. عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002، الجزائر، ص: 163.

الجزائرية المثقفة التي تخرجت من المدارس الفرنسية، وعمل الأمير خالد من أجل مطالبة فرنسا باحترام الوعود التي قطعتها اتجاه الشعب الجزائري وإعطاء حقوقه، وقد نشّط عدة ندوات ومؤتمرات للتعريف بالقضية الجزائرية كما طلب من الجزائريين الاندماج في الأحزاب والمنظمات النقابية الفرنسية التي تدافع عن مصالح بلادهم، وقد شكل خطابه خطوة حاسمة بفضل ما تضمنه من عناصر جديدة في بنية مفاهيمه ومصطلحاته التي أنتجت وعيا جديدا لدى المواطن الجزائري.

أما التيار الثاني فهو تيار ينادي بالحل الجذري ومن مطالبه استقلال الجزائر ويتزعمه "الحزب الشيوعي الفرنسي" وحزب "نجم شمال إفريقيا" الذي تأسس سنة 1926 بزعامة "مصالي الحاج"، بحيث ظهر هذا الحزب من أجل الدفاع عن مصالح دول المغرب العربي الثلاث "الجزائر، تونس، المغرب" ووحدة شمال إفريقيا والكفاح من أجل الاستقلال الكامل[1]، وقد كان الحزب يقوم على أسس واضحة لإدارة نشاطه وتتمثل هذه الأسس في:

1- الجمعية العامة: والتي تعقد اجتماعاتها سريا، باعتبارها المسيرة للنجم والهيئة العليا له.

2- اللجنة الإدارية: كما يطلق عليها اللجنة المركزية أو اللجنة التنفيذية.

3- المكتب التنفيذي: ويتكون من خمس إلى ستة أعضاء يعتبر المسؤول على الفروع وعلى جريدة الأمة[2].

أبدى حزب نجم شمال إفريقيا رغبة قوية في الدفاع عن القضية الوطنية بالاعتماد على مواقف سياسية واضحة قادته إلى الاصطدام مع السلطات الفرنسية، ومن ثم تعرض إلى مضايقات انتهت بحله وإعادة تشكيله بتسميات مختلفة، لكن الحزب بقى صامدا أمام الظروف القاسية وخاصة بعد أن أصدرت السلطات الفرنسية أحكاما متفاوتة ضد زعماء النجموفي مقدمتهم مصالي الحاج الذي سجن عام 1934، وبعد خروجه عاد إلى الجزائر وألقى خطابا أمام حشد كبير من المواطنين وحثهم على النضال وندد ببرنامج "بلوم فيوليت" (BLUM VIOLLETTE) وقرارات المؤتمر الإسلامي المطالبة بسياسة الاندماج، كما حاول التعريف بالبرنامج السياسي للنجم والذي تم حله مرة أخرى في 26 جانفي 1936، لكن واصل زعمائه النضال باسم أحباب الأمة ليتم بعد ذلك تشكيل حزب جديد يدعى ب

---

[1]. عمار عمورة، مرجع سابق، ص: 164-167.

[2]. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية "1930-1945"**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة 3، بيروت-لبنان، 1992، ص: 120.

"حزب الشعب الجزائري" سنة 1937[1] في مدينة نانتير الفرنسية بقيادة مصالي الحاج، وقد كانت فترة قصيرة مابين حل النجم وتأسيس هذا الحزب الذي تم نقله بعد ذلك إلى الجزائر، وأكتسب اهتماما كبيرا بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية وحاول الحزب العمل على المطالبة بإلغاء قانون "الأنديجينا" بهدف تحقيق بالمساواة في الحقوق وحق الشعب في تقرير مصيره وتحقيق الاستقلال ورفض أي شكل من أشكال الاندماج، كما حاول تأكيد الانتماء إلى الواقع العربي الإسلامي بحيث اتجه إلى تعبئة الجماهير الشعبية لتحقيق أهدافه، كما قد أدخل الحزب الجديد بعض التعديلات الجزئية على برنامجه، ولكي يتميز الحزب الجديد عن النجم حرص قادته على حذف الإشارة إلى استقلال دول شمال إفريقيا من برنامجه وظل التنظيم الجديد يطالب بالاستقلال من خلال انتخاب برلمان جزائري بواسطة الاقتراع العام دون التمييز على أساس العرق أو الدين.

ولعل هذا التغيير التكتيكي هو ما جعل جمعية العلماء المسلمين بزعامة " ابن باديس" تبتعد عن حزب الشعب وتحرص أكثر من أي وقت مضى على التمايز معه، وفي نفس الوقت محاولة الاقتراب أكثر إلى " الحزب الشيوعي" الذي كان يعتمد في دعايته التشهير بالحزب الوطني ويعتبر حزب الشعب منافسا خطيرا له، وكان أساس التمايز بين هذين التيارين: تيار الجمعية والشيوعيين والتيار الثوري(حزب الشعب) قائما على المنطلقات الفكرية التي يؤمن بها كل تيار، فإذا كان التيار الأول لا ينظر إلى التحالف إلا من زاوية الإصلاح والاندماج فإن التيار الثاني يرفض أي شكل من أشكال الاندماج ويؤمن بفكرة الاستقلال بوجه صريح، ولهذا قرر مصالي الحاج أن يكون لحزبه الجديد شعار جديد "لا للاندماج، لا للانفصال، نعم للحرية"، وقد وضع ميثاقا اقتصاديا وأصبح الحزب بحلته الجديدة يركز على التجارة والفلاحة والصناعة والإسلام[2].

ولكن فيما بعد حدثت هناك انقسامات داخل حزب الشعب بسبب الضغوط المستمرة الممارسة في حقه من طرف الحزب الشيوعي، وانقسم الحزب إلى قسمين: قسم يدعو إلى القيام بتنظيم جديد يقوم على الشرعية ومواصلة العمل الثوري، وقسم يدعو إلى إنشاء تنظيم عسكري سري وتغيير إدارة

[1]. عمار عمورة، مرجع سايق، ص: 169-170.

[2]. أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص: 131-133.

الحزب[1]، وفي ضوء هذه الانقسامات التي أصابت حزب الشعب وفي إطار تأثير الظروف الدولية آنذاك كبروز فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في الاستقلال، ظهر حزب جديد باسم " أحباب البيان والحرية" الذي تأسس سنة 1944 بقيادة "فرحات عباس"، وتغيرت تسميته في ما بعد إلى حزب" الاتحاد الديمقراطي"، وكذلك ظهور حزب جديد تحت تسمية " حركة انتصار الحريات الديمقراطية" الذي جاء كمشروع لإعادة تأسيس حزب الشعب الجزائري من جديد سنة 1946.

المرحلة الثانية: (1945-1962)

بعد عودة مصالي الحاج إلى الجزائر سنة 1946 شرع في العمل من أجل إعادة تأسيس حزب الشعب الجزائري من جديد، فبعد مجازر 8 ماي 1945 تم العمل بالحزب تحت اسم جديد وهو "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1946 كغطاء لحزب الشعب الجزائري الذي يتم المحافظة عليه كجناح سياسي سري نشيط، وتقوم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالاحتفاظ بنفس برنامج حزب الشعب الجزائري، وقد حاول مصالي الحاج ترشيح شخصيات بارزة من حزبه للانتخابات التشريعية إلا أنه تم قبول 5 مقاعد فقط، وقد فاز بانتخابات المجالس البلدية سنة 1947 وفي نفس السنة أصدرت الحكومة الفرنسية مشروعا "ينصّ على أن الجزائر تكون من العملات المتمتعة بالشخصية المدنية واستقلال مالي وبتنظيم خاص، وبحكومة عامة ومجلس جزائري"[2].

ولكن يبقى هذا مجرد قرار ومن الوعود الكاذبة، وقد نفذ صبر الحزب ولم يعد يؤمن بالسياسات الفرنسية الفارغة وتسلطها على الشعب ورأى أن الكفاح المسلح هو الحل الوحيد لنيل الاستقلال، وقد تم إنشاء المنظمة الخاصة (L.O.S) على يد محمد بلوزداد، وهي منظمة سرية تضم مناضلين تم تكوينهم عسكريا، بحيث يتسمون بالشجاعة والثبات والحيوية والصلابة واللياقة الجسدية، وقد تمكنت المنظمة الخاصة من تجنيد حوالي ألفي مناضل كلهم من فئة الشباب الطموح والمؤمن بالعنف الثوري، وقد استطاع محمد بلوزداد أن يضفي على المنظمة الخاصة طابع السرية والانضباط بحيث خلق جيش قوي وقادر على إنجاح العمل الثوري، فقد قسم المهام على النحو التالي:

- قطاع قسنطينة: محمد بوضياف.

---

[1]. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1997، ص: 302-309.

[2]. عمار عمورة، مرجع سابق، ص: 183.

- قطاع القبائل: حسين آيت أحمد.
- قطاع الجزائر1: جيلالي رغيمي.
- قطاع الجزائر 2: محمد مروك.
- قطاع وهران: أحمد بن بلة.

إن ما يسمى بالأزمة البربرية هي التي تسببت في ضعف المنظمة الخاصة بعد أن اقتربت من تحقيق أهدافها ونقل النضال الوطني إلى مرحلة العنف الثوري، وذلك بعد أن تم اكتشاف أمرها من طرف السلطات الفرنسية الاستعمارية إثر إلقاء القبض على زعمائها وأعضائها، فبعد مرض محمد بلوزداد خلفه السيد آيت أحمد الذي استمر لغاية 1949، وجاء أحمد بن بلة ليخلفه في إدارة المنظمة الخاصة وقيادة أركانها إلى أن ألقي القبض عليه في شهر مارس 1950[1].

أما فيما يخص الحزب الشيوعي الجزائري والذي ظهر سنة 1924 كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي ولم يكن يضع في صفوفه إلا الأوروبيين، وفي سنة 1936 أسس فرعا له في الجزائر وكان مكونا من العمال الجزائريين الشيوعيين والأوروبيين، راغبا بذلك تحويل الفدرالية الجزائرية إلى حزب شيوعي جزائري تابع مباشرة إلى الأممية الشيوعية، بحيث يتوسط هذا الحزب بين الجزائريين المسلمين وإيصال الدعاية الشيوعية لهم فبالرغم من مطالبة برحيل الاستعمار عن الجزائر إلا أنه في الواقع لم يدافع عن الشعب الجزائري، بل وينفي وجود الأمة الجزائرية وتاريخها وأصالتها[2]، كما أنه يحاول تهديم أي حزب يحاول تشويه السلطات الفرنسية وعرقلتها بما فيهم مصالي الحاج، فبعد حوادث 8 ماي أصدر الحزب الشيوعي الجزائري بيانا يندد فيه حزب مصالي الحاج واتهامه له بالفاشية والنازية وتحميله مسؤولية المجازر، كما عملوا على عرقلة أعماله الحزبية التي تعمل على خلق الحماس للشعب الجزائري من أجل المطالبة بالاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، فالحزب الشيوعي الجزائري عمل على إبقاء السيادة الفرنسية في الجزائر وتشجيع عملية الاندماج، كما عمل على المطالبة بالجنسية المزدوجة (الفرنسية ـ الجزائرية) واعتبار لغتها لغة رسمية والمساواة بينهما، وظل يواصل

---

[1]. العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الأول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999، ص: 197-184.

[2]. مصطفى أوعامري، **الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954**، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران1-الجزائر، العدد: 29، جوان 2016، ص: 452-460.

تنكره لمطالب الشعب الجزائري حتى اندلاع الثورة التحريرية، وأرجع أسبابها إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الجزائري، وظل يمارس نشاطه السياسي بعد ثورة نوفمبر إلى أن حل بقرار من الوزارة الداخلية الفرنسية سنة 1955[1].

لقد كان الحزب الشيوعي منذ الوهلة الأولى يعرف أن أحداث 1 نوفمبر هي بداية الثورة، لكنه عجز عن التصريح بذلك لصعوبة الأمر بالنسبة له وذلك لأسباب منها أن الحزب الشيوعي الجزائري مكون من أغلبية أوروبية ترفض الاتجاه الوطني العمل من أجل تحقيق الاستقلال الكامل والانفصال عن فرنسا، والسبب الثاني أن الشيوعيين يرون أن الثورة لا يمكن أن تقع إلا نتيجة الصراع الطبقي، أما السبب الثالث هو أن قيادة الحزب كانت تعتقد أنها تمثل شريحة هامة من المجتمع. ولكن ومهما كانت تلك الأسباب التي ذكرت فإن الحزب الشيوعي الجزائري لم يستجب لنداء الفاتح من نوفمبر، ولم يسند جبهة التحرير الوطني التي دعت إلى الكفاح المسلح، واستنكر عملها الوطني[2].

ومن الطبيعي قيام نظام سياسي يؤدي وظيفة إصدار القرارات وإنجاز دور التعامل مع الأنظمة الفرعية الأخرى التي يتكون منها محيط النظام السياسي، وقد قام بمهمة الحكومة قبل استقلال الجزائر حزب جبهة التحرير الوطني[3]، الذي كرس المهمة السياسية لمواجهة الاستعمار الفرنسي واستعادة الشعب الجزائري لكيانه وإقامة نظام سياسي مستمد من المبادئ الإسلامية، بحيث أبدى الأفراد والأحزاب والجمعيات الوطنية تأييدهم الكلي باعتبار أن الهدف المشترك لجميع الجزائريين هو التخلص من الهيمنة الفرنسية، واسترجاع السيادة الوطنية والمكانة المرموقة للجزائر، والابتعاد الكامل عن النزاعات الداخلية بقدر المستطاع، بحيث أوضح قادة جبهة التحرير الوطني بعدم الانتماء لأي طرف منازع، وأن الهدف الأساسي لها هو مواجهة العدو وتحقيق الاستقلال، وهذا ما أكده بيان أول نوفمبر 1954، وبالفعل فقد تسارع المناضلون من جميع الأحزاب إلى الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، واتحدوا على تحقيق الهدف المعمول من أجله وقاموا بتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة بدون تحفظ[4]،

---

[1]. عمار عمورة، مرجع سابق، ص: 178-179.

[2]. محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الطبعة الأولى، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة-الجزائر، 1984، ص: 165-167.

[3]. حسان محمد شفيق العاني، **المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا**، مطبعة التعليم العالي، بغداد-العراق، 1988، ص: 52.

[4]. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 384.

فحزب جبهة التحرير الوطني أخرج الأحزاب الوطنية من حالة الفوضى والانقسام بغية منه توحيد العمل من أجل تحقيق هدف واحد مشترك، وقد وضع عدة أهدافها أهمها:

- إقامة دولة جزائرية ديمقراطية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرفي أو ديني.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي[1].

1-2. واقع الأحزاب بعد الاستقلال:

1-2-1. مرحلة الحزب الواحد:

بعد نيل الجزائر استقلالها في 1962 واستعادتها سيادتها وحريتها، صدر قانون تحت رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 مضمونه سير التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 1962/12/31 إلّا ما تعارض مع السيادة الوطنية، والذي يسمح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية خاصة تلك التي كانت موجودة قبل الاستقلال ـ كما ذكرنا سابقا ـ وللحد من تلك الظاهرة الحزبية وللمحافظة على حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي أولي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر على اعتبار أن جبهة التحرير الوطني هو من فجر الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي وقادتها إلى الاستقلال الذي يعتبر حلم الشعب الجزائري، كما قد صدر مرسوم تحت رقم 297/63 المؤرخ في 14 أوت 1963 والمتضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة الأولى منه مايلي: "يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي"، كما صدرت عدة دساتير تنص على اعتبار جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الجزائر وبموجبها لم يتم السماح بتشكيل أي حزب سياسي أو جمعية أو أي نشاط سياسي في تلك الفترة[2].

لم يعد لجبهة التحرير الوطني أي منافس في ميدان الأحزاب على أساس دستور 1976 الصادر بموجب الأمر 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 حيث تنص المادة 94: "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد"، في حين تنص المادة95 على أن: "جبهة التحرير الوطني هي

---

[1]. أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر الطبعة الثانية، 1999، ص: 187.

[2]. أحمد سويقات، مرجع سابق، ص: 123.

الحزب الواحد في البلاد"[1]، وبذلك كرست جبهة التحرير بتوجيه السياسة العامة للبلاد بحيث تكفل هذا الحزب بكل الوظائف التي يتكفل بها الحزب السياسي كوظيفة التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، الاتصال السياسي، التعبئة والتجديد، صنع السياسات وتنفيذها[2].

حددت جبهة التحرير الوطني هدفها بتصريح مفاده: أن هدفها الوحيد هو الاستقلال الوطني بواسطة إيجاد دولة جزائرية ذات سيادة ونظام ديمقراطي اشتراكي أي أن الحكم يكون فيها الشعب في دائرة المبادئ الإسلامية مع احترام جميع الحريات الأساسية دون أي تمييز في الدين أو المعتقد، بحيث تقوم الدولة بانتهاجها نهجا اقتصاديا ثوريا بالإضافة إلى تأميم الأراضي والمصانع[3].

ظل دور الحزب قويا بالتعاون مع الجيش باعتباره حزبا ودولة في آن واحد فهي تضم أفضل القادة السياسيين ذوي الخبرة، فعلى الرغم من أن استمرارية الحزب ليست طويلة إلا أنه عجز أمام الصراعات القائمة في البلاد من أجل السلطة واحتكارها[4]، فقد كان المسار السياسي مع "بن بلة"كرئيس دولة أول للجزائر بعد الاستقلال وكان ذلك في 15 أكتوبر 1963، وقد تبنى سياسة التسيير الذاتي للقطاع الزراعي والمؤسسات الصناعية، وذلك بتنظيم إدارة المنشآت الصناعية والمستغلات الزراعية، بحيث يعرف التسيير الذاتي بالقطاع الاشتراكي والذي ولد من جمع قطاعات قديمة في وحدات زراعية والتي تم التصريح بها في مؤتمر الاتحاد العام للعمال الجزائر[5]، وفي هذه الفترةقام الفلاحون الجزائريون باسترجاع الأراضي التي هجرها المعمرون الأوروبيون، وقد تم تعيين مجموعة من العمال لتسيير المنشآت والمستثمرات الشاغرة وتأميمها، وتعتبر هذه التجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراك في ملكية وسائل الإنتاج[6].

---

[1]. الجريدة الرسمية رقم 94 بتاريخ 24 نوفمبر 1976 ص: 1309.

[2]. عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص: 154.

[3]. عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص: 31.

[4]. حاتم رشيد، **الأزمة الجزائرية...إلى أين؟** مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان-الأردن، 1999، ص: 33-34.

[5]. بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق-سوريا، 2012، ص: 26.

[6]. محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 121.

استمر أحمد "بن بلة" في الحكم إلى غاية عملية الانقلاب التي تمت في حقه من طرف"هواري بومدين"في 19 جوان 1965 وهو ما عرف بالتصحيح الثوري، والهدف منه نفخ روح جديدة في دور الدولة، إذ اعتبرها هي السلطة ووحدة الشعب والنظام والانضباط، واستمر بومدين في الحكم إلى أن وافته المنية في 27 ديسمبر 1978، وبعد وفاته وقع صراع حول من يتولى السلطة وفي النهاية وقع الاختيار على "الشاذلي بن جديد" ليتولى الحكم كمحاولة منه لإطفاء نار الصراع المصلحي داخل حزب جبهة التحرير الوطني، والذي ظل هو الغداء السياسي لكل الممارسات في الحزب والدولةإلى يوم صدور دستور 23 فيفري 1989[1].

1-2-2. مرحلة التعددية الحزبية (التحول الديمقراطي):

يعتبر الانتقال من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية من أهم الإجراءات التي قامت بها السلطة الحاكمة في تاريخ الجزائر، وتعد هذه العملية بمثابة تحول ديمقراطي جاء بهدف إصلاح ما أفسدته أحداث 5 أكتوبر 1988 وقد بدأت هذه العملية الإصلاحية بإقرار دستور 23فيفري1989 كآلية لتأطير عملية التحول إلى نظام التعددية الحزبية، ومن بين أهم أهدافه على المستوى النظري تجسيد المبادئ الديمقراطية وترسيخ المشاركة الجماعية في تسيير الشؤون العامة وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وذلك من خلال التخلي عن المنهج الاشتراكي واتخاذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية الشاملة والمتعددة وتأسيس مرحلة جديدة[2]، وقد صادق على هذا التعديل الدستوري الأغلبية من الشعب حيث نصت المادة 40: " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب" وهي المادة التي تم تجسيدها في القانون 11/89 المؤرخ في 5جويلية1989[3]، وعند تاريخ 30سبتمبر 1989 تم الاعتراف بخمسة أحزاب سياسية وهي: الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة

---

[1]. أبو جرة سلطاني، مرجع سابق، ص: 188-189.

[2]. نبيلة لدرع، **الحرية الحزبية في النظام الجزائري بين الاتّساع والضيق**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط-الجزائر، العدد: 4، جوان2016، ص: 113.

[3]. محمد الصالح بن شعبان، **الإطار القانوني للتعددية الحزبية في الجزائر منذ دستور فبراير1989 حتى صدور القانون 04/120 المتعلق بالأحزاب السياسية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر، العدد: 42، ديسمبر2014، المجلد أ، ص: 532.

والديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية[1].

الملاحظ في المادة 40 أنه تم استخدام مصطلح "جمعيات" بدل "أحزاب" وهذا ليس من قبيل الصدفة وإنما كان المقصود منه فتح المجال أمام التشكيلات السياسية وكذا مرونة الاختيار كي يتماشى مع المرحلة التي عرفت بالاضطرابات والتوترات، وحسب البعض فإن تبني النظام السياسي الجزائري لهذا الطرح يرمي إلى 3 أمور وهي:

أولا: تطبيق مجال ونفوذ التعددية دون منحها حق المشاركة الفعالة والمؤثرة.

ثانيا: استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة.

ثالثا: افتراض عدم وجود أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض الحراك السياسي والمنافسة السياسية[2].

لكن إذا ما نظرنا إلى الظاهرة الحزبية بنظرة أكثر واقعية يمكننا القول أن التعددية الحزبية الفعلية في الأنظمة الديمقراطية هي التي تفرض وجود أكثر من حزبين يتنافسان على السلطة باستخدام آليات الانتخاب، أما واقع هذه التعددية في الجزائر فهو على النقيض من ذلك بحيث قد جاءت كنتيجة حتمية لفشل نظام الحزب الواحد الذي يمثله حزب جبهة التحرير الوطني في تحقيق التنمية وإصلاح المنظومة السياسية، الأمر الذي يجعل منها في ضوء دستور 23 فيفري 1989 تعددية فارغة من محتواها، فقد وصل عدد الأحزاب إلى أكثر من 60 حزب إلا أن هذه الأحزاب أكدت ضعف قدرتها التأثيرية في الشارع وبالتالي هي مجرد أرقام في نظر المواطن لا تأثير لها على الساحة السياسية، كما أن هذه التعددية لم تغير شيء في الخارطة الحزبية ما عدى السيطرة الواضحة لحزب جبهة التحرير الوطني، وربما هناك جملة الاعتبارات التي جعلتها تقوم بشكل أعوج على حد تعبير " محمد الدين عميمور" ومن بين أهم هذه الاعتبارات:

أولا: قرار السلطة في ما يخص التأكيد على تسمية الأحزاب " بجمعيات" بدلا من " أحزاب" غير أن هناك فرق واسع وشاسع بين المصطلحين.

ثانيا: فتح كل المجال أمام حزب الجبهة وإبقاءه كحزب سيد وصاحب السيادة في مقابل شل

---

[1]. أحمد سويقات، مرجع سابق، ص: 124.

[2]. زهيرة بن علي، مرجع سابق، ص: 204-205.

حركة كل الأحزاب السياسية الأخرى.

ثالثا: توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطتين القضائية والتشريعية[1].

- **مسار التعددية الحزبية في الجزائر (1989- إلى الآن)**

بمقتضى المادة 40 من دستور 1989 التي نصت على قانون تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي بدلا من الحزب، ظهر أكثر من 60 حزبا سياسيا، وتقلص هذا العدد ليصبح 28 حزبا في عام 1997، وارتفع في ما بعد ليصل إلى أكثر من 60 حزبا مرة أخرى عام 2015، مما يعني أن تجربة التعددية الحزبية في الجزائر مرت بمراحل متعددة تراوحت بين التشجيع والفراغ والتراجع، ويمكن تقسيم هذه المراحل حسب التاريخ الزمني إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى (1989-1991):

التي ظهر فيها عدد كبير من الأحزاب السياسية جاءت من أجل التعبير عن رغبتها لتفعيل مسار الديمقراطية باعتبار هذا التحول الديمقراطي التعددي فرصة لها لطرح نفسها كقوى فاعلة سياسيا في الوضع الجديد، فبعض من هذه الأحزاب نشأ لأول مرة مثل: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة المجتمع الإسلامي، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال، وأحزاب أخرى ذات النشاط الخفي والسري والتي وجدت فرصة للظهور بعد أن همشت واستبعدت في النظام الأحادي كجبهة القوى الاشتراكية، في حين حافظ حزب جبهة التحرير الوطني على وجوده في الساحة السياسية واستمرار نشاطه السياسي في ظل التعددية[2]، ولتمكين الأحزاب الجديدة من المشاركة السياسية صدر قانون الانتخابات بموجب القانون 13/89 المؤرخ في 7أوت1989 والذي تبنى طريقة الاقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية، ولكن لم يحز هذا القرار على إعجاب معظم النواب اعتبارًا منهم أن جبهة التحرير الوطني هي التي تفوز بالأغلبية كونها تتمنع بالهيكلة والتنظيم على المستوى الوطني، وبالطبع ألغي هذا القانون وتم تعديله وصدر قانون آخر 06/90 المؤرخ في 27 مارس 1990، وبالفعل وبعد التعديل أجريت أول انتخابات تعددية محلية أجريت في 12جوان1990 وفازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ،

[1]. زهيرة بن علي، مرجع سابق، ص: 206.

[2]. لقرع بن علي، مرجع سابق، ص: 32-33.

وتراجع جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثانية[1]، لكن سرعان ما هددت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالإضراب السياسي من أجل الضغط على الحكومة لمراجعة القانونين الانتخابين محل الخلاف سنة 1991، أدى ذلك إلى إعلان حالة الحصار لمدة أربعة أشهر عبر كامل الوطن، والذي دفع بالسلطة إلى إعلان حالة الطوارئ[2].

المرحلة الثانية (1992-1997):

لقد تميزت هذه الفترة بنوع من الفراغ السياسي وحصلت فيها الكثير من الأحداث التي ميزتها عن باقي المراحل الأخرى ويمكن إيجاز أهم هذه الأحداث في ثلاثة أحداث أساسية:

- **توقيف المسار الانتخابي عام 1992:** في ضوء هذا الحدث تم استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الذي زاد من تعقيد الأحداث إلى جانب إعلان حالة الحصار وبداية حملات الاعتقالات الواسعة التي وصلت إلى ما يقارب 13000 معتقل جلهم من أنصار حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما دفع بالكثيرين من الجزائريين إلى تبني فكرة التطرف والتوجه نحو العمل المسلح وبالتالي دخول الجزائر في دوامة من العنف والعنف المضاد دامت عشر سنوات وسميت هذه الفترة ب" العشرية السوداء"[3].

- **صدور قانون الأحزاب عام 1997:** وقد نص هذا القانون على تسمية الأحزاب السياسية بدلا من تسميتها بالجمعيات ذات الطابع السياسي كما تم في ضوء هذا القانون حظر توظيف مكونات الهوية الوطنية في تسمية الأحزاب وهو ما أدى إلى تغير تسميات الكثير من الأحزاب مثل حزب حركة المجتمع الإسلامي الذي تحولت تسميته إلى حزب حركة المجتمع السلم، وحركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة[4].

---

[1]. أحمد سويقات، مرجع سابق، ص: 125.

[2]. حسين مرزود، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011، ص: 168.

[3]. محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008 ص: 146.

[4]. لقرع بن علي، مرجع سابق، ص: 32-33.

– **ظهور حزب ثاني للسلطة الحاكمة يدعى بحزب التجمع الوطني الديمقراطي** والذي تحصل على أغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية التي أجرت يوم 5 جوان1997 ب 156 مقعدا أي بنسبة 33.66 %وفوزه كذلك في الانتخابات المحلية التي أجريت يوم 23 أكتوبر 1997 ب55.18%على مستوى البلديات و 52.44%على مستوى الولايات[1].

المرحلة الثالثة (1999–2011):

بعد رئاسيات 15 أفريل 1999 التي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة، أكد هذا الأخير على مشروع " المصالحة الوطنية" كوسيلة لحل الخلافات والمنازعات أو بالأحرى كحل جذري للأزمة التي خلّفتها سنوات الجمر " 1991–1999"، وهذا المشروع لا يقتصر في نظر صانعه على إيقاف أعمال العنف فحسب بل يعني في غايته القصوى بناء جزائر جديدة من حيث إصلاح الدولة وإعادة تنظيم الساحة السياسية وإنشاء روابط اجتماعية جديدة، والجدير بالذكر في هذا السياق هو أن مشروع المصالحة كفكرة تعود جذورها إلى الرئيس السابق " اليمين زروال" والذي جسدها من خلال "قانون الرحمة" عام 1995 وطورها في ما بعد بوتفليقة .

وقد شهد مسار الأحزاب السياسية في الجزائر منذ تاريخ 1999 تحولات أخرى في هيكلتها، بحيث تم فيه منع اعتماد أحزاب جديدة مما أدى إلى تقلص عدد الأحزاب من 60 حزب إلى 30 حزب وذلك بعد صدور الأمر رقم 09/97 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية، وفي آخر انتخابات برلمانية ومحلية التي أجريت سنة 2007 وصل عدد الأحزاب إلى 24 حزب، ومن بين الأحزاب التي لم تعتمد: حركة الوفاء والعدل، الجبهة الديمقراطية، الاتحاد من أجل الديمقراطية، الجمهورية، البديل الديمقراطي ...إلخ، ويرجع سبب التقليص في أعداد الأحزاب إلى رغبة الدولة في ضمان الاستمراريةومواجهة المعارضة التي تهدد أمن واستقرار الدولة[2].

المرحلة الرابعة (2012–إلى الآن):

تميزت هذه الفترة بمحاولة السلطة التكيف مع مجريات الثورات العربية وهو ما جعلها تصدر قانون جديد للأحزاب عام 2012 الذي تم بموجبه الترخيص لعدد كبير من الأحزاب في وقت وجيز من

[1]. أحمد سويقات، مرجع سابق، ص: 126–127.

[2]. حسين مرزود، مرجع سابق، ص: 279.

بينها: الحركة الشعبية الجزائرية وحزب تجمع الأمل...الخ، هذه الأحزاب التي تأسس بعضها نتيجة لانشقاقات حزبية وبعضها الآخر ولد من رحم جمعيات ولجان مساندة للرئيس بوتفليقة[1].

كما أن حراك 22 فبراير 2019 الذي يعد أقوى وأهم حدث في هذه المرحلة أحدث بدوره تغييرات كبيرة في الساحة السياسية خاصة على مستوى بنية وتركيبة الأحزاب السياسية، و"يبدو أن التغيير شد رحاله ليحط وسط الأحزاب السياسية التي باتت تعيش حراكاً داخلياً ينذر بمشهد سياسي جديد، يواكب ما أحدثه الحراك الشعبي الذي أفرز سقوط نظام بوتفليقة وانتخاب رئيس جديد للبلاد عبد المجيد تبون، حيث تعيش أكبر الأحزاب وأقدمها على وقع "صدامات وانقلابات وانشقاقات" من شأنها إحداث تغييرات في الوجوه والتوجهات والسياسات والأهداف"[2].

فلقد فقدت أحزاب السلطة كحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي مشروعيتها، التي كانت تؤيد كل أوامر منظومة بوتفليقة، إلى أن وقعت في المحظور وساندت ترشيح رئيس مقعد ليتولى مصير الجزائريين لعهدة خامسة على التوالي، وهنا فقدت جبهة التحرير رصيدها التاريخي المتبقي، وتحول الحزب الذي كان ثوريا وباسمه تحررت الجزائر من الاستعمار، إلى جهاز رجعي بليد، تطالب الجماهير في الشوارع إلى إعادته إلى المتحف، والإطاحة بأمينه العام محمد جميعي وإدانته الحبس بسبب قضايا الفساد، كما شهد حزب التجمع الوطني الديمقراطي تغيرات جذريةخاصة بعد الإطاحة برئيسه"أحمد أويحيى" الموجود في السجن حاليا، والذي عرف بفساده طيلة حكم بوتفليقة خاصة عبر دورات التزوير الممنهج التي كان يشرف عليها رفقة الإدارة[3].

في المقابل، يعيش أقدم حزب معارض في البلاد، "جبهة القوى الاشتراكية"، بعد الحراك الشعبي أسوأ مراحل تاريخه بسبب الانشقاقات والاختلافات، حيث يسير بقيادتين متصارعتين، وتفيد لجنة مكونة من ممثلين وقيادات عن المتصارعين، بأنه بات من الضروري الذهاب إلى دورة لمجلس الحزب للم الشمل وإنهاء الانقسامات وإخراج الحزب من الأزمة وإعادته إلى الدور الذي أسسه من أجله الزعيم

---

[1]. لقرع بن علي، مرجع سابق، ص: 32.

[2]. علي ياحي، **انقسامات وصراعات تصيب أحزاب الجزائر**، 25 ديسمبر 2019، متاح على موقع independentعربية، على الرابط التالي: https: //www.independentarabia.com/node/81626/الأخبار/العالم-العربي/انقسامات-وصراعات-تصيب-أحزاب-الجزائر، تاريخ الزيارة: 2021/01/28.

[3]. حسان زهار، **قطار تجديد النخب الفكرية والسياسية ينطلق في الجزائر**، 27 سبتمبر 2019، متاح على موقع عربي 21، على الرابط التالي: https: //arabi21.com/story/1210750، تاريخ الزيارة: 28 جانفي 2021.

التاريخي الراحل حسين آيت أحمد[1].

ويعتقد المحلل السياسي "رابح لونيسي""أن الحراك كان يستهدف منذ بدايته إحداث قطيعة مزدوجة مع النظام بآلياته المهترئة وكذلك قطيعة مع الأحزاب التي كان يراها نتاج النظام الفاسد، وقد عارض الأحزاب بأشكال متفاوتة، وركز كثيراً على أحزاب الموالاة، وطالب صراحة في كل المسيرات بذهابهما، أما المعارضة فقد ركزت على من شارك في التيسير، ولو لمدة قصيرة، موضحاً أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة مهدت لإبعاد حزبي السلطة بحكم دعمهما للمرشح ميهوبي الذي حصل على نسبة ضئيلة".

كما يرى لونيسي أن "أحزاباً جديدة ستظهر بعد الحراك، وقد بدأت تظهر بوادرها، لكن السؤال الرئيسي الذي يجب علينا طرحه بعمق، هل ما زالت الأحزاب بتنظيمها التقليدي المعروف سواء في الجزائر أو العالم لها تأثير فعلاً، أم أن هناك أشكالاً أخرى من التنظيمات ستظهر؟ والدليل على عدم تأثير التشكيلات السياسية بشكلها التقليدي المعروف، ما نلاحظه من فوز في الانتخابات بخاصة الرئاسيات لمرشحين لا ينتمون إلى أحزاب كما وقع في تونس مثلاً، وقيل إنها ظاهرة عالمية ستتطور بحكم الثورة في تكنولوجيا الاتصالات، فهل سيدرك الجزائريون هذا المعطى الجديد؟"[2].

[1]. علي ياحي، مرجع سابق.

[2]. نفس المرجع .

2. الضمانات الدستورية لحماية حق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم: 04/12:

يعتبر وضع الضمانات الدستورية من القواعد السامية التي يجب الحرص على تنفيذها وتطبيقها من أجل أن تكون ضابطا ومعيار للحد من الانتهاكات خاصة من السلطة، ويمكن ذكر أهم هذه الضمانات:

2-1. مبدأ المساواة في التمتع بالحقوق والحريات السياسية:

لقد نادت جميع الأنظمة الديمقراطية والمنظمات الحكومية والغير حكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بضرورة المساواة بين جميع المواطنين في مجال التمتع بالحقوق والحريات، باعتبار أن كل المواطنين سواسية أمام القانون دون تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو تمييز شخصي أو اجتماعي[1]، بحيث يرى المجلس الدستوري الجزائري أنه: "يتعين على المشرع أن يحدث أوضاعا متباينة بين البرلمانيين تقوم على معايير غير موضوعية وغير عقلانية من شأنها أن تمر بمبدأ المساواة"، وقد تتجلى سياسة المجلس الدستوري في ضمان الحق في المساواة من خلال الآلية العملية التي يتخذها لتطبيق هذا المبدأ وقد عمل على تقييمه في القواعد القانونية المراقبة بإعمال سلطته في تفسير المساواة لأجل الكشف عن مدى احترامها في تلك القواعد التي أجاز لها خرقه في بعض الأحيان ليرسم حدودا للمساواة في اجتهاده الدستوري[2].

لا يهدف المبدأ الدستوري الجزائري إلى رفع مظاهر التمييز بل يعمل على تحقيق العدالة للجميع ومنحهم حقوقهم وحرياتهم باعتبار أن هذه الأخيرة ركيزة المبدأ الدستوري الأساسي القائم على المساواة التي تمارس هذه الحقوق والحريات المحمية بموجب الدستور كونهم لا يمكن الفصل بينهم، وقد اجتهد المجلس الدستوري للرفع من قيمة الحقوق والحريات، ويظهر هذا الاجتهاد خاصة في إعطاء المواطنين الحق في الانتخابات والترشح، هذا ما نصت عليه المادة 50 من دستور 96: "لكل مواطن تتوفر فيه

---

[1]. عماد دمان ذبيح، **الضمانات القانونية لحماية حق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة1-الجزائر، العدد 9 جوان 2016، ص: 408.

[2]. محمد منير حساني، **الحماية الدستورية لمبدأ المساواة في النظام الجزائري**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، العدد 15 جوان 2016، ص: 191.

الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب" والحق في تشكيل وإنشاء الأحزاب السياسية والذي يعتبر المعبر عن نهج التعددية الحزبية الذي سلكته الدولة الجزائرية كنظام سياسي ديمقراطي[1].

ساهم المجلس الدستوري الجزائري بصورة واضحة وكبيرة في ضمان احترام الدستور وسيادة القانون وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم بشكل تعزز من الديمقراطية وتنشئة الأفراد سياسيا وزيادة وعيهم السياسي لكي يكثف من الجهود الفردية والجماعية، فإعطاء الأفراد حقوقهم وحرياتهم في إنشاء الأحزاب السياسية للتعبير عن إرادتهم وتطلعاتهم يعمّق من الارتقاء بهم لرسم السياسة العامة للدولة[2].

2-2. فرض نظام ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية:

تعتبر الأحزاب السياسية القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي الجزائري والمصدر الرئيسي في التعبير عن الإرادة الشعبية والتي تتسم بالديمقراطية واحترام الحريات العامة ولقد نص المشرع الجزائري على ذلك في المادة 212 بأنه: " لا يمكن تعديل دستوري أن يمس ... النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية"[3]، بحيث ركز هذا القانون على هذا المطلب بضرورة تبني المبادئ والأهداف والقواعد الديمقراطية في تنظيم الحزب ونشاطاته وتتمثل هذه المبادئ في احترام الحريات العامة والفردية والجماعية واحترام حق المنتخبين في الاختيار الحر واحترام ممارسة التعددية الحزبية السياسية وانتخاب الهيئات القيادية والتداول على المسؤولية ونبذ العنف، أما فيما يخص الأهداف فتتمثل في السعي في ضمان حرية إنشاء الحزب السياسي في إطار القانون والتعبير عن آرائه ومشروعه وممارسة نشاطاته بكل حرية[4].

لكن يجب أن ننوه أن حرية تأسيس الأحزاب السياسية ليست مطلقة بل تستند لمجموعة من القيود والشروط أهمها:

- أنه لا يمكن إنشاء الأحزاب السياسية من أجل ضرب الحريات الأساسية.

---

[1]. مراد رداوي، **مساهمة المجلس الدستوري الجزائري في حماية الحقوق والحريات**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، العدد 14، 2017، ص: 426-437.

[2]. ليندة أونيسي، **ضمانات نفاذ القواعد الدستورية في الجزائر**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر ،العدد 10 جانفي 2014، ص: 260.

[3]. عماد دمان ذبيح، مرجع سابق، ص: 409.

[4]. محمد الصالح بن شعبان، مرجع سابق، ص: 535.

– أنه لا يمكن إنشاء أحزاب سياسية يكون الهدف الأساسي منها هو طمس المكونات الأساسية للجمهورية الوطنية [الإسلام ـ العروبة ـ الوطنية ـ النشيد الوطني ـ العلم].

– أن لا يكون إنشاء الأحزاب السياسية سببا في زرع الفتنة وإحداث الفوارق في مختلف أطياف الشعب.

– أنه لا يمكن إنشاء أحزاب سياسية تدعو إلى المساس بالطابع الجمهوري القائم أساسا على الإرادة الشعبية باعتبارها مصدر كل السلطات في الدولة.

– أنه لا يمكن إنشاء أحزاب سياسية يكون غرضها تنفيذ أجندة أجنبية تهدد استقرار الدولة[1].

فالنظام الديمقراطي القائم على التعددية يعتبر بندا جامدا جمودا مطلقا مدرجا إياه ضمن الثوابت التي يحضر على أي تعديل دستوري أن يمسها لما لها من أهمية في الحياة السياسية وتعلقها بالحريات السياسية[2].

[1]. عماد دمان ذبيح، مرجع سابق، ص: 410.

[2]. جمال صباح، **الضمانات القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل القانون العضوي رقم 04/12**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 بسكرة–الجزائر،العدد 12، 2016، ص: 120.

3. الخارطة الحزبية في الجزائر

تنقسم الأحزاب السياسية في الجزائر بحسب توجهها الفكري إلى ثلاثة تيارات وهي:

3-1. التيار الإسلامي:

يعتبر الإسلام نظام شامل لحياة الإنسان يحوي مبادئ وتصورات فكرية شاملة للحياة بكل مجالاتها ومستوياتها بما فيها المجالات السياسية، فالتعامل مع القضايا الفكرية الإسلامية والقضايا السياسية يتم في إطار إسلامي وهذا ما يرتكز عليه التيار الإسلامي وذلك بهدف إحداث تغيير عميق في المجتمع بالاعتماد على المبادئ والتعاليم والقيم التي جاء بها الإسلام[1] والعمل على تكريس البعد الإسلامي وضرورة ارتكاز الحكم على القرآن والسنة باعتباره المكون الأساسي من مكونات هويتنا الوطنية[2].

وإذا ما نظرنا إلى الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي نجدها قد نالت الكثير من الاهتمام في الآونة الأخيرة وأصبحت فاعل سياسي جديد يعمل له ألف حساب من طرف الأنظمة الحاكمة، خاصة بعد التحولات الفجائية المتسارعة التي شهدتها وتشهدها الكثير من الدول العربية منذ أواخر عام 2010، انطلقت من تونس وامتدت إلى الدول العربية الأخرى، في سياق ما يسمى إعلاميا ب " الربيع العربي"، هذه التحولات التي حدثت حتّمت بروز الحركات الإسلامية على الساحة السياسية أكثر من أي وقت مضى، كبديل أساسي للنظم السياسية السابقة (النظم المدنية) التي عرفت بفسادها واستبدادها، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى التصويت لصالح الأحزاب الإسلامية التي لم تمارس السلطة من قبل، وبالتالي نالت هذه الأحزاب حظها في المشاركة السياسية وخاصة المشاركة في الانتخابات وممارسة العمل البرلماني، حيث انتقلت من موقع المعارضة إلى موقع السلطة والمسؤولية والقرار وبات يتعين عليها إثبات مصداقية شعاراتها التي رددتها طويلا وتأكيد مدى تميزها على الآخرين سواء على مستوى ونوعية السياسات والبرامج التي تتبناها أو الأداء والفاعلية في مواجهة المشكلات والتحديات[3].

---

[1]. محفوظ نحناح، **الجزائر المنشودة المعادلة المفقودة، الإسلام، الوطنية، الديمقراطية**، دار النبأ، الجزائر، 1999، ص: 97.

[2]. غنية شليغم، **ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 27 ديسمبر 2016، ص: 445.

[3]. جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي**، الصعود والأقوال، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص: 19.

تطورت حركات الإسلام السياسي في الجزائر إثر التحولات السياسية التي مرت بها الدولة خاصة وبعد إعطاء الحق في إنشاء الأحزاب السياسية أي عند اعتماد الإصلاحات السياسية في الجزائر وإقرار التعددية الحزبية بموجب الدستور الذي صدر في فيفري 1989، حيث عرفت التيارات الإسلامية في الجزائر حالات ظهور قوي في الساحة السياسية[1] وتطورا ملحوظا عن طريق تهيكله في أحزاب سياسية جديدة أبرزها:

3-1-1. حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

تأسس حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 18 فبراير 1989 إثر الاجتماع الذي عقد في مجلس السّنة بباب الوادي بالجزائر العاصمة، وتم الإفصاح عن المشروع السياسي للجبهة يوم 7 مارس 1989 ويعتبر بذلك أول حزب ذو اتجاه ديني تمنح له الشرعية القانونية وأهم أعضائه "عباس مدني"، "علي بلحاج"، "الهاشمي سحنوني"[2]، وأول من اقترح تسمية الحزب "بالجبهة الإسلامية للإنقاذ" هو عباس مدني معللا ذلك بكون مصطلح "الجبهة" بقوله " إنها جبهة لأنها تجابه... إنها جبهة الشعب الجزائري بكل فئاته وعلى مدى أراضيه الواسعة... وهي"إسلامية" التسمية، لأنها ذات مضمون إسلامي ومنهاج إسلامي ووظيفة تاريخية إسلامية...وأما الإنقاذ فهو متمثل في الوظيفة الرسالية، بوصفها إنقاذا للإيمان، الإنقاذ الذي يقود إلى الصراط المستقيم ويمنع الظلال، كما هو متمثل في الوظيفة التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية. إنه الإنقاذ للجميع"[3].

ويفهم من قول عباس مدني حول التعريف بتسمية الحزب من زاوية "إنها جبهة لأنها تجابه"فهي تعني في نظره كونها آلة حرب يتعين عليها خوض معركة مع القوى المعادية لها في الدين والعقيدة، والعنف ملازم لمهمتها، وهذا ما أكده عباس مدني بقوله " أنني لا أحترم القوانين ولا الأحزاب التي لا ترجع إلى القرآن والسنة. إنني أدوسها تحت قدمي. على هذه الأحزاب أن تغادر البلد. ولابد من قمعها"، ومن زاوية "إنها جبهة الشعب الجزائري بكل أطيافه وعلى مدى أراضيه الواسعة" فهي تعني من

---

[1]. جيدور حاج بشير، **مأزق الإسلام السياسي في الجزائر، دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 19 جوان2018، ص: 290.

[2]. نوي الجمعي، **الأحزاب السياسية والمسألة الاجتماعية في الجزائر، قراءة سوسيوسياسية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2019، ص: 368.

[3]. لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، دار الفرابي، بيروت، لبنان+ المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (ANEP)، الجزائر، 2003، ص: 123.

وجهة نظره تجمع كل الشعب الجزائري وتجسده في سياق تاريخي وثقافي واحد أي وحدة المصير والتراب والمعتقد، وبما أن الشعب الجزائري واحد فلا يمكن أن يكون له سوى ممثل واحد وهو: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أما من زاوية " إنه الإنقاذ للجميع" فتعني إنقاذ الإيمان وبما أن الرسالة الإلهية واحدة لا يمكن أن يكون لها سوي حامل واحد: الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكل من يعارض الجبهة إنما يعارض الإسلام والله[1].

ويترجم برنامج الجبهة أهم التصورات الفكرية والسياسية للحزب، بصفته حاملا للإسلام الشمولي الذي سعى لتمثيل كل الجزائريين من الناحية السياسية، ومن أجل إحداث تغيير جذري داخل المجتمع عن طريق طرح فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية على كل المجالات، كونه حاملا لأيديولوجية الهيمنة ونفي الآخر، وقد شكل الحزب الأقوى منذ سنة 1989 كما تؤكده نتائج الانتخابات التي أجريت في جوان1990بإحرازه أكثر عدد من الأصوات بنسبة 55% حسب المصادر الرسمية، وفاز ب3 مجالس ولائية من مجموع 48 مجلسا، و856 بلدية من أصل 1541 بلدية، وربما تعود أسباب نجاح حزب الجبهة في هذه الانتخابات في وقت وجيز حسب تفسير الكثير من المتتبعين إلى الفشل الذريع لحزب " جبهة التحرير" وعجزه التام على إدارة شؤون البلاد، أو بعبارة أخرى أسباب هذا النجاح الذي حققه حزب الجبهة لا يرجع في الأساس إلى حب الشعب لهذا الحزب أو اقتناعه بفحوى برنامجه، بل ترجع إلى التدهور الاقتصادي والاجتماعي لظروف العيش التي تسبب فيها حزب " جبهة التحرير الوطني".[2]

ومن الناحية الاقتصادية يترجم برنامج الجبهة الانفتاح على القطاع الخاص وضرورة تفعيله وهو ما أدى بالتجار والصناعيين إلى الالتحاق بها، ما جعلها تحصل على دعم مادي وزيادة مصادر تمويلها[3]، بحيث استفادت من الأعمال الخيرية والزكاة التي كانت من قبل كبار التجار ورجال الأعمال وملّاك الأراضي والعقارات وبعض الصناعيين[4].أما من الناحية الاجتماعية فإن برنامج الجبهة يسعى إلى تقديم بديل شامل للمسائل الاجتماعية فبالرغم من كونها تندرج تحت سياسة شعبوية تسعى إلى التطابق مع تطلعات الشعب الجزائري المسلم إلا أنها استطاعت أن تجذب وتستعطف الكثير من الفقراء والمستضعفين الراغبة من الإفلات من السلطة المفلسة سياسيا والمخفقة اقتصاديا والعاجزة عن

---

[1]. لياس بوكراع، مرجع سابق، ص: 123.

[2]. نوي الجمعي، مرجع سابق، ص: 370.

[3]. نفس المرجع، ص: 370.

[4]. لياس بوكراع، مرجع سابق، ص: 162.

توفير الحاجيات الملحة للمجتمع[1].أما من حيث "تنظيم الجبهة" وموقعها الاستراتيجي نجد أن مقرها يتواجد في شارع هاماني (شارا سابقا) في العاصمة الجزائر، ويقودها مجلس أعلى (مجلس الشورى) الذي يندرج تحته "**المكتب** الوطني" ويدعى كذلك ب " الهيئة التنفيذية للمجلس" يتركب هذا المكتب من عدة لجان وطنية على المستوى المحلي ويقوم مقام هذه اللجان "مكاتب ولاية" ومكاتب بلديات أو "مكتبة البلدية الإسلامية "[2].

الشكل 2: يبين المخطط التنظيمي لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (مجلس الشورى)

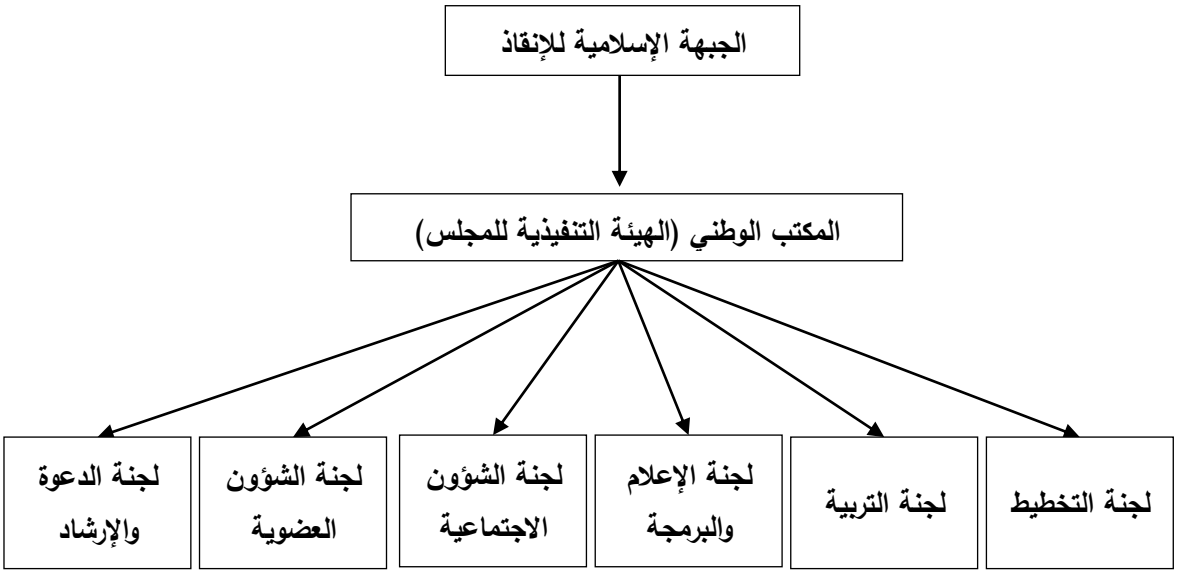

المصدر: لياس بوكراع، مرجع سابق، ص: 125.

ومجلس الشورى الوطني يعتبر هو المجلس الأعلى للجبهة بدأ نشاطه بعدد قليل من الأعضاء لكن في ما بعد أخذ بالتوسع، وقد جرى تعيين أعضائه يوم 10 ماي1989 من خلال ختام أعمال الجمعية العمومية، وقد عين مجلس الشورى للجبهة "عباس مدني" رئيسا لها وناطقا بلسانها، لكن مع أحداث جوان1991 وما رافقها من صراعات وانقسامات داخلية (عشية الإضراب العصياني) تقلص عدد أعضاء المجلس إلى 35 عضو، أما المكتب التنفيذي الوطني فيتكون من أعضاء نافذين في مجلس الشورى، وينطوي هذا المكتب على عدد معين من "**اللجان**"التي يقودها أعضاء المكتب التي تعمل بشكل مباشر تحت قيادة عباس مدني، وتتركب كل لجنة بدورها من عدة فروع، ويقوم مقام هذه اللجان " مكاتب ولاية" والتي تأسست بهدف التجاوب مع البنى الإدارية الرسمية، ويتكون كل مكتب من

[1]. نوي الجمعي، مرجع سابق، ص: 371.

[2]. لياس بوكراع، مرجع سابق، ص: 125.

أعضاء: النقابة الإسلامية للعمل ومن الجمعيات الشعبية البلدية، والجمعيات الشعبية للولاية وكذلك من أعضاء الجمعيات والروابط الإسلامية، وبجانب مكاتب الولاية نجد "مكاتب البلدية الإسلامية" ولهذه المكاتب شكلان: شكل متطابق مع الجمعيات الشعبية البلدية التقليدية يقوده رئيس وخمسة نواب رئيس ومجلس تنفيذي، والآخر يتوافق مع مجلس الشورى المحلي ويظم ممثلي مختلف المنظمات الإسلامية على مستوى البلدية، ومركز هذا الأخير هو المسجد[1].

إن المكانة والقوة التي حازها حزب جبهة التحرير الوطني خلال فترة وجيزة شكلت في النهاية تهديدا له، بحيث أصبح من الصعب الحفاظ على وحدة صفوفه وصعوبة التحكم في قيادته، وما زاد الأمر سوءا الإعلان المتضمن حالة الطوارئ بعد توقيف كل من عباس مدني وعلي بلحاج، الأمر الذي جعل الحزب عرضة للانقسامات الداخلية لقيادته، وأفرز ذلك ظهور تيارات داخل الحزب بعضها عارض العصيان المدني وإضراب جوان1991 وبعضها وافق على المشاركة في الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها في ديسمبر 1991، ومالت الكفة لأصحاب اختيار المشاركة وهو ما تم بالفعل الامتثال له من قبل غالبية الأعضاء بالرغم من سجن قيادات الحزب (عباس مدني وعلي بلحاج)، وفي الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991تمكن حزب الجبهة بحصد أغلبية المقاعد في الدور الأول من الانتخابات، بحيث تحصل على 188 مقعدا بنسبة 74,2% من الأصوات، أما الدور الثاني من الانتخابات تم فيه توقيف المسار الانتخابي عام 1992 وتم حل الحزب بشكل رسمي، الأمر الذي أدى إلى حرب أهلية بين السلطة (مؤسسة الجيش) والمؤيدين والتابعيين للحزب، أدخلت الجزائر في دوامة من العنف والدم لم يشهدها من قبل تاريخها السياسي على الإطلاق.

3-1-2. حركة مجتمع السلم (حمس حاليا):

تم تأسيس هذه الحركة بشكل رسمي في سنة 1990 على يد "محفوظ نحناح" وكان أول إطار قانوني لها تحت تسمية "جبهة الإرشاد والإصلاح"التي تأسست في سنة 1988، بعد ما انتقلت الحركة من العمل السري الذي بدأ سنة 1963 مستندا في مرجعيته إلى منهج الإخوان المسلمين العالمية إلى مرحلة العمل العلني في منتصف السبعينات باسم تنظيم (جماعة الموحدين)، وبمقتضى دستور 1996

[1]. لياس بوكراع، مرجع سابق، ص: 125-127.

واستنادا لقانون الأحزاب الصادر في سنة 1997 تغير اسم الحركة ليصبح "حركة مجتمع السلم"[1].

كما يشار إلى الحركة باختصار ب "حمس" والتي تهتم أساسا بالعمل الخيري والتربوي، ومن المعروف أن العلاقة بين هذه الحركة وحزب الجبهة الإسلامية علاقة يشوبها الكثير من التوتر والصراع، خاصة من حيث الاتجاهات والمواقف والأيديولوجيات، والاختلاف بينهما يكمن في الكثير من القضايا الجوهرية، فالمواقف اللينة التي انتهجتها حمس على سبيل المثال كقبول الحوار مع كل الأحزاب سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية وكذلك النظر إلى مكانة المرأة الذي هو أقل تعصبا من موقف الجبهة الإسلامية التي ترفض من الأساس فكرة خروج المرأة للعمل والاختلاط في الجامعات والمدارس، بحيث دعا قاد الحركة محفوظ نحناح بضرورة وضع سياسة تهدف إلى ترقية دور المرأة وتقويم مكانتها في المجتمع وتطوير مشاركتها في الحياة العامة وفي بناء الوطن والقضاء على الذهنيات والأفكار التي تقف عائقا أمام عمل المرأة[2]، ويمكن ملاحظة هذا الصراع بشكل واضح في خطابات قائد الحركة " نحناح" التي تحمل الكثير من الانتقادات لآراء وخطابات بعض قادة الجبهة الإسلامية[3]، كما دعا هذا الأخير إلى العمل الإصلاحي الإسلامي وتجنب الصدام مع السلطة محاولا بذلك فتح باب الحوار والإقناع واحترام الرأي والحرية والتعددية كما تميز نحناح بميله إلى التدرج في الوصول إلى السلطة وكذلك طمأنة القوى الليبرالية من المشرع الإسلامي، على عكس عباس مدني الذي يرى أن طريقة تحقيق هدفه تتمثل في القيام بتغيير شامل ومنهجي وآليات الوصول إلى السلطة تكمن في تطبيق الشريعة الإسلامية لا غير، فبعد مشاركة حركة مجتمع السلم في الانتخابات عام 1997 والتي تحصلت فيها على 69 مقعدا لتحتل المركز الثاني بعد جبهة التحرير الوطني[4]، ولم تكتفي بهذا النجاح فقط بل سجلت حضورها في كل المواعيد الانتخابية التي نظمتها السلطة منذ تشريعات 1991، كما أنها شاركت في كل مسارات السلطة وقبلت بتولي مناصب وزارية وحكومية في هيئات انتقالية وذلك من أجل تعزيز قوة إسلامية لا يستهان بها والحفاظ على مكانتها داخل الأوساط الرسمية، بحيث عملت الحركة على من أجل التمكين للمشروع الإسلامي في إطار احترام القوى

---

[1]. سناء كاظم كاطع، **المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي**، مجلة: دراسات دولية، العدد: 45، ص: 93.

[2]. محفوظ نحناح، مرجع سابق، ص: 201.

[3]. نوي الجمعي، مرجع سابق، ص: 374.

[4]. سناء كاظم كاطع، مرجع سابق، ص: 94.

واحترام قواعد اللعبة السياسية في الجزائر وتجنب الاصطدام مع السلطة الحاكمة، وقد صبت كل جهودها على الدفاع عن الثوابت الوطنية والإسلام واللغة العربية والأمازيغية، والعمل من أجل المحافظة على هذه الثوابت، فبعد تحقيق هذه الانتصارات المتكررة وبالرغم من سعي بعض التيارات الإسلامية للتفوق على حركة مجتمع السلم إلا أنهم فشلوا في ذلك بحيث فازت الحركة بعباءة التنظيم الأم للإخوان المسلمون، بعد إعلان مفوض العلاقات الخارجية في الجماعة يوسف ندا بأن حزب حركة المجتمع الإسلامي محسوب على حركة الإخوان وهو ممثلها في الجزائر، وهو الذي جعل الفصائل الإسلامية الأخرى من مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومناضلي حركة النهضة ينظرون إليها بشيء من الإنقاص، على أساس أن دخول حركة مجتمع السلم المعترك السياسي محاولة فاشلة ويصعب ترقب نتائج ايجابية معها[1] .

إن عملية استقطاب حركة مجتمع السلم من قبل السلطة بعد دخول أعضاء من الحركة في الحكومة والمشاركة فيها وكذلك يعود السبب إلى كون السلطة قد تأكدت على الأقل سياسيا من أن الإسلام السياسي بات واقعيا قوة سياسية والذي جعلها تلجأ إلى عملية الإدماج السياسي للأحزاب السياسية من خلال حركة حمس لكن واجهت الحركة معيقات وانشقاقات وعواقب بسبب اختيار المشاركة، بحيث تعرض العديد من إطارات الحركة إلى الاغتيال وبالتالي أفقدها وزنها السياسي وأدى إلى تراجع نتائجها في الانتخابات وخروج العديد من التنظيمات والأحزاب التي كانت في صفها وخاصة بعد وفاة قائدها محفوظ نحناح سنة 19 جوان 2003[2].

3-1-3. حركة النهضة الإسلامية:

هي الحركة التي تزعمها عبد الله جاب الله والتي استندت في مرجعيتها إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية لغاية منتصف الثمانينات، فبعد انفجار أحداث أكتوبر 1988 بادرت جماعة جاب الله بتأسيس جمعية ذات طابع ثقافي اجتماعي باسم "جمعية النهضة" وتحولت مع نهاية 1990 إلى حزب سياسي حمل أسم "حركة النهضة الإسلامية" وبمقتضى دستور 1989 تغير اسم الحركة ليصبح "حركة النهضة" "كما غيبت أية إشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع برنامجها الجديد الذي قدم في شباط عام 1998م لتعوض بأرضية الوفاق الوطني والثوابت الوطنية وعلى رأسها الإسلام

[1]. محمد بوضياف، مرجع سابق، ص: 191.

[2]. نوي الجمعي، مرجع سابق، ص: 376.

كمرجعية فكرية لها، وقد انفصل رئيس الحركة بداية عام 1999م نتيجة خلافات حول ديمقراطية العمل داخل الحركة من جهة والمشاركة في السلطة من جهة ثانية، ليؤسس حزبا جديدا باسم (حركة الإصلاح الوطني)"[1].

ترتبط حركة الإصلاح الوطني ارتباطا وثيقا بشخصية رئيسها عبد الله جاب الله بحيث تعتبر حركة "مشخصنة" من الناحية السياسية، وذلك نظرا للاستحقاقات الانتخابية والتي ارتبطت بقوة وكاريزما رئيسها عبد الله جاب الله، فحينما كان رئيسا لحركة النهضة تمكنت هذه الأخيرة من الحصول على 34 مقعدا في الانتخابات التشريعية التي أقيمت سنة 1997، ولكن بعد مغادرة عبد الله جاب الله في انتخابات 2002 لم تفز حتى بمقعد واحد، في حين تمكنت حركة الإصلاح من الحصول على 43 مقعدا[2] وهذا يعتبر نجاح بحد ذاته.

عرفت حركة الإصلاح بمعارضتها للسلطة الحاكمة طوال مسارها السياسي، بحيث رسمت لنفسها خطا سمي بالأصولية بين الأصوليتين، كونها تقف على يسار الجبهة الإسلامية للإنقاذ حتى لا تتعرض للاستئصال، وعل يمين حركة مجتمع السلم حتى لا تقدم تنازلات كثيرة تفقدها معنى المعارضة السياسية. لكنها لم تحظى بالدعم المطلوب، بحيث بدأت معاناتها مع الانشقاقات الحزبية بسبب اتهام رئيسها عبد الله جاب الله بالتسلط والإنفراد بالرأي واتخاذ القرارات الخاصة بالحركة، ففي الانتخابات الرئاسيةالتي أقيمت سنة 1999 أعلن عبد الله جاب الله ترشحه مما جعل الأمين العام للحركة الحبيب آدمي ينقلب ضده ويتبنى مساندة مرشح الإجماع عبد العزيز بوتفليقة، وتطورت الأزمة إلى حد القطيعة. وفي رئاسيات 2004 عاود عبد الله جاب الله ترشحه ولكنه مني بفشل تحت نسبة 04 %من الأصوات، الأمر الذي أثّر في مسيرته السياسية وخلق داخل حركته صراعات دفعت بعضا من قياداتها للخروج من عباءته واللجوء إلى القضاء من أجل انتزاع الحركة منه، بحيث منحت الداخلية رخصة تنظيم جديدة للتقويميين لتنظيم مؤتمر جديد، ونجحوا بعد ذلك عندما تمكنوا من استصدار قرار قضائي في مجلس الدولة في 22 أفريل 2008 يدين عبد الله جاب الله ويخرجه من رئاسة الحر، وكان بذلك الخروج الثاني له واتجاهه للمرة الثالثة رفقة من استظل بظله إلى تأسيس حزب جبهة

[1]. سناء كاظم كاطع، مرجع سابق، ص: 94.

[2]. نوي الجمعي، مرجع سابق، ص: 379.

العدالة والتنمية في 10 فيفري 2012[1].

3-2. التيار الوطني:

يعتبر التيار الوطني أحد أهم الأعمدة السياسية للسلطة الجزائرية سواءً في عهد الأحادية أو في عهد التعددية الحزبية والانفتاح السياسي لإيمانه الجازم بوجود الشعب الجزائري وبهويته وتاريخه العريق بحيث عمل على دحض الأكاذيب التي كانت تروّج لها وتنشرها الدعاية الاستعمارية حول انعدام الشخصية الوطنية الجزائرية ومن أجل الدفاع عن الهوية المستقلة للشعب الجزائري وتأكيد بأن الدولة الجزائرية لها تاريخ مجيد وماض عظيم، كما عمل على السعي لبناء الدولة الوطنية ذات السيادة[2]، ويمكن تلخيص أيديولوجية التيار الوطني في الميادين التالية:

3-2-1. الميدان العقائدي:

إقامة دولة جزائرية ديمقراطية جمهورية ذات رخاء اقتصادي [إصلاح زراعي ـ تأميم وسائل الإنتاج]، وإقامة أسواق مشتركة للإنتاج والاستهلاك عن طريق العمل على الانسجام بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي [الجزائر ـ تونس ـ المغرب]، والعمل من أجل تكوين عدالة اجتماعية تقوم على رفع المستوى المعيشي وتحسينه.

3-2-2. الميدان المذهبي:

- التفكير في النطاق الوطني الشامل وتوضيح الصبغة الثورية للحزب في الأهداف والوسائل.
- إبراز الصبغة الدفاعية التحررية الديمقراطية لوطنيته.
- توسيع مدلول القوة إلى جميع مجالات الحياة الوطنية للشعب سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا.
- التمسك بالتفكير المنهجي والنقد البنّاء في جميع الميادين.

3-2-3. الميدان الاستراتيجي:

- محاربة القمع.
- تدعيم الاتحاد.

---

[1]. جيدور حاج بشير، مرجع سابق، ص: 295.

[2]. محفوظ نحناح، مرجع سابق، ص: 130.

- العمل في الخارج.
- تكوين المسيرين.
- الاهتمام بالشباب والعمال والمرأة.

3-2-4. الميدان التكتيكي:

- متابعة سياسة التحالف مع الأحزاب حتى ولو كانت لا تشاطره آرائه ومناهجه.
- وضع برنامج محدد العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- إيجاد تناسق بين الدعاية الصادرة عن القيادة والقاعدة.
- إيجاد اتصالات دائمة ومتوالية بين المسيرين والمناضلين[1].

اكتسب التيار الوطني طابعه الوحدوي منذ نشأته الأولى فهو لم يكن ينظر للقضية الجزائرية إلا وهي مرتبطة بقضية المغرب العربي أو قضية شمال إفريقيا وهو ما سمي ب "نجم شمال إفريقيا"، كما يسعى التيار الوطني في التطلع الدائم نحو الشرق والتأكيد على الانتماء للأمة العربية الإسلامية انتماءً روحيا وحضاريا وثقافيا وسياسيا، وفي حديثنا هذا لا نخص النجم فقط بل جل أحزاب هذا التيار بما فيهم حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وجبهة التحرير الوطني[2]، ولكن تبقى جبهة التحرير الوطني هي الحزب الذي استطاع كسب ثقة الشعب لما له من شرعية تاريخية ومصداقية شعبية فهي تشكيلة سياسية تسعى بواسطة المناضلين والمنتمين إليها إلى تأمين الاستمرارية[3]، بحيث أرغم هذا الحزب كل التشكيلات السياسية على الانطواء تحت لوائهفي جبهة وحدوية تهدف إلى كسب الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح فبعد أن نجح في تحقيق الاستقلال أصبحت الجبهة الحزب الواحد والوحيد الطلائعي المؤهل لقيادة مسار التنمية ولعب دور الدولة[4] فهي بذلك تطالب بأن يكون لها وحدها حق تمثيل الشعب الجزائري بحيث دعت إلى توحيد كل القوى الوطنية وكل الطبقات الاجتماعية وكل الأحزاب والحركات السياسية باسم النضال من أجل الاستقلال

---

[1]. يحي بوعزيز، **الأيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 20.

[2]. محفوظ نحناح، مرجع سابق، ص: 132.

[3]. حكيمة وشنان، **مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية تحليل خطاب مدونة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 1 سبتمبر 2014، ص: 180.

[4]. خالد توازي، **محاولة لتفسير النسق الحزبي بالجزائر والمغرب مقاربة سوسيو تاريخية**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد7 جوان 2015، ص: 140.

الوطني وتصفية النظام الاستعماري[1]، لكن سرعان ما تغير التنظيم السياسي بالجزائر حيث تبنى نظام التعددية الحزبية وذلك بعد صدور دستور 1989 وبذلك لم تعد الجبهة تلك الوحدة المتماسكة خاصة بعد انضمام مناضلي الأحزاب الأخرى الذين ظلوا متمسكين بأفكارهم ومبادئهم وهذا ما خلق نوع من الانشقاق داخل الجبهة وهو ما جعلها تفقد وزنها السياسي.

3-3. التيار العلماني:

تعود جذور هذا التيار إلى ما بعد الاستقلال وهو تيار لائكي يعتبر آلية سياسية حديثة تنظم العلاقات بين الدين والدولة، كما أنها تسعى إلى التعايش السلمي بين مختلف العبادات، إلا أنها ترى بأنه لا يجب أن يكون الإسلام مظلة أيديولوجية أو مصدرا للشرعية لأي شكل من أشكال السلطة لأنه عاجز عن تحقيق التنمية التي يطمح لها المجتمع[2]، فهذا التيار ينفي جمهورية دينية ويدعم الممارسة الفعّالة للديمقراطية بالمناداة إلى الحرية والوعي بالاستقلال الذاتي كما أصر على نظام التعددية الحزبية كمكسب ديمقراطي، ويضم هذا التيار كل من جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال، حزب التجديد الجزائري، الحركة الديمقراطية الجزائرية، التحالف الوطني الجمهوري[3].

"تحتل مراحل تطور وممارسة أحزاب هذا التيار أهمية تاريخية وذلك لأسباب كثيرة منها ما هو متعلق بتوجهاته الفكرية وعلاقاته مع أحزاب الحركة السياسية فضلا عن أساليب إدارته للسلطة وممارساته السياسية، ولقد شكلت الطبقة الوسطى العاملة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية التعليمية الحافظة الاجتماعية لفكر هذا التيار"[4].

يمكن ذكر أهم الأحزاب العلمانية في الجزائر:

3-3-1. جبهة القوى الاشتراكية:

تأسست جبهة القوى الاشتراكية (FFS) يوم 29 سبتمبر 1963 غداة الاستقلال الوطني على يد

---

[1]. سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو الزمان اليقين دراسة حول تاريخ الجزائر**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة-مصر، 2003، ص: 345.

[2]. حكيمة وشنان، مرجع سابق، ص: 188.

[3]. غنية شليغم، مرجع سابق، ص: 455.

[4]. نادية بن أحمد، مرجع سابق، ص: 315.

حسين آيت أحمد، وقد ضم هذا الحزب العديد من زعماء وضباط منطقة القبائل وبالضبط بتيزي وزو منهم بلعيد آيت مدري، والعقيد سليمان دهليس، علي يحي عبد النور، لخضر بورقعة...وغيرهم من النشطاء في الحركة الوطنية، وقد ظهر هذا الحزب خلال فترة حكم أحمد بن بلة الذي ترأس البلاد بعد الاستقلال والذي عارضه آيت أحمد بشدة واعتبر فترة حكمه سياسة تسلطية[1]، مما أدى به إلى التمرد على السلطة والدخول في صراعات واختلافات سياسية حادة، وعلى أعقاب هذه الأحداث تم القبض على آيت أحمد عام 1964وتم نفيه إلا أن وبعد أحداث أكتوبر 1988 والإعلان عن دستور 1989 عاد إلى الجزائر وقد ملف الاعتماد الذي تم قبوله رسميا من طرف وزارة الداخلية الجزائرية وذلك يوم 20 نوفمبر 1989 لينتقل بذلك نشاط جبهة القوى الاشتراكية من السرية إلى العلنية[2] وقد استمر آيت أحمد في طرح برامجه السياسية بحيث يتمثل البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية على الطرح العلماني وذلك من خلال دعوته على إقامة دولة عصرية بجميع المعايير الديمقراطية ورفض إرساء دعائم جمهورية دينية متطرفة أي رفضها التوجه الديني للدولة مع تركيزها على ضرورة انفتاحها اقتصاديا عن طريق فتح المجال الانفتاح والتطور التنافسي والذي يخلقه اقتصاد السوق، كما تسعى من أجل تحقيق مؤسسات تقوم على أسس ديمقراطية[3]، كما يشمل البرنامج الانتخابي لجبهة في العمل والنضال من أجل تحقيق المطالب الثقافية الأمازيغية والاعتراف بها من طرف الدولة والعمل على ترسيمها كلغة أساسية[4]، مع التركيز على الدعوة إلى دولة القانون التي تقوم على إطلاق الحريات وإقامة العدالة الاجتماعية[5].لكن على الرغم من تميز وتمسك هذا الحزب بالرمزية التاريخية والثورية إلا أن معارضته للنظام السياسي ودفاعه عن المطالب الاجتماعية والثقافية والسياسية ومناداته بالعلمانية في خطابه السياسي جعلت منه أقل حظوظا في استقطاب القوى الاجتماعية وبالتالي لم يجد الدعم الذي كان يتوقعه[6].

---

[1]. رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص: 79.

[2]. نوي الجمعي، مرجع سابق، ص: 486.

[3]. حكيمة وشنان،مرجع سابق، ص: 182.

[4]. بشير مخلوف، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة [1989-1995] دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران-الجزائر، 2012-2013، ص: 245.

[5]. محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص: 139.

[6]. بشير مخلوف، مرجع سابق، ص: 243.

3-3-2. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

تأسس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سنة 10 فيفري 1989 في بلاد القبائل من قبل مناضلين من الحركة الثقافية البربرية وكذا مناضلين من جبهة القوى الاشتراكية وعلى رأسهم السيد سعيد سعدي الذي قدم طلب الاعتماد في 16 أوت 1989 وتحصل عيه في 6 ديسمبر 1989[1]، وقد أظهر هذا الحزب توجها ليبراليا منذ البداية بحيث ركّز على الاتجاه العلماني العصري في العمل السياسي فبسبب هذا التوجه والمعارضة الشديدة للمشروع الإسلامي ودعمه للنظام التسلطي الذي يقمعه تحالف مع القوى الاستئصالية في الجيش وأصبح الواجهة السياسية لهم وبالتالي كانت له ديناميكية وقوة تجعل منه يستمر في طرح وتحقيق المبادئ القائم عليها، كما أن للجهوية والمناطقية دور في استمراريته بحيث يرتكز في عضويته على منطقة القبائل أين يكتسب قاعدة شعبية وانتخابية معتبرة[2].

تعتمد الأسس والمرجعية الفكرية والأيديولوجية التي يقوم عليها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على طبيعة البرنامج السياسي والانتخابي لهذا الحزب، بحيث يسعى إلى إصلاح الدولة وذلك من خلال بناء جمهورية تكرس الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتجسيد التعددية الحزبية والنقابية في إطار دولة الحق والقانون والتي تعمل على احترام الحريات الفردية والجماعية والمساواة بين المواطنين، كما جاء برنامجه من أجل ترقية التنمية والتي تتحقق من خلال تبني إستراتيجية للتنمية قائمة على تشجيع العمل الجماعي والمشترك بحيث وضعت برنامج تخطيطي يقوم على إجماع وطني يشارك فيه الفاعلون السياسيون والمنظمات النقابية وكذلك الفاعلون الاقتصاديون والنخب والمؤسسات الجامعية[3]. أما الجانب الاقتصادي فيمكن حصره في الدعوة والاعتماد على اقتصاد السوق وإعادة جدولة الديون الجزائرية وذلك من خلال تبني اقتصاد ليبيرالي مبني على إنتاج الثروات والمنافسة الحرة. في حين خصص حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية مكانة للجانب الاجتماعي باقتراحه عدة نقاط تمثلت في تحديد دور الحوار الاجتماعي بالاعتماد على مؤهلات الحركة النقابية القوية والاهتمام أكثر بالشباب العاطل عن العمل وذلك عن طريق تخصيص

[1]. نوي الجمعي، مرجع سابق، ص: 485.

[2]. محمد بوضياف، مرجع سابق، ص: 192.

[3]. حكيمة وشنان، مرجع سابق، ص: 185-186.

منحة بطالة في انتظار دمجهم في عالم الشغل[1]. كما تطرق الحزب في برنامجه الانتخابي إلى ضرورة تحسين الميدان التجاري بحيث ضمنه في ثلاثة عناصر وهي:

- تطبيق إجراءات تسهيل الصادرات على المدى القريب.
- تخصيص الموانئ والمطارات بغرض التصدير.

تشجيع خلق جمعيات المستهلكين.

كما سلط الضوء على الفلاحة والصيد والموارد المائية من أجل تحسين منتجاتنا المحلية وتكثف الإنتاج وتشجيع المستثمر الخاص[2]. أما الميدان الثقافي والتربوي فقد حصره في ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية بهدف خلق مدرسة منتجة لمواطنين يعيشون في مجتمع ديمقراطي منفتحين على العالم الخارجي مستهلكين من الثلاثية المكونة للشخصية الوطنية "الإسلام، العروبة، والأمازيغية"، لذا ركز في طرحه على ضرورة العمل على تأهيل وترقية اللغتين العربية والأمازيغية إلى لغة وطنية رسمية وإعادة الاعتبار لهما لجعلها تساير تطورات وتقدم العلم والتكنولوجية من أجل رقي وازدهار التراث الوطني الثقافي والمحافظة عليه[3].

3-3-3. حزب العمال:

تأسس حزب العمال عام 1990 بعد الإصلاح الدستوري1989 وجاء هذا الحزب امتدادًا للمنظمة الاشتراكية للعمال التي كانت تنشط في السرية في ظل حكم الحزب الواحد وفور فتح مجال للتعددية الحزبية باشرت رئيسة الحزب لويزة حنون بإيداع ملف الاعتماد الذي تحصلت عليه في الثلاثي الأخير من عام 1989[4]، واشتهرت رئيسة الحزب من خلال تدخلاتها النارية بخصوص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وقد بلورت خطابا سياسيا يعارض كل ما من شأنه تعزيز ودعم سياسات الإصلاح من منظور ليبرالي بحيث طرحت برنامج انتخابي يتبين في وطنية وديمقراطية هذا الحزب الذي يعمل من أجل تحقيق مبادئ أول نوفمبر ومكاسبها ويناضل من أجل دعم القطاع

[1]. بشير مخلوف، مرجع سابق، ص: 246.
[2]. وشنان حكيمة، مرجع سابق، ص: 186.
[3]. بشير مخلوف، مرجع سابق، ص: 247.
[4]. نوي الجمعي، مرجع سابق، ص: 486.

العمومي ومعارضة الخوصصة والتكفل بالمطالب الاجتماعية للمواطنين من صحة وتعليم وسكن[1]، كما يسعى إلى ترقية الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان، وقد ركز على ضرورة النضال من أجل التعددية الحزبية الفعلية وتكريس الطابع الجمهوري الديمقراطي للدولة الجزائرية بمضمونه السياسي والاجتماعي، كما أنه تبنى مبدأ الحوار ونبذ العنف والإكراه كوسيلة لتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها[2].

[1]. محمد بوضياف، مرجع سابق، ص: 193.

[2]. حسين مرزود، مرجع سابق، ص: 132.

4. واقع الممارسة الحزبية في الجزائر: (انعكاسات التعددية الحزبية على الواقع السياسي)

4-1. إشكالية الديمقراطية داخل الأحزاب في الجزائر:

اتجهت الجزائر نحو الديمقراطية بعد الإصلاح الدستوري 1989 وإقرار التعددية الحزبية بحيث قضت المادة 40 من القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب أنه على الحزب أن: "يعتمد في تنظيم هياكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية"، كما قضى نفس القانون أنه: "يجب أن تتم إدارة وقيادة الأحزاب السياسية بواسطة أجهزة منتخبة مركزيًا ومحليًا على أسس ديمقراطية قائمة على قواعد الاختبار الحر للمنخرطين، ويتم تجديدها في إطار شفاف وفقًا لنفس الشروط والأشكال"[1]، فعلى الرغم من إصدار مواد قانونية تنص على ضرورة قيام الأحزاب السياسية على أسس ديمقراطية إلاّ أن أغلب الأحزاب في الجزائر تتميز بخصائص غير ديمقراطية في ممارساتها السياسية ويرجع السبب في ضعف بنية هذه الأحزاب التي انطلقت في ظروف غير مستقرة إلى جانب غياب المعارضة بمعناها الحقيقي، وأزمة التداول على السلطة، فما هو معروف عن الأحزاب الديمقراطية أنها أحزاب تنتهج مبدأ المشاركة السياسية الفعّالة في صنع القرارات السياسية وتؤمن بضرورة إتاحة الفرصة للتداول على السلطة وفتح المجال للتنافس داخل النخبة الحزبية وبالتالي احترام ثقافة الاختلاف داخل الوحدة الحزبية للحد من الانشقاقات والصراعات داخل الحزب ... وغيرها من المبادئ التي تساهم في ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية[2].

ولكن ما هو ملاحظ واقعيًا داخل الأحزاب السياسية الجزائرية يعكس مبادئ الديمقراطية التي كانت من المفروض أن تمارس بطريقة فعالة في ضوء دستور(1989)، لكن ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع يعكس ذلك، من حيث ما نلاحظه من غياب شبه تام للتداول على السلطة الذي يعد أزمة فعلية عاشها النظام السياسي نتيجة انغلاقه على نفسه فعلى الرغم من وجود أحزاب كثيرة ومختلفة داخل الميدان السياسي إلّا أنها لم تشارك فعليًا في الحكم ولم تكن لها فرصة للوصول إلى السلطة،

---

[1]. حسن عبد الرزاق، **التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، 2016–2017، ص: 342.

[2]. آسية بلخير، **الأحزاب السياسية المغاربية والديمقراطية: أزمة ديمقراطية الحزب أم أزمة ديمقراطية النظام**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1–الجزائر، العدد: 10 جانفي 2017، ص: 431.

فعوضًا أن تكون الأحزاب السياسية هي الممارس الفعلي للحكم بناءً على عملية انتخابية نزيهة إلّا أن دور المؤسسات العسكرية والأمنية هو البارز هنا، وهذا ما يشجع على احتكار الأقلية للسلطة، ولا تتوقف هذه الأزمة هنا فحسب بل تمتد إلى جميع المستويات المؤسسية والسلطوية: مستوى مؤسسة الرئاسة، المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، والمجالس المحلية[1].

كما عانت الأحزاب السياسية الجزائرية من ضعف المعارضة التي كانت من المفترض أن تقوم بدورها كأحزاب رقابية ترصد قرارات وأعمال وبرامج الحكومة وحزب الأغلبية ونقد سلوك القائمين على تنفيذ سياساته مع إعطاء الحلول والبدائل اللازمة[2]، إلّا أن الأحزاب المعارضة في الجزائر يغلب عليها الضعف نتيجة الانقسامات والانشقاقات فيما بينها وافتقادها مشروعًا متكاملًا واستراتيجية واضحة للعمل كحزب معارض، فهي لا تمتلك القدرة على إسقاط قرارات وسياسات السلطة الحاكمة[3]، وبالتالي لم يعد للأحزاب المعارضة عمل سوى بلورة القرار الوطني كون السلطة تنظر إليها على أنها أدوات تعزز شرعيتها وتضمن استمراريتها.

وبالتالي كل هذه الاختلالات والإشكاليات داخل الأحزاب السياسية يقف كحاجز أمام محاولة الانتقال إلى التعددية السياسية ومسار التحول الديمقراطي الصحيح وهذا الفشل الانتقالي الحاصل بإمكانه أن يوّلد اختلال على مستوى الاستقرار السياسي في البلاد.

4-2. الانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب السياسية في الجزائر:

تعد الخلافات والأزمات داخل الأحزاب السياسية أهم سبب للاهتزازات والانقسامات العميقة داخل الحزب والتي تؤثر بشكل كبير على قوة وقدرة هذه الحزب على فاعليتها وعلى مدى تأثيرها على صنع القرارات السياسية، بحيث ينتج عن هذه الضغوطات والانقسامات الحزبية ظهور حركات إصلاحية أو كما تسمى في أدبيات الحياة السياسية في الجزائر ب "الحركة التصحيحية" والتي تعمل من أجل نقد الواقع الحزبي ومطالب التغيير والإصلاح داخل الحزب[4].

تعاني الأحزاب الجزائرية من ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي لم تكن حكرًا على أحزاب بعينها أو

---

[1]. لقرع بن علي، مرجع سابق، 35.

[2]. حسن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 47.

[3]. لقرع بن علي، مرجع سابق، ص: 34.

[4]. حسن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 354.

أيديولوجية معينة، بل مست كل التيارات السياسية سواء كانت وطنية أو إسلامية أو علمانية، وقد خلق ذلك حالة صراع شديد داخلها وأثر بشكل كبير في أداء وظائفها الحزبية وشلّ فاعليتها في صنع القرارات السياسية وبالتالي ضعف الحياة السياسية[1]. نأخذ نماذج عن الانشقاقات الحزبية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر فعلى سبيل المثال حزب جبهة التحرير الوطني الذي تعرض للانشقاق الداخلي وذلك كان بمناسبة انعقاد المؤتمر الثامن للحزب سنة 2003 أين انقسم إلى قسمين، قسم يدعم موقف الأمين العام "علي بن فليس" والذي يرغب في الترشح للانتخابات الرئاسية، وقسم يدعم ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" وعرفوا بالتصحيحيين لرغبتهم بإقامة حركة تصحيحية في الحزب بقيادة " عبد العزيز بلخادم"[2]، كما مر حزب "حركة مجتمع السلم" هو الآخر بالأزمة الانشقاقية بحيث تعرض رئيسها السابق "بوجرة سلطاني" لمحاولة إبعاد سياسي وذلك في المؤتمر الرابع للحركة بعد ترشح المنقلب عليه "عبد المجيد مناصرة"[3]، وبالمقابل دخلت الأحزاب العلمانية هي الأخرى في دوامة الانشقاقات فمثلا حزب "جبهة القوى الاشتراكية الذي مر بأزمة الانقسامات الداخلية فعلى الرغم من حصانة قائدها "حسين آيت أحمد" من انقلاب وقوة قيادته الكاريزمية إلّا أن حزبه مسته انشقاقات متكررة وأهمها انشقاق جماعة تيزي وزو سنة 1996 وانتقالهم إلى حزب آخر (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) أمثال "لوناسي مولود" وأخوه "لوناسي أحمد" وذلك بسبب التسيير غير الديمقراطي للحزب، بالإضافة إلى انشقاق الأمين العام "عبد الكريم طابو" رفقة تسعة وخمسون (59) من قيادات وإطارات الحزب سنة 2012 وذلك بسبب إعلان رئيس الحزب "حسين آيت أحمد" خيار المشاركة في تشريعات 10 ماي 2012 والذي تم رفضه من قبل المعارضين، ما أدى إلى وقوع أزمة كبيرة داخل الحزب ما جعل رئيس الحزب يثور غضباً وأمر بإبعاد المنشقين وعقابهم[4].

تعود أسباب الانشقاقات داخل الأحزاب السياسية في الجزائر إلى عدة عوامل منها ما هو تاريخي وثقافي ومنها ما هو شخصي ومنها ما هو تنظيمي، بحيث تؤثر العوامل التاريخية والثقافية في

---

[1]. عمر خروبي بزارة، **إشكالية ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر الوادي–الجزائر، المجلد التاسع، العدد 2، جوان 2018، ص: 832.

[2]. حسن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 355.

[3]. سمير قط، **إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية–مقاربة بنيوية–** ،مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر،العدد 16 جانفي 2017، ص: 235.

[4]. حسن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 362–364.

عملية الانقسامات الحزبية بشكل واضح وذلك كون ثقافة الانشقاق متأصلة في المجتمع الجزائري المبني في الأصل على أسس قبلية وعشائرية وجهوية والتي بدورها يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السلوك السياسي وتتجلى في الانتماء الحزبي والترشيح والتصويت الانتخابي، "كما أن العوامل التاريخية تفسر في كثير من الأحيان هذه الميولات الانشقاقية، حيث لم تسلم الأحزاب السياسية من داء التفكك حتى في مرحلة الحركة الوطنية عندما كان العمل الحزبي أحد آليات مقاومة الاستعمار . فحزب " نجم شمال إفريقيا" مثلا الذي تأسس في مارس 1929 برئاسة " مصالي الحاج "، عرف عدة انشقاقات بعد أن تحول إلى " حزب الشعب "، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " التي عرفت بدورها صراعات نتج عنها انقسام الحزب إلى جناحين هما: المصاليون والمركزيون"[1]. كما أن للعوامل الشخصية دور في زيادة درجة الانقسامات والصراعات داخل الأحزاب السياسية بحيث تعتبر هذه العوامل من أكبر المظاهر السلبية التي تخلق تفكك ملحوظ داخل الأحزاب، ويمكن اختصار هذه الدوافع الشخصية إلى عاملين أساسيين وهما:

- شخصنة السلطة:

والتي تميز معظم زعماء لأحزاب في الجزائر بحيث يعتبر القائد الحزبي الزعيم الملهم الذي لا ترد كلمته ولا تناقش قراراته فهو لا يؤمن بالعمل الجماعي والمشترك ويقصي مبدأ المشاركة السياسية في صنع القرارات السياسية[2]، وقد عرّف أدورنو (ADORNO) شخصنة السلطة على أنها: "توجه نفسي لدى الفرد يتسم بالاعتماد والطاعة والتأييد المطلق لحاكم أو قائد أو فرد يشغل منصباً بغض النظر عن كفايته وشرعيته، مع المبالغة الكبيرة لمنزلته الوظيفية، والطاعة العمياء لجميع أو أوامره، والرفض الشديد لأي فرد يمكن أن يعارض سلطته"[3].

- البحث عن المناصب والنفوذ والسلطة:

حيث يعتبر السعي وراء شغل مناصب قيادية في الحزب والترشح في قوائمه الانتخابية أحد أهم

---

[1]. الأمين سويقات، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب–دراسة في الأسباب والتجليات**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر،العدد 15 جوان 2016، ص: 198.

[2]. نفس المرجع، ص: 198.

[3]. أحمد عبد الكاظم، جوني **شخصنة السلطة وعلاقتها بالثالوث المظلم في الشخصية لدى طلبة كلية القانون**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل–العراق، العدد 29 أكتوبر 2016، ص: 160.

أهداف الانضمام للحزب وهذا ما يفسر ارتباط العديد من حالات الانشقاق بالمواعيد الانتخابية والتي تجعل الكثير من المناضلين وحتى القياديين إلى تغيير حزبهم الذي ينتمون إليه أو لجوئهم إلى تأسيس حزب آخر جديد أو الالتحاق بأحزاب أخرى أو الدخول في قوائم حرة أو العمل لصالح أحزاب منافسة دون الترشح رغبة منهم في الانتقام من الحزب المنتمين إليه[1].

تعد العوامل التنظيمية أيضا أحد أهم أسباب الانشقاقات الحزبية، بحيث تتحكم في طبيعة السلطة ونمط توزيعها وانتشارها وطريقة تشكيلها، يمكن تحديد هذه العوامل بعنصرين مهمين:

– العلاقة بين هياكل الحزب والتي تتكون من أجهزة محلية وأخرى مركزية، بحيث تتحدد هذه الهياكل بجملة من القوانين التي توزع اختصاصاتها وتعين قادتها وتحدد طريقة إنشائها وتسييرها، فعلى الرغم من وضوح هذه القوانين وصرامتها وتأكيدها على ضرورة المشي على خطاها إلّا أن الممارسة الواقعية لهذه الأحزاب في بعض الأحيان تتجه نحو التحايل على النصوص واعتماد أساليب تخدم مصالح القادة، فعلى سبيل المثال تم تأكيد قوانين تنص على ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية على مبادئ الديمقراطية لتولي المناصب القيادية عبر كل المستويات، بحيث نصت المادة)38(من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 2011 على أنه: "يجب أن تتم إدارة وقيادة الأحزاب السياسية بواسطة أجهزة منتخبة مركزياً ومحلياً وعلى أسس ديمقراطية قائمة على الاختيار الحر للمنخرطين ويتم تجديدها في إطار شفاف..."، وكما جاء في المادة 45 من نفس القانون على أنه: "يحدد القانون الأساسي صلاحيات هيئات الحزب وكيفيات تنظيمها وسيرها وفق المبادئ الديمقراطية". ولكن ما نراه في الواقع هو عدم توافق الممارسات التنظيمية الحزبية مع النصوص القانونية المصرح بها.

– عدم احترام دورية انعقاد المؤتمر والتي تخضعها لحسابات سياسية وشخصية مما يجعلها فاقدة لدلالاتها القانونية والسياسية والسوسيولوجية[2].

يمكن للأحزاب السياسية في الجزائر التحكم في درجة الانشقاقات التي تتعرض لها وذلك بتجسيد مبادئ الديمقراطية الفعلية على أرض الواقع ودحض مصطلح الهيمنة من قاموس الأحزاب حتى لا يتسبب ذلك في ضعفها والتأثر على مكانتها ودورها في الساحة السياسية.

---

[1]. الأمين سويقات، مرجع سابق، ص: 199.

[2]. نفس المرجع، ص: 201–203.

4-3. إشكالية التعبئة السياسية للأحزاب السياسية في الجزائر:

" تعد التعبئة السياسية نوعا من السلوك الجماعي، الذي يرتبط بدرجة أو بأخرى على مدى الانفتاح السياسي الذي تسمح به الأنظمة، فكلما كان النظام السياسي منفتحاً كلما سهل ذلك من عملية التعبئة، ويعتبر البعضاستراتيجية التعبئة نوعاً من قنوات الديمقراطية المباشرة، فتسمح للناس بالتعبير عن أنفسهم بصورة مباشرة دون وسطاء"[1]. وقد عرّف فرانسوا شازيل التعبئة السياسية بأنها: " خلق التزامات جديدة وتماثلات جديدة ـ أو أحياناً إعادة تنشيط ولاءات وتماثلات منسية ـ"[2].

تعتبر وظيفة التعبئة السياسية من أهم وظائف الأنظمة السياسية وخاصة الأحزاب السياسية فهي وظيفة أحادية الاتجاه بمعنى آخر أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين وليس العكس، كونها تعد كأحد أنماط التغيير السياسي الذي تسعى إليه جل الأحزاب، بحيث تقوم هذه الأخيرة بحشد التأييد لسياسات النظام الداخلية والخارجية وذلك بتجهيز وتهيئة وتثقيف المواطنين سياسيًا وترسيخ القيم والمبادئ السياسية عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين المواطنين والسلطة الحاكمة[3] والتي تتم عن طريق أدوات ووسائل أهمها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري باعتبارها الأداة الأكثر قدرة على بناء مجتمع متشبع بالقيم السياسية، فالأحزاب تسعى من أجل تعظيم وتوسيع مساحة وعمق الوعي السياسي لدى الجماعي وتثقيفه سياسياً وتجديده فكرياً من طرف مثقفي الحزب بحيث تعتمد في ذلك على الإعلام الجماهيري باعتباره آلية من آليات التعبئة السياسية[4]، بحيث تساعد بصفة كبيرة على نشر البرامج والآراء السياسية والتفاعل معها في منشورات مختلفة (صور، رسائل، هاشتاجات، فيديوهات، تغريدات) سواء كان ذلك عبر الحساب الشخصي أو صفحات أو مجموعات[5].

ساعد التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال بشكل كبير على إحداث

---

[1]. محمود عبد العال، **التعبئة السياسية: السياق، المفهوم، والتأثير**، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة برلين- ألمانيا، العدد 1 جانفي 2017، ص: 188.

[2]. أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ـ عربي، إنجليزي، فرنسي**، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص: 95.

[3]. وداد غزالي، **التداول الحزبي ومعوقاته**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1-الجزائر، العدد 9جويلية 2016، ص: 109.

[4]. طيفوري رحماني بوزينة أحمد، **مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص: 240.

[5]. نورالدين دحمان، مرجع سابق، ص: 108.

تغيرات عميقة في عملية التنشئة السياسية والوعي السياسي وجل جوانب المعرفة السياسية بحيث تضاعفت قدرته على تشكيل القيم والاتجاهات السياسية للأفراد فعلى الرغم من نسبية القيم والسلوكيات السياسية ودرجة الفهم والإدراك لدى الأفراد واختلاف الخبرة السياسية إلاّ أن المعلومات التي يتحصلون عليها من طرف وسائل الإعلام يستخدمونها بشكل موحد ومطلق لتطوير مواقفهم واتجاهاتهم للمحافظة على التوازن مع العالم المتغير من حولهم[1]. وبالتالي فوسائل الإعلام والاتصال ذات تأثير قوي وواضح على عملية التثقيف السياسي.

لقد عرف الإعلام في الجزائر تغيرات عميقة باختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة والأيديولوجيات المعتمدة وبالتالي يتأرجح دور الإعلام في التعبئة السياسية في الجزائر بين القوة والضعف وذلك بحسب الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الدولة الجزائرية، ففي نظام الأحادية الحزبية تم تضييق الحريات وتقييدها بعدة قيود وذلك بعدم السماح بالتعبير وإبداء الآراء التي تمس بمبادئ الثورة الاشتراكية ومبدأ الحزب الواحد وبالأمن الداخلي والخارجي للدولة وبالدستور وبوحدة التراب الوطني، وعليه فإن هذه الفترة تميزت بالسيطرة التامة على وسائل الإعلام من طرف السلطة الحاكمة التي احتكرت الإعلام واستعملته لتمرير أيديولوجيتها الاشتراكية قصد تعبئة القاعدة وتجنيدها لتحقيق التنمية الشاملة، في حين أن وبعد الإصلاح الدستوري الذي اعتمدته الجزائر تم التصريح بحرية التعبير والرأي، وحرية التملك، والتجارة...إلخ حيث سمي بدستور الحريات[2].

لكن وبالرغم من توفر وسائل الإعلام والاتصال وتعددها إلاّ أن الأحزاب السياسية الجزائرية تتسم بضعف استخدامها لهاته الوسائل، مما يؤدي ذلك إلى إعاقة القدرة على صياغة برامج أو اقتراح معالجات علمية للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو اتخاذ مواقف نقدية من مشاريع القوانين والبرامج الحكومية أو برامج الأحزاب المعارضة والمنافسة لها، كما يعيق ذلك التجديد الثقافي للأحزاب نفسها وبالتالي عرقلتها على تثقيف الأفراد، فالضعف الثقافي يؤدي إلى الضعف التعبوي[3]. فعجز

---

[1]. سعد آل سعود، **الاتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى**، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2010، ص: 63.

[2]. ياسين ربوح، **النشاط الإعلامي في الجزائر من الأحادية إلى تحرير القطاع السمعي البصري**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 29 جوان 2017، ص: 266–267.

[3]. طيفوري رحماني بوزينة أحمد، **مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص، 240.

البرامج والحملات التي تقدمها الأحزاب السياسية في الجزائر خلّف عنه ارتخاء في التعبئة الجماهيرية والتي ترجع بالأساس إلى هيمنة مرشحي السلطة على الأحزاب السياسية في حد ذاتها، فمثلا في الانتخابات الرئاسية سنة 2004 التي عرفت عدة تحالفات حزبية وجمعوية اتخذت مواقف مدعمة ومساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهذا ما يدل على عجز الأحزاب السياسية والمنظمات على إبداء رأيها بكل حرية جعل السلطة تحتويها بكل سهولة وتضغط عليها لفرض سلطتها والسيطرة عليها، وهذا ما جعل نسبية العزوف عن المشاركة في الانتخابات عالية لدى الجماهير بحيث بلغت نسبة المشاركة الجماهيرية في الجزائر سنة 2012 في الانتخابات التشريعية إلى 42.26%، وبالتالي يرجع سبب هذا الإقبال المتدني إلى قلة اهتمام المواطنين بهذه الانتخابات، كما يرجع السبب قبل ذلك إلى عجز مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية على نشر الوعي السياسي وتعبئة المواطنين وتنشئتهم سياسيا[1].

كما تفتقد الأحزاب السياسية إلى امتلاكها صحيفة ناطقة باسمها والتي عن طريقها يتم تحقيق التوعية السياسية وخلق الثقافة السياسية التي تتوافق وأيديولوجية الحزب فنسبة قليلة من الأحزاب في الجزائر تصدر مجلة أو دورية، فبعض الأحزاب كانت لها صحف حزبية فمثلا نشر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ صحيفة المنقذ والفرقان، والحزب الديمقراطي الاشتراكي صحيفة التقدم، وحزب الطليعة الاشتراكي صحيفة صوت الشعب، وحزب الأمة صحيفة النشرة، حزب القوى الاشتراكية صحيفة information و libre algerie...إلخ، لكن سرعان ما توقفت عن الصدور بعد إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 وعودة السلطة إلى ممارسة القيود والهيمنة[2].

4-4. إشكالية الخطاب السياسي للأحزاب السياسية في الجزائر:

يعد الخطاب السياسي حقلا للتعبير عن الآراء والأفكار والمواقف التي تتضمن القضايا والمواضيع السياسية، ويكون منظم ومسطر في تشكيلات وأيديولوجيات واستراتيجيات واضحة المعالم، من أجل توجيه الرأي العام نحو تحقيق الغرض كتبرير الإجراءات السياسية والعسكرية[3]، فالخطاب

---

[1]. محمد مجدان، **المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي**، المجلة الجزائرية لدراسات السياسية، جامعة الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول 2020، ص: 87.

[2]. فريدة قصري، مرجع سابق، ص: 184.

[3]. مختار بن فطة، **سوسيولوجيا الخطاب السياسي في الجزائر "تحليل خطابات الأحزاب السياسية نموذجا"**، مجلة

السياسي يكون موجه عن قصد من السلطة الحاكمة نحو المتلقين المقصودين بغرض التأثير والإقناع بمضمون الخطاب[1].

تعتمد فاعلية واستراتيجية التأثير في الخطاب السياسي على الوجود الفعلي لقوة الدولة وهيبتها وقوة القائد السياسي أمام شعبه ويتطلب ذلك الدقة والشفافية والوضوح في الخطاب السياسي الذي يستلزم ضرورة تحديد صياغته الجيدة على عدة أبعاد لعل أهمها تحديد الأهداف ووضوح الفكرة الأساسية التي يريد بها القائد السياسي أن يوصلها للشعب مع ضرورة التركيز على وجود أدلة للإقناع والتي تحتوي في مجملها على معلومات تدعم الفكرة المطروحة والمراد إيصالها بتسلسل مؤثر[2].

إن الحديث عن الأحزاب السياسية في إطار العملية الاتصالية يجرنا إلى الحديث عن نوعين من عمليات الاتصال، اتصال يتم على المستوى الداخلي الذي يعتمد على تفاعل العناصر الوظيفية والتنظيمية المشكلة للحزب في مستواه الداخلي، أما الاتصال على المستوى الخارجي فهو يتمثل في علاقة الحزب السياسي بالمواطنين أو الجماهير، ومن بين الوسائل الأساسية التي يستخدمها الحزب في هذا النوع من المستوى الاتصالي هو أسلوب الحوار والإقناع الذي يسمح بتحقيق وحدة وتماسك الحزب من الداخل وهنا تبرز أهمية الخطاب السياسي[3].

وقد أجمع العديد من الباحثين والمختصين في مجال التواصل السياسي عن وجود تدني في مستوى الخطاب السياسي لأغلب القادة والفاعلين السياسيين الجزائريين، ولعل هذا العجز يرجع بالدرجة الأولى إلى العطب الذي أصاب لغة الخطاب خاصة لدى وكلاء الأحزاب[4]–ليس كل الأحزاب – بحيث أصبحت خطاباتهم في بنيتها وتركيبتها تتميز بأساليب التهديد والوعيد والترهيب للخصم والاستخفاف بمشاعر الآخرين، وفي بعض الأحيان تستخدم مفردات خارجة عن السياق بدلا من

تطوير، جامعة سعيدة–الجزائر، المجلد 7، العدد 2 ديسمبر 2020، ص: 255.

[1]. محمود عكاشة، **لغة الخطاب السياسي –دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص: 45.

[2]. مهدي إيناس ضياء، **تحليل القوى الإستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي**، مجلة الأستاذ، بغداد–العراق، العدد 200، 2012، ص: 902–903.

[3]. مهملي بن علي، مرجع سابق، ص: 96.

[4]. أمين الزاوي، **الطبقة السياسية في الجزائر أعطاب لغة الخطاب**، 10 مارس 2010، متاح على الموقع الرسمي لجريدة الشروق، على الرابط التالي: https: //www.echoroukonline.com/الطبقة–السياسية–في–الجزائر–أعطاب–لغة–ا/، تاريخ الزيارة: 4 جانفي 2021.

استخدام الأسلوب العلمي والأدبي المقنع[1]، كما تستخدم كذلك أساليب التهريج والتنكيت والعشوائية في تشريح الواقع المعاش، بدلا من خطاب صارم يحمل دلالات الأمل وخطط بديلة يشاركها مع الحكومة للخروج من الأزمات التي يعايشها المجتمع[2].

وبحكم بعض التصريحات التي أفاد بها بعض قادة الأحزاب أنفسهم والتي تؤكد أن الأحزاب في الجزائر تعاني أزمة خطاب وهذه الأزمة تتواجد في ثلاث مستويات لكل مستوى منها انعكاساته الخاصة السلبية على التعبئة الشعبية، والتحريك، والتحشيد، وهي أزمة تعتبر من العوامل الرئيسية التي أدت إلى العزوف السياسي، وبالتالي فإن الانخراط في العمل السياسي"يتطلب خطابا كبيرا واسعا مستوعبا لقضايا الحياة كلها، خطابا يجد فيه الرأي العام أمله في الخلاص، أما اللعب على سياسة عمى الألوان فلعبة لم تعد مستساغة بعد أن صار العالم مفتوح وصار بإمكان كل مواطن أن ينشئ قناته الخاصة في ركن من نسيج الشبكة العنكبوتية "[3].

كما أن القراءة في متن الخطاب السياسي الحزبي بوجه عام تكشف أنه خطاب إقصائي لا يقبل الرأي الآخر، كما يكشف أساليب التلاعب بعواطف الشعب واستمالته من خلال توظيف البعد الديني والقيم الوطنية التي هي في الغالب خارجة عن سياق ومضمون الخطاب، والأهم من كل ذلك خلو خطاب الأحزاب من برامج حقيقية تحاكي واقع المجتمع[4]، لتكون برامج الأحزاب بدلا من ذلك حلبة صراع بين الأحزاب، مضمونها استعراض النجاحات التاريخية للحزب في مقابل محاولة النيل لفظيا من كل حزب منافس.

كما يضيف "أحمد حمدي " في حوار خص به "جريدة الشعب" عن قراءته للخطاب السياسي الجزائري أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014 ويرى " أن الخطاب لدى المترشحين في هذه الحملة الانتخابية لم يكن بالدرجة الكافية من الأداء المنتظر منه، فقد كان يعوزه التحليل الدقيق لواقع المجتمع الجزائري، وهو واقع سريع التجدد تعاقبت أجياله بصورة عالية .... بينما ظل الخطاب السياسي في

---

[1]. مهملي بن علي، مرجع سابق، ص: 94.

[2]. نوردين خنيش: **النكتة وأزمة الخطاب السياسي في الجزائر، متاح على موقع مدونات الجزائر**، على الرابط التالي: http: //blogs.aljazeera.net/blogs/2018/5/8/النكتة-وأزمة-الخطاب-السياسي-في-الجزائر، تاريخ الزيارة: 4 جانفي 2021.

[3]. أبو جرة سلطاني، **الأحزاب السياسية تعاني من أزمة خطاب**، 22 فيفري 2017، متاح على موقع جزايرس، على الرابط التالي: https: //www.djazairess.com/elitihad/86878، تاريخ الزيارة: 4 جانفي 2021 .

[4]. مهملي بن علي، مرجع سابق، ص: 95.

هذه الحملة بطيئا مستنسخا عن بعضه البعض، لا يلبي الحاجات الحقيقية للمجتمع الجزائري، أنه في حاجة إلى الابتكار والإبداع كي يستجيب لطموحات وتطلعات الشعب الجزائري التي لم تعد محصورة في القضايا الاجتماعية والتنموية"[1].

وفي سياق آخر أكد المختص في علم الاجتماع " عبد الناصر جابي " في حوار خص به "جريدة المساء" في قراءته للخطاب السياسي للأحزاب في الحملات الانتخابية، بحيث يرى أن الانتخابات المحلية تعكس أكثر من غيرها أزمة الخطاب والبرامج لدى الأحزاب والتي يعكسها الخلط الحاصل بين البرامج الوطنية والمحلية فيلاحظ– حسب جابي– أن الخطاب الحزبي خلال هذا النوع من المواعيد يتضمن حلولا تقترحها لمشاكل اجتماعية كبيرة على غرار أزمة البطالة والسكن والتي تتطلب إجراءات على المستوى الوطني وهي بعيدة كل البعد عن الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية الذي يسير ميزانية محدودة تقرر على المستويات العليا، كما يضيف جابي أن الأحزاب السياسية بهذا المعنى يجعل من خطاباتها عديمة المصداقية لدى المواطن، مما يخلق بعد ذلك اهتزاز الثقة والعزوف عن التصويت[2].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الخطاب السياسي الحزبي في الجزائري يعاني أزمة على المستويين: المستوى اللغوي وعلى مستوى الدلالة والمضمون، وهي أزمة في الواقع تتمحور حول مسألة عدم توافق الرسالة مع الواقع الاجتماعي وعدم فهم مضمون الرسالة لانشغالات ومطالب المواطن، وهو الشيء الذي يجعل من الخطاب مجرد حبر على ورق بعيد كل البعد عن الإقناع، الأمر الذي يتطلب بالضرورة استخدام آليات فعالة واستراتيجيات تأثير أكثر قوة وفعالية في الخطاب السياسي الحزبي لتجاوز أزمة الخطاب.

---

[1]. مهملي بن علي، مرجع سابق، ص: 95.

[2]. مقراني، **الخطاب السياسي للأحزاب في الحملة الانتخابية**، 30 أفريل 2012، متاح على موقع جزايرس، على الرابط التالي: https: //www.djazairess.com/eldjoumhouria/22848، تاريخ الزيارة: 5 جانفي 2021.

الفصل الرابع:
الوعي السياسي برؤى نظرية

1. النظريات المفسرة للوعي السياسي:

1-1. المقاربة الماركسية المفسرة للوعي السياسي:

لقد اهتمت النظرية الماركسية ببعدها الجدلي والتاريخي بمجموعة من المشكلات والاتجاهات الفكرية التي تشكل بدورها محورا لاهتمام مختلف النظريات السوسيولوجية، وبغض النظر عن اختلاف تصوراتها وانطلاقتها المنهجية، فهي تنطلق في تحليلاتها للمجتمع من الكل إلى الجزء أي من تحليل بناء المجتمع وبنية علاقاته الاجتماعية إلى دراسة الموضوعات الكبرى كالطبقات الاجتماعية، والصراع الطبقي[1]، أما الفكرة الرئيسية التي اعتمدها ماركس(MARX) مؤسس هذه النظرية ومن معه والتي تعتبر نقطة الانطلاق في بنائه النظري هي تلك التي تؤكدعلى فكرة: أسبقية الوجود المادي على الوعيأو بعبارة بسيطة أن كل أفكار الناس ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم ما هي إلا نتاج للواقع المعاش التي اختصرها ماركس(MARX) في علاقات الإنتاج (شكل ملكية وسائل الإنتاج).

وتعتبر النظرية الماركسية من أهم النظريات التي اهتمت بموضوع الوعي، وهذا يتحدد في "المادية التاريخية" التي تعتبر الإطار الأساسي لعلم الاجتماع في نظر رواد هذه النظرية، وتقدم لهذا العلم إجابة علمية على المسألة السوسيولوجية المعرفية الأساسية، وهي مسألة علاقة الوعي الاجتماعي بالوجود الاجتماعي، ذلك الذي تعتبره المادية الجدلية موضوعا مستقلا عن الوعي وترى أن هذا الأخير ما هو إلا انعكاس قد يكون أقل أو أكثر دقة ووضوحا له، وعلى أساس ذلك فالمادية التاريخية تمثل الإطار العلمي لعلم الاجتماع الذي يهتم بدراسة القوانين العامة للتطور الاجتماعي وصور حدوثها وتجسداتها من خلال النشاط الاجتماعي التاريخي للإنسان[2].

وعلى أساس هذا الطرح يفهم أن الشكل المادي هو الأساس أو القاعدة التي تفسر كل تحركات وأنشطة البشر المتعلقة بكل أشكال الفكر والسياسة والثقافة والدين ... إلخ، ويقول ماركس(MARX) في هذا السياق: " يدخل الناس أثناء عملية الإنتاج الاجتماعي لحياتهم المادية في علاقات محدودة وضرورية ومستقلة عن إرادتهم وتتفق مع مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية، وتشكل قوى

[1]. صبري بديع عبد المطلب الحسيني، مرجع سابق، ص: 35.

[2]. عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية ي علم الاجتماع**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1981، ص: 69-70.

الإنتاج البناء التحتي الاقتصادي للمجتمع الذي يعد الأساس الحقيقي الذي ينهض عليه البناء الفوقي القانوني والسياسي ذلك البناء الذي يعبر عن أشكال محدودة من الوعي الاجتماعي، وبذلك فإن أسلوب الإنتاج ووسائل الحياة المادية تحدد بشكل عام العمليات العقلية والسياسية والاجتماعية للحياة"[1].

ويفهم من هذه المقولة حسب تعليق بلامينانتز (PLAMENTZ) أن ماركس أشار إلى تعاون الناس فيما بينهم بهدف إنتاج وإشباع حاجاتهم الأساسية التي تجعلهم يدخلون في علاقات حتمية تحت مسمى "علاقات الإنتاج" (البناء الاقتصادي للمجتمع) هذه العلاقات التي تكون مستقلة عن الإرادة والوعي، وبالتالي يبقى إنتاج الأفكار والمفاهيم والوعي مرتبط أولا بشكل مباشر بالنشاط المادي وطبيعة العلاقات الاجتماعية (المادية) للبشر وهذا ما يسمى بلغة الحياة الحقيقية في نظر ماركس(MARX)، كما أنه لا يمكن للوعي أن يكون إلا على صورة الوجود الواعي، الذي هو نتاج اجتماعي وسيبقى كذلك مادام للبشر وجود[2].

أما على صعيد تفسير الوعي السياسي من منظور ماركسي فيمكن فهمه انطلاقا من مصطلح "الصراع الطبقي" الذي يعد في نظر ماركس(MARX) محك اختبار صحة وواقعية الأفكار السياسية، ومصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" الذي يعد منبع العلاقات السياسية التي تتشكل وفقا لآراء محددة للبشر وتكون بدورها وعيا سياسيا محددا، فسلوك طبقة ما حيال طبقة أخرى من الطبقات يشكل لنا بطريقة أو بأخرى صورة واعية، كما أنه كلما زاد انتشار الصراع الطبقي خاصة في زمن الثورات الاجتماعية كلما زادت الحاجة لدى الطبقات المتصارعة إلى الوعي السياسي[3].

ما يميز الوعي السياسي عن باقي أشكال الوعي في نظر رواد الماركسية يتحدد في كونه يعكس الاقتصاد بصورة مباشرة، وفي ذات الوقت يعكس المصالح الرئيسية للطبقات وهو ما يمكن أن نلتمسه في برامج الأحزاب السياسية، ومختلف النظريات السياسي، والبيانات ... الخ، كما يلعب الوعي السياسي أكثر الأدوار نشاطا في المجتمع كونه يمثل صلة الوصل بين الاقتصاد ومختلف أنواع الوعي الاجتماعي، أما الصفة الجوهرية لمحتوى الوعي السياسي فهي تتجلى في وعي الطبقات لمصالحهم

---

[1]. صبري عبد المطلب الحسيني، مرجع سابق، ص: 36.

[2]. نفس المرجع، ص: 36.

[3]. أك أوليدوف، **الوعي الاجتماعي**، ترجمة ميشيل كيلو، دار ابن خلدون، بيروت–لبنان، 1982، ص: 73–74.

السياسية وعلاقاتها الاجتماعية لتغير المجتمع وتطوره[1].

وبناءً على ما تقدم يتبين أن محتوى الوعي سواء كان اجتماعيا أو سياسيا في الأدبيات الماركسية ينظر إليه كونه نتاج لظروف مادة لخصها ماركس(MARX)في "الملكية لوسائل الإنتاج" أو بعبارة أدق فإن التطور التاريخي للمجتمعات هو من يصنع الوعي ويتحكم في تشكيله، ففي البداية تتغير الظروف الخارجية (المادية) ثم يتغير الوعي الذي يمثل كل ما له علاقة بالمعتقدات والأفكار التي يتبناها البشر نتيجة لهذا التغير المادي الحتمي وبالتالي التأثير على فكرة أسبقية المادة على الوعي، أما عن الوعي السياسي من المنظور الماركسي فإن محتواه يرتبط بشكل كبير بمفهوم "صراع الطبقات" وكيف تعي هذه الطبقات الحياة السياسية في مراحل محددة من تطور المجتمع، والعلاقة بين الوعي السياسي وصراع الطبقات أفرزت مفهوما آخر وهو "الوعي الطبقي" الذي يعتبر من المفاهيم الأساسية في الفكر لماركسي ويقصد به مجموعة المعتقدات والأفكار التي يتبناها البشر فيما يتعلق بطبقاتهم الاجتماعية ومصالحهم الطبقية، ووفقا لكارل ماركس(KARL MARX) فإن الوعي الطبقي يعد مفتاح لفكرة الثورة التي من شأنها أن تخلق ديكتاتورية داخل الطبقات وتحولها من حال إلى حال.

•الماركسية المحدثة ومسألة الوعي السياسي:

قدمت الماركسية المحدثة اجتهادات نظرية لا يستهان بها حول قضية الوعي بوجه عام والوعي السياسي بوجه خاص، وتنطلق الماركسية المحدثة من الإطار التصوري والمنهجي للماركسية الكلاسيكية غير أن حداثتها تأتي من إعادة قراءة الماركسية وهي بذلك تحاول إظهار مسار عمل القوانين النوعية للتطور الاجتماعي ومن خلال المعطيات التي يفرزها الواقع الاجتماعي وتفسيراته، ويتميز موقفها بوجه عام بالأسلوب النقدي والراديكالي وسوف نقتصر في هذا السياق على أهم المقاربات النظرية حول مسألة الوعي مثل مقاربة هربرت ماركوز وأنطونيو غرامشي (HERBERT MARCUSE & ANTONIO GRAMSCI) باعتبارهما لعبا دورهما في مسألة الوعي والهيمنة الفكرية[2].

انطلق ماركوز(MARCUSE) في تحليله للمجتمع من أسس بنيوية وفي ذات الوقت يخالفها في الكثير من الأحيان وذلك لعدم جدوى ومفعول الكثير من مفاهيمها ومقولاتها في فهم ودراسة المجتمع

[1]. أك أوليدوف، مرجع سابق، ص: 74.

[2]. صبري بديع عبد المطلب الحسيني، مرجع سابق، ص: 42-43.

الصناعي المعاصر حق الفهم وحق الدراسة، فقد ركز ماركوز (MARCUSE)في أعماله خاصة منها كتاب "الإنسان ذو البعد الواحد" على فكرة نقد المجتمع الصناعي المعاصر الذي يكون فيه الإنسان أحادي البعد بفعل التكنولوجيا التي تجعل من الفرد غير قادر على التفريق بين الواقع ونقيضه، وعدم إدراك هذه الإمكانية في نظر ماركوز (MARCUSE)يرجع إلى طبيعة التركيب السياسي القائم وتسلط وسائل الإعلام التي تغرق الفرد بطوفان من المعلومات المغلوطة بهدف الحفاظ على الوضع القائم[1]، ويقول ماركوز (MARCUSE)في هذا السياق: "وما الإنسان ذو البعد الواحد إلا ذلك الذي استغنى عن الحريةبوهم الحرية، وإذا كان هذا الإنسان يتوهم بأنه حر بمجرد أنه يستطيع أن يختار بين تشكيلة كبيرة من البضائع والخدمات التي يكفلها له المجتمع لتلبية "حاجاته"، فما أشبهه من هذه الزاوية بالعبد الذي يتوهم بأنه حر لمجرد أنه منحت له حرية اختيار سادته!"[2].

والبديل المطروح لماركوز (MARCUSE) لتغيير هذا الوجود ذو البعد الواحد هو "التفكير السلبي" الذي يقتضي من الفرد رفض هذا النظام ذي البعد الواحد لاكتساب المزيد من الحرية والاستقلال في التفكير، ولا شك أن مبدأ الرفض أو السلب عند ماركوز (MARCUSE)هو السبيل الوحيد للتغيير، لكن يبقى التساؤل عن نوعية هذا السلب هل يقتصر على الرفض الفكري أم يتعداه إلى الرفض الثوري؟. الواقع أن ماركوز (MARCUSE)قد حدد لرفض النظام القائم مستويين: مستوى فكري غايته رفض أساليب التفكير القائمة ونقد مستمر للواقع الذي تدعمه هذه الأساليب الفكرية، ومستوى واقعي غايته رفض الواقع من خلال السلوك الفوري الذي يحطم كل مظاهر القهر المفروضة على الأفراد[3].

كما أن المتابع لأعمال ماركوز (MARCUSE)يلاحظ بشكل واضح غياب كلي لمسألة الطبقة العاملة وأدوارها التاريخية بالمفهوم الماركسي بسبب ما تطرحه اليوم التكنولوجيا في المجتمعات الصناعية من مغريات التي من شأنها أن تجعل من هذه الطبقة تتخلى عن دورها التاريخي، ولهذا رأى ماركوز (MARCUSE)أن الثورة لابد أن تقوم بها شرائح مختلفة من المجتمع ذات انتماء طبقي مختلف تتفق حول رؤية صريحة لمجتمعات الصناعية، كما تكشف آراء ماركوز (MARCUSE)تأكيده للعلاقة

---

[1]. أحمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة–مصر، 2006، ص: 227.

[2]. هربارت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة، جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت–لبنان، الطبعة الثالثة، 1988، ص: 12.

[3]. أحمد زايد، مرجع سابق، ص: 227.

الجدلية القائمة بين الحركات الاجتماعية والفكر النقدي، هذا الفكر الذي يقوي الحركات الاجتماعية ويمنحها رؤية حقيقية للبناء الاجتماعي القائم، وفي ذات الوقت تمنح الحركات الاجتماعية للفكر النقدي أشكالا جديدة من الصراع والممارسة السياسية التي تجعله يتقدم نحو فهم أعمق للبناء الاجتماعي، وهو ما يشكل في النهاية وعيا سياسيا متطورا للطبقات الاجتماعية[1].

أما عن الوعي السياسي وآليات اشتغاله عند غرامشي (GRAMSCI) يأخذ اتجاها ماركسيا في كونه مرتبط بصراع الطبقات، لكن ليس من منظور اقتصادي فقط بل من منظور سياسي وثقافي، فمفهوم صراع الطبقات عنده لا يقوم على قوانين تاريخية كما يؤكد ماركس(MARX)، بل تلعب فيه الثقافة دورا مهما أو ما يطلق عليه غرامشي (GRAMSCI) "البنية الفوقية"، فالاشتراكية في نظره ما هي إلا وسيلة يستحضر بها الوعي الفردي للاتصال بالعالم الطبيعي والاجتماعي في صورة شمولية، وخبرة العمال والمصنع الحديث الكبير ليس مكانا للاغتراب بل هو مدرسة طبيعية للاشتراكية، أو بمعنى مختصر فإن عملية الإنتاج حسب رؤية غرامشي (GRAMSCI) تكمن في وعي الإنسان، ومن هذا المنطلق يمكن فهم آليات الوعي السياسي عند غرامشي (GRAMSCI) الذي يتحدد أساسا بمفهوم الهيمنة المرتبطة بصراع الطبقات (المصالح الطبقية المرتبطة بطبقات أخرى) هذه الطبقات المتصارعة التي تسعى إلى تحقيق مستوى من الهيمنة وإلى فرض تمثيل مصالحها الخاصة كمصالح الجميع[2].

وفي الواقع أن اهتمام غرامشي (GRAMSCI) بالهيمنة خاصة في إطارها الثقافي وعلاقتها بالوعي الطبقي للبروليتارية، قاده إلى أن يأخذ بجدية دور ومكانة المثقفين، ود ميز بين نوعان من المثقفين: المثقفون العضويين والمثقفون التقليديون، في النوع الأول يرتبط المثقفون عضويا بالطبقة التي يمثلونها، في حين أن المثقفون في النوع الثاني يتمتعون باستقلالية نسبية عنها، في ضوء الرأسمالية نجد أن الطبقات الدنيا تعتمد على الفئة الأولى من المثقفين، في حين أن الطبقات المسيطرة تنتفع من الفئة الثانية، ولكي تصبح الطبقة العاملة قوة ثورية في نظر غرامشي (GRAMSCI) فهي تحتاج إلى مثقفين لتطوير حسها في إطار الحس المشترك ذاته، ومسألة تكوين الوعي للطبقة العاملة لا يأتي من الخارج وهي نقطة يتميز بها غرامشي (GRAMSCI) نفسه عن لينين، بل أن يبنى الوعي

---

[1]. أحمد زايد، مرجع سابق، ص: 230.

[2]. مايكل بوراوي، **الهيمنة الثقافية: عندما يلتقي غرامشي ببورديو**، ترجمة خلود الزغير، 9 جويلية 2018، متاح على موقع الجمهورية، على الرابط التالي: https: //cutt.us/uJ34m، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر 2020.

على أساس ما هو موجود بالفعل داخل هذه الطبقة، ولا يمكن للمثقف العضوي أن يشتغل إلا من خلال الحفاظ على علاقة حميمة مع الطبقة العاملة وأن يشاركها حياتها، أو بالأحرى أن يكون أصلا من الطبقة العاملة[1]، وفي هذا الصدد يرى غرامشي(GRAMSCI)"أن المثقفين ينتجون المعرفة والأيديولوجيات التي تكون دائما أكثر من مجرد انعكاس بسيط للمصالح المادية وهم ـ المثقفون ـ يمثلون شريحة اجتماعية تتطور ببطء أكبر من أي جماعة اجتماعية، كما أنهم وإن كانوا يعبرون عن مصالح الفئات المسيطرة، إلا أنهم يفصحون وبطرقة مماثلة عن التقاليد الثقافية للشعب كله"، ويفهم من ذلك أن مسألة الوعي السياسي عند غرامشي (GRAMSCI)تتجلى أولا في ذهنية المثقف العضوي، إلا أنه كذلك يرتبط بمنظومة من المحددات المتعلقة بالمجتمع وثقافته السياسية وحاجاته الحقيقية حتى يتحول من الوعي إلى مشروع قابل للتجسيد على أرض الواقع، فالمثقف الذي يمتلك القدرة على فهم الثقافة العامة، وإمكانية تطويعها سيبدأ بمحاكمة النظام القائم وإثبات إدانته وعدم شرعيته، الأمر الذي يفتح المجال أمام أحقية المشروع في حل المشكلات الراهنة[2].

يتبين من خلال التحليل السابق أن ماركوز وغرامشي (MARCUSE & GRAMSCI) كلاهما نظر إلى الوعي السياسي بمنظور ثوري (راديكالي) وهذا بحكم انتمائهما لنفس الفكر "الفكر الماركسي" لكن كل برؤيته الخاصة، وفي نفس الوقت خالفا فكر ماركس (MARX) في الكثير من النقاط أبرزها رفض مبدأ "الحتمية المادية" كأساس وحيد يحدد مصير "البنية الفوقية" ودون إنكارها نهائيا في ذات الوقت، فالوعي السياسي في نظر ماركوز (MARCUSE) يتبين من خلال نقده للمجتمع الصناعي الذي يسعى في نظره بمؤسساته وقيمه الثقافية إلى تغييب الوعي النقدي، وبالتالي عرقلة إمكانية التغيير وإنتاج إنسان ذو بعد واحد يفكر بمنطق التنميط والإتباع، وكل ذلك يرجع حسب ماركوز (MARCUSE) إلى عامل التكنولوجيا كأساس يفسر من خلاله كل سلوكيات الإنسان الحداثي الذي إن أراد أن يتحرر عليه رفض هذا النظام "ذي البعد الواحد"من خلال آليات "التفكير السلبي" كما أسماه ماركوز (MARCUSE)، في حين أن غرامشي (GRAMSCI) اعتمد في تحليله للوعي السياسي على مفاهيم متعددة أهمها مفهوم "الهيمنة" بشكلها غير التقليدي التي لا تعني السيطرة الطبقية على مقدرات الشعوب الأخرى واستنزاف مواردها، كما يصفها ماركس (MARX) بل بها السيطرة التي تتحقق من

---

[1]. مايكل بوراوي، مرجع سابق.

[2]. عبد الكريم غانم، **الوعي السياسي في المجتمع اليمني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016. https: //q9r.us/qgBAr

خلال القبول، أي القيادة الأيديولوجية والأخلاقية كبديل لمفهوم السيطرة السياسية "قهر الدولة"، والذي تتم في نظره بطريقة عقلانية بواسطة عمليات التنظيم السياسي في شكل نقابات، أحزاب، نوادي، وسائل الإعلام والاتصال كأدوات لفرض الهيمنة وإنتاج وإعادة إنتاج الوعي السياسي، بالإضافة إلى مفهوم "المثقف العضوي" الذي يعد في نظر غرامشي(GRAMSCI)محرك للوعي السياسي ويتحدد من خلاله الفعل السياسي ويتشكل بفضله وعي الجماهير، ويفهم هذا المثقف في ظل انتمائه إلى طبقة معينة يدافع عن مصالحها، ويمنحها وعيا بمهامها، ويصيغ أفكارها، ويفرض استمرارها من خلال الهيمنة على الطبقات الأخرى.

1-2. البنائية الوظيفية وتفسير الوعي السياسي:

يشغل الاتجاه البنائي الوظيفي حيزا كبيرا من الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي والمعاصر، وبإيجاز شديد ترجع تسمية هذا الاتجاه لمفهومي البناء STRUCTURE والوظيفة FUNCTION في فهم المجتمع وتحليله، من خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن العضوي أو الجسم الحي، وينظر إلى البناء الاجتماعي بنظرة كلية (النسق) ككل مترابط ومتفاعل تتبادل مكوناته الاعتماد والتأثير والتأثر، وأي تغير في احد أفراد النسق قد يؤثر على الأفراد الأخرى وعلى النسق ككل، وبالتالي فإن هذا الاتجاه ينصب تركيزه على الجوانب الثابتة من النسق (فكرة التوازن) أكثر من الأبعاد الدينامية (الاتجاه المحافظ)[1]، لكن ما يهمنا من هذا الطرح هو كيف فسرت النظرية البنائية الوظيفية الوعي بوجه عام والوعي السياسي بصفة خاصة؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرات التالية من خلال طرح بعض الآراء السوسيولوجية لأهم رواد البنائية الوظيفية في شقيها الكلاسيكي والحديث.

•إميل دوركايم (EMILE DURKHEIM) :

يعد العالم السوسيولوجي إميل دوركايم (EMILE DURKHEIM) أحد أعضاء النظرية الكلاسيكية ومن أوائل الفرنسيين في علم الاجتماع الذي ساروا في طريق العمل الأكاديمي، أثّر تطلعه هذا في نشاطه وأفكاره، فقدر له أن يواجه ظروف مرتبطة بالعمل الأكاديمي الجامعي، عكس سابقيه من أمثال ابن خلدون وماركس وأوجيست كونت، الذين كانوا رجال فكر[2]. أما عن إسهامات دوركايم (DURKHEIM) حول قضية الوعي السياسي "الذي أدرجه ضمن مناقشة لمفهوم "الضمير الجمعي"

[1]. عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص: 104-109.

[2]. نفس المرجع، ص: 78.

الذي يعبر عن وعي مجموعات الوعي، بمعنى أنه سيشير إلى المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع التي تشكل نسقا له طابع متميز يدوم من خلال الزمن ويدعم الروابط بين الأجيال، كما يرى دوركايم (DURKHEIM) أن الوعي الجمعي سابق للوعي الفردي لأن المجتمع وجد قبل الفرد وعلى الفرد أن يرضخ لقوانين مجتمعه"[1].

وفي كتابه "الصور الأولية للحياة الدينية" حاول دوركايم (DURKHEIM) أن يدرس العلاقة بين الوجود الجمعي والتصورات الجمعية، وبرهن عن هذه العلاقة من خلال دراسة الصور الأولية للوجود الاجتماعي كما هو الحال في المجتمعات البدائية، فالممارسات الجماعية ذات القيم الدينية هي التي تحدد عقلانية السلوك في الواقع ويخلق لدى أفراد الجماعة الوعي بذاتهم، وبالتالي تمثل الطقوس والشعائر الدينية في نظر دوركايم (DURKHEIM) نوعا من أنواع التعاون الفعّال ذي الآثار الإيجابية التي تحافظ على استمرارها من خلال الحركات الظاهرية التي يؤديها الأفراد، والدين في هذا السياق يفهم كتصور جمعي يفرزه المجتمع يكون له من السلطة الأخلاقية لهذا المجتمع[2].

ويفهم من هذا الطرح أن مسألة الوعي في نظر دوركايم (DURKHEIM) هي مسألة جماعية (الوعي الجمعي) محكومة بأبعاد وقيم دينية (الضمير الجمعي)، ويتمثل ذلك في الحس المشترك الذي يعكس كل التمثلات والتصورات والمواقف التي يتبناها الأفراد والجماعات، والمجتمع في نظره ما هو إلاّ مجموعة من أشكال الوعي الفردي التي تشترك فيها الأفكار والإرادات، وبهذا المعنى يصبح المجتمع مكون من توليفات عديدة لأشكال وعي مكتملة، كما يبين ذلك في كتابه "قواعد المنهج"، وهو بذلك يؤكد على مركزية الأفكار والقيم الجماعية وكيف تساهم في صناعة وعي جماعي، لكنه في ذات الوقت لم يشرح الطريقة العملية التي من خلالها يتحول الوعي الفردي إلى وعي جماعي، لكنه استقى ذلك من أشكال التعبير الاجتماعي مثل النصوص القانوني والممارسات الدينية.

•تالكوت بارسونز (TALCOTT PARSONS)(1902-1979):

يعتبر تالكوت بارسونز (PARSONS) أحد أعظم منظري علم الاجتماع المعاصر الذي تأثر نهجه العلمي بعمل الاقتصادي الإنجليزي "ألفريد مارشال"، وجاء بارسونز (PARSONS) لتطوير نظام فكري قائم على مفهومين أساسيين: مفهوم "الفعل" وهو الهدف الرئيسي للتحليل الاجتماعي، ومفهوم

[1]. فريدة قصري، مرجع سابق، ص: 77.

[2]. أحمد زايد، مرجع سابق، ص: 91.

"القيمية" وهو الارتباط الضروري للمفهوم الأول، أي أنه لا يمكن فهم وتحليل الفعل الاجتماعي دون الرجوع إلى القيم، وهذه الأخيرة أي مفهوم القيمية يرى بارسونز (PARSONS) أنها تحتاج إلى دراسة وفهم عميق وإعادة قراءة لمضمونها في كتابات "ماكس فيبر "(MAX WEBER) و"دوركايم" (DURKHEIM) و"باريتو"(PARETO)، ثم انتقل بارسونز (PARSONS) إلى العديد من التحليلات الخاصة التي مكنته من توضيح المفاهيم الأساسية لنظريته في العمل، وجمع معظم مقالاته التي تتناول هذه المفاهيم في مجلد بعنوان "مقالات في نظرية علم الاجتماع" الذي صدر عام 1949[1].

وعلى هذا الأساس قدم بارسونز (PARSONS) نظرية في الفعل الاجتماعي والتوجيه القيمي ودور الأفكار والمعتقدات في الحياة الاجتماعية، وقد أشار فيها لقضية الوعي ذلك أنه يرى أن كل فعل عبارة عن سلوك، ويتصف الفعل بعنصر اتخاذ القرار، الذي يقع بين المنبه والاستجابة ووحدة التحليل هي الفاعل وقد يكون فردا أو مجموعة أو مجتمعاً[2]، أما الموقف فهو أي ظرف يكون الفاعل فيه مضطر لاتخاذ قرار يختار بموجبه بين أدوار بدبلة يقوم بها، ويضم الموقف الموضوعات الفيزيقية (الطبيعة الجغرافية والظروف المناخية والأجهزة العضوية للفاعلين)، والموضوعات الاجتماعية (الفاعلين الآخرين الموجودين في الموقف)، والموضوعات الرمزية (اللغة والقيم والمعايير)، وبالتالي فإن الفعل الاجتماعي لا يمكن أن يتم في نظر بارسونز (PARSONS) إلاّ إذا توافرت عدة عناصر: الفاعل والموقف بما يحتويه من موضوعات فيزيقية واجتماعية ورموز، أما القيم والمعايير فهي تساهم في خلق درجة من الانتظام والترابط بين وحدات السلوك داخل النسق الفعل الاجتماعي[3].

وقد استخدم بارسونز (PARSONS) مفهوم المستلزمات الوظيفية لنسق الفاعل لكي يحلل أبعاده الداخلية المختلفة، فنسق الفاعل يتبلور حول أداء أربعة وظائف أساسية ولا يمكن أن نتحدث عن نسق الفاعل إلاّ إذا حقق هذه الوظائف وهي:

- **التكيف:** أن يحقق تكيف الفاعل مع البيئة الخارجية وأن يتوائم مع الضروريات والحدود التي تفرضها هذه البيئة عليه.
- **تحقيق الهدف:** والواقع أن هذه الوظيفة ترتبط بالشخصية التي تحدد للفاعل أهدافه وتحدد

[1]. Daniel derivry, parsons talcott (1902-199), Disponible sur le site: universalis, sur le lien suivant: https: //www.universalis.fr/encyclopedie/talcott-parsons/., consulte le 15-01-2021.

[2]. فريدة قصري، مرجع سابق، ص: 77.

[3]. أحمد زايد، مرجع سابق، ص: 115.

كذلك الموارد والطاقة اللازمين لتحقيق هذه الأهداف.

– **التكامل:** أي أن الفاعل ليس كائنا بيولوجيا وشخصية فقط وإنما هو فاعل يعيش في مجتمع ويرتبط بعلاقات اجتماعية، ومن خلال هذه العلاقات يتشكل النسق الاجتماعي ويحقق وظيفة التكامل من حيث الاستقرار والتوازن والتضامن بين مكونات الفاعل، ويفرض على الفاعل ضوابط اجتماعية تمنعه من الجنوح نحو الأفعال التي تتصادم مع أهداف النسق.

– **لمحافظة على النسق:** وترتبط هذه الوثيقة ارتباطا وثيقا بالثقافة التي تسعى إلى المحافظة على النسق من الانهيار، وتشحن له دافعيته باستمرار من خلال ما تفرضه عليهم من معايير ومثل عليا وقيم وأيديولوجيات[1].

•روبرت ميرتون (ROBERT MERTON):

قدم ميرتون (MERTON) دراسة عن البناء الاجتماعي وناقش من خلالها العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع، وقد بين فيها اهتمامه بالوعي إذ يرى أن مصدر المعرفة يرجع في الأساس إلى بنية الثقافة السائدة في المجتمع، أو بمعنى آخر أن سلوك الفرد مرتبط بثقافة وبنية المجتمع واستجابته تبقى مرهونة بوعيه بثقافة مجتمعه، سواء عن طريق الامتثال لها أو الاغتراب عنها، وفي حال الوضعية الثانية ـ الاغتراب ـ قد يصدر من الفرد سلوكيات لا تتناسب مع أهداف ورؤية المجتمع، وهنا يأتي دور تغيير الواقع بوعي منه لأهمية التغيير، ويجدد سلوكياته أو يتمرد كلياً[2].

وربما قد نجد تفسير ميرتون (MERTON) للوعي السياسي من خلال بعض المفاهيم كمفهوم القوة، والسلطة، والتوتر (الخلل الوظيفي)، ففي كتابه "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي" أوضح ميرتون (MERTON) أنه من الواجب النظر إلى أهمية القوة داخل المجتمع، لكن كمفهوم يدخل في نطاق نظرية "متوسطة المدى" فالحديث عن القوة بصورة مطلقة يعتبر من قبل التضليل في نظر ميرتون (MERTON) ذلك أن القوة قد تكون شرعية عند البعض وقد تكون غير ذلك عند البعض، ولذلك لا تأخذ القوة شكلا موحدا عند الجميع، وقد تكون القوة وممارسة القمع والقهر أكثر فاعلية في تحقيق القيم المرغوبة، وعلى هذا الأساس تتمثل القوة عند ميرتون (MERTON) المقدرة الملاحظة والمتوقعة لفرض المرء إرادته في الفعل الاجتماعي حتى لو كان هناك مقاومة مقبل الآخرين[3]، يفهم

---

[1]. أحمد زايد، مرجع سابق، ص: 118–119.

[2]. فريدة قصري، مرجع سابق، ص: 77.

[3]. محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،

من ذلك أن القوة عند ميرتون (MERTON) لا تأخذ معنى الصراع كمفهوم ماركسي بل قد تكون أداة من أدوات الحفاظ على النظام بفضل ما تملكه من شرعية ورسمية، لكن يشير ميرتون (MERTON) أنه في حال كان هناك احتكار فعّال للقوة بين مكونات ووحدات المجتمع قد ينشأ هناك صراع لكن صراع يدخل في نطاق نظام الأدوار أو ما يصفه ميرتون (MERTON) "بصراع التوقعات" وهذا الصراع في نظره يعد أمراً طبيعياً، ذلك أن خضوع الأفراد لتوقعات متصارعة في نظام الأدوار قد يؤثر بشكل أو بآخر في توحيد القوة فيما بينهم، ويحدث تأثير معادل في القوة بالشكل الذي لا يمارس أحد الأطراف فرض القوة على الأطراف الأخرى، وكذا من شأنه أن يشكل وعياً سياسياً بين الأطراف يؤمن بمنطقية "صراع التوقعات" داخل نظام الأدوار الذي أخذ عند ميرتون (MERTON) شكلا عارضاً ومؤقت ويعمل فقط على إحداث صراع على مستوى التوقعات والمعاني القائمة في علاقات الأدوار، حيث أن الجماعات الخاضعة سرعان ما تظهر ذاتها في ائتلاف القوة يحدث توازناً ملموساً، بحيث تتحلل عملية السيطرة ويعود الفعل إلى شكله الأساسي والمعاني تعود إلى سابقها الطبيعي بعيدا عنً ضغوطات القوة، وهكذا يعيد ميرتون (MERTON) تأكيدات بارسونز حول فكرة التوازن[1].

وفي ذات الوقت يعرف ميرتون (MERTON) السلطة بأنها: "قوة الضبط التي تشتق من المكانة المقبولة، المتضمنة في المكتب، وليس من يؤدي الدور الرسمي"، وبالتالي فإن السلطة هي أداة لتقليل الصراع بحكم ما تتملكه من اتصال رسمي مقيد وأدوار معرفة مسبقاً من قبل التنظيم، الأمر الذي يشكل وعياً متبادلاً لنظام الأدوار بين أصحاب المكانات العليا والدنيا، بعيداً عن ميولاتهم واتجاهاتهم الخاصة نحو بعضهم. ما بلغت الانتباه في طروحات ميرتون (MERTON) أنه لا يستخدم مفهوم "الوعي" ويستبدله بمفهوم الشعور بالإحباط، والحرمان، والفشل في تحقيق الأهداف من خلال القنوات الشرعية التي تحددها الثقافة، وهذا ما يظهر بشكل واضح في طرحه لنظرية "الانحراف" وصياغة نموذج لمفهوم "التمرد"، ليبقى هذا المفهوم ـ التمرد ـ بعيداً عن الطرح الراديكالي المرهون بظروف اقتصادية واجتماعية والذي يحرض بشكل واضح على الثورة، وقد جعله ميرتون (MERTON) مفهوم يتعلق بأهداف ووسائل بنائية جديدة لإحلالها مكان تلك المعطيات المفروضة[2].

2007، ص: 118-119.

[1]. محمد عبد الكريم الحوراني ، مرجع سابق، ص: 120.

[2]. نفس المرجع، ص: 119-121.

ويفهم من ذلك أن مفهوم الوعي السياسي عند ميرتون (MERTON) لم يتحدد بشكل واضح في طروحاته، بل يتمكن فهمه في ضوء فكرة "القوة" بشكل أساسي في نظام الأدوار الذي يبدأ في شكل علاقات القوة التي تشهد تمايزات في القوة والتوقعات، تدفع أصحاب المكانات العليا إلى فرض توقعاتهم على المكانات الدنيا، ولكنها لا تتمكن من ذلك فتنشأ صراع التوقعات، ولكن الأمر هذا يعتبر ظرفاً طارئاً سرعان ما يزول عندما تتحدد المكانات الدنيا وتعيد إلى القوة توازنها، وكل هذه المتغيرات بإمكانها إنتاج وعياً سياسياً إيجابياً يؤمن بصراع التوقعات، واختلاف المكانات، وامتثال لثقافة المجتمع والمحافظة على بقائها واستمرارها.

الشكل 3: يبين القوة والمعنى في طروحات روبرت ميرتون(ROBERT MERTON)

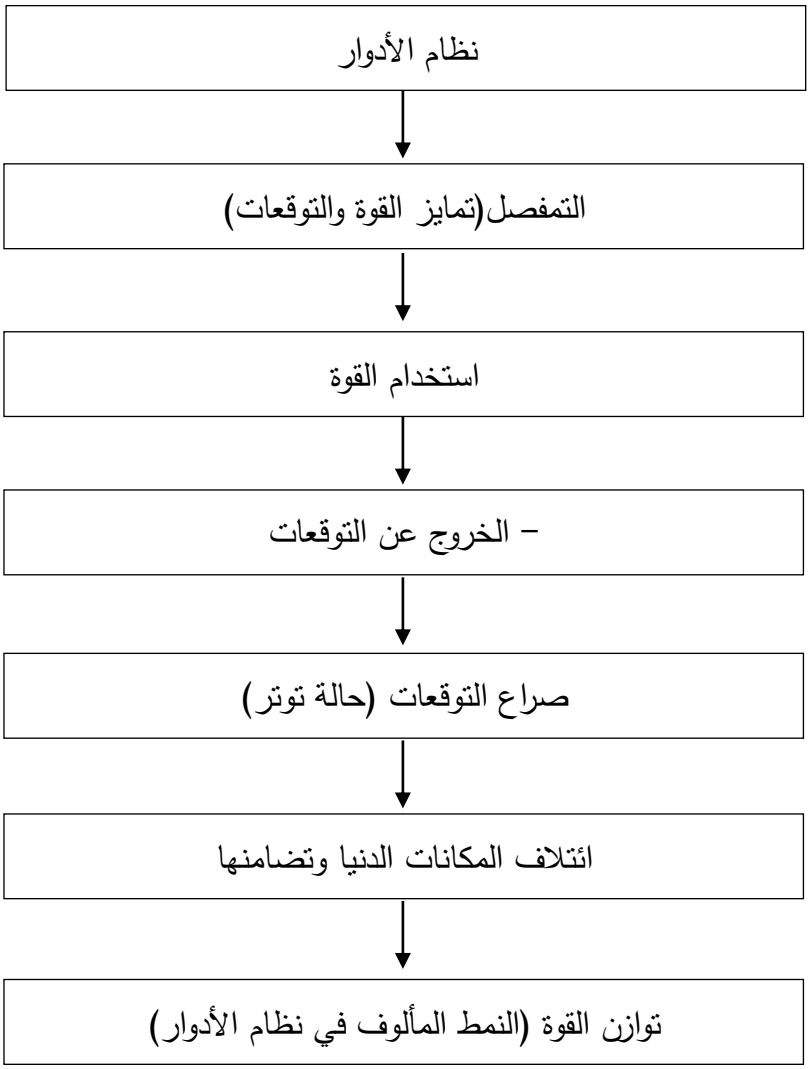

المصدر: محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص122.

كخلاصة لكل ما تقدم حول تفسيرات الماركسية والبنائية الوظيفية لظاهرة الوعي السياسي يمكننا

القول أن ما جاءت به الماركسية سواء في شقها الكلاسيكي يؤكد على فكرة أسبقية الوجود الاجتماعي على الوعي السياسي، وأن وعي الناس يتحدد وفقاً للظروف المادية (الاقتصادية) الأمر الذي أكد على رفضه رواد النظرية الماركسية المحدثة وبينوا أن مسألة الوعي هي مسألة تتمتع باستقلالية نسبية بالنسبة للوجود المادي، ومن ثم فإن علاقات الإنتاج المادية تفسر جانباً مهماً من تشكيل الوعي عن البشر لكنها لا تفسر كل الوعي، هذا ما يظهر بشكل واضح في طروحات ماركيوز وغرامشي (MRCUSE & GRAMSCI)، أما ما قدمته البنائية الوظيفية من تفسير حول الوعي فهو يختلف جذرياً عن ما قدمته الماركسية، بحيث أكدت على أولوية الوعي عن الوجود الاجتماعي وربطته مفهوم الوعي بثقافة المجتمع وأثر المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية في تشكيل هذا الوعي.

2. أهمية الوعي السياسي:

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يقتضي علينا أن نكون واعين بما يحيط بنا، وأن نمتلك الرؤية العميقة والبصيرة النافذة التي ترفعنا إلى الإحساس العميق بالانتماء والمسؤولية تجاه الوطن[1]، ويمكن التطرق لأهمية الوعي السياسي والمتمثلة في:

– يساعد الوعي السياسي في القضاء على الاستبداد والاستغلال السياسي وذلك عن طريق المعرفة الكلية للمجتمع لما لها وما عليها من حقوق وواجبات، فالتطور والتقدم مرتبط بمدى نمو وعي المجتمع[2]، وقوة سياسة الدولة واستقرارها السياسي وبنائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مرتبط بقوة الوعي السياسي للمجتمع، فمن مصلحة الدولة العمل من أجل تطوير وبناء وعيه وذلك عن طريق الاهتمام بوجود مؤسسات تكوينية وتثقيفية متخصصة للتوجيه، وتخصيص برامج علمية ومنطقية مدروسة تعمل على تحقيق هذا الجانب. وبالتالي تكمن أهمية الوعي السياسي في إخراج المجتمع من الانغلاق والجمود والسيطرة الشمولية للدولة في حياة المواطنين، باعتبار أن المجتمع يزود الدولة بالكوادر الوطنية المسؤولة والملتزمة تجاه وطنها[3].

– " إن الوعي السياسي العلمي يعمل على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، وكذلك رصد الإيجابيات، حيث يساعد الوعي السياسي المحيط الذي تعيش فيه الإنسان على تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة بحيث يعطي الواقع مشهداً علمياً وأكاديميا يخدم الدارسين في هذا المجال، فالوعي بالواقع المجتمعي (يقلل من دور العوامل التآمرية)"[4].

– تأتي أهمية الوعي السياسي في أنها تعزز الديمقراطية في نظرة الفرد ورؤيته لقضايا وطنه وأمته. كون الديمقراطية تنشط مبادئ العدالة والمساواة بين مختلف المواطنين دون تمييز وتضمن لهم عدداً من الحقوق الأساسية، وبالتالي فانخفاض في نسبة الوعي السياسي لدى المجتمع يهدد الديمقراطية كمفهوم وكسلوك[5].

---

[1]. عمار حمادة، مرجع سابق، ص: 21.

[2]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 94.

[3]. ناصر زين العابدين أحمد، ليلى عيسى أبو قاسم، **مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت–العراق، المجلد 3، العدد 9، 2017، ص: 163.

[4]. فيصل فرحي، سلامي آسعيداني، مرجع سابق، ص: 92.

[5]. برهان غليون، **مجتمع النخبة**، معهد الإنماء العربي، بيروت–لبنان، 1986. ص: 100.

3. علاقة الوعي السياسي بمفهوم الثقافة السياسية والمشاركة السياسية:

3-1. علاقة الوعي السياسي بالمشاركة السياسية:

بحيث يتجاوز مفهوم المشاركة السياسية المفهوم التقليدي للمشاركة في المؤسسات والعمليات السياسية الرسمية مثل الانتخابات ليضم العمليات السياسية غير الرسمية المتعلقة بالحياة اليومية[1].

فالمشاركة السياسية تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية وتكون ممارسة المشاركة السياسية حق فعلي وممارسة أكيدة دون المرور بعوامل الضغط والإجبار والإكراه، أي أن تكون المشاركة في إطار ديمقراطي[2]، وبين مختلف المستويات والهيئات وتتجسد في عدة أنماط وأشكال كالمشاركة في الحملات الانتخابية سواء بالغاية أو المال، والتصويت والدخول في مناقشات سياسية والترشح في المناصب السياسية والتظاهر والإضراب السلمي والاحتجاجات ومحاولة اكتساب معلومة سياسية جديدة وتشكيل آراء من موضوعات وقضايا معينة وكذلك المشاركة في أنشطة حزب سياسي[3]، ولكن هذه المشاركة السياسية تتطلب توافر محددات تزيد من فاعليتها في العملية السياسية وتضمن بقائها واستمراريتها لتحقيق التطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأهم هذه المحددات: إشباع الحاجات المادية والثقافية للفرد والتي تعطيه حافزاً للاستعداد للمشاركة والشعور بالانتماء للوطن، الإيمان بجدوى المشاركة السياسية، إلغاء القوانين المقدمة للحرية والمساواة وذلك بتشجيع الفرد على حرية التعبير والتفكير، والأهم من كل هذا ضرورة ارتفاع وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكتسب عن طريق المعرفة من خلال الوسائل المختلفة التي تساعده على نشر الوعي السياسي بحيث يصبح الأفراد على علم طبيعة نظامهم السياسي[4].

يعتبر الوعي السياسي كدافع للمشاركة السياسية بحيث يتعامل الأفراد مع المشاركة السياسية كمسؤولية وطنية وذلك يرتبط بوعيهم بالحياة السياسية، فالفرد كي يشارك في الواقع السياسي لابد أن يكون له نوع من الاهتمام بالمسائل السياسية والوعي السياسي ويعتمد هذا على الطريقة التي نشأ بها

---

[1]. هويدا عدلي، **المشاركة السياسية للمرأة**، مؤسسة فريدريش إيبرت، مصر، 2017، ص: 80.

[2]. مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص: 88.

[3]. صحبية حمداد، مرجع سابق، ص: 33.

[4]. سعاد بن قفة، مرجع سابق، ص: 99.

الفرد سواء عن طريق أسرته أو المؤسسات التعليمية أو وسائل الإعلام... إلخ، وبسبب هذا الاهتمام يتشكل لدى الفرد الوعي بالحياة السياسية والاجتماعية مما يدفعه للمشاركة السياسية بأشكالها المختلفة وبها يدرك الفرد واجباته الوطنية وحقوقه التي تمنح له من قبل الدولة[1]، فلا يمكن أن يشارك الفرد في مجال السياسة وهو في حالة استرخاء، أو بعبارة أخرى حين يقوم الفرد بأي نشاط سياسي يجب أن يكون على دراية ووعي بأنه يقوم به وأن يؤمن بمشاركته السياسية مثلاً كالتصويت فإن ما يدلون بأصواتهم على وعي بأنهم يصوتون وأعضاء المنظمة على وعي بعضويتهم ومن يقومون بالحملات الانتخابية على دراية بأنهم يقومون بها، ومن هنا يمكن اعتبار المشاركة السياسية مرتبطة بالوعي السياسي ارتباطا وثيقا[2]، بحيث أصبح الوعي السياسي ضرورة لابد من تحقيقها فالمشاركة السياسية حين تكون داعما ومشجعا لتعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي ومساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها، فهي بذلك تعكس المظهر الرئيسي للوعي السياسي الذي لديهم وتتوقف على مقدار ما يمتلكه الفرد من اهتمام سياسي، بالتالي الاستقرار السياسي في أي مجتمع يتوقف على مقدار الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع ومدى مشاركتهم السياسية.

3-2. علاقة الوعي السياسي بالثقافة السياسية:

الثقافة السياسية هي "إرث يتكون من مجموعة معارف ومعتقدات وقيم تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بالسلطة الحاكمة، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهوياتها. وبالتالي، فهي تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجال ((السياسي)) المعقّد، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم –الواعية أو غير الواعية– التي ترشده في سلوكه"[3]. وقد عرفها اريك روي(ERIC ROY) على أنها: "نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية التي تسود لدى أفراد المجتمع أو الجماعة"[4].

ترتبط الثقافة السياسية بالمعرفة الجيدة للأفراد بالأهداف والغايات السياسية وإدراكهم بكيفية

---

[1]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 118.

[2]. سامية خضر صالح، مرجع سابق، ص: 24.

[3]. أحمد سعيفان، مرجع سابق، ص: 112.

[4]. كمال المنوفي، **مفهوم الثقافة السياسية**، دراسة نظرية تأصيلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008، ص: 7.

تكوين البناءات السياسية وكل ما يتعلق بالعملية السياسية، فالثقافة السياسية تعتبر جزءا من ثقافة المجتمع، والتي تشير إلى المعتقدات والقيم والمشاعر والتوجهات، كما أنها ترتبط بالبناء والنظام السياسي السائد في المجتمع[1]، حيث تتأثر الثقافة السياسية بما يحس به الفرد تجاه نظامه السياسي والعملية السياسية في المجتمع الذي ينتمي إليه ومدى فعاليته وتأثيره على مجريات الأحداث السياسية فعملية المشاركة السياسية تعد عنصرا هاما في استقرار النظام واستمراريته تدفع الأفراد للاهتمام بالمعارف والمعلومات السياسية وهذا يرتبط بدرجة وعيهم[2]، فالثقافة السياسية هي إفراز للوعي السياسي ومنتج تراكمي له، فكلما كانت نسبة الوعي السياسي مرتفعة في مجتمع ما ارتفعت نسبة الثقافة السياسية لديهم والعكس صحيح[3]، وبالتالي درجة أو نمط الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع يقتصر على درجة تكوّن الوعي السياسي لديهم، فمحدودية الوعي السياسي لدى مجتمع معين تخلق ثقافة ضيقة والتي لا يكون فيها الأفراد على معرفة جيدة بما يحصل داخل الحياة السياسية وبالتالي لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة التي يهدف إليها مجتمعهم[4]. ومن جهة أخرى يؤدي وجود وعي سلبي أو بما يعرف بالوعي التابع والذي يكون فيه الفرد تابع لرأي أو جماعة بشكل متعصب ومستسلم دون معارضة أو مساهمة[5]، إلى ثقافة الخضوع والخوف الذي يسيطر على الأفراد وذلك بسبب النظام التسلطي والشمولي الذي يضيق هامش الحريات كما يطلق عليها بالثقافة السياسية الرعوية[6]، في حين إذا تميز مجتمع ما بخاصية الوعي المشترك والذي يساعد في تشكيل الاتجاهات تجاه الموضوعات أو المسائل السياسية[7]، فإن ذلك يغرس ويولد ثقافة المشاركة التي تكون فرص المشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي متاحة بشكل كبير، بحيث تكون لدى الأفراد اتجاهات إدراكية وعاطفية وتقييمية تجاه النظام السياسي القائم وهذا بالفعل يحفزه على المشاركة السياسية، وذلك عن طريق عدة وسائل أهمها المشاركة في الانتخابات والمظاهرات، المشاركة في

---

[1]. مولود زايد الطبيب، مرجع مسابق، ص: 186.

[2]. زين العابدين معو، **دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي–الجزائر، العدد 5 جوان 2016، ص: 14.

[3]. فايد العليوي، مرجع سابق، ص: 14.

[4]. مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص: 184.

[5]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 95.

[6]. كمال المنوفي، مرجع سابق، ص: 32.

[7]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 95.

الأحزاب وجماعات الضغط السياسي. وبالتالي هذا النوع المميز من الثقافة ينمي في نفوس الأفراد الشعور بالولاء السياسي والإحساس بأهمية رأيه في الواقع السياسي وأنه عنصر فعّال فيها[1] وهذا مايزيد من رغبته في تزويد نفسه بالمعارف والمعلومات السياسية وبالتالي ترتفع نسبة وعيه السياسي، بحيث نجد هذا عاملا أساسيا خاصة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة التي تؤيد بشكل كبير الوعي السياسي لدى الأفراد وتنادي به وتعمل من أجله، فالمجتمع الذي يتصف بثقافة سياسية عالية والذي يتصف بإدراكه للدور الفعّال للنظام السياسي هو مجتمع واعٍ ومدرك لما تحتويه الحياة السياسية، فالعلاقة الواعية بين المجتمع والنظام السياسي هي أساس وقاعدة لكل جسم الثقافة السياسية، بحيث ترتبط هذه الأخيرة ارتباطا وثيقا بتقدم وتطور المجتمعات الراقية والمتحضرة وبمستوى وعي هذه المجتمعات بالتحديات المحيطة به[2]، كما أنها ترتبط بإحساس الأفراد بضرورة الوعي السياسي وبأهميته، كونها تضم القيم والمعارف عند الأفراد وتغرس فيهم أفكار وسلوكيات سياسية وبالتالي غرس الثقة والشعور بالاقتدار السياسي، فالثقافة السياسية تساهم في تحديدها عدة عناصر ثابتة تتمحور حول ثلاثة ميولات أو توجهات: توجيه معرفي، الذي يشتمل على معرفة وإدراك النظام السياسي والمعتقدات والأدوار المنوطة به وشاغلي هذه الأدوار. وتوجيه عاطفي، والذي يتمثل في مشاعر الأفراد تجاه النظام السياسي وإثارة العواطف حوله. بالإضافة إلى توجيه تقييمي الذي يتضمن التزامات الأفراد بالقيم والأحكام والآراء السياسية التي يصدرها الأفراد عن النظام السياسي ومدى صلته بهذه القيم[3].

إذن ومن كل هذا نستنتج بأن العلاقة بين الوعي السياسي والثقافة السياسية علاقة ترابطية تفاعلية بحيث يؤثر كل منهما في الآخر سواء بشكل إيجابي أو سلبي وذلك حسب ارتفاع نسبة تواجدهم داخل المجتمع وحسب درجة إيمان الأفراد بالدور الفعّال للوعي السياسي والثقافة السياسية في استقرار وأمن الدولة.

---

[1]. مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص: 185.

[2]. فايد العليوي، مرجع سابق، ص: 17.

[3]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 119-120.

4. مصادر الوعي السياسي:

باتت عملية تنمية الوعي السياسي للمواطنين من الأمور الهامة التي توليها الدولة الديمقراطية اهتماما بالغا لكونه يعتبر مؤشرا شديد الوضوح على درجة رقي المجتمع، بحيث يتعين على الدولة العمل من أجل رفع نسبة الوعي السياسي بين أفراد المجتمع والتركيز على نشره بمختلف الوسائل، فالأدوات والسبل لاكتساب وعي سياسي عقلاني له قابلية لتحليل الأحداث مرتبط بما تتضمنه عملية التنشئة السياسية، ومن أهم هذه المؤسسات:

4-1. العائلة:

تعتبر المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد أسس التنشئة السياسية بحيث يبدأ باكتساب الوعي بنفسه ككائن حي له مقومات الذاتية وكذلك اكتساب الوعي السياسي بالوسط الاجتماعي الذي يحيط به[1]، بحيث تلعب الأسرة دور هام في تعليم الفرد الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع وبالتالي تؤثر في أفكاره ومواقفه وسلوكياته وأخلاقياته التي تظل وتستمر معه طوال حياته والتي تؤثر في وعيهم[2]، وفي هذا الإطار أكد عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم (DURKHEIM) على دور الوالدين والأسرة في نقل عملية التنشئة السياسية والثقافة السياسة باعتبار أن الأسرة هي المصدر الأولي والأساسي لاكتساب الفرد جميع مكونات ثقافته الأولى حتى في انتماءاتهم السياسية لعدد من الأحزاب أو القيادات السياسية[3]، ويرجع ريتشارد داوسن (RICHARD DAWSON) أهمية الأسرة إلى عاملين أساسين هما:

– سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، ففي السنوات التكوينية المبكرة للفرد تكاد الأسرة تحتكر عملية الوصول إلى الأفراد، وتؤكد بعض النظريات على أن السنين الأولى المبكرة مهمة جداً في تكوين الخصائص الأساسية للشخصية، وفي تحديد الهوية الشخصية والاجتماعية، وإذا كانت الأفكار التي يتعرض لها الفرد والعلاقات الشخصية التي ينميها في السنين المبكرة من الحياة مهمة، فإنه من الطبيعي أن تلعب الأسرة دوراً أساسياً وأولياً بحكم سهولة وصولها للفرد في تلك المرحلة.

---

[1]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، نفس المرجع ، ص: 98.

[2]. مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص: 166.

[3]. نذير زريبي، **التنشئة السياسية**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، جامعة الجزائر2، المجلد الأول، العدد 2، 2013، ص: 67.

– قوة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة تساعد على زيادة الأهمية النسبية لتأثير الأسرة في عملية التنشئة.

هذان العاملان يجعلان الأسرة في وضع يمكنها من القيام بدور مؤثر ومهم في التنشئة[1].

تعتبر الأسرة أول نمط للسلطة يعايشه الفرد وخصوصا في مرحلة التطبيع الاجتماعي والسياسي التي تبدأ من قبول الطفل لمختلف أنماط السلوك التلقائي، لكن بمجرد ما ينتقل الفرد من هذه المرحلة أي عندما يكبر يصبح هناك كلام آخر، أو بعبارة أخرى حين يكبر الفرد يكتسب وعيه السياسي من وسائل أخرى غير الأسرة.

4-2. المؤسسات التعليمية: (التنشئة الاجتماعية)

4-2-1. المدرسة:

تعتبر المدرسة المجال التربوي المقصود الذي تحدث فيه الظواهر التربوية التعليمية، فهي أول مجتمع يواجهه الطفل بمفرده بعد خروجه من الجو الأسري[2]، حيث تساهم المدرسة باعتبارها عامل من عوامل التنشئة السياسية في اكتساب الوعي السياسي وتنشئة السلوك السياسي للفرد وذلك في الدور الذي تمثله في صياغة الأفكار والاتجاهات الموجودة في المجتمع من خلال وسائلها وأدواتها[3] والتي تتمثل في المقررات المدرسية عن طريق لجوء وزارة التعليم إلى إتباع طرق تعليمية مباشرة لبث القيم والمعايير المطلوبة والتي غلب عليها الاتفاق في المجتمع[4].

تعمل الإدارة المدرسية من أجل تحسين العملية التعليمية من مناهج وبرامج ومقررات عن طريق المشاركة والتعاون بين كل مكونات المؤسسة التعليمية، بهدف إعداد الفرد وجعله صالح ومساهم في المجتمع ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، بحيث يعمل النظام السياسي بتحديد أهداف التربية وغاياتها وإستراتيجية العمل المدرسي ومناهجه لتحقيق أهدافه المرجوة والحفاظ على بقائه واستمراريته وهذا مرتبط بأنظمة الحكم والأيديولوجيات السائدة وضرورة تماشي قيم واتجاهات الفرد مع قيم النظام

---

[1]. مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص: 167.

[2]. زكريا الشربيني، يسرسة صادق، **تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته**، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، 2000، ص: 116.

[3]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 100

[4]. زكريا الشربيني، مرجع سابق، ص: 119.

السياسي القائم في الدولة[1].

تكمن أهمية المدرسة في خلق استعداد قوي للفرد للتعلم وتجهيزه ليصبح أكثر قابلية لمواجهة المواقف التعليمية واكتساب ما تقدمه المدرسة لهم[2]، ويتولد على كل هذه البرامج التعليمية الآتي:

- المحافظة على حرمة القيم والمعايير الاجتماعية.
- المساندة الشاملة للنظام السياسي ومؤسساته.
- رعاية المثل الاجتماعية ودعم الخلفية الخلقية.
- إذكاء الروح المعنوية للجماعة[3].

لا يكتمل الدور التربوي للمدرسة عبر آليات المناهج الدراسية فحسب بل يكمن أيضا في نمط الإدارة المدرسية السائدة أي العلاقات المتكونة في المناخ المدرسي والتي تساعد على تنمية المدركات وتشكيل الاتجاهات والتفاعلات الهادفة، وبالتالي فإن صورة ممارسة السلطة داخل المدرسة مرتبط بصورة ممارستها في المجتمع، فتصورات واعتقادات التلاميذ للمفاهيم السياسية هي نتيجة التفاعل بين تأثير التنشئة السياسية المدرسية والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية[4].

4-2-2. الجامعة:

تعد الجامعة مؤسسة تعليمية تثقيفية واجتماعية بحيث تحتضن الشباب في مرحلة الإعداد والتأهيل للحياة المهنية والاجتماعية، فدورها في اكتساب الشريحة الطلابية لمختلف فاعليتها العلمية والبحثية يعد ضرورة مجتمعية[5]، وبالتالي فهي تسعى لتأكيد صلة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه

---

[1]. تهامي عثماني، **البيئة المدرسية ودورها في عملية التنشئة السياسية في الجزائر**، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، العدد 38 نوفمبر 2016، ص: 136.

[2]. فهمي توفيق محمد مقبل، **النشاط المدرسي-مفهومه وتنظيمه وعلاقته بالمنهج**، دار كنوز المعرة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2011، ص: 16.

[3]. ناصر العبدين أحمد، ليلى عيسى أبو قاسم، مرجع سابق، ص: 160.

[4]. أحمد شاطرباش، **التنشئة السياسية لتلاميذ المدرسة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد 1 سبتمبر 2011، ص: 112.

[5]. محمد بن شحات حسين خطيب، **دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها في ضوء التغيرات الثقافية ومستجدات العصر**، المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة الأردن، العدد 20 جوان 2020، ص: 151.

والعمل على جعل هذا الفرد مواطن صالح نافع لنفسه ولمجتمعه وتجعل منه مشاركا في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية خاصة من خلال إعداده لتحمل المسؤولية والتفكير العلمي واكتسابه عددا من الاتجاهات والقيم والعادات الحميدة كالولاء والانتماء للوطن[1].

تقوم الجامعة بدور أساسي وفعّال في تنمية وعي الطلبة بمختلف جوانبه خاصة الوعي السياسي من خلال ممارسة العديد من الأنشطة الطلابية والإبهام فيها والتي تتمثل في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرحلات والندوات ... وغبرها، والتي تعتبر ركيزة هامة في تنمية شخصية الطلبة وتنمية وعيه سياسيا، أي تكوين الشخصية الديمقراطية الواعية، فالاتحادات الطلابية باعتبارها أحد أهم أشكال العمل السياسي فهي تزرع روح التعاون والمشاركة والإتحاد حيث تهيأ الطلاب للدخول في عملية تشكيل الوعي والانخراط في عملية المشاركة واتخاذ القرارات السياسية داخل الجامعات وخارجها وذلك من خلال عمليات الترشيح والدعاية والتصويت والانتخاب وما يعقب ذلك من مؤتمرات ومناقشات وبرامج وما تتضمنه هذه العمليات من تفاعل وممارسات واعية[2].

كما أن للمقررات الدراسية دور رئيسي في عملية تنمية الوعي السياسي لطلبة الجامعات باعتبارها المحتوى الذي يتم إدخاله في ثقافة الطالب الجامعي والتي لها تأثير كبير على السلوكيات، فهذه المقررات تهدف من جهة إلى خلق المواطن الصالح الذي يهتم بقضايا وطنه ويشارك بفاعلية في الحياة العامة، ومن جهة أخرى تهدف إلى الترويج لأيديولوجية أو مذهب معين[3].

وبالتالي" فالمؤسسات التعليمية ذات أهمية في تنمية الوعي السياسي، حيث تساهم في خلق الإنسان الواعي اجتماعيا وسياسيا، وتنمي لديه فضيلة حب الوطن واحترام مؤسسات الدولة وقانونها، فضلاً عن توعيته بالثقافة السياسية، والتي تؤهله للمشاركة السياسية واعتباره عضواً فعّالاً داخل المجتمع، وذلك من خلال المقررات الدراسية والأنشطة الطلابية ... إلخ"[4].

---

[1]. ملوح مفضي السليجات، **دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، مجلة دراسات العلوم التربوية، جامعة الأردن، المجلد 41، العدد 2، 2014، ص: 812.

[2]. محمود عبد المجيد عساف، **الدور التربوي لمجالس طلبة الجامعات الفلسطينية في تشكيل الوعي السياسي وسبل تفعيله**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، جامعة فلسطين، المجلد 11، العدد 1 جانفي 2013، ص: 77.

[3]. صبري بديع عبد المطلب الحسيني، مرجع سابق، ص: 90.

[4]. نفس المرجع، ص: 92.

4-2-3. جماعة الرفاق:

يقصد بجماعة الرفاق مجموعة الأصدقاء والزملاء المحيطين بالطفل سواء داخل نطاق الأسرة أو في المدرسة[1]. وقد عرفها الرشدان: "بأنها مجموعة من أفراد متساوين تقوم بينهم روابط طبيعية على قدم المساواة، وفقاً لميولهم، ويعبرون عن أنفسهم تعبيراً ذاتياً، إذ أنها تؤثر على سلوك أفرادها، فالعضو فيها يجب أن يخضع لمعايير الجماعة التي تحدد له نوع الاتصالات التي يمكن القيام بها"[2].

تقوم جماعات الرفاق بأدوار عديدة أهمها نقل وتعزيز الثقافة السياسية بحيث تخلق هذه الجماعات أجواء من النقاشات المتحررة مع الرفقاء حول مختلف المواضيع السياسية والتي بدورها تغرس قيم ومفاهيم واتجاهات ونماذج سلوكية جديدة وميولات سياسية معينة، وبالتالي فهذه الجماعات تؤثر تأثيرا كبيرا وواضحا على تنشئة الأفراد سياسيا اجتماعيا، بحيث أشار دوسون وبريوت(DAWSON &BRIOT)إلى أن الاتفاق في الآراء السياسية بين الأقران يعكس حقيقة أن محاكاة بعض السلوكيات تستخدم كأدوات للتنشئة في إطار العلاقات بينهم[3]، في حين توصل عالم النفس الاجتماعي تيودور نيوكومب (THEODORE NEWCOMB)من خلال دراساته بأن طلاب المدارس والجامعات يكونون اتجاهاتهم السياسية من خلال اكتسابهم نفس اتجاهات زملائهم وأصدقائهم في المدارس أو الجامعات أو المؤسسات الثقافية الأخرى[4]، وبالتالي يعكس هذا الطرح الدور الإيجابي لجماعات الرفاق في التعليم والتنشئة السياسية وفي نقل وتعزيز الآراء السياسية وهذا ما يخلق لدى الأفراد وعي سياسي.

لكن لا نربط جماعة الرفاق بالمدرسة فقط بل نعم بذلك الرفقاء الذين يتم اختيارهم من الجيران المقربين وزملاء العمل والدراسة الجامعية ... إلخ وعادة ما يتم اختيار عددا من الأفراد على أساس التقارب السني والمكاني والتماثل الطبقي وتقارب الميولات والطموحات، ولكن مع التقدم التكنولوجي الحاصل لم يعد يؤخذ بهذه التقاربات وخاصة مع شبكة التواصل الاجتماعي التي باتت تشكل نقطة

---

[1]. محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية،، دراسة في دور أخبار التلفزيون**، دار النشر للجامعات، مصر، 1997، ص: 38.

[2]. ماجد محمد الزيودي، **تطور جماعة الرفاق في المجتمعات العربية المعاصرة ودلالاتها التربوية، رؤية تحليلية**، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة–مصر، العدد 4 أكتوبر 2016، ص: 487.

[3]. محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص: 38.

[4]. نذير زريبي، مرجع سابق، ص: 70.

التقاء مختلف الأعمار والطبقات الاجتماعية دون تفريق وتكوين صداقات تتوقف على الاشتراك في نفس الاهتمامات والهوايات[1]، بحيث تسمح هذه الصداقات بتسهيل عملية تلقين الأفراد وإكسابهم جملة من القيم والأفكار السياسية مما يعزز ثقافتهم السياسية ويرفع من نسبة الوعي السياسي لديهم.

4-3. المؤسسات الدينية:

يعتبر الدين ظاهرة اجتماعية والمؤسسات الدينية جزء من المجتمع الذي عرف تحديات عديدة فكلما طوّر المجتمع من نظمه ومؤسساته في تعامله مع هذه التحديات التي يواجهها كلما زاد من نسبة تقدمه واستقراره مما يؤدي إلى زيادة الحضارة ولكن في ظل المحافظة والتمسك بما هو قائم فيه من معتقدات وقيم دينية[2]، وهنا يتجلى دور المؤسسات الدينية فبحكم ثقة الفرد بهذه المؤسسات واطمئنانه إليها وجب عليها العمل جاهدة لنشر الوعي والبحث عن السبل من أجل لفت انتباه الأفراد إلى حقوقهم وكيفية المطالبة بها وكيفية تحصيلها والمحافظة عليها وبالمقابل معرفة الواجبات التي عليهم والملزمين بأدائها[3]، وبالتالي فضرورة إقامة مؤسسات دينية تعني عرض الدين في مختف المجالات والأصعدة الدولية والكشف عن الإمكانات الحضارية التي يختزنها ويمكن أن يقدمها للآخرين[4] من تشجيع وزيادة الوعي السياسي وتنشئة الأفراد على أسس سياسية دينية تجعل منهم قادرين على اتخاذ قرارات سليمة وواعية.

تكمن أهمية المؤسسات الدينية في تأكيدها على غرس القيم والمعتقدات الدينية التي توجه سلوكيات الأفراد في المجتمع وتعزيزها مما يجعل منهم مواطنين صالحين، فهي تسعى إلى تنمية الضمير الفردي والجماعي لديهم بما يتوافق مع شريعتنا الإسلامية، وقد أدركت الدول أهمية الدين في عملية التنشئة السياسية والوعي السياسي بوجه خاص فلم يعد هناك جدل قائم على مقولة "لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة" ففي ظل ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من انهيار للأنظمة اللادينية لا يمكن إغفال دور الدين في السياسة، كما ضعف الحملات العلمانية التي تدعو إلى فصل

---

[1]. ماجد محمد الزيودي، مرجع سابق، ص: 488-489.

[2]. أشرف منصور، **الرمز والوعي الجمعي، دراسة في سوسيولوجيا الأديان**، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2010، ص: 89.

[3]. عدي عدنان البلداوي، **صناعة الوعي**، مؤسسة البلداوي للطباعة، 2013، ص: 36.

[4]. عبد الكريم بكار، مرجع سابق، ص: 218.

الدين عن الدولة[1]، وبالتالي برز دور الدين في السياسة وأصبحت المؤسسات الدينية ذات أهميةبالغة في الحياة السياسية وذلك لما تحمله من قدرات في التأثير على التنشئة السياسية وبالتالي التأثير في الرأي العام.

يتضح دور المؤسسات الدينية في الوعي السياسي وفي العمل السياسي في العديد من المظاهر أبرزها الدور الذي تلعبه المساجد باعتبارها منارا للإشعاع الفكري والثقافي في زعزعة العديد من الأنظمة، بحيث نجد أغلب خطب الأئمة داخل المساجد خاصة بالسياسة وبالنظام السياسي سواء بشكل مؤيد أو بشكل معارض، فدور هذه المساجد لا يقتصر على مجرد الوظائف والأعمال التقليدية كوظيفة الإفتاء وتقديم النصائح والإرشادات والمعلومات الدينية والروحية والأخلاقية أنما تعدت ذلك لتشمل بث وتدريس وخلق مجموعة من القيم السياسية العامة للأطفال والبالغين على حد سواء[2].

يرى الزهراويأن عملية انتقال الأفراد من جملة العلاقات التي تنبت الاستبداد والتسلط وحب الأنانية إلى العلاقات التي تشدد وتشجع على التوافق والتكافؤ والتكامل والتعاون تتطلب تعزيز قدرات الإنسان في استعمال قواه واستعداداته في تواجده في الميدان السياسي[3]، ولا يكون ذلك إلاّ بتشجيع المشاركة السياسية التي تتوقف على مدى وعي الأفراد بما يجري حوله من أحداث ومجريات سياسية تمكنه من استيعابها وفهمها بالطريقة التي يراها مناسبة من وجهة نظره.

4-4. وسائل الإعلام والاتصال:

يشكل الإعلام والاتصال السلطة الرابعة في الأنظمة السياسية مهما كانت صورها وذلك لما لها من أهمية بالغة وخاصة بعدما شهده العالم من تغيرات ومستجدات متسارعة على كل المستويات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والسياسية[4]. وقد أصبحت وسائل الإعلام والاتصال تلعب أدوار سياسية عن طريق ما تقدمه من مواد وخدمات اتصالية تؤثر بشكل كبير في عملية صنع القرارات

---

[1]. محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص: 54.

[2]. نفس المرجع، ص: 54-55.

[3]. عصام حسين الجامع، **التربية السياسية والوعي القومي، دراسة في الفكر السياسي عند عبد الحميد الزهراوي**، شبكة المعارف، بيروت-لبنان، 2010، ص: 93.

[4]. نذير زريبي، مرجع سابق، ص: 71.

السياسية وعلى اتجاهات الأفراد والهياكل السياسية[1]، بحيث تقوم بتزويد الفرد بالمعلومات والأحداث السياسية وتسمح له في نفس الوقت بإبداء رأيه ومشاركته عبر مواقع الاتصال المختلفة، فهي بذلك تزود الأفراد بالمعرفة الكلية لما يدور داخل الواقع السياسي بكل مجرياته وتتيح له الفرصة لإيصال صوته كمواطن له الحق في المشاركة في مختلف القضايا المطروحة وإبراز دوره الفعّال في العملية السياسية.

تتمثل وسائل الإعلام والاتصال في الوسائل المقروءة كالصحف والمجلات والصور والرسوم المتوفرة في شبكات التواصل الاجتماعي خاصة، والوسائل المسموعة والمرئية كالتلفزيون[2]. بحيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم الأدوات والوسائل وأعظمها باعتبار أن التلفزيون المصدر الرئيسي لتسهيل عملية توصيل المعلومات والمعارف والأخبار عبر نماذج متعددة ومختلفة كالبرامج التلفزيونية، والتمثيلات، والإعلانات ... وغيرها، كما يكمن دور التلفزيون في مساعدة الجماهير في الالتفاف حول المشكلات السياسية بحيث يخلق مناخ إعلامي تثار فيه عملية التنمية السياسية، باعتباره مصدر للخبرة السياسية وقناة لنشر الثقافة السياسية والوعي السياسي بين الأفراد والجماهير.

لا يمكن ربط وسائل الإعلام والاتصال بالتلفزيون فقط وخصوصا أننا في زمن العولمة والتطور التكنولوجي، حيث توجد شبكات التواصل الاجتماعية التي انتشرت بسرعة فهي تعتبر من أكثر وأوسع المواقع على شبكة الانترنت لما لها من أدوار في المجتمعات، بحيث تسمح للأفراد بتبادل المعلومات والآراء بكل حرية، ومن بين هذه الشبكات: الفيسبوك، تويتر، يوتيوب، وتعتبر هذه المواقع الظاهرة الإعلامية الأبرز في وقتنا الحالي، وذلك لما تحمله من أهمية بالغة في صناعة التغيير عن طريق تكوين الوعي السياسي بتزويد الأفراد بالمعارف والمعلومات السياسية ودعم وتغيير ثقافتهم السياسية وتشجيع المشاركة السياسية[3]، فهذه الأخيرة تتطلب العمل من أجل رفع مستوى الوعي لدى الأفراد وإعلاء حرية وسائل الإعلام وحرية الرأي والتغيير من أجل تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات وتنفيذها، وهذا ما يساعد ويوفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته، فقياس مدى الوجود الفعلي لوسائل الإعلام والاتصال في مجال المشاركة السياسية

---

[1]. محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص: 10.

[2]. ناصر زين العابدين أحمد، ليلى عيسى أبو القاسم، مرجع سابق، ص: 161.

[3]. نادية بن ورقلة، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة–الجزائر، العدد 11 جوان 2013، ص: 205.

يتوقف على مدى اعتماد الجماهير على تلك الوسائل كمصدر للمعلومات، وعلى مدى الوجود الفعلي لها في المسرح السياسي وقدرتها على الوصول إلى الجماهير المستهدفة، كما تتوقف على طبيعة الرسائل الإعلامية التي تقدمها ومدى توافقها مع احتياجات الجماهير ودرجة اقترابها من واقعهم الفعلي[1]، وبالتالي هذا التوافق يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية ويوفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

أكد هاردت (HARDT) على أن وظيفة الإعلام تكمن في ربط المجتمع والعمل على تماسكه وتوفير الفرص من أجل تبادل الآراء والأفكار بين الطبقة الحاكمة وعامة الشعب والعمل على عرض مشاكل المواطنين ومحاولة حلها[2]. فالإعلام بكل وسائله موجه صوب الجماهير المهتمة بالمواضيع المطروحة والذي يعتبر أداة فعّالة للتأثير فيهم بشكل كبير، كما يعتبر أداة للتثقيف والتعليم.

لكن وكما أوضح علماء السياسة أن الجهة الحاكمة تستمد قوتها من خلال السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام لإضفاء الشرعية على نظامها السياسي واستغلالها في دعم المؤسسات السياسية القائمة وتبرير السلوك السياسي للقادة، وتكمن خطورة هذا التصرف في مدى انتشاره بسرعة وصياغته في إطار الترفيه والتسلية عبر نماذج عديدة كالبرامج والتمثيل والإعلانات وغير ذلك[3]. وهنا "يظهر تأثير البناء السياسي واتجاهاته على تطور النظام الإعلامي في قدر ونوع السيطرة التي تمارسها الحكومات على وسائل الإعلام. فالقوى السياسية هي التي تصنع القوانين والتشريعات التي تعمل في إطارها المؤسسات الإعلامية، وتختلف درجة ونوع السيطرة من مجتمع لآخر، وتعتمد على الفلسفات السياسية للمجتمعات وأهدافها"[4].

4-5. الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية التنظيمات الرسمية التي تمثل أهداف ومصالح مختلف القوى الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المجال السياسي باعتبار أن هذه التنظيمات أداة تنظم

---

[1]. عبد القادر قندوز، **دور الإعلام في التنشئة السياسية**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، العدد 3 جوان 2010، ص: 96.

[2]. طه عبد العاطي نجم، **الإعلام والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2013، ص: 34.

[3]. محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص: 48.

[4]. محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، القاهرة-مصر، الطبعة الثالثة، 2004، ص: 207.

المؤسسات الحكومية والسيطرة عليها، كما تعمل على ترويج الأيديولوجيات بين الناس[1] باحثة في ذلك عن الدعم خاصة في فترة الحملات الانتخابية، أو من أجل دعم برنامج سياسي أو معارضة مشروع حكومي لا يتفق مع مبادئها، فهي ترتكز في هذا الدعم على القوى السياسية والاجتماعية كالنوادي السياسية والنخب والجماعات الضاغطة والحركات الاجتماعية من خلال إقامة شبكة من العلاقات معها[2].

تشير الدراسات على أن الأحزاب السياسية تسعى لتحقيق جملة من الوظائف في النظم السياسية الحديثة "مثل التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها، وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديداً لتشمل: تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو تقديم نظام عقيد مشترك أو أيديولوجية متماسكة، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية"[3].

التنشئة السياسية هي نشاط سياسي يهتم بالمواطن الناضج والواعي سياسيا والذي يمتلك رؤية واضحة للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية وأهداف وبرامج التنظيمات، ويشرف على هذه المهمة مجموعة من المؤسسات أهمها الأحزاب السياسية التي تعمل على نشر الاتجاهات والمبادئ التي يؤمن بها لإحداث التغيير على مستوى الفرد والجماعة[4] باعتبارها من أهم المؤسسات الهامة في تأهيل كوادر سياسية تستطيع أن تشارك في العمل السياسي وذلك عن طريق توفير فرص لاختيار نوابه وحكومته وإبداء آرائه حول المسائل والقضايا السياسية والتعبير عن رغباته ومعتقداته بكل حرية وثقة وبطريقة منظمة وفعّالة وواعية، كما يمكن اعتبار الأحزاب السياسية منظمة تعليمية تقدم وتزود الأفراد بمختلف المعلومات والمعارف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي تحفزه على المشاركة السياسية[5].

---

[1]. رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص: 41.

[2]. عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص: 87.

[3]. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص: 161.

[4]. عائشة عباش، مرجع سابق، ص: 32.

[5]. محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص: 43.

5. محتوى ومضمون الوعي السياسي:

5-1. الهوية:

تعتبر الهوية حقل معرفي وإطار عام تدور حوله مجموعة من النقاشات وعدة تصورات وتتقاطع فيه مختلف العلوم وقد تناوله علماء الاجتماع، وعلماء النفس، والفلسفة، والعلوم القانونية، وبالأخص علماء السياسية، وذلك نظرا لأهميته ولأيديولوجيته القابلة للتصور من مختلف الزوايا[1]، فمفهوم الهوية يعد من المفاهيم المركزية التي تتضمن درجة عالية من التعقيد والصعوبة وذلك لكونه بالغ التنوع في دلالاته واصطلاحاته[2]. حيث جاء تعريف الهوية بأنها: "مجموعة الخصائص والمميزات العقائدية واللغوية والمفاهيمية والأخلاقية والثقافية والعرقية والتاريخية، والعادات والتقاليد والسلوكيات التي تطبع شخصية الفرد والجماعة والأمة بطبع معين ينفرد به عن باقي الأمم حيث تشكل مرجعيته المعبرة عن ثقافته ودينه وحضارته"[3].ومن هذا المفهوم يمكن تجسيد المضامين التي تحملها الهوية، والمتمثلة في المكون الاجتماعي الذي يشمل المكانة والطبقة والوظيفة، والمكون الثقافي المتمثل في الدين واللغة والعادات والتقاليد والعرف والقيم الاجتماعية المشتركة، في حين يتمثل المكون السياسي في الدولة الوطنية أو القومية ونظام الحكم وشكل الدولة ونظام الإدارة[4]، بحيث يعتبر من أهم المعتقدات السياسية التي تساعد الفرد على إدراك ذاته وتولد فيه الشعور بالولاء والدعم للنظام السياسي القائم في مجتمعه والذي يعتبر كمرجعية تشمل كل السمات الثقافية للأمة فهو يمثل للفرد فضاء واسع للتعبير الحر عن رغباته وتطلعاه وكذا إبداء رأيه في البرامج الحزبية التي تعبر عن مشاريع مجتمعية[5]. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الهوية أحد العوامل الأساسية المكونة للمجتمع السياسي.

إن تطور المجتمع في النظام الديمقراطي يتطلب درجة كبيرة من وعي الأفراد بالعالم وبالزمان

---

[1]. عبد السلام موكيل، **المواطنة وسياق الدولة والهوية –مقارنة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي**، مجلة تاريخ العلوم، جامعة المدية–الجزائر، العدد 1، 2016، ص: 37.

[2]. اليكس ميكشيللي، **الهوية**، ترجمة علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق–سوريا، 1993، ص: 7.

[3]. ثناء هاشم محمد، **الهوية الثقافية والتعليم في المجتمع المصري –رؤية نقدية–** ،مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف–مصر، الجزء الأول، جانفي 2019، ص: 127.

[4]. عبد السلام موكيل، مرجع سابق، ص: 39.

[5]. خالد حامد، **النسق المجتمعي وأزمة الهوية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 5، 2011، ص: 344.

وبالواقع الذي يعيش فيه ومدركا للقضايا المتعلقة بمجتمعه، فالفرد أن يكون مشاركا فعّالا في الحياة السياسية يلزم منه أن يكون شخصا واعيا بالنظام السياسي المتّبع في مجتمعه، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أن الوعي الخالص هو هوية خالصة[1]. وبالتالي يمكن ربط الوعي السياسي بالهوية، فالوعي الفردي هو العلم الروحي للفرد ويتحدد بالخصائص الفردية في وعي الإنسان مثل المشاعر والعواطف والأفكار والعادات الشخصية[2]، في حين تعتبر الهوية الفردية بأنها إدراك الفرد لذاته بأنه كائن متميز عن غيره بما يحمله من صفات طبيعية، أو مكتسبة. فالفرد يسعى لاكتساب المكانة والتميز الاجتماعي والحصول على التقدير والاحترام من قبل المحيطين به ويتشكل هذا الجانب من خلال الانتماء السياسي باعتباره جزءا من الحياة الاجتماعية[3]. وبالمقابل يوجد الوعي الجمعي والمتمثل في المعارف والتصورات والأفكار التي تجمع علها الطبقات الاجتماعية، فهو يعبر عن المصالح المشتركة لجماعة اجتماعية أو طبقة معينة[4]، كما يعتبر المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف بين أعضاء المجتمع، والتي تشكل نسقا له طابع مميز متكون من قيم وأفكار وعادات ورموز تعبر عن شخصية الفرد وعن الجماعة التي ينتمي إليها، فهذا النمط من الوعي هو النواة الباطنية للهوية الجمعية[5]والتي تعرف بأنها: "تلك الصورة من الوعي، أو ذلك الشكل من المعرفة، الذي تكونه مجموعة معينة من الأفراد عن نفسها، لتجعلها مميزة عن جماعة (أو جماعات) أخرى"[6].فالأفراد يسعون لتشكيل الصورة الموضوعية (الجماعية) التي يكونونها عن أنفسهم وعن مجتمعهم من خلال تفاعلهم في مجالات اجتماعية متعددة، مكونين بذلك هوية جمعية مميزة تجعل منهم كيانا مختلفا أو متميزا عن باقي الجماعات[7].فالهوية الجمعية ترتبط بطريقة تفسير الفرد لوجوده ضمن المجتمع وإعادة تعريف شخصيته وشعوره بالألفة والتنافس والمشاركة الإيجابية في الإنتاج المجتمعي والإحساس بالانتماء على

---

[1]. حسن حنفي، **الهوية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة–مصر، 2012، ص: 344.

[2]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 95.

[3]. نبيل سمعان يعقوب، **من يصنع هويتي**، مطبعة باب توما، دمشق–سوريا، 2017، ص: 13–14.

[4]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 96.

[5]. عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الهوية، جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**، مراجعة فادي كحلوس، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة–قطر، اسطنبول–تركيا، 2019، ص: 5.

[6]. نبيل سمعان يعقوب، مرجع سابق، ص: 31.

[7]. عمر حمداوي، **الهوية الجماعية لأفراد الأسرة وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية الحديثة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 19 جوان 2015، ص: 97.

اعتبار أن هذا الأخير يوجه الشعور بالهوية المشتركة كما يشكل وعي الفرد بانتسابه إلى جماعة ما والمحافظة على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع[1].

5-2. قيم المواطنة:

تشير دائرة المعارف البريطانية أن المواطنة تعني" علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها".[2]كما تم تعريفها على أنها "انتماء الفرد إلى وطن معين بالمولد أو بالجنسية ضمن إطار مجتمع سياسي مؤسساتي، بما يمكنه من حقوق ويكلفه بالواجبات بموجب ذلك الانتماء، في مساواة مع الأخرى، وبما يحقق علاقة سليمة مع الدولة في إطار الشفافية والديمقراطية"[3]. ومن هنا تم تحديد مكونات المواطنة التي باكتمالها يتم تحقيق قيم المواطنة الفعلية والمتمثلة في الانتماء الذي يدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين والدفاع عنه، فهو ينتسب وينتمي إلى وطنه، إذن المواطنة أساس الانتماء أي انتماء الفرد إلى تراب تحده حدود جغرافية فكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من حقوق وواجبات[4]. فالحقوق التي يتمتع بها المواطنون تستند بالمقابل إلى واجبات يتطلب على الأفراد تأديتها وهي تخلف من دولة إلى أخرى في درجتها وفي نوعيتها. بالإضافة إلى التسامح والمساواة، بحيث يتمثل التسامح في السماح للأفراد بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم ومصالحهم واحترامها والاستعداد لقبولها مهما كانت مختلفة مع معتقداتنا والمساواة بينهم أمام القانون والتكافؤ بينهم في الحقوق والواجبات دون تمييز ديني أو ثقافي أو اجتماعي[5].

المواطنة بمفهومها السياسي لها دلالات عميقة ومضامين واسعة، فمنها ما هو قانوني، وما هو اجتماعي، وما هو تعليمي. فالمضمون القانوني هو "أن يتمتع المواطنين بالحقوق المدنية المرتبطة

---

[1]. فريال حمود، **مستويات تشكل الهوية الاجتماعية وعلاقاتها بالمجالات الأساسية المكونة لها لدى عينة من طلبة الصف الأول الثانوي من الجنسين**، مجلة جامعة دمشق-سوريا، المجلد 17، 2011، ص: 555.

[2]. عبد السلام موكيل، مرجع سابق، ص: 28.

[3]. برا سنان، **إشكالية المواطنة -الرعية في التراث السياسي الإسلامي**، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين-ألمانيا، 2016، ص: 6.

[4]. راشد الغنوشي، **حقوق المواطنة -حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1989، ص: 10.

[5]. محمد مصباح الجندي، أحمد عمر مهلهل، **المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي -ليبيا نموذجا**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة الأسمرية الإسلامية-ليبيا، العدد 11 جوان 2018، ص: 309.

بالجنسية، ويراد منها بذلك حاليا حق التصويت في الانتخابات السياسية، حق الترشح، ممارسة الحريات العامة المتعلقة بالمشاركة السياسية، وتولي الوظائف العامة في أجهزة الدولة"[1].أما المضمون الاجتماعي فيتمثل في الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دائرة المؤسسة والمجال المهني من ضمنها الحق في العمل، وحق المطالبة بحماية نظام الضمان الاجتماعي، وإنشاء مؤسسات مطابقة لحاجات التكوين[2]. كما يشمل هذا المضمون الحق في الرفاهية الاجتماعية كالحق في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها بتوفير الخدمات العامة لهم والتسوية بينهم دون استثناء مع تجاوز كل الاختلافات العرقية والدينية والمذهبية[3]. في حين يعتبر المضمون التعليمي هو الآخر من معاني المواطنة بحيث يتمثل في الأنشطة التعليمية التي تساعد الأفراد وتحفزهم على التفاعل والمشاركة في الحياة السياسية وتشعرهم بالمسؤولية تجاه مجتمعهم، وهذا الأمر مرتبط بقدرة الدولة على تنشئة مواطنيها تنشئة سياسية مما يرفع من مستوى الوعي السياسي لديهم. فالمواطنون لا يمكن لهم المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وإبداء آرائهم بدون وعي منهم بما يدور في المجال السياسي المرتبط بالنظام السياسي القائم في الدولة[4]. وبالتالي زيادة نسبة الوعي السياسي للأفراد يولد في نفوسهم قيم الولاء والانتماء للوطن والانتساب إليه فتنمية هذه القيم تعتمد على ارتقاء سلوكيات المواطنين والعمل المشترك والفعّال من أجل تطوير جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[5].

5-3. التسامح السياسي:

يعتبر مفهوم التسامح السياسي من مقومات الحداثة السياسية والاجتماعية باعتباره قيمة أخلاقية وسياسية مقترنة بقيمة العدل فهو السبيل الوحيد لتوفير التعايش السلمي داخل المجتمع وذلك عن طريق احترام آراء ومعتقدات وأفكار وقناعات طرف ما والتي تكون مخالفة لآراء الأطراف الأخرى،

---

[1]. أحمد سويقات، مرجع سابق، ص: 377.

[2]. سيدي محمد ولديب، **الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، كنوز المعرفة، عمان-الأردن، 2011، ص: 50.

[3]. سامح فوزي، **المواطنة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة-مصر، 2007، ص: 19.

[4]. نفس المرجع، ص: 63.

[5]. محمد بن شحات حسين خطيب، مرجع سابق، ص: 155.

بحيث يتم قبول الاختلاف القائم بدون فرض رأي ما اعتبارا منه هو الأصح والأصدق والأمثل[1]. وبالتالي عرف التسامح السياسي كل من)هيرسون وهوفستيتر (HERSON & HOFSTETTER) على أنه: "استعداد المرء لتحمل آراء الآخرين وممارستهم كأحد أساسيات العقيدة الديمقراطية". في حين عرفه شلمير (SHAMIR) بأنه: "الاستعداد لتحمل جماعات أو أفكار يعارضها المرء، والإقرار لها بالوجود ولأصحابها بممارسة حقوقهم السياسية في إطار النظام الديمقراطي"[2].

ومن هذه التعريفات يتضح أن أساس التسامح السياسي هو ضمان حق الاختلاف وحرية التعبير واحترام الآراء المختلفة والتوجهات العديدة دون معارضة والابتعاد عن كل أشكال التعصب والتطرف والغلو والتشدد والانغلاق للحقيقة واحتكارها، فالتسامح السياسي لا يتحقق إلاّ بتلازم فكرتي الحق والحرية، أي تهذيب السلوك الإنساني وترويضه على احترام الغير[3] وفتح مجال للحوار القائم بالأساس على مبدأ الاحترام المتبادل للآراء من أجل إثراء الفكر وترسيخ قيمة التسامح بين الأفراد، باعتبار أن الحوار قيمة حضارية يتوجب الحرص عليها والعمل بها وذلك لدوره الفعّال في غرس الاحترام في نفوس الأمم وخلق الإحساس بضرورة إعطاء الحق للطرف الآخر لإبداء رأيه بكل حرية وتسامح وبطريقة متحضرة[4] من أجل التعايش المشترك والقضاء على الاستبداد والهيمنة.

التسامح السياسي أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو بمثابة دعامة لهم فكما نصت المادة الأولى من (إعلان مبادئ بشأن التسامح) المعتمد من قبل المؤتمر العام لليونسكو(UNESCO) في 16 نوفمبر 1995 على أن: "التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا، ولأشكال التعبير، وللصفات الإنسانية لدينا، ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح، والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد، وأنه الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب"[5]. وبالتالي فمفهوم التسامح يجب ترسيخه كسلوك حضاري يفترض أن يتحلى به الأفراد وتأخذ به الجماعات من

---

[1]. ناجية الوريمي، **في مفهوم التسامح**، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط–المغرب، 2016، ص: 4.

[2]. هويدا عدلي، **التسامح السياسي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة–مصر، 2000 ص: 44.

[3]. صالح شقير، ساطع نسيب رضوان، **تفعيل مفهوم التسامح فلسفيا**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين–سوريا، المجلد 36، العدد 5 سبتمبر 2014، ص: 144.

[4]. ياسر العلوي، **التسامح السياسي في الإسلام**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2014، ص: 9.

[5]. صالح شقير، ساطع نسيب رضوان، مرجع سابق، ص: 147.

هيئات ومنظمات وتلتزم به الدول في تشريعاتها وأنظمتها الداخلية وفي علاقاتها ومعاملاتها مع بعضها البعض[1].

تركزت المحددات السياسية للتسامح حول الثقافة السياسية، والفاعلية السياسية، والصراعات الأيديولوجية، وانضمام المواطنين إلى روابط ومنظمات طوعية، والممارسة الديمقراطية وطبيعة النظام السياسي، بحيث تعتبر هذه التغيرات من أبرز المحددات السياسية للتسامح السياسيفكلما سادت نمطية وفاعلية هذه المتغيرات كلما ازدادت احتمالية الميل نحو التسامح السياسي[2]. وكل هذا مرتبط بالثقافة السياسية باعتبارها منتج تراكمي لدرجة وعي الأفراد بقيمة التسامح السياسي وما يخلفه من رقي في المجتمعات، كون التسامح لا يتم إلاّ إذا كان الفرد على دراية بقيمه ومخلفاته، وهو ما يستدعي ضرورة تعليم الأفراد وتنشئتهم بطريقة تزيد من وعيهم حول الأمور السياسية وتكوين سلوكهم ومساعدتهم على تنظيم طاقاتهم لتحديد فاعليتهم وممارساتهم السياسية[3]. وبالتالي يمكن القول بأن التسامح السياسي هو قيمة مركزية للتعليم وينبغي على المجتمعات والأمم استخدامه كمواد تعليمية لدعم بناء الوعي بمختلف أبعاده ومعانيه والعمل على تشجيع وتأكيد دور المناهج التعليمية في تنشئة الأفراد على قيم التسامح والاحترام لتدعيم تطور المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار[4]. وبالتالي التسامح السياسي هو أحد أهم الملاح الدالة على وعي أفراد المجتمع.

5-4. الديمقراطية:

تعد الديمقراطية نظاماً سياسياً مثالياً فهي إحدى المثل العليا المعترف بها عالميا والقيم الأساسية للدول فكما قال جون ديوي (JOHN DEWEY) : "النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل والأفضل الذي تحتمه طبيعة الإنسان لكي تنمو وتزدهر"[5]. بحيث تعتبر منهجاً يقتضي بالضرورة التعايش السلمي بين

---

[1]. صالح شقير، ساطع نسيب رضوان، مرجع سابق، ص: 148.

[2]. أشرف عبد الوهاب، **التراث والتغير الاجتماعي (التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير)**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة–مصر، 2005، ص: 138.

[3]. علي بن سعد القحطاني، **دور المعلم في نشر ثقافة السلام لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض**، مجلة جامعة القيوم للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الفيوم–مصر،الجزء الثالث، العدد 5، 2015، ص: 264.

[4]. وليد السيد أحمد محمد خليفة وآخرون، **فعالية برنامج تدريبي قائم على التسامح في الوقاية من الإرهاب الفكري لدى طلاب جامعة الطائف**، المجلة التربوية، جامعة سوهاج مصر، العدد 61 ماي 2019، ص: 242–243.

[5]. إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق.. والسياسة –دراسة في فلسفة الحكم**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة–مصر،

أفراد المجتمع، وذلك لما تحتويه من مبادئ وأسس تميزه عن غيره من الأنظمة البديلة له[1]، ومن أهم هذه المبادئ احترام الحريات والتي على الدولة العمل من أجلها فالفرد يجب أن يكون حراً من التبعية المذلة والحاجة والخوف مع ضمان احترام الحقوق الأساسية له كالحق في الحرية والحماية والرعاية[2]، بالإضافة إلى مبدأ المساواة وذلك بعدم التفرقة أو التمييز بين الأفراد، بحيث فرع اسمان (ASMANN) المساواة إلى أربعة وهي: المساواة أمام القانون، المساواة أمام الفضاء والمساواة في تولي الوظائف العامة، وأخيراً المساواة أمام الضرائب[3]. كما تسعى الديمقراطية إلى الحفاظ على حرية الأفراد سواء الحرية السياسية أو الحرية الفردية لأن الديمقراطية الفعلية تهتم بالاثنين على سواء كونها تحترم حقوق الأفراد وحرياتهم وتصونها دون تجاهلها[4]. فالانتخابات مثلاً في النظام الديمقراطي يجب أن تكون نزيهة وحرة وترتبط بمدى اتساق نظامها السياسي مع قواعد ومعايير الحكم الرشيد كتمتعها بالشفافية ومنح الأفراد حق المشاركة في وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية السياسية بكل حرية وثقة، ومنحهم الحرية للتعبير عن آراء وأفكار الأفراد[5]، لكن شريطة أن تكون هناك حدود في منح الحرية للأفراد ولا يعني ذلك القضاء على حقوقهم أو التقليل من شأنها وإنما من أجل تنظيمها وحسن تسييرها بشكل يحافظ على مصالح وحقوق الأفراد والنظام العام[6].

ونذكر أيضا مبدأ الفصل بين السلطات الذي يعتبر من أهم أسس الديمقراطية والذي يرى فيه كل من جون لوك ومونتسكيو(JOHN LOCKE & MONTESQUIEU) أن هذا المبدأ يقوم على ضرورة الفصل المرن بين السلطات الثلاثة: القضائية، التشريعية، التنفيذية، بحيث يجب على كل

ص:17.

[1]. علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2000، الطبعة الثانية 2002، ص: 18.

[2]. تم بتشولات، **مدخل إلى الديمقراطية الاجتماعية القيم التي تربطنا**، ترجمة وليام جوزيف ورد، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان–الأردن، 2018، ص: 30.

[3]. بلال عرابي، هلا الصوص، **قراءة اجتماعية لتطور الديمقراطية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين–سوريا، المجلد 39، العدد 4 أوت 2017، ص: 548.

[4]. أحمد صابر حوحو، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، العدد 5، ص: 331.

[5]. علاء شلبي، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة–مصر، 2014، ص: 24.

[6]. أحمد صابر حوحو، مرجع سابق، ص: 333.

سلطة أن تمارس وظيفتها المتعلقة بها والمتخصصة لها وأن تكون مستقلة عن السلطات الأخرى وإيقافها عند حدود اختصاصاتها الدستورية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التعاون والتوازن فيما بينها لأن العمل بهذا المستوى يجعل من النظام السياسي أقرب من الديمقراطية المطلوبة لاستقرار أمن الدولة[1].

النظام الديمقراطي مذهب سياسي يضمن مشاركة الشعب بطريقة مباشرة وذلك عن طريق توليه السلطة بنفسه دون وساطة نوابه، أو بطريقة غير مباشرة والتي يقوم فيها الشعب باختيار نوابه الممثلين له والمعبرين عن مصالحه[2]. ولكن أن يكون الفرد مشاركاً فعّالاً في العملية السياسية يشترط أن يكون فرداً واعياً ومدركاً للقضايا الاجتماعية والسياسية التي تطرأ على مجتمعه، ولذلك تم ربط الديمقراطية بالتعليم كون الديمقراطية تتطلب مواطنين قادرين على اتخاذ القرارات السياسية وجاهزين للمشاركة السياسية وبادل الآراء في الشؤون العامة من أجل التطور والتقدم السياسي والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وكل هذا يشترط أن يكون الفرد على درجة منتشرة من المعرفة والعلم والوعي والأميّة[3]. لأن تمكين أفراد المجتمع من التمتع بمواطنته الكاملة ومشاركته في اتخاذ القرارات وفي بناء المجتمع ومواكبة سيره وتقدمه من أولويات الديمقراطية يستلزم العمل على تعليم وتدريب أفراد المجتمع على مبادئها وطريقة ممارستها بشكل سليم وصائب وعلى قيمها وضرورة تمثلها في سلوكياتهم، كما يستلزم العمل على تقديم تصور للمجتمع المنشود والمراهنة على تكوين المواطن بمواصفات معينة مع انتقاء المعارف المناسبة[4] ودمجها في المناهج والبرامج التعليمية التي تساعد على تنشئة الأفراد وزيادة وعيهم السياسي. وبالتالي يمكن القول بأن نجاح الديمقراطية يكمن في مشاركة مواطنين واعيين وناشطين في الساحة السياسية يعبرون عن اهتماماتهم ويتحركون بشكل جماعي وبشكل يولّد في نفوسهم الولاء لوطنهم ويضمن استقراره.

---

[1]. عائشة عباش، مرجع سابق، ص: 35.

[2]. بلال عرابي، هلا الصوص، مرجع سابق، ص: 553.

[3]. عزمي بشارة، **جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية**، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قطر،المجلد الرابع، العدد 15، 2016، ص: 133.

[4]. محمد الداهي، **المدرسة والديمقراطية –الحصيلة والرهان**، المدرسة المغربية، المغرب، العدد 7 و8 نوفمبر 2017، ص: 79.

5-5. التعددية الحزبية:

إن تنظيم العلاقة بين الحاكم والشعب يتطلب وجود تنظيمات سياسية والعمل على توزيع السلطات السياسية فيما بينها من أجل القضاء على احتكار السلطة ومن بين هذه التنظيمات الأحزاب السياسية وخاصة النظام التعددي الذي يمنح للأفراد الحق في التعبير والتفكير والتنظيم، فهو نظام يقوم على مبدأ المنافسة والتسابق من أجل تقديم أفضل البرامج التي تميزه عن غيره من الأحزاب الأخرى، وذلك من أجل الحصول على ثقة الشعب[1].فهذه الأحزاب المتعددة تكون متقاربة فيما بينها من حيث القوة والتأثير في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية، بحيث تتيح الفرصة للتداول على السلطة والوصول إلى الحكم عن طريق التنافس، ولا يمكن لحزب واحد تولي السلطة دون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في إدارة الحكم[2] وتسيير الدولة بشكل مناسب يمنح الأمن والاستقرار للوطن.

يوجد نظام التعددية الحزبية في المجتمعات الديمقراطية وذلك للعلاقة الوطيدة التي تجمعهم بحيث تؤدي هذه العلاقة إلى زيادة مساحة الحرية وفرص الدفاع عن الحقوق وفتح مجال للتيارات السياسية المختلفة للتعبير عن نفسها بكل حرية وغرس فكرة العمل الجماعي والتشاركي فيما بينهم، كما تعمل على زيادة الوعي السياسي، فالتعددية الحزبية نظام يمكّن الأفراد من تشكيل قراراتهم السياسية والتعبير عن اختياراتهم وأفكارهم السياسية التي تقدمها الأحزاب السياسية المتعددة في شكل برامج وقوانين[3]، بحيث تفتح المجال لربط حبل التواصل بين الحكومة والشعب بشكل يساعدها في التحكم بالسياسات العامة والتأثير فيها. وبالتالي فإن الأحزاب السياسية تشكل حجر الأساس في كل مجتمع ديمقراطي لكونها تعبر وتدافع عن مصالح المواطنين وتعالج مخاوفهم من خلال طرح سياسات عامة وتأمين البنى اللازمة للمشاركة السياسية[4]، وذلك من خلال الانتخابات بجميع مستوياتها بهدف كسب التأييد الشعبي واحترام المواطنين بغية الوصول إلى السلطة، فالأحزاب حين ترغب بجمع عدد كبير من المؤيدين تسعى من أجل تلبية رغباتهم ومصالحهم والتعبير عنها بدقة ومرونة ومحاولة كسب ثقتهم بها

---

[1]. قاسم علوان الزبيدي، **دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي**، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت–العراق، العدد 15 جوان 2013، ص: 282.

[2]. حسن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 59.

[3]. إبتسام بدري، مرجع سابق، 464.

[4]. نورم كيلي، سيفاكور أشياغبور، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية –المجموعة البرلمانية**، المعهد الديمقراطي الوطني، ص: 3.

وببرامجها المطروحة مما يخلق الشعور بالاطمئنان والرضا[1].

أن نظـام التعدديـة الحزبيـة يفـتح المجـال لمـواطنين بتأسـيس الأحـزاب والمنظمـات السياسـية والانخراط في أنشطتها باعتباره حق من حقوقه السياسية والقانونية[2]. ولكن أن يؤسس أي مواطن حزب سياسي أو أن يندمج في برامجه يتطلب ذلك درجة معينة من الوعي والإدراك بالأمور السياسية، فحتى حين يرغب في تحديد نمط مشاركته في العمل السياسي يجب أن يكون على معرفة بالآليات التي تتم بها هذه المشاركة السياسية والهدف منها[3].

[1]. هيبة العوادي، **النظام القانوني للأحزاب السياسية والجمعيات في الدول المغاربية –تونس، الجزائر، المغرب**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، 2016/2015، ص: 26–27.

[2]. عصام الدين محمد حسن، **نحو قانون ديمقراطي لإنقاء نظام الحزب الواحد**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة–مصر، ص: 7.

[3]. أحمد عبد الله الناهي، خضر عباس عطوان، **السلوك السياسي –دراسة نظرية وتطبيقية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص: 9.

6. معوقات اكتساب الوعي السياسي:

كما ذكرنا سابقاً أن للوعي السياسي دور كبير في الحياة السياسية لأفراد المجتمع ويعد من ضرورات المجتمعات التي تسعى وراء التطور والتقدم والاستقرار في نشر المجالات وبالتالي غياب الوعي السياسي يعتبر ظاهرة خطيرة وفتاكة تستدعي تضافر الجهود من كافة الأطراف المسؤولة والمعنية بغرس التوعية والوعي وتنشئة الأفراد تنشئة سياسية سليمة، فكما نلاحظ في الواقع المعاش أن المؤسسات الأولية لا تقوم بدورها لتثقيف الأفراد سياسياً وتزويدهم بالمعارف السياسية، فمثلا الأسرة كمؤسسة أوليةوالنواة الأولى لبناء شخصية الأفراد تحمل خاصية الاستبداد والتسلط الأبوي والطاعة العمياء للقيم والتقاليد وهو ما يخلق نوعاً من الجهل السياسي واللامبالاة بالأمور السياسية، في حين أن أداء الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والاتصال بات ناقصاً خاصة في المجتمعات الغير ديمقراطية والتي تسودها ثقافة الخوف والتعصب للرأي العام وبالتالي وعلى الرغم من الأدوار التي تلعبها إلا أنها عجزت عن أداء الدور الفعّال في توعية الجماهير وتطويرهم معرفياً وفكرياً كونها تحتكر من طرف السلطة الحاكمة[1]، ومن هنا يمكن إجمال أسباب وملامح ضعف الوعي السياسي وإبراز أهم المعيقات التي تعيق سبل الوصول إليه في النقاط التالية:

6-1. المعوق الفكري:

حيث يرتبط هذا المعوق بسوء التفاهم الفكري المطلق والصراع الفكري القائم بين دعاة الحداثة والتحديث وبين دعاة الأصالة والعودة إلى الجذور والتي تعتبر الآن عائق فعلي وأساسي في المجتمعات العربية، بحيث تغلق عليها آفاق التغيير والاستقرار وعرقلة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهذا الاختلاف القائم في التفكير وعدم الانسجام في الآراء والانغلاق الفكري فتح المجال للنزاعات والانشقاقات بين الأيديولوجيات المختلفة[2].

من الضروري جعل الممارسة تداولية بين جميع الحركات والأفكار السياسية وليست ممارسة احتكارية وذلك من أجل السماح بإبداء الآراء المختلفة والتعرف عليها والتعبير عنها بكل ديمقراطية مطلقة ورفع مستوى المشاركة السياسية لدى الأفراد، لكن ما هو موجود في الواقع يعكس ذلك تماما

[1]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 109-110.

[2]. برهان غليون، **اغتيال العقل**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الرابعة، 2006، ص: 28.

مما أدى إلى قتل روح الإبداع الفكري لديهم ورفع مستوى الجهل السياسي عندهم بحيث أصبح الأفراد غائبين عن تأدية أدوارهم وذلك لجهلهم بالأمور السياسية وبالأدوار الملزمة لهم، وبالتالي يؤثر هذا عليهم بشكل سلبي وعلى قدرتهم ودوافعهم ورغبتهم في المشاركة السياسية ويرجع هذا إلى إهمال المسؤولين بالدرجة الأولى في ذلك فقد "عملت الأطراف التي وصلت إلى دفة الحكم على حماية كراسي الحكم واحتكارها لأنفسهم عن طريق قانون القوة وليست بقوة القانون. وكذلك مارست الانغلاق الاقتصادي وقصر الموارد بيد السلطة الأمر الذي جعل من المجتمع مجتمعاً استهلاكياً يقر كل ما تقره السلطة الحاكمة"[1].

6-2. المعوق السياسي:

يعتبر المعوق السياسي الخلل العميق الذي تتميز به معظم التنظيمات السياسية وذلك عن طريق سوء استخدام السلطة من قبل النخب الحاكمة التي تفرض رغباتها المجنونة على الشعب وترغمه على الخضوع حتى وإن لم يرغب بذلك، كما جعلت هذه الفئة المواطن يفهم ويعي من كلمة الزعيم الحاكم على أنه هدية القدر له وأن عليه الرضوخ لأوامره حتى وإن لم تعجبه[2]. فالاستبداد السياسي هو ممارسة مدججة بالسلاح والفكر والمال وممنهجة على شكل استلاب فكري واستغلال اقتصادي[3].الأمر الذي أثر وبشكل كبير على درجة وعي أفراد المجتمع بالعالم السياسي وجعلته يتهرب منه وعدم رغبته بالاهتمام بالأمور السياسية وبالتالي تضعف رغبته في المشاركة السياسية مما جعل منه يأخذ الفهم الخاطئ لمصطلح السياسة وكل ما يرتبط به من معان وممارسات، بحيث أصبح المواطن يتخوف من الخوض داخل الحياة السياسية وبالتالي الابتعاد عنها والاهتمام بأمور سطحية ويومية. هذه السلوكيات تخلق مجتمع ذو ردود أفعال أولية وغير مؤهل سياسيا وبالتالي لا يمكن للسلطة الاعتماد عليه كونه يفتقر للوعي السياسي وفضلا عن أنه غير قادر على الخوض في المنافسة[4]. وعلى هذا الاستبداد تبقى الدول المستبدة هي الأكثر تخلفا".

---

[1]. فيصل فرحي، سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 112.

[2]. محمد الغزالي، **الإسلام والاستبداد السياسي**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة السادسة، 2005، ص: 52.

[3]. برهان زريق، **الاستبداد السياسي**، وزارة الإعلام السورية، سوريا، 2016، ص: 54.

[4]. جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة محمد العدلوني الأوريسي، يوسف عبد المنعم، دار الثقافة، 2007، ص: 128.

6-3. المعوق الذاتي:

تعاني المجتمعات المتخلفة من ضمور ثقافي وفكري والذي يتولد عنه اختلال في السلوك السياسي الناجم عن ذلك غياب الوعي الفقير بحقيقة السياسة وأبعاد الواقع السياسي، فهذه المجتمعات ركزت على ثقافة الشكوى وإلقاء اللوم على العوامل التآمرية الدولية والانحرافات التسلطية للهيئات الحاكمة وربط الواقع المتردي بالممارسات الشنيعة للاستعمار ونست بذلك أن البؤس المعرفي والجمود وعدم التفكير لتطوير الذات والخروج من الأزمات هو السبب الرئيسي في الاختلال الأساسي في بنيتها العامة[1].

لم تسعى المجتمعات المتخلفة وراء التغيير الإيجابي الذي يسهم بدوره في عملية الاستقرار والأمن الدولي فقد تعودت على وصف المشكلة من كل أبعادها دون محاولة منها إيجاد الحلول لهذه المشكلة، وتظهر هذه الحالة نتيجة المعوقات الذاتية وسيطرة البعد التشاؤمي على ثقافة هذه المجتمعات[2]. ومن هنا نرى أن المؤسسات التنظيمية كالأحزاب السياسية لا تقوم بأدوارها التثقيفية كما يلزم فهي تعتبر بذلك أحزاب غير هادفة وغير فاعلة في المجتمع وعاجزة عن نشر الوعي السياسي بصورة صحيحة.

---

[1]. محمد جاب الأنصاري، **العرب والسياسة: أين الخلل؟ جذور العطل العميق**، دار الساقي، بيروت-لبنان، 1998، ص: 68.

[2]. فيصل فرحي: سلامي اسعيداني، مرجع سابق، ص: 113.

الفصل الخامس:
الإجراءات المنهجية للدراسة

1. المنهج:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة الذي يتحدد في دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري، استخدم الباحث "**المنهج الوصفي**" باعتباره الأنسب لهكذا ظاهرة، وقد تم على مرحلتين هما:

1-1. مرحلة الاستكشاف والصياغة:

استند الباحث على إجراءات منهجية محددة ومتكاملة من أجل استكشاف واقع الأحزاب السياسية، بحيث شملت هذه المرحلة استشارة الخبراء من أجل تحديد موضوع الدراسة، وعملية مسح بيبليوغرافي للتراث النظري الخاص بالأحزاب السياسية والوعي السياسي وجمع أهم المراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة على مستوى مكاتب الجامعات داخل الوطن (جامعة تبسة، جامعة باتنة) وبعض المكاتب العمومية المتواجدة في مدينة باتنة، وخارج الوطن من خلال الزيارة العلمية (تربص) لدولة المغرب (مدينة الدار البيضاء) خلال الفترة الممتدة ما بين (15 – 24 فيفري 2020) على مستوى المكاتب العمومية في مدينة الدار البيضاء ومعرض الكتاب الدولي يوم 16 فيفري 2020، الأمر الذي ساعد الباحث في صياغة مشكلة الدراسة وتحديد المفاهيم المتعلقة بالأحزاب السياسية والوعي السياسي، كما قام الباحث بتنظيم عملية اختيار الأدوات المناسبة للدراسة، والتي تمثلت في الملاحظة والاستبانة، بحيث تم تتبع الأحزاب السياسية محل الدراسة خلال حملاتها الانتخابية (27 نوفمبر 2021) لتدوين أهم ما يمكن ملاحظته من سلوكيات وأدوار وطريقة التفاعل وطبيعة العمل السياسي، وجمع البيانات الميدانية الممكنة من خلال الاستبانة التي تتضمن مجموعة من الأسئلة الموجهة للمناضلين داخل الأحزاب (محل الدراسة).

1-2. مرحلة التشخيص والوصف المعمّق:

بعد عملية جمع المعلومات النظرية من مختلف المراجع والمصادر والتقارير والإحصائيات الرسمية، والبيانات الميدانية التي تم تدوينها من خلال مختلف الأدوات المعتمدة في الدراسة، قام الباحث بترتيب وتصنيف هذه المعطيات المتعلقة بالأحزاب السياسية وبطبيعة عملها وممارساتها السياسية، وخصائص خطاباتها ومحتوى برامجها السياسية، والأسس التي تحدد أدوارها فيما يخص تشكيل الوعي السياسي لأفراد المجتمع، وذلك من أجل وصف هذه البيانات، وتحليلها تحليلا سوسيولوجيا للوصول إلى النتائج والتعميمات التي تساعدنا في فهم واقع الأحزاب السياسية في الجزائر.

2. مجالات الدراسة:

2-1. المجال المكاني:

تقع مدينة باتنة في جبال الأوراس شمال شرق الجزائر، يحدالمدينةمن الشمال كل من سريانة وفسديس، من الشمال الشرقي فسديس، من الشرق عيون العصافير، من الجنوب الشرقي تازولت، ويحدها وادي الشعبة من الجنوب والغرب، ووادي الماء من الشمال الغربي، على مساحة تقدر بـ: 116,41 كلم^2.

أما بالنسبة للأحزاب محل الدراسة فقد أجريت الدراسة بالضبط في مجالين أساسيين كما يلي:

- بعض التجمعات الشعبية واللقاءات الجوارية التي نظمتها الأحزاب في المدينة (محل الدراسة).
- المكاتب الولائية للأحزاب السياسية محل الدراسة في المدينة (أنظر إلى الجدول رقم (3)) .

2-2. المجال الزماني:

لقد تمت هذه الدراسة في فترة مهمة تمثلت في الحملة الانتخابية للاستحقاقات المحلية التي امتدت من4 نوفمبر إلى غاية 23 نوفمبر 2021، ولقد تم اختيار هذه الفترة نظرا لكونها مجالا خصبا يتيح لنا فهم دور الأحزاب السياسية اتجاه تشكيل الوعي السياسي في المجتمع حق الفهم، من حيث فهم خطاباتها وبرامجها وممارساتها السياسية على أرض الواقع .

3. العينة وكيفية اختيارها:

تهدف دراستنا الراهنة إلى معرفة طبيعة أدوار الأحزاب السياسية اتجاه تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري، ونظرا لصعوبة اختيار جميع الأحزاب المعتمدة في ولاية باتنة والمقدر عددهم (49) حزب معتمد، (أنظر الملحق رقم (2))، اعتمد الباحث على اختيار الأحزاب بطريقة القرعة، بحيث وضع رقم أمام كل مفردة (الحزب) في القائمة وكتابة هذه الأرقام في قصاصات ورقية، كل قصاصة ورقية تمثل حزب معين، ثم تم الخلط جيدا ليختار بعدها الباحث ثلاثة قصاصات بطريقة عشوائية، وو وقع الاختيار على ثلاثة أحزاب: حزب جبهة التحرير الوطني، حزب جبهة المستقبل، حركة مجتمع السلم، على أساس أن الباحث فد اختار نسبة (6%) من أصل العدد الكلي للأحزاب، وفقا للعملية الحسابية التالية:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{عينة البحث} \times 100}{\text{العدد الكلي للأحزاب}} = \frac{100 \times 3}{49} = 6{,}12 \approx 6\ \%$$

أما نوع العينة وكيفية اختيارها من داخل الأحزاب محل الدراسة، فقد اعتمد الباحث على العينة العشوائية البسيطة، بحيث تم سحب 135 مفردة بنسبة (3,97%) ≈(4%) من المجموع الكلي لمجتمع البحث وهم من فئة المناضلين، نظرا للعدد الكبير من المناضلين الموزع بين الأحزاب الثلاثة محل الدراسة والذي يقدر بـ: 3400 مناضل، أما عملية السحب في كل حزب فقد تمت وفقا للإجراءات الإحصائية التالية:

العينة الكلية: $\frac{\text{مجتمع البحث} \times 3{,}97\%}{100} = \frac{3400 \times 3{,}97\%}{100} = 135$ **مفردة**

العينة في كل حزب:

- حزب جبهة التحرير الوطني: ح1= $\frac{2800 \times \%1{,}60}{100}$ = 45 مفردة
- حزب جبهة المستقبل: ح2 = $\frac{550 \times \%8}{100}$ = 44 ≈ 45 مفردة
- حركة مجتمع السلم: ح3 = $\frac{150 \times \%30}{100}$ = 45 مفردة

جدول رقم 2: يبين توزيع عينة البحث حسب الانتماء السياسي.

الأحزاب محل الدراسة	مجتمع البحث	مفردات العينة
حزب جبهة التحرير الوطني	2800	45
حزب جبهة المستقبل	550	45
حركة مجتمع السلم	150	45
المجموع	3400	135

4. أدوات جمع البيانات:

4-1. الملاحظة:

اعتمد الباحث على الملاحظة المنظمة المقصودة، والتي يسبقها خطة وأهداف لتحديد مختلف المشاهدات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها فور وقوعها ودون المشاركة في أحداثها، وقد استعان الباحث لتحقيق ذلك على وسائل تسجيل تمثلت في "الهاتف النقال"، كوسيلة للتصوير (التقاط الصور والفيديوهات)، وتسجيل الصوت، واستخدامها طيلة فترة الحملة الانتخابية (4 نوفمبر- إلى 23 نوفمبر 2021) على فترات متعددة ومتكررة حول المواقف والأحداث، وهذا لتجنب الأخطاء والأحكام القيمية في تحليل السلوكيات الاجتماعية قيد الدراسة، أما عن شبكة الملاحظات التي تم رصدها من قبل الباحث يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 3: يبين شبكة الملاحظة

الانتماءالسياسي / عناصر الملاحظة	حزب جبهة التحرير الوطني تحت شعار (نتجدد ولا نتبدد)	حزب حركة مجتمع السلم تحت شعار (تسيير راشد، تنمية عادلة)	حزب جبهة المستقبل تحت شعار (الاستقرار والتنمية)
مكان الملاحظة/ اليوم وزمن الملاحظة	– قاعة السينما، حي شيخي (تجمع شعبي) يوم: 2021/11/13، من 10: 00 – إلى 12: 30 – قاعة السينما، بارك أفوراج (تجمع شعبي) يوم: 2021/11/18 من 16: 00– إلى 18: 00 – التردد على المكتب الولائي للحزب طيلة أيام الحملة الانتخابية على فترات متقاطعة (4– إلى 23 نوفمبر)، المقر: وسط المدينة طريق بسكرة – باتنة	– قاعة السينما، بارك أفوراج (تجمع شعبي) يوم: 2021/11/18، من 10: 00– إلى 12: 00 – التردد على المكتب الولائي للحزب طيلة أيام الحملة الانتخابية على فترات متقاطعة(4– إلى 23 نوفمبر)، مقره: حي الزهور – باتنة	– قاعة السينما حي بارك أفواج (تجمع شعبي)، يوم: 11/8/ 2021، من 16: 00– إلى 18: 00 – حي بوعقال في ساحة عمومية (لقاء جواري)، يوم: 11/20/ 2021، من 16: 00– إلى 18: 00 – التردد على المكتب الولائي للحزب طيلة أيام الحملة الانتخابية على فترات متقاطعة، المقر: وسط المدينة ممرات بن بولعيد
على مستوى الخطاب	حماسي، يمزج بين أكثر من لغة ولهجة ويميل أكثر إلى الدراجة، الحديث باسم الثورة والشهداء، شعبوي، ضعف الطرح العلمي والأكاديمي، خطاب مؤيد للنظام الحاكم، غياب حجج الإقناع.	غير حماسي، يمزج بين الفصحى والدراجة ويميل أكثر إلى الفصحى، الحديث باسم الإسلام، شعبوي، ضعف الطرح العلمي والأكاديمي، تغيب فيه حجج الإقناع، خطاب وسطي بين التأييد والمعارضة للنظام الحاكم.	حماسي، يمزج بين أكثر من لغة ولهجة ويميل أكثر إلى الدارجة، الحديث باسم القومية، شعبوي، يغيب فيه الطرح الاكاديمي، غياب الحجة والاقناع، خطاب مؤيد للنظام الحاكم
على مستوى البرامج	التركيز على الاستثمار المحلي، عدم توضيح الآليات لتحقيق البرنامج، البرنامج يأتي في نهاية الحديث، التكرارية في طرح موضوعات البرنامج	التركيز على رفع التجميد لبعض المشاريع المتوقفة في الولاية ومحاربة البيروقراطية، عدم توضيح الآليات لتحقيق ذلك، برامج تتعدى مهام الحزب.	التركيز على إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية، تقديم آليات وحلول سطحية غير كافية لحل مشاكل عميقة، الالحاح على تجاوز الممارسات السياسية التقليدية، التكرارية .
على مستوى السلوكيات	الزبونية، يرافقه الأمن في كل تحركاته، عمل جماعي منظم ونشيط، أغلب النشاط الحزب مركز في المدينة، التركيز على العمل الجواري والمداومات.	الزبونية، عمل جماعي منظم غير نشيط، أغلب نشاط الحزب مركز خارج المدينة، التركيز على العمل الجواري خارج المدينة والفيسبوك أحيانا.	الزبونية، عمل جماعي منظم ونشيط، أغلب النشاط الانتخابي للحزب مركز خارج المدينة، التركيز على الفيسبوك للترويج لبرامجه.

4-2. الاستبانة:

تضمنت مجموعة من الأسئلة المغلقة ذات النوع متعددة الاختيارات وأحادية الاختيار، مقسمة إلى أربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: خاص بالبيانات الديموغرافية للمبحوثين، وتضمن (9) أسئلة.

المحور الثاني: خاص بمعطى الخطاب السياسي للأحزاب وتأثيره على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع وتضمن (8) أسئلة.

المحور الثالث: خاص ببرامج الأحزاب السياسية وتأثيره على المشاركة الانتخابية لأفراد المجتمع وتضمن(11) سؤال.

المحور الرابع: خاص بالممارسة السياسية للأحزاب وتأثيرها على الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع وتضمن (9) أسئلة.

كما اعتمد الباحث على طرح نمطين من الأسئلة: أسئلة موجهة للمبحوثين خاصة بالحزب الذي ينتمون إليه، وأسئلة خاصة عن الأحزاب في الجزائر بوجه عام، لقياس الفروق في الإجابات بين السؤال المتعلق بحزبهم والسؤال المتعلق بالأحزاب الأخرى بوجه عام، وهذا من أجل معرفة كيف ينظر المناضلين إلى حزبهم وإلى الأحزاب عامة.

4-2-1. صدق الاستبانة:

4-2-1-1. الصدق الظاهري:

وبناء على ذلك قام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على أربعة محكمين من المتخصصين في علم الاجتماع، لتحكيم أداة الدراسة واختبار صدقها الظاهري والبنائي، من حيث مدى ارتباط الأسئلة المصممة بموضوع الدراسة، ومدى وضوحها وملائمتها مع كل محور، ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء التوجيهات التي وردت من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات الطفيفة التي تمثلت في بعض الترتيبات لبعض الفقرات وتعديل الصياغة لبعض الأسئلة، وكانت آرائهم حول ذلك متقاربة.

4-2-1-2. الصدق البنائي:

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة قام الباحث بتطبيق أولي للاستمارة على عدد محدود من المبحوثين (15 مفردة)، وكان الهدف من وراء ذلك هو اكتشاف مدى صلاحية وصدق أسئلة الاستبانة، من حيث الأسلوب والأولويات في ترتيب الفقرات والغموض الذي يعتريها، وعلى هذا الأساس تم تعديل الاستمارة بحذف بعض الأسئلة المكررة وتعويضها بأسئلة أخرى رآها الباحث أنها تخدم غرض البحث، وقد اعتمد الباحث على مجموعة من الأسئلة "المفخخة"، التي تستطيع أن تكشف الكثير مما يتم إخفاءه من قبل المبحوثين.

4-2-2. تطبيق الأداة:

قام الباحث بتوزيع الاستبانات على 135 مبحوثا بعد التأكد من الصدق الظاهري والبنائي للاستبانة، موزعة بين الأحزاب السياسية الثلاثة (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب جبهة المستقبل، حكة مجتمع السلم)، 45 استبانة لكل 45 مناضل من كل حزب، وتم استرجاع 126 استبانة مكتملة البيانات من العدد الأصلي، وكان الاسترجاع حسب الانتماء السياسي كما يلي:

- حزب جيهة التحرير الوطني: استرجاع 43 استبانة من أصل 45 استبانة موزعة.
- حزب جبهة المستقبل: استرجاع 41 استبانة من أصل 45 استبانة موزعة.
- حركة مجتمع السلم: استرجاع 42 استبانة من أصل 45 استبانة موزعة.

وقد تم توزيع هذه الاستبانات في بعض التجمعات الشعبية واللقاءات الجوارية التي نظمتها الأحزاب محل الدراسة وكذلك في المكاتب الولائية للأحزاب .

4-3. المقابلة:

استخدم الباحث في الدراسة مقابلة عامة تمت على مستوى مقابلة بعض المسؤولين والقياديين في الأحزاب محل الدراسة، داخل المكاتب الولائية وفي بعض التجمعات الشعبية واللقاءات الجوارية التي نظمتها الأحزاب محل الدراسة داخل مدينة باتنة، الذين أفادوا ببعض المعلومات عن الأحزاب التي ينتمون إليها من حيث عدد المناضلين في كل حزب، وبعض المعلومات الخاصة بالتنظيم داخل الحزب.

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لمعالجة البيانات إحصائيا تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (S.P.S.S) الإصدار الأخير (26)، باعتبارها الطريقة الأمثل والأدق في تفريغ البيانات المتحصل عليها من الميدان، وقد استخدم الباحث الإحصاءات التالية:

- **المؤشرات الإحصائية الوصفية:** وقد تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية للاستجابات، كما تضمنت المؤشرات المتوسطات والانحرافات المعيارية لقيم الاستجابات.
- **اختبار كاي تربيع (كا2):** لقياس الاستقلالية بين بعض متغيرات الدراسة (وجود أو عدم وجود علاقة).
- **مقياس ليكارت (الثلاثي والرباعي والخماسي):** لتحديد اتجاه الرأي في إجابات المبحوثين.

الفصل السادس:
عرض وتحليل البيانات الخاصة بالدراسة

المحور الأول: البيانات الديموغرافية لعينة البحث

جدول رقم 4:يبين توزيع عينة البحث حسب الفئات العمرية

السن	التكرار	النسبة %
من 20 إلى أقل من 30 سنة	21	16,7
من 30 إلى أقل من 40 سنة	59	46,8
من 40 إلى أقل من 50 سنة	26	20,6
من 50 إلى أقل من 60 سنة	17	13,5
من 60 سنة فما فوق	3	2,4
المجموع	126	100,0

من خلال هذا الجدول يتبين أن عينة الدراسة قد توزعت وفقا لمتغير السن على خمس فئات عمرية، حيث بلغت نسبة الفئة العمرية (30- إلى أقل من 40 سنة) بنسبة (46,8%)، أما الفئة العمرية الثانية (40- إلى أقل من 50 سنة) فقد بلغت بنسبة (20,6%)، تليها الفئة العمرية الثالثة (20- إلى أقل من 30 سنة)، بنسبة (16,7%)، ثم تليها الفئة العمرية الرابعة (50- إلى أقل من 60 سنة) بنسبة (13,5%)، أما الفئة الخامسة والأخيرة فقد كانت أقل الفئات العمرية تمثيلا بواقع نسبة (2,4%).

وبالتالي يمكن استنتاج أن الفئة العمرية (30 إلى اقل من 40 سنة) هي أكثر تمثيلا للعينة وهي فئة من " الكهول" هذا إذا أخذناها بمعيار أن الكهولة هي متوسط العمر والتي قد تتراوح تقريبا من سن (30 إلى ما قبل 60 سنة)، والتي يقدر مجموعها من خلال الجدول السابق بنسبة (70,9%) وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة فئة الشباب (16,7%)، وهذا له دلالة سوسيولوجية بأن الأحزاب السياسية إلى اليوم مازالت تعاني من ظاهرة عزوف الشباب عن الممارسة الحزبية لجملة من الاعتبارات، قد تكون بسبب عملية الإقصاء المبرمج من خلال الأحزاب نفسها واحتكار السلطة داخل الحزب لنفس القادة، أوقد يكون الأمر أبعد من ذلك إلى أزمة الثقة بين الأحزاب والشاب الجزائري بحيث لم يعد هذا الأخير يثق في الأحزاب ولا يهتم بما تقدمه من برامج وخطاب الأمر الذي يجعله بعيدا عنها .

الشكل 4: يبين نسب عامل السن للمبحوثين

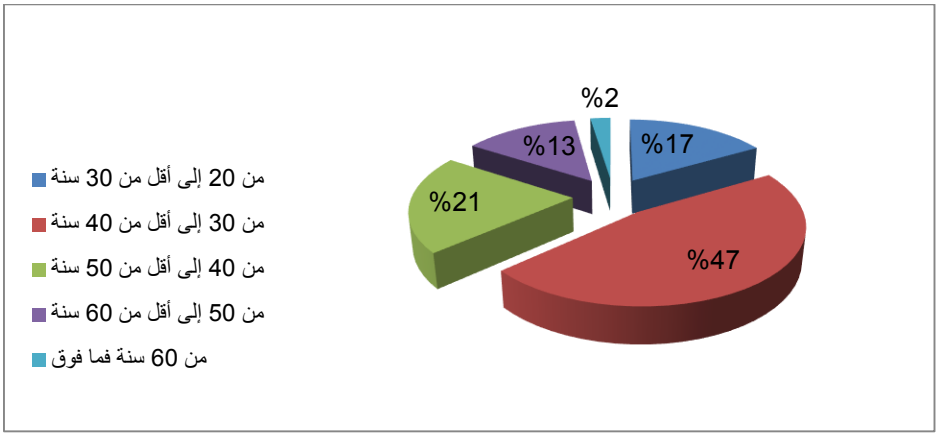

جدول رقم 5: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	109	86,5
أنثى	17	13,5
المجموع	126	100,0

يبين الجدول أن عينة الدراسة قد توزعت وفقا لمتغير النوع إلى 109 مبحوثا من الذكور بنسبة (86,5%) من إجمالي العينة، في حين قد بلغ عدد الإناث 17 مبحوثة بنسبة (13,5%) من إجمالي العينة البالغة 126 مبحوثا، مما يعني أن أكثر المناضلين في الأحزاب هم رجال، وهي صورة جزئية لما يميز النظام الاجتماعي العام فيما يخص الجانب السياسي منه، حيث لا تزال عوامل الفعل والسلطة والتمثيل في النظام السياسي حكرا على الرجل ولا تزال المرأة بعيدة عن عالم السياسية، وتلعب التنشئة الاجتماعية السياسية دورا كبيرا في بروز ظاهرة التمييز النوعي في الحياة السياسية ما دامت هذه التنشئة مبينة على قيم دينية واجتماعية وثقافية، وهو ما يتم إنتاجه وفقا لهذه القيم على أساس أن الرجل هو النموذج الأمثل للخوض في غمار السياسة باعتبارها مجال صعب ومعقد وفيه ما فيه من المسؤوليات والمخاوف، الأمر الذي لا يشجع المرأة على الممارسة والنضال السياسي ويمثل بالنسبة لها لعبة عبثية في ظل هكذا تنشئة .

الشكل 5:يبين نسب عامل الجنس للعينة

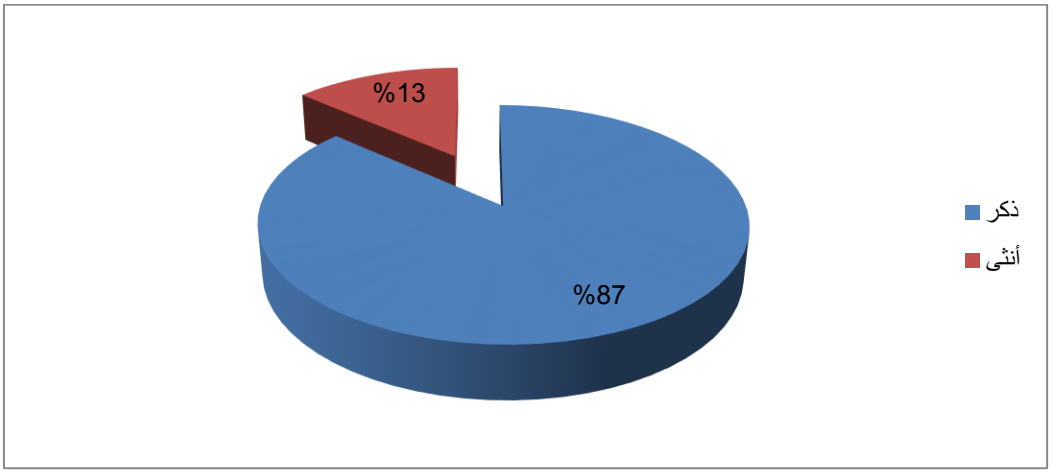

جدول رقم 6: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
متوسط	11	8,7
ثانوي	34	27,0
جامعي	81	64,3
المجموع	126	100,0

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى مستوى تمثيل بين مستويات التعليم كان من نصيب المستوى الجامعي بنسبة (64,3%)، يليها المستوى الثانوي بنسبة (27%)، ثم يليها نسبة المستوى المتوسطي بـ: (8,7%)، وهو ما يعبر بوضوح أن أغلبية المناضلين يتمتعون بمستوى تعليمي عالي، في ظل عدم وجود مستويات متدنية من التعليم (مستوى ابتدائي)، الأمر الذي قد يعطي انطباعا ايجابيا على أن أحزاب اليوم أصبحت تعتمد على المستوى التعليمي أكثر من أي وقت مضى في اختيار أعضائها لما لهم من دراية ومعرفة علمية بما يجب عليه أن تكون الممارسة السياسية والنشاط الحزبي.

الشكل 6: يبين نسب المستوى التعليمي للمبحوثين

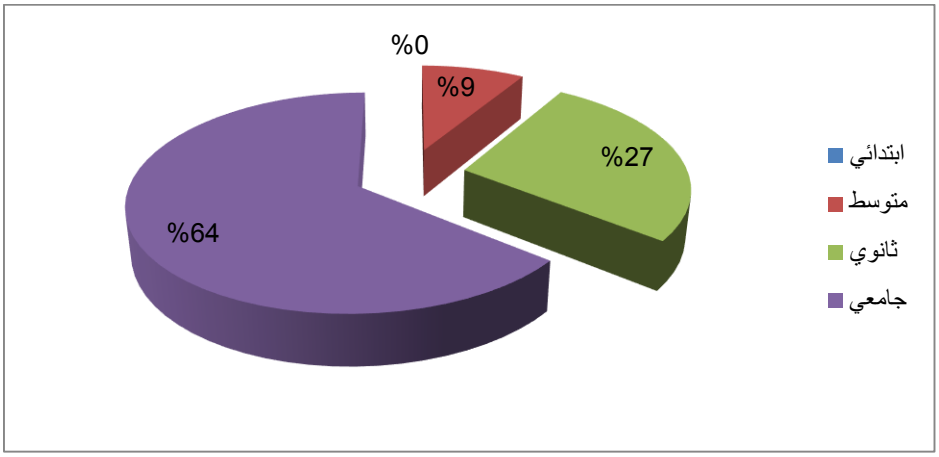

جدول رقم 7: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة %
حضري	101	80,2
شبه حضري	22	17,5
ريف	3	2,4
المجموع	126	100,0

يلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يتمثل في توزيع العينة وفقا لمتغير مكان الإقامة أن عدد أفراد العينة الممثلين لفئة الحضر كانوا أكثر تمثيلا بواقع نسبة (80,2%)، فيما بلغت نسبة عدد أفراد المقيمين في المناطق الشبه حضرية (17,5%)، أما فئة المقيمين في المناطق الريفية فهي الفئة الأقل تمثيلا بواقع نسبة (2,4%).

وهي نتيجة طبيعية خاصة في ظل الهوة الواقعة بين الريف والمدينة اليوم مما يجعل من المدينة مجالا مغريا مقارنة مع الريف، وظاهرة النزوح الريفي نحو المدن هي ظاهرة ليست حديث الساعة، بل أن المجتمع الجزائري قد شهد موجة كبيرة من الهجرة الداخلية نحو المدن منذ الاستقلال وهذا راجع إلى مجموع من الأسباب منها على وجه الخصوص " تفكك أنظمة الإنتاج التقليدية في الأرياف التي تعتمد في الأساس على الزراعة"، بحيث لم تعد الأرياف تلبى حاجيات سكانها خاصة منها المادية، وإذا ما نظرنا إلى ذلك من جانب سياسي يمكننا أن نلاحظ أن وجود الأحزاب اليوم يتواجد في المدينة أكثر منه في الأرياف، لتصبح المدينة مجالا خصبا للممارسة السياسية الحزبية على حساب الأرياف في ظل ما تعانيه هده الأخيرة من فقر وتهميش.

الشكل 7: يبين نسب عامل محل الإقامة للبمحوثين

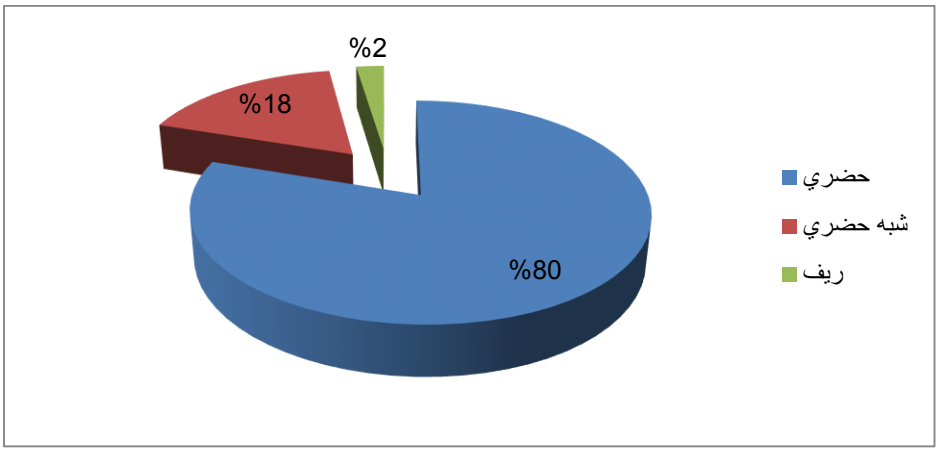

جدول رقم 8: يبين توزيع عينة البحث حسب العلاقة بين نوع القطاع المهني وبين أسباب الانضمام إلى الحزب .

أسباب الانضمام / نوعالقطاع المهني		الاقتناع ببرنامج الحزب	وجود طموح مادي	من أجل الترقية في المنصب	المجموع
قطاع الإدارة	ك	19	5	7	31
	%	15,1%	4,0%	5,6%	24,6%
قطاع التعليم	ك	12	1	0	13
	%	9,5%	0,8%	0,0%	10,3%
قطاع الخدمات	ك	22	2	5	29
	%	17,5%	1,6%	4,0%	23,0%
أعمال حرة	ك	29	12	1	42
	%	23,0%	9,5%	0,8%	33,3%
بدون عمل	ك	4	7	0	11
	%	3,2%	5,6%	0,0%	8,7%
المجموع	ك	86	27	13	126
	%	68,3%	21,4%	10,3%	100,0%

من خلال الجدول السابق الذي يبين العلاقة بين متغير القطاع المهني ومتغير أسباب الانضمام إلى الحزب، يتبين أن أغلب المبحوثين أجابوا باقتناعهم ببرنامج الحزب وقد بلغت نسبتهم (68,3%) من إجمالي عدد أفراد العينة البالغ 126 مفردة ومن إجمالي القطاعات المهنية، وكانت أعلى نسبة فيها من نصيب المبحوثين الذين يشتغلون أعمالا حرة بنسبة (23,0%)، في حين أن المبحوثين الذين أجابوا ب" وجود طموح مادي" بلغت نسبتهم (21,4%) وكانت أعلى نسبة فيها لصالح فئة الأعمال الحرة ب(9,5%)، أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا " من أجل الترقية في المنصب" فكانت الأقل تمثيلا للعينة بواقع نسبة (10,3%) وكانت أعلى نسبة فيها من نصيب المبحوثين الذين يشتغلون في قطاع الإدارة بـ: (5,6%) .

يتبين أن هناك علاقة عكسية بين متغير نوع القطاع المهني وأسباب الانضمام إلى الحزب، ذلك أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية كما يوضحها اختبار كا2 لقياس الاستقلالية من خلال الجدول رقم (9)، أي أنه كلما انخفضت البطالة بين المبحوثين كلما زاد اقتناعهم ببرنامج الحزب وكلما

زادت البطالة كلما انخفض اقتناعهم ببرنامج الحزب وزادت طموحاتهم المادية في انخراطهم في الحزب، لتبقى مسألة الانخراط في الأحزاب مسألة مرهونة بالمحددات المادية ونوعية وطبيعة العمل.

جدول رقم 9:يبينمدى التباين بين نوع القطاع المهني وأسباب الانضمام إلى الحزب

كا2 المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	كا2 الجدولية	العلاقة
28,671	8	0.000	15,51	توجد علاقة عكسية

الشكل 8: يبين العلاقة بين متغير نوع القطاع المهني وأسباب الانضمام إلى الحزب

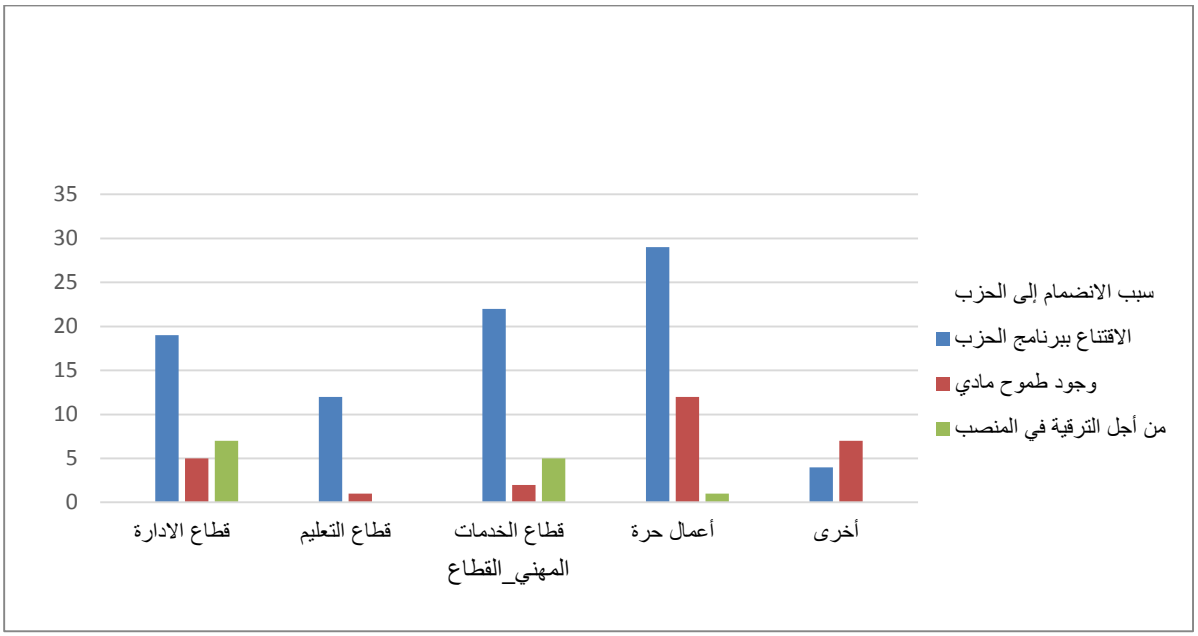

جدول رقم 10: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير المدة النضالية في الحزب

الانتماء السياسي / المدة النضالية		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
سنة إلى أقل من 5 سنوات	ك	16	21	25	62
	%	12,7%	16,7%	19,8%	49,2%
5 إلى أقل من 10 سنوات	ك	15	20	8	43
	%	11,9%	15,9%	6,3%	34,1%
10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	ك	7	0	6	13
	%	5,6%	0,0%	4,8%	10,3%
15 إلى أقل من 20 سنة	ك	2	0	0	2
	%	1,6%	0,0%	0,0%	1,6%
20 سنة فأكثر	ك	3	0	3	6
	%	2,4%	0,0%	2,4%	4,8%
المجموع	ك	43	41	42	126
	%	34,1%	32,5%	33,3%	100,0%

من خلال هذا الجدول يتبين أن أغلب المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية لهم خبرة تتراوح بين السنة إلى أقل من 5 سنوات بواقع نسبة (49,2%)، مقسمة بين حزب حركة مجتمع السلم بنسبة (19,8%) وهي النسبة الأكثر تمثيلا بالنسبة لهذه المدة النضالية، ثم حزب المستقبل بنسبة (16,7%)، ثم حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (12,7%) وهي الأقل تمثيلا بالنسبة لهذه المدة النضالية (1- أقل من 5 سنة)، ثم تليها المدة النضالية (5 – أقل من 10 سنوات) بواقع نسبة (34,1%) وكانت أعلى نسبة فيها لصالح حزب جبهة المستقل بـ: (15,9%) من أجمالي العينة، أما بالنسبة لسنوات النضال من (10 – إلى أقل من 15 سنة) فكانت الأغلبية فيها لصالح حزب جبهة التحرير بنسبة (5,6%) مقابل (4,8%) لصالح حركة مجتمع السلم، وبواقع (0,0%) بالنسبة لحزب المستقبل بحكم أن الحزب حديث النشأة تأسس سنة (2012)، أما سنوات الخبرة التي تتعدى 15 سنة فكانت لصالح حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (4%) مقابل (2,4%) لصالح حركة مجتمع السلم .

ويمكننا أن نستنتج من خلال هذه الأرقام أن أغلب المبحوثين مدة نضالهم مع أحزابهم قصيرة نسبيا باستثناء حزب جبهة المستقبل الذي يعد حديث النشأة مقارنة مع حزب جبهة التحرير الوطني وحزب حركة مجتمع السلم وبالتالي لا يمكن الحكم على سنوات نضاله، وهذا يعطي دلالة سوسيولوجية على أن المدة الزمنية التي بالإمكان أن يستمر من خلالها المنخرطين في الحزب قد تعني أن هذا

الانتساب هو موسمي وعرضي مرتبطبمواعيد انتخابية يدفعهم إلى تغيير انتماءاتهم بصفة مستمرة وسريعة ويكون بذلك وسيلة لتحقيق بعض المنافع المادية كالبحث أو المساعدة في الحصول على منصب عمل أو الترقية في منصب معين.

الشكل 9: يبين توزيع العينة حسب متغير المدة النضالية

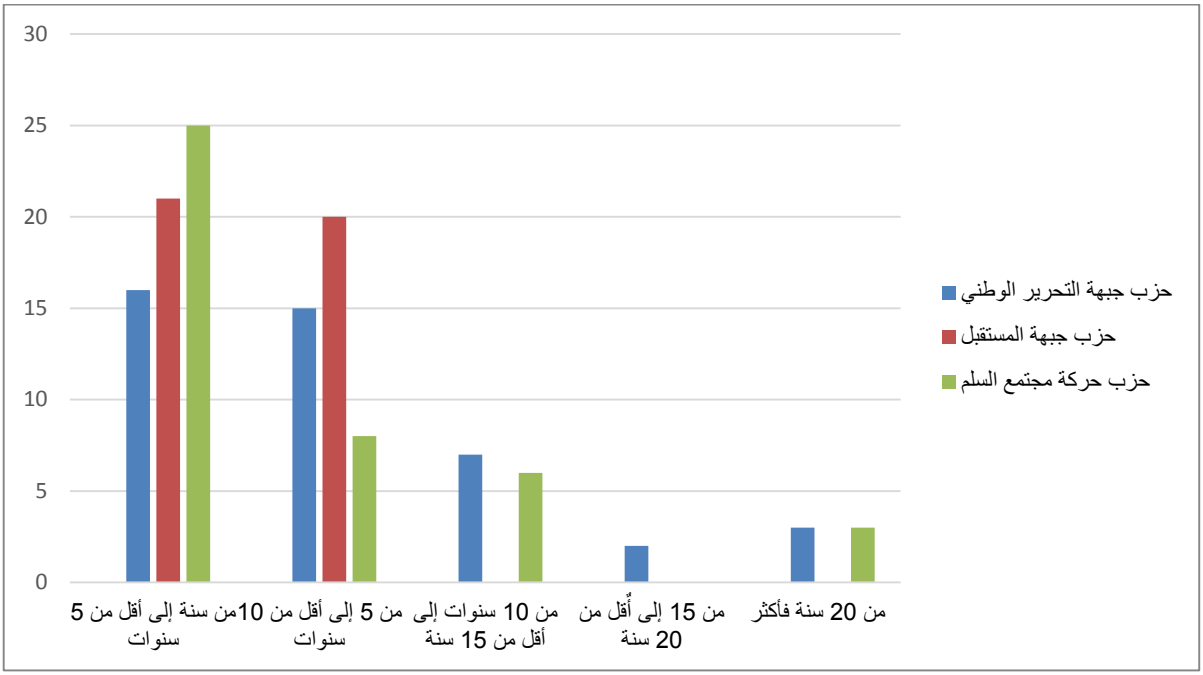

جدول رقم 11: يبين توزيع عينة البحث حسب الكيفية التي تم بها الانخراط في الحزب

كيفية الانخراط	التكرار	النسبة %
من خلال الأصدقاء	56	44,4
من خلال الأسرة	20	15,9
من خلال وسائل الإعلام	10	7,9
قناعة فردية	40	31,7
المجموع	126	100,0

من خلال هذا الجدول يتبين أن عملية الانتساب الحزبي تتم من خلال الأصدقاء في المقام الأول بواقع نسبة (44,4%)، ثم تليها القناعة الفردية بالحزب بنسبة (31,7 %)، وعامل الأسرة بنسبة (15,9%)، أما وسائل الإعلام فقد كانت الأقل تمثيلا للعينة بنسبة (7,9%).

ويتضح من خلال هذه الأرقام أن عامل " جماعة الرفاق" هو الذي يشكل القاعدة بالنسبة للانتساب الحزبي باعتباره مؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية التي ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي ويقيمه وفقا لمعاييرها وقيمها واتجاهاتها وأنماط سلوكها، وفي سياقها يصبح الفرد مهتما بالسياسة أو متابعا لأحداثها لأن أحد أو بعض رفاقه المقربين يفعلون ذلك.

الشكل 10: يبين كيفية الانتساب الحزبي لأفراد العينة

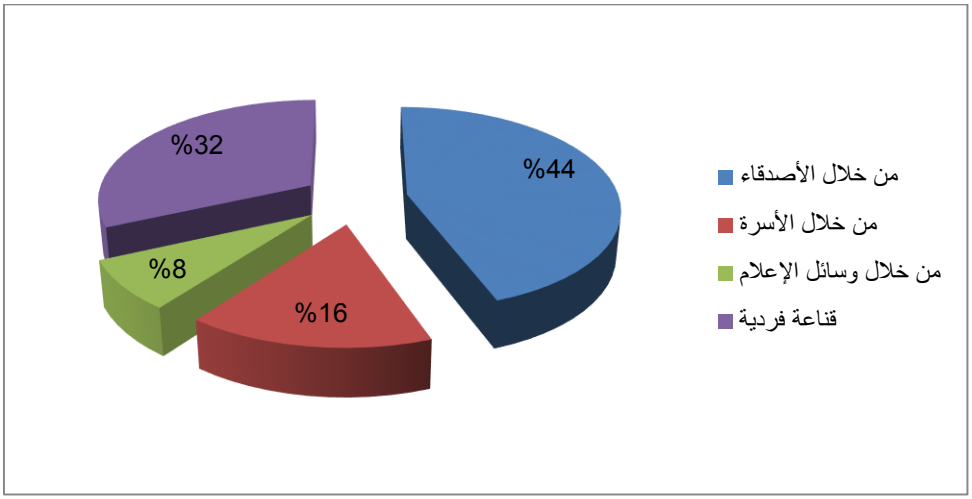

المحور الثاني: الخطاب السياسي للأحزاب السياسية وتأثيره على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع .

جدول رقم 12: يبين توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة لغة الخطاب السياسي للحزب في مختلف المواعيد الانتخابية

طبيعة لغةالخطاب الحزبي / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
الفصحى	ك	5	5	14	24
	%	4,0%	4,0%	11,1%	19,0%
الدارجة	ك	15	14	9	38
	%	11,9%	11,1%	7,1%	30,2%
التداخل اللغوي	ك	23	22	19	64
	%	18,3%	17,5%	15,1%	50,8%
المجموع	ك	43	41	42	126
	%	34,1%	32,5%	33,3%	100,0%

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين أجابوا بأن التداخل اللغوي هو أكثر ما يميز لغة الخطاب السياسي للحزب الذي ينتمون إليه وقد بلغت نسبتهم (50,8%)، موزعة بين الأحزاب الثلاثة بنسب متقاربة، حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (18,3%)، ثم حزب جبهة المستقبل بنسبة (17,5%)، ثم حزب حركة مجتمع السلم بنسبة (15,1%)، ثم تليها "الدارجة " بنسبة (30,2%) موزعة بين الأحزاب الثلاثة وكانت أعلى نسبة من نصيب حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (11,9%) وحزب المستقبل بنسبة (11,1%) وحركة مجتمع السلم بنسبة (7,1%)، أما المبحوثين الذين أجابوا بأن الفصحى هي ما يميز لغة خطاب حزبهم كانوا الأقل تمثيلا في العينة بواقع نسبة (19,0%) من أجمالي العينة، وكانت أعلى نسبة فيها لصالح حركة مجتمع السلم بنسبة (11,1%)، ونسبة (4,0%) بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني وحزب المستقبل.

يتبين بوضوح من خلال هذه الأرقام أن أهم ما يميز لغة الخطاب السياسي للأحزاب اليوم هو " التداخل اللغوي " الذي نعني به حسب ما أدلى به المبحوثين ذلك الخطاب الذي يتضمن الكثير من التعابير العامية ويتخلله بعض الكلمات باللغة العربية الفصحى وممزوج في بعض الأحيان باللغة

الفرنسية، وهو الأمر الذي لاحظه الباحث في دراسته الميدانية في فترة الحملة الانتخابية (4_ 23 نوفمبر 2021) أثناء حضوره لمختلف اللقاءات التي تم تنظيمها من طرف الأحزاب محل الدراسة على مستوى قاعات السينما وبعض اللقاءات الجوارية مع الجماهير في مختلف المقاهي والساحات العمومية، مع تسجيل بعض الفروقات في لغة الخطاب السياسي بين الأحزاب الثلاثة، فإذا كانا حزبي جبهة التحرير الوطني وحزب المستقبل تطغى في خطاباتهما التعابير العامية أكثر من اللغة العربية الفصحى مع إقحام بعض المفردات باللغة الفرنسية، فإن حزب حركة مجتمع السلم عكس ذلك فهو يعتمد في خطابه على اللغة العربية الفصحى بشكل كبير مع بعض التعابير العامية في غياب اللغة الفرنسية، وكل ذلك من شأنه أن يجعل من لغة الخطاب السياسي للأحزاب مشكلة في استيعاب الرسالة من طرف المتلقي بحيث يجد هذا الأخير صعوبة في إدراك الانحرافات الصوتية والدلالية للألفاظ.

الشكل 11: يبين يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة لغة الخطاب السياسي للحزب

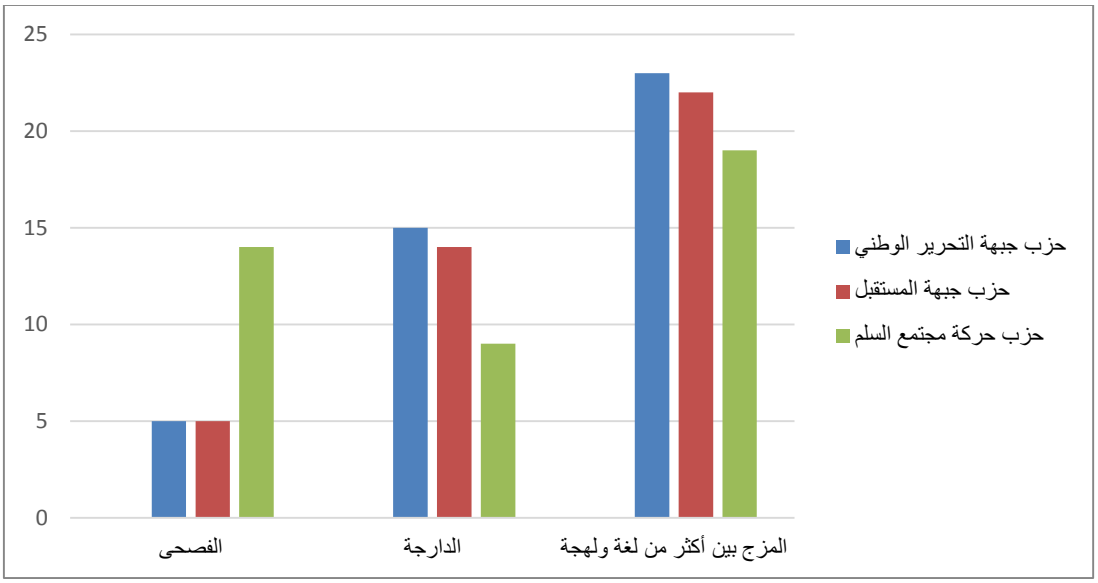

جدول رقم 13: يبين توزيع عينة البحث حسب نوعية الوسائل الإعلامية التي يعتمدها الحزب في إلقاء خطابه

نوعية الوسائلالإعلامية / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
مواقع التواصل الاجتماعي	ك	37	39	36	112
	%	12,9%	13,6%	12,5%	39,0%
القنوات الفضائية الخاصة	ك	7	12	11	30
	%	2,4%	4,2%	3,8%	10,5%
القنوات الفضائية الحكومية	ك	14	9	11	34
	%	4,9%	3,1%	3,8%	11,8%
موقع الكتروني خاص بالحزب	ك	20	9	15	44
	%	7,0%	3,1%	5,2%	15,3%
جريدة خاصة بالحزب	ك	1	5	5	11
	%	0,3%	1,7%	1,7%	3,8%
الصحف الخاصة	ك	3	8	9	20
	%	1,0%	2,8%	3,1%	7,0%
إذاعة محلية	ك	13	16	7	36
	%	4,5%	5,6%	2,4%	12,5%
المجموع	ك	95	98	94	287
	%	33,1%	34,1%	32,8%	100,0%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب إجابات المبحوثين حول نوعية الوسائل الإعلامية المعتمدة من طرف الأحزاب السياسية في إلقاء خطاباتهم السياسية تحددت في مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة (39,0%) من إجمالي عدد الإجابات المقدرة بـ: 287 إجابة (سؤال متعدد الإجابات) موزعة بين الأحزاب الثلاثة بنسب متقاربة حيث كانت أعلى نسبة لصالح حزب جبهة المستقبل بنسبة (13,6%)، والملاحظ أن هناك فرق واضح بين استخدام الحزب لمواقع التواصل الاجتماعي وباقي الوسائط الإعلامية الأخرى مثل مواقع الكترونية خاصة بالحزب بنسبة (15,3%) والإذاعة المحلية بنسبة (12,5%)، والقنوات الفضائية الحكومية بنسبة (11,8%)، والقنوات الفضائية الخاصة بنسبة

(10,5%)، والصحف الخاصة بنسبة (7,0%)، وجريدة خاصة بالحزب بنسبة (3,8%)، وقد كانت الإجابات متقاربة بين الأحزاب الثلاثة في جميع الفقرات.

ومن خلال هذه البيانات يتضح لنا أن الأحزاب السياسية تفتقر إلى التنوع في الوسائط الإعلامية التي تستخدمها في إلقاء خطاباتها السياسية أو بمعنى آخر ضعف المنابر الإعلامية الخاصة بالحزب، وربما هذا راجع حسب ما أدلى به بعض المبحوثين من حزب حركة مجتمع السلم إلى ضعف التمويل للحزب الذي لا يمكّنه من إنشاء منابر إعلامية خاصة به هذا من جهة وعدم وجود إستراتيجية إعلامية بمفهومها الصحيح من جهة أخرى حسب ما أدلى به بعض المبحوثين من حزب جبهة المستقبل وحزب جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي يبرر اتجاه جل الأحزاب إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة أساسية لطرح أفكارها وبرامجها.

كما أن اتجاه أغلب الأحزاب السياسية اليوم إلى وسائل التواصل الاجتماعي لطرح أفكارها وسياساتها التي تتحدد غالبا في الانتخابات كصورة نمطية يمكن قراءتها من زاوية أخرى على أنها استغلال لهذه الوسيلة لجلب أكبر عدد ممكن من الأصوات التي تخدم الحزب ومترشحيه في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وهذا الاستغلال له ما يبرره خاصة في ظل الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي من طرف شريحة كبيرة من المجتمع خاصة الشباب منها كبديل أساسي لمختلف الوسائل الإعلامية الأخرى مثل القنوات الفضائية الحكومية والخاصة، الإذاعة، الجرائد اليومية، ...إلخ .

الشكل 12: يبين نوعية الوسائل الإعلامية التي يعتمدها الحزب في إلقاء خطابه السياسي

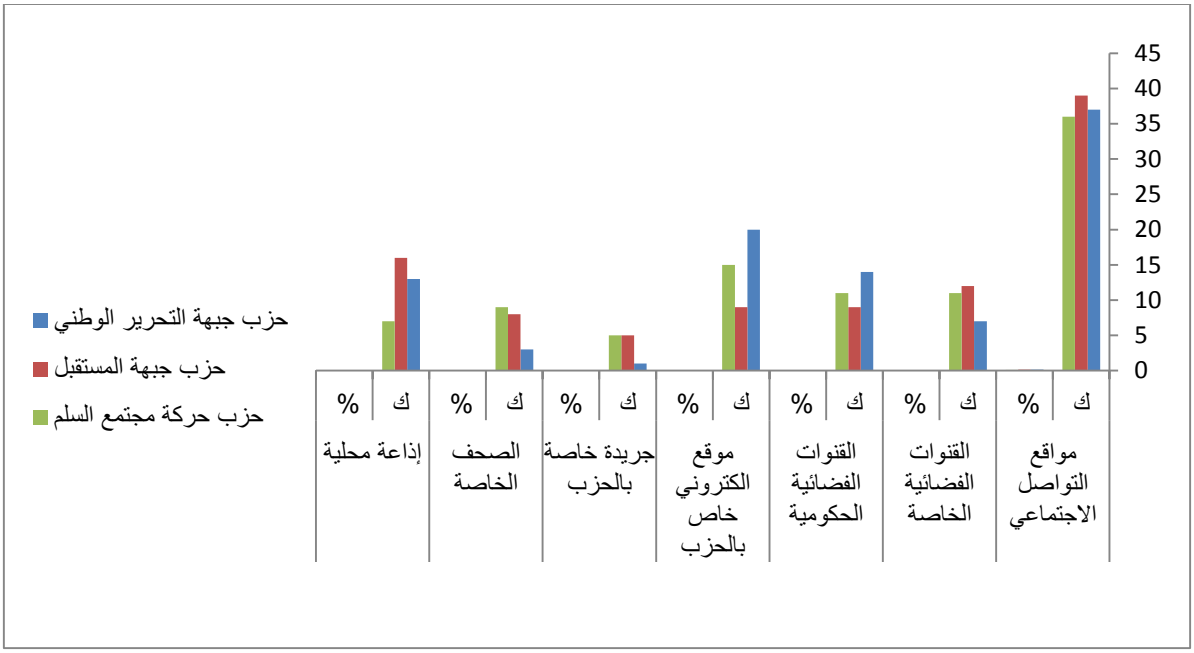

جدول رقم 14: يبين توزيع العينة حسب متغير الصفات التي تتوفر في الخطيب بالنسبة للأحزاب التي تنتمي إليها أفراد العينة.

المؤشر / الصفات		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الرأي
قوة وشخصية المتحدث	ك	112	12	2	2.87	0.379	**موافق**
	%	88.9	9.5	1.6			
قوة اللغة والانسجام مع الحديث	ك	99	26	1	2.78	0.436	**موافق**
	%	78.6	20.6	0.8			
ثقافة الخطيب وإلمامه بكل المعارف السياسية	ك	81	42	3	2.62	0.535	**موافق**
	%	64.3	33.3	2.4			
التماس قوة الحجة والإقناع	ك	95	29	2	2.74	0.476	**موافق**
	%	75.4	23	1.6			
وعي الخطيب بمشكلات المجتمع	ك	92	32	2	2.71	0.488	**موافق**
	%	73	25.4	1.6			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري ككل					**2.744**	**0.341**	

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين قد أجابوا بأنهم موافقين على أن كل الصفات تتوفر في الخطيب المتحدث باسم الحزب الذي ينتسبون إليه والتي تتمثل في قوة الشخصية والكاريزما بنسبة (88.9%) وبمتوسط حسابي قدره 2.87، وبانحراف معياري قيمته 0.379، وقوة اللغة والانسجام مع الحديث بنسبة (78.6%)، وبمتوسط حسابي قدره 2.78، وانحراف معياري قيمته 0.436، أما التماس قوة الحجة والإقناع فكانت بنسبة (75.4%) وبمتوسط حسابي قدره 2.74، وانحراف معياري قيمته 0.476، ووعي الخطيب بوضع المجتمع ومشكلاته بنسبة (73%)، وبمتوسط حسابي قدره

2.71، وانحراف معياري قيمته 0.488، في حين كانت نسبة ثقافته وإلمامه بكل المعارف السياسية تقدر بـ (64.3%)، وبمتوسط حسابي بقيمة 2.62، وانحراف معياري يقدر بـ 0.535.

بينما قد اتفق المبحوثين على آرائهم بمختلف انتماءاتهم السياسية على توفر كل هذه الصفات في الخطيب إذ جاء متوسط الانحراف المعياري أقل من الواحد 0.341، قدر المتوسط الموزون بـ 2.744 وهي قيمة تقع حسب قيم المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي بين (2.34- 3) التي تساوي الموافقة في الرأي مما يعني أن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

الشكل 13: يبين توزيع العينة حسب متغير صفات الخطيب

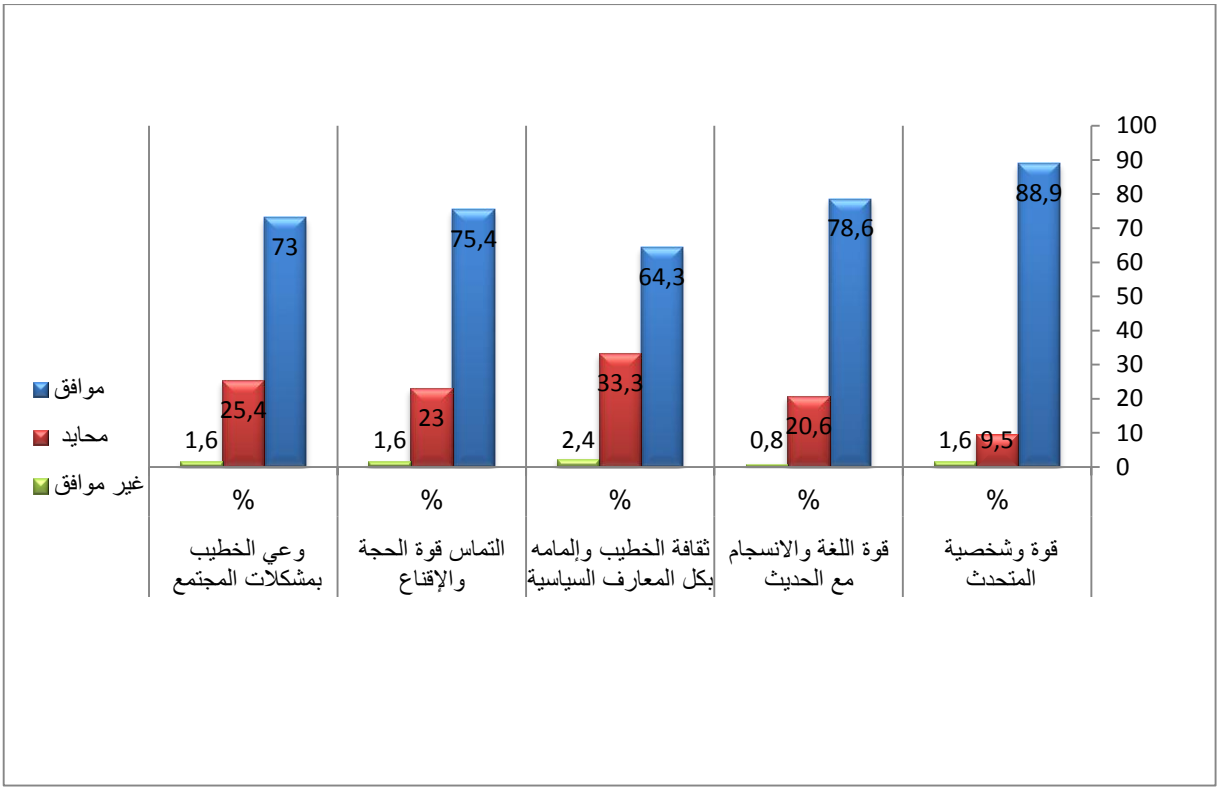

جدول رقم 15: يبين رؤية المبحوثين حول ما إذا كانت نفس الصفات المتعلقة بالخطيب تتوفر في الأحزاب الأخرى

مواصفات الخطيب / الانتماء الحزبي		غير موافق	محايد	موافق	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الرأي
FLN	ك	20	16	7	43	1,70	0,741	**محايد**
	%	15,9%	12,7%	5,6%	34,1%			
FM	ك	22	13	6	41	1,61	0,737	**موافقغير**
	%	17,5%	10,3%	4,8%	32,5%			
HMS	ك	14	18	10	42	1,90	0,759	**محايد**
	%	11,1%	14,3%	7,9%	33,3%			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري ككل						1,73	0,745	

حزب جبهة التحرير الوطني: من خلال هذا الجدول يلاحظ أن أغلب المبحوثين في حزب جبهة التحرير الوطني أجابوا بعدم توافق صفات الخطيب المذكورة في الجدول السابق (قوة شخصية المتحدث، قوة اللغة والانسجام مع الحديث، ثقافة المتحدث، التماس قوة الحجة والإقناع، وعي الخطيب بالمشاكل الاجتماعية) مع الخطيب السياسي المتحدث باسم الأحزاب السياسية الجزائرية الأخرى، بنسبة (15,9%) من أصل 126 مبحوثا ومادام المتوسط الحسابي يساوي 1,70، وهي قيمة تقع بين (1.67-2.33) من قيم المتوسط المرجح في مقياس ليكارت الثلاثي فإن اتجاه الرأي بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني تقع في خانة الحياد . بينما كان هناك اتفاق بين المبحوثين في إجاباتهم حول الحيادية في الرأي إذ جاء الانحراف المعياري أقل من الواحد بقيمة (0,741)

حزب جبهة المستقبل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد أجابوا بغير موافق على توافق صفات الخطيب مع الأحزاب السياسية الأخرى في الجزائر بنسبة (17,5%)، وبمتوسط حسابي قدره 1,61، وحسب قيم المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي فإن اتجاه الرأي لحزب جبهة المستقبل يقع في خانة عدم الموافقة، وهناك اتفاق بين المبحوثين في آرائهم حول ذلك ما تؤكده قيمة الانحراف المعياري 0,737 وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح .

حزب حركة مجتمع السلم: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين في حزب حركة مجتمع السلم كانوا محايدين في الرأي حول توفر الصفات في الخطيب المتحدث باسم الأحزاب السياسية الأخرى بنسبة (14,3%) من إجمالي العينة، وبمتوسط حسابي قدره 1,90، وهي قيمة تقع في خانة الحيادية في الرأي حسب مقياس ليكارت الثلاثي، بينما هناك اتفاق بين المبحوثين في آرائهم حول ذلك ما تؤكده قيمة الانحراف المعياري 0,759 وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح.

وبناء على هذه البيانات يتضح لنا أن أغلب المبحوثين كانوا محايدين في الرأي حول توفر صفات الخطيب المذكورة في الجدول السابق عند الخطيب المتحدث باسم الأحزاب السياسية بوجه عام وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي ما يوضحه المتوسط الحسابي الموزون(1,73)، والحيادية لها دلالات سوسيولوجية عميقة يمكن فهما على أنها موقف يشير إلى التهرب من الإجابة وعدم الإفصاح عن الرأي الذي يعني عدم الموافقة ضمنيا .

الشكل 14: يوضح توزيع العينة حسب توفر بعض الصفات في الخطيب بالنسبة للأحزاب الأخرى

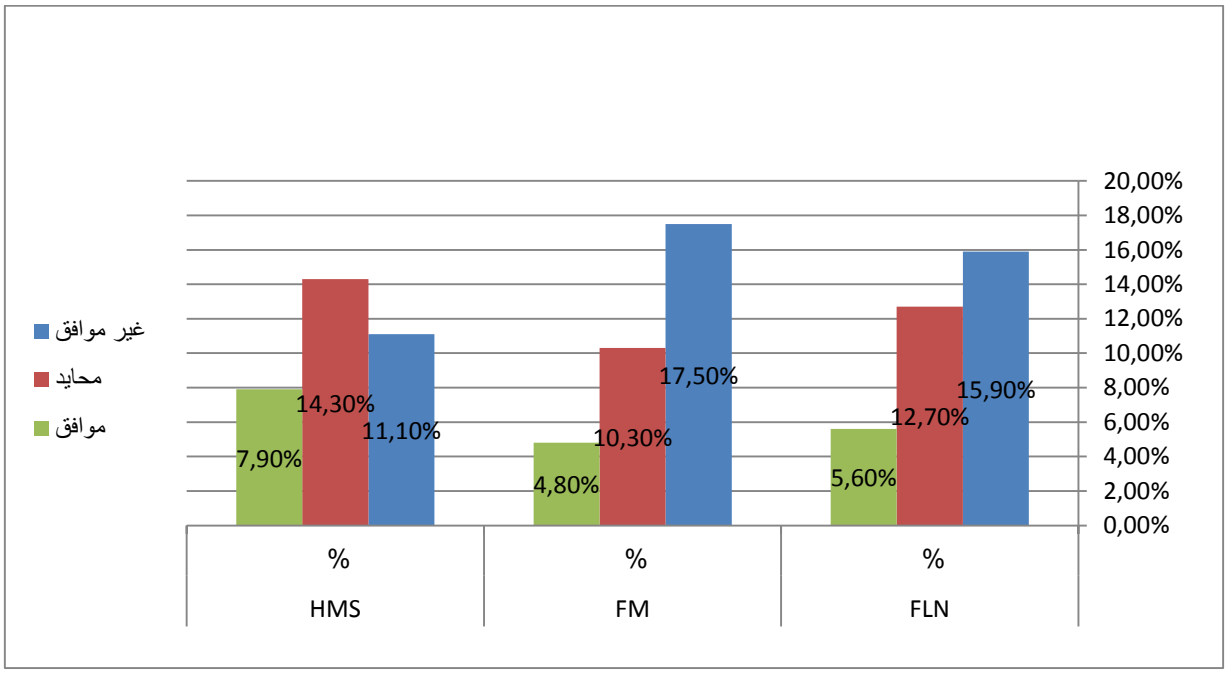

جدول رقم 16: يبين توزيع عينة البحث حسب رؤية المبحوثين حول الأسلوب الخطابي الذي تعتمده الأحزاب السياسية في الجزائر في مختلف المواعيد الانتخابية

الأسلوب الخطابي / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
الأسلوب العقلي في الطرح	ك	21	17	12	50
	%	12,7%	10,2%	7,2%	30,1%
حشد الجماهير لخدمة المصالح	ك	25	21	25	71
	%	15,1%	12,7%	15,1%	42,8%
الشفافية	ك	13	8	5	26
	%	7,8%	4,8%	3,0%	15,7%
الغموض	ك	5	7	2	14
	%	3,0%	4,2%	1,2%	8,4%
إجابات أخرى	ك	1	2	2	5
	%	0,6%	1,2%	1,2%	3,0%
المجموع	ك	65	55	46	166
	%	39,2%	33,1%	27,7%	100,0%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية أجابوا بأن الأحزاب السياسية بوجه عام في الجزائر تستخدم في خطابها السياسي أسلوب حشد الجماهير لخدمة المصالح الضيقة للحزب بنسبة (42,8%) من العدد الإجمالي للإجابات والمقدر بـ 166 إجابة، بحيث كانت نسبة الإجابات لحزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم بالتساوي بـ: (15,1%)، وحزب جبهة المستقبل بنسبة (12,7%)، أما أسلوب العقلي في الطرح فقد كانت نسبة إجاباته بواقع (30,1%)، ثم يليه أسلوب الموضوعي الشفاف بنسبة إجابات مقدرة بـ: (15,7%)، في حين كانت إجابات أسلوب الغموض وعدم الوضوح بنسبة (8,4%)، أما نسبة الإجابات الأخرى فقدرت بـ(3,0%) وكانت تتضمن إجابات مختلفة لأساليب خطابية أخرى مثل الشعبوية في الخطاب والأسلوب المناسباتي أي الخطاب الذي لا يظهر إلا في المواعيد الانتخابية.

ومن خلال هذه الإحصائيات نستنتج أن الأسلوب الخطابي للأحزاب يعتمد في الأساس على سياسة الحشد الجماهيري التي لا تخرج عن فلك المواعيد الانتخابية بهدف الحصول على مناصب قيادية في المجتمع وبالتالي لا يخرج عن المصالح الضيقة للحزب على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يشكل في ذهنية المواطن بأن الأحزاب ما هي إلا إطار يسمح بتجميع المصالح والدفاع عنها ويجعل من كل سلوك خارج عن هذه الأحزاب مناورات مدروسة الغاية منها تحقيق المصالح الشخصية لهذه الأحزاب.

الشكل 15: يبين أسلوب الخطاب السياسي للأحزاب السياسية في الجزائر

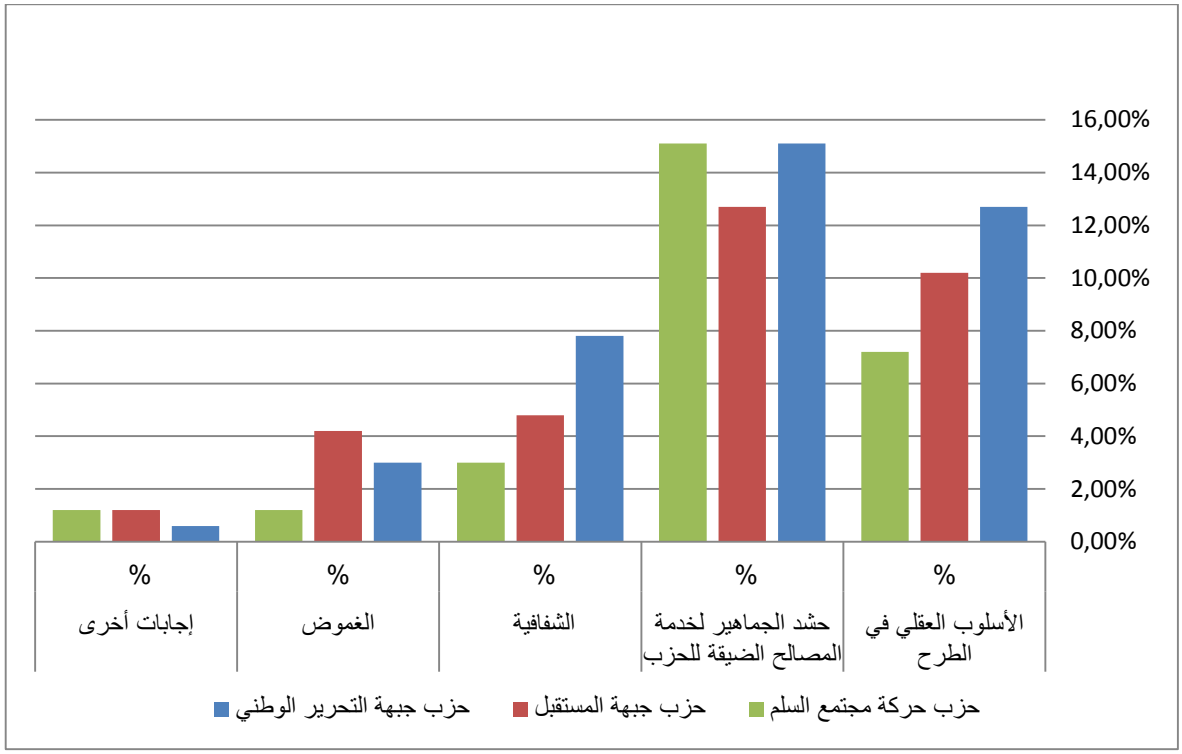

جدول رقم 17: يبين آراء المبحوثين حول درجة تأثير الخطاب السياسي للأحزاب الجزائرية على اهتمامات المواطنين

المؤشر / الانتماء السياسي		غير فعال	فعال بدرجة قليلة	فعال بدرجة متوسطة	فعال بدرجة كبيرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الرأي
FLN	ك	8	2	22	11	43	2,84	1,022	درجة متوسطة
	%	6,3%	1,6%	17,5%	8,7%	34,1%			
FM	ك	9	3	24	5	41	2,61	0,972	درجة متوسطة
	%	7,1%	2,4%	19,0%	4,0%	32,5%			
HMS	ك	16	3	20	3	42	2,24	1,055	درجة قليلة
	%	12,7%	2,4%	15,9%	2,4%	33,3%			
المتوسط الحسابي الموزون ومتوسط الانحراف المعياري الكلي							**2,56**	**1,016**	

حزب جبهة التحرير الوطني: من خلال هذا الجدول الخاص بدرجة تأثير الخطاب السياسي للأحزاب في الجزائر على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع يلاحظ أن أغلب المبحوثين في حزب جبهة التحرير الوطني أجابوا بتأثيره بدرجة متوسطة بنسبة (17,5%) من أصل 126 مبحوثا وبمتوسط حسابي يساوي 2,84، وهي قيمة تقع بين (2,50– 3,24) من قيم المتوسط المرجح في مقياس ليكارت الرباعي فإن اتجاه الرأي بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني تقع في خانة فعال بدرجة متوسطة، بينما كان هناك اختلاف بين المبحوثين في إجاباتهم حول درجة تأثير الخطاب الحزبي على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع إذ جاء الانحراف المعياري أكبر من الواحد بقيمة (1,022).

حزب جبهة المستقبل: فيما يخص حزب جبهة المستقبل نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين قد أجابوا بدرجة تأثير الخطاب الحزبي على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع بدرجة متوسطة بنسبة (19,0%) من أصل 126 مبحوثا وبمتوسط حسابي يساوي 2,61، وهي قيمة تقع بين (2,50– 3,24) من قيم المتوسط المرجح في مقياس ليكارت الرباعي فإن اتجاه الرأي بالنسبة لحزب

جبهة المستقبل تقع في خانة فعال بدرجة متوسطة، بينما كان هناك اتفاق بين المبحوثين في إجاباتهم حول درجة تأثير الخطاب الحزبي على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع إذ جاء الانحراف المعياري أقل من الواحد بقيمة (0,972).

حزب حركة مجتمع السلم: أما حركة مجتمع السلم نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين قد أجابوا بدرجة تأثير الخطاب الحزبي على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع بدرجة متوسطة بنسبة (15,9%) من أصل 126 مبحوثا، ومادام المتوسط الحسابي يساوي 2,24، وهي قيمة تقع بين (1,75–2,49) من قيم المتوسط المرجح في مقياس ليكارت الرباعي فإن اتجاه الرأي بالنسبة لحركة مجتمع السلم يقع في خانة فعال بدرجة قليلة، بينما كان هناك اختلاف بين المبحوثين في إجاباتهم حول درجة تأثير الخطاب الحزبي على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع إذ جاء الانحراف المعياري أكبر من الواحد بقيمة (1,055).

ومن خلال هذه الأرقام يتضح أن أغلب المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية يرون بأن الخطاب السياسي للأحزاب في الجزائر يؤثر بدرجة متوسطة على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع وقد كان هناك اتفاق بين الأحزاب الثلاثة حول ذلك.

الشكل 16: يبين درجة تأثير الخطاب الحزبي على اهتمامات المواطن

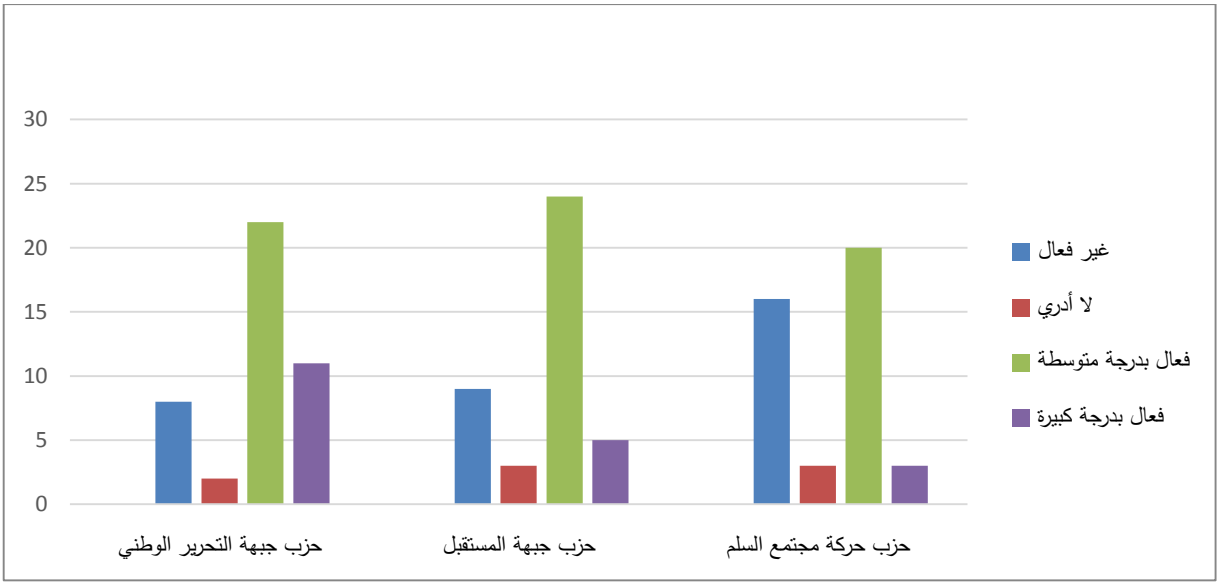

جدول رقم 18: يبين آراء المبحوثين حول أهم المشاكل الراهنة التي تواجه خطاب الأحزاب الجزائرية

المشكلات / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
مشكلة ثقة	ك	31	32	41	104
	%	11,3%	11,7%	15,0%	38,0%
مشكلة تأهيل وتدريب	ك	15	11	0	26
	%	5,5%	4,0%	0,0%	9,5%
ضعف المنابر الإعلامية	ك	17	20	14	51
	%	6,2%	7,3%	5,1%	18,6%
ضعف الوعي السياسي للمواطن	ك	17	24	18	59
	%	6,2%	8,8%	6,6%	21,5%
ضعف الوعي السياسي لأعضاء الحزب	ك	11	9	14	34
	%	4,0%	3,3%	5,1%	12,4%
المجموع	ك	91	96	87	274
	%	33,2%	35,0%	31,8%	100,0%

يتبين من خلال هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية يرون أن الخطاب السياسي للأحزاب في الجزائر يمر بأزمة ثقة بنسبة (38,0%) من العدد الإجمالي للإجابات والمقدرة بـ: 274 إجابة، وقد كانت حركة مجتمع السلم هي الأكثر تمثيلا فيها بنسبة (15,0%)، يليها حزب جبهة المستقبل بنسبة (11,7%) ثم حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (11,3%)، وقد جاءت مشكلة ضعف الوعي السياسي للمواطن الذي لا يمكّن هذا الأخير من فهم خطاب الأحزاب في المرتبة الثانية في إجابات المبحوثين بنسبة (21,5%)، وكانت أعلى نسبة تمثيلا فيها لصالح حزب جبهة المستقبل بنسبة (8,8%)، يليه حركة مجتمع السلم بنسبة (6,6%)، ثم حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (6,2%)، أما مشكلة ضعف المنابر الإعلامية كوسيلة أساسية لتوصيل مضمون الرسالة الخطابية للجماهير حلت في المرتبة الثالثة في إجابات المبحوثين بنسبة (18,6%)، وكانت أعلى

نسبة فيها لصالح حزب جبهة المستقبل بنسبة (7,3%)، يليه حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (6,2%)، ثم حركة مجتمع السلم بنسبة (5,1%)، في حين قد جاءت مشكلة ضعف الوعي السياسي للخطيب كمشكلة تواجه خطاب الأحزاب بنسبة (12,4%) ومشكلة تأهيل وتدريب بنسبة (9,5%) في ذيل الترتيب في إجابات المبحوثين

وكل هذه الإحصائيات تعكس أهم المشكلات التي تواجه الخطاب السياسي للأحزاب السياسية الجزائرية في الواقع، والتي تتحدد أساسا في أزمة الثقة وعدم مصداقية الخطاب الحزبي وهي أزمة في الحقيقة تعكس كل المشاكل التي يتخبط فيها الحزب، الأمر شكّل ولا يزال يشكل صورة سلبية عن خطابات الأحزاب في ذهنية الفرد الجزائري .

الشكل 17: يبين أهم المشكلات الراهنة التي تواجه خطاب الأحزاب السياسية

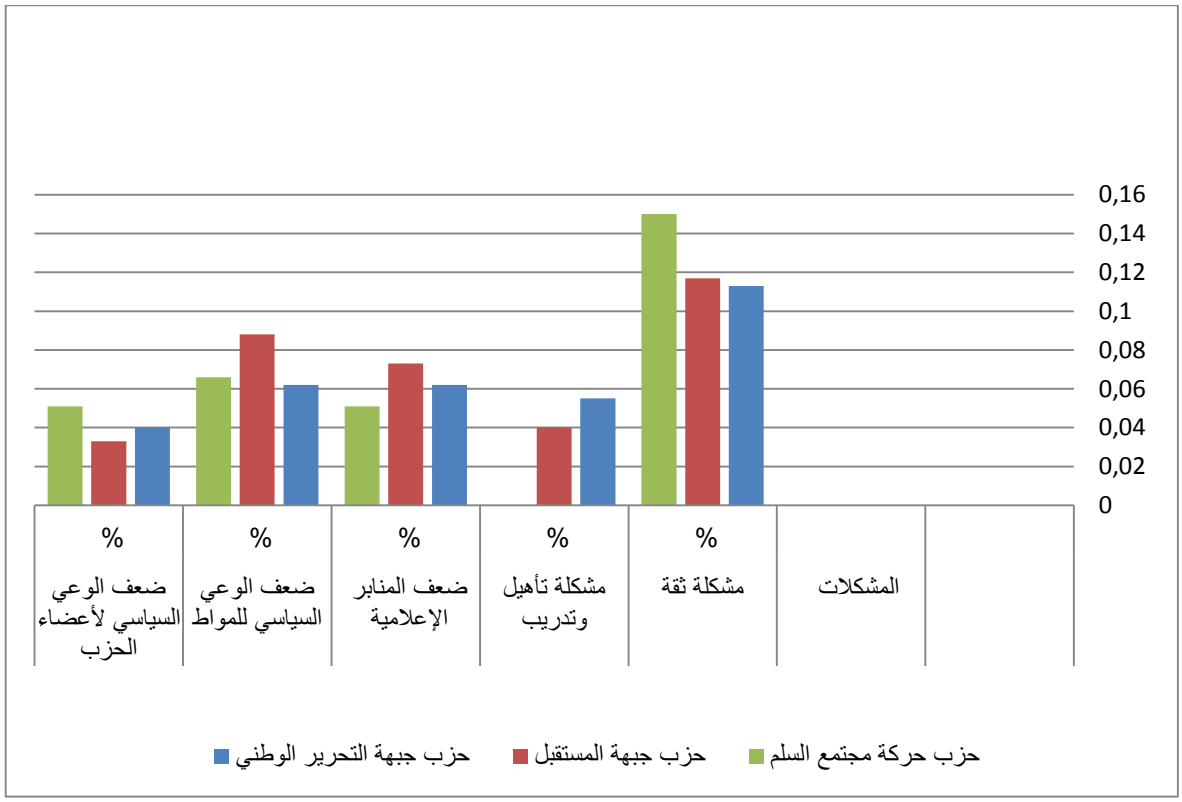

جدول رقم 19: يبين اقتراحات المبحوثين لتحسين صورة خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية

الاقتراحات / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
التركيز على فهم مطالب الشباب	ك	33	28	23	84
	%	11,7%	9,9%	8,2%	29,8%
تنفيذ الوعود المطروحة	ك	28	27	25	80
	%	9,9%	9,6%	8,9%	28,4%
الجدية والشفافية	ك	15	11	10	36
	%	5,3%	3,9%	3,5%	12,8%
الاهتمام بدور التعبئة والتجنيد	ك	8	8	5	21
	%	2,8%	2,8%	1,8%	7,4%
برامج واضحة ذات رؤية اقتصادية	ك	18	25	18	61
	%	6,4%	8,9%	6,4%	21,6%
المجموع	ك	102	99	81	282
	%	36,2%	35,1%	28,7%	100,0%

نلاحظ من خلال هذا الجدول الخاص باقتراحات المبحوثين لتحسين من صورة الخطاب السياسي للأحزاب في الجزائر أن أغلب إجابات المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية تدور حول التركيز على فهم مطالب الشباب بنسبة (29,8%) من أصل 282 إجابة (سؤال متعدد الاختيارات)، وقد كانت أعلى نسبة فيها لصالح حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (11,7%)، ثم حزب جبهة المستقبل بنسبة (9,9%)، ثم حركة مجتمع السلم بنسبة (8,2%)، يليه تنفيذ الوعود المطروحة في الخطاب بنسبة (28,4%) موزعة على الأحزاب الثلاثة بنسب متقاربة، بحيث كانت الأغلبية لحزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (9,9%)، ثم حزب جبهة المستقبل بنسبة (9,6%)، ثم حزب حركة مجتمع السلم بنسبة (8,9%)، ويليه التركيز على أن يحمل الخطاب الحزبي برامج ذات رؤية اقتصادية بنسبة (21,6%) موزعة بين الأحزاب الثلاثة بنسب متقاربة وكانت النسبة الأعلى تمثيلا لصالح حزب جبهة المستقبل بنسبة (8,9%)، ونسبة (6,4%) لكل من حزب جبهة التحرير الوطني

وحركة مجتمع السلم، أما الجدية والشفافية في إجابات المبحوثين جائت بنسبة (12,8%)، ثم الاهتمام بدور التعبئة والتجنيد بنسبة (7,4%)، ومن الملاحظ أنه لا يوجد تباين بين إجابات المبحوثين في جميع الاقتراحات وفقا لمتغير الانتماء السياسي وهو ما يؤكده تقارب النسب المئوية بين إجابات المبحوثين.

ومن خلال هذه الاقتراحات التي قدمها المبحوثين والتي تتحدد أساسا في فهم مطالب الشعب في المقام الأول وتنفيذ الوعود المطروحة في المقام الثاني وضرورة أن يحمل الخطاب برنامج ذو رؤية اقتصادية واضحة، هي في الحقيقة أهم الأزمات التي تعاني منها الأحزاب اليوم، ليس فقط على مستوى الخطاب بل على جميع المستويات، باعتبار أن هذه الاقتراحات التي أكد عليها المبحوثين هي حلول لمشكلات عميقة تعاني منها الأحزاب بالفعل، وهو ما يؤثر سلبا على الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع .

الشكل 18: يبين اقتراحات المبحوثين لتحسين صورة الخطاب السياسي للأحزاب الجزائرية

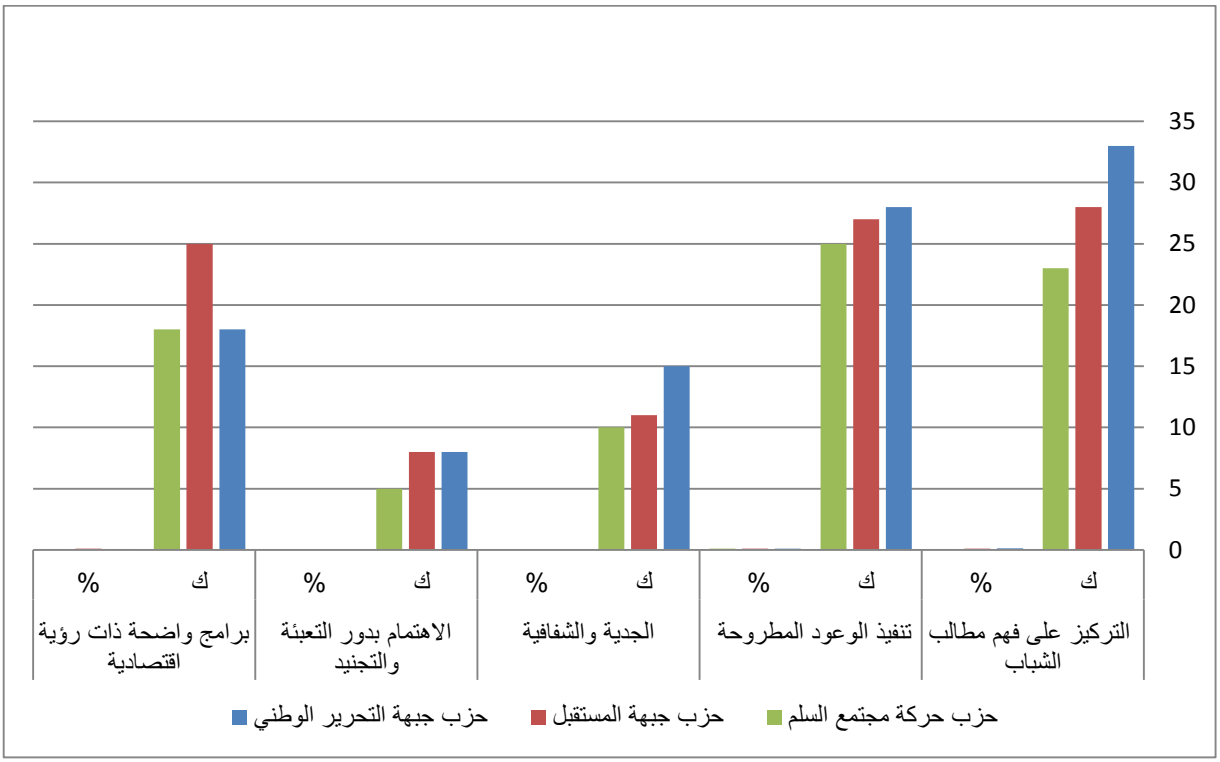

المحور الثالث: البرامج السياسية للأحزاب وتأثيرها على المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية لأفراد المجتمع الجزائري

جدول رقم 20: يبين توزيع عينة البحث حسب العلاقة القائمة بين متغير المدة النضالية في الحزب ومدى إطلاع المبحوثين على قوانين البرنامج الداخلي للحزب.

الانتماء السياسي	المؤشر		من سنة إلى أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	من 15 إلى أقل من 20 سنة	من 20 سنة فأكثر	المجموع
	المدة النضالية							
FLN	نعم	ك	6	10	5	2	3	26
		%	4,76%	7,93%	3,96%	1,58%	2,38%	20,63%
	لا	ك	10	5	2	0	0	17
		%	7,93%	3,96%	1,58%	0,0%	0,0%	13,49%
FM	نعم	ك	3	14	_	_	_	17
		%	2,38%	11,11%	_	_	_	13,49%
	لا	ك	18	6	_	_	_	24
		%	14,28%	4,76%	_	_	_	19,04%
HMS	نعم	ك	6	4	6	0	3	19
		%	4,76%	3,17%	4,76%	0,0%	2,38%	15,07%
	لا	ك	19	4	0	0	0	23
		%	15,07%	3,17%	0,0%	0,0%	0,0%	18,25%
المجموع	نعم	ك	15	28	11	2	6	62
		%	11,9%	22,2%	8,7%	1,6%	4,8%	49,2%
	لا	ك	47	15	2	0	0	64
		%	37,3%	11,9%	1,6%	0,0%	0,0%	50,8%
المجموع الكلي		ك	62	43	13	2	6	126
		%	49,2%	34,1%	10,3%	1,6%	4,8%	100,0%

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية أجابوا بعدم اطلاعهم على البرنامج الداخلي للحزب الذي يوضح كل قوانينه وتنظيماته الداخلية بنسبة (50,8%) من إجمالي عينة البحث، وكانت أعلى نسبة فيها تمثيلا لصالح فئة المدة النضالية ما بين (1- إلى أقل من 5 سنوات)، وبالنسبة لمتغير الانتماء السياسي فقد كانت الأغلبية فيها لصالح حزب جبهة المستقبل

بنسبة (19,04%) من إجمالي عينة البحث، أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بأنهم اطلعوا على البرنامج بمختلف انتماءاتهم السياسية فقدرت نسبتهم بـ: (49,2%) من أجمالي عينة البحث، وكانت أعلى نسبة فيها تمثيلا لصالح فئة المدة النضالية (5- إلى أقل من 10 سنوات)، وبالنسبة لمتغير الانتماء السياسي فكان حزب جبهة التحرير الوطني الأعلى تمثيلا فيها بنسبة (20,63).

ومن خلال هذه البيانات نستنتج ما يلي:

- أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير المدة النضالية ومتغير الاطلاع على قوانين البرنامج الداخلي للحزب كما يؤكدها اختبار كا2 لقياس الاستقلالية في الجدول رقم (21)، الذي يبين أن قيمة كا2 المحسوبة أكبر من قيمة كا2 المجدولة، الأمر الذي يفسر انه كلما زادت المدة النضالية كلما زاد الاهتمام بالقوانين الداخلية للحزب والعكس صحيح
- عدم الاطلاع على قوانين البرنامج الداخلي هو مؤشر لعدم الالتزام السياسي الذي يرتبط أساسا بمسألة الوعي السياسي ويكشف عن الدوافع الحقيقية للانتساب الحزبي، وما دام أن أغلب المبحوثين لم يطّلعوا على ذلك وأغلبهم من الفئة الأقل نضالا (1- إلى أقل من 5 سنوات) الأمر الذي يجعلنا نستبعد عامل الاقتناع ببرنامج الحزب كدافع أساسي للانتساب الحزبي كما يوضح الجدول رقم (8) ونؤكد على أن الدوافع مرتبطة بمنافع أخرى أكثر منها اقتناعا بالحزب.
- **ملاحظة:** علامة (-) تعني عدم وجود إجابات ذلك أن حزب جبهة المستقبل لم يتعدى 10 سنوات منذ تأسيسه (تأسس عام 2012).

جدول رقم 21: يبين مدى التباين بين متغير المدة النضالية ومتغير الاطلاع على قوانين البرنامج الداخلي للحزب

كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	كا2 الجدولية	العلاقة
34,654	4	0.000	9,49	توجد علاقة طردية

الشكل 19: يبين العلاقة بين متغير المدة النضالية ومتغير الاطلاع على قوانين البرنامج الداخلي للحزب

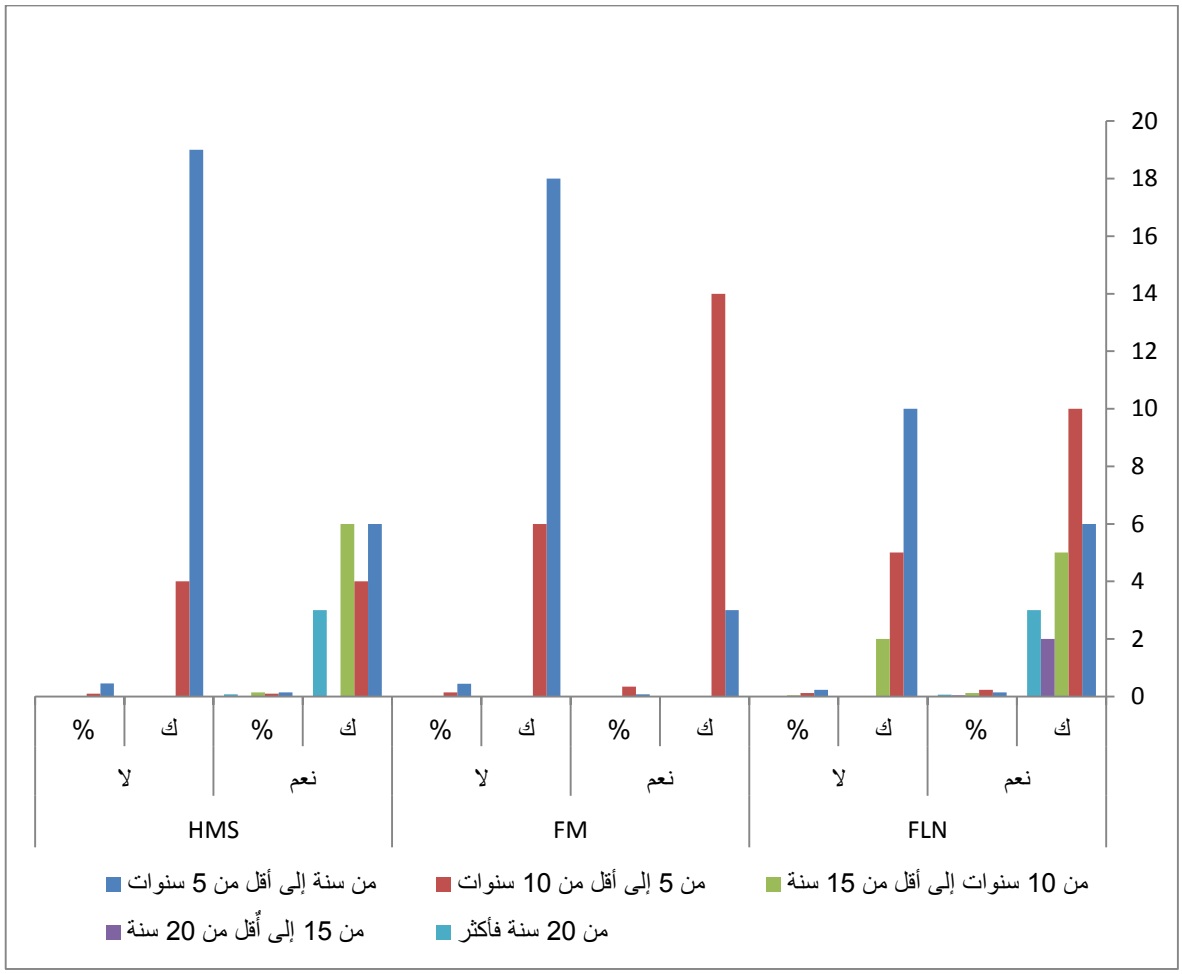

جدول رقم 22: يبين توزيع عينة البحث حسب العلاقة بين متغير المدة النضالية ومتغير امتلاك نسخة من البرنامج الانتخابي للانتخابات المحلية 27 نوفمبر 2021

المدة النضالية / المؤشر		من سنة إلى أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	من 15 إلى أقل من 20 سنة	من 20 سنة فأكثر	المجموع
نعم	ك	37	33	12	1	6	89
	%	29,4%	26,2%	9,5%	0,8%	4,8%	70,6%
لا	ك	25	10	1	1	0	37
	%	19,8%	7,9%	0,8%	0,8%	0,0%	29,4%
المجموع	ك	62	43	13	2	6	126
	%	49,2%	34,1%	10,3%	1,6%	4,8%	100,0%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم المبحوثين أكدوا بأنهم يمتلكون نسخة من البرنامج الانتخابي الخاص بالحزب الذي ينتمون إليه وذلك بنسبة (70,6%) من إجمالي عينة البحث، وكانت أعلى نسبة فيها تمثيلا لصالح فئة المدة النضالية التي تقع بين (1-إلى أقل من 5 سنوات) بنسبة (29,4%)، أما المبحوثين الذين أجابوا بـ "لا" فكانت نسبتهم تقدر ب: (29,4%) من أجمالي عينة البحث، وكانت أعلى نسبة فيها تمثيلا لصالح فئة المدة النضالية التي تقع بين (1-إلى أقل من 5 سنوات) بنسبة (19,8%).

من خلال هذه البيانات نلاحظ أن أغلب المبحوثين يمتلكون نسخة من البرنامج الانتخابي لصالح فئة المدة النضالية التي تقع بين (1-إلى أقل من 5 سنوات)، مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، أي أنه كلما قلت المدة النضالية كلما زاد اهتمام المناضلين بالبرنامج الانتخابي، وهو ما يؤكده اختبار كا2 من خلال الجدول رقم (23) بحيث يبين أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، مادام أن قيمة كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية.

وبمقارنة بسيطة بين الجدول رقم (20) والجدول الحالي يتضح أن اهتمام أغلبية المبحوثين ينصب في البرامج الانتخابية أكثر منه بالشؤون الداخلية للحزب، الأمر الذي يعطي انطباعا أن نشاطات

الأحزاب تتحدد بالمواعيد الانتخابية، كما يعطي ذلك دلالة سوسيولوجية بأن الانتماء إلى الأحزاب السياسية في الجزائر هو مجرد انتساب في صورة شكلية الذي لا يعني بالضرورة التزاما سياسيا.

جدول رقم 23: يبين مدى التباين بين بين متغير المدة النضالية وامتلاك نسخة من البرنامج الانتخابي للحزب

كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	كا2 الجدولية	العلاقة
10,212	4	0,037	9,49	توجد علاقة عكسية

الشكل 20: يبين توزيع عينة البحث حسب العلاقة بين متغير المدة النضالية وامتلاك نسخة من البرنامج الانتخابي لانتخابات (27-11-2021)

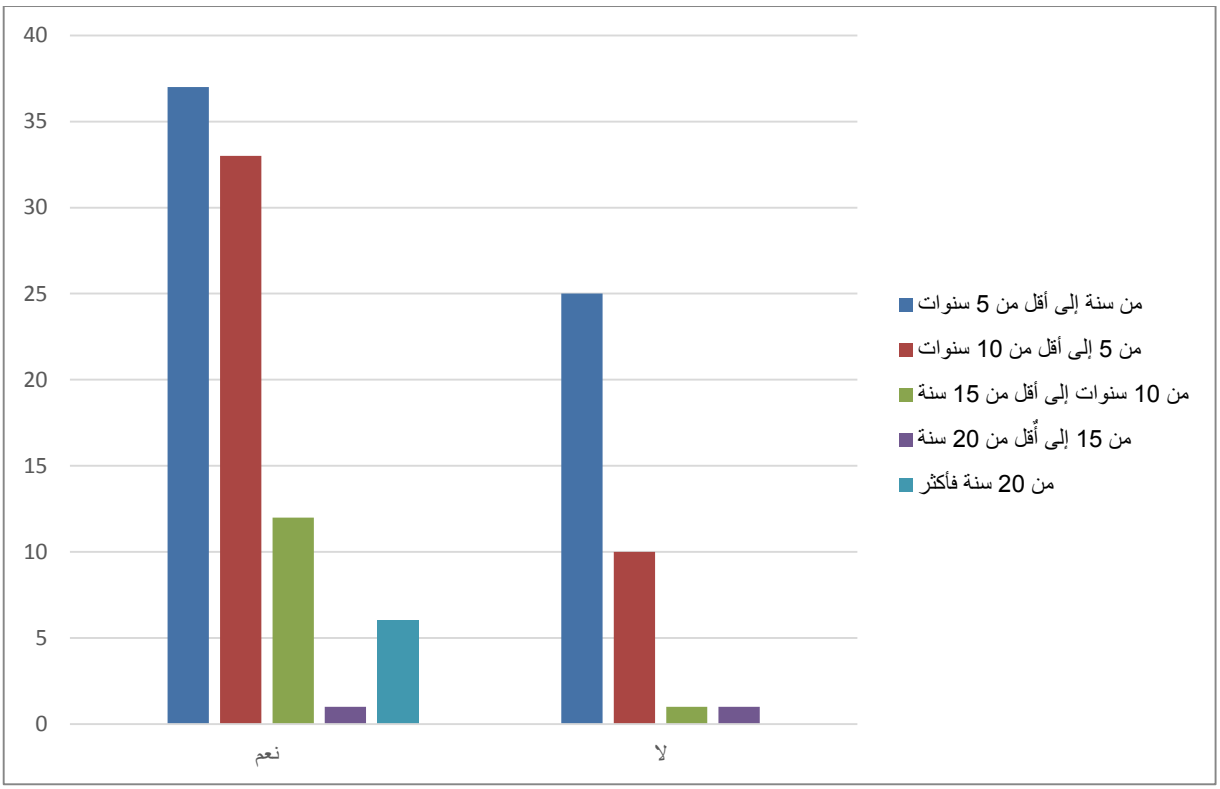

جدول رقم 24: يبين توزيع عينة البحث حسب متغير أهداف برامج الحزب

أهداف البرنامج / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
عملية الحشد الجماهيري	ك	13	11	6	30
	%	6,7%	5,7%	3,1%	15,5%
تحقيق مطالب الشعب	ك	40	29	36	105
	%	20,6%	14,9%	18,6%	54,1%
الوصول إلى السلطة	ك	10	11	14	35
	%	5,2%	5,7%	7,2%	18,0%
التنافس على البرامج الحزبية	ك	4	7	3	14
	%	2,1%	3,6%	1,5%	7,2%
الحصول على امتيازات مادية	ك	0	6	0	6
	%	0,0%	3,1%	0,0%	3,1%
إجابات أخرى	ك	0	2	2	4
	%	0,0%	1,0%	1,0%	2,1%
المجموع	ك	67	66	61	194
	%	34,5%	34,0%	31,4%	100,0%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية أجابوا بأن أهداف الحزب من خلال برنامجه يتحدد في تحقيق مطالب الشعب بنسبة (54,1%) من أصل عدد الإجابات والمقدرة بـ: 194 إجابة (سؤال متعدد الاختيارات)، وكانت أعلى نسبة فيها لصالح حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (20,6%) من أصل عدد الإجابات، ثم حركة مجتمع السلم بنسبة (18,6%)، ونسبة (14,9%) لصالح حزب جبهة المستقبل، ويليه الوصول إلى السلطة بنسبة (18,0%)، ثم يليه الحشد الجماهيري بنسبة (15,5%)، والتنافس على البرامج الحزبية بنسبة (7,2%)، والحصول على امتيازات مادية بنسبة (3,1%)، وقد كانت هذه النسب موزعة بين الأحزاب الثلاثة بنسب متقاربة مما يعني وجود اتفاق بين المبحوثين حول الأهداف، أما في ما يخص الإجابات

الأخرى فكانت تدور حول نشر الوعي السياسي وتجسيد برنامج الحزب عل أرض الواقع والمساهمة في النهوض والرقي بالدولة الجزائرية كأهداف أخرى تسعى الأحزاب إلى تحقيقها.

من خلال هذه البيانات يتضح أن تحقيق مطالب الشعب يعتبر من الأهداف الأساسية لكل حزب سياسي وجب تجسيده، والذي من خلاله يمكن كسب مؤيدين للبرنامج الحزبي، ولكن ومن خلال حضورنا لبعض اللقاءات الشعبية التي نظمتها الأحزاب السياسية الثلاثة محل الدراسة أثناء فترة الحملة الانتخابية لمحليات (27 نوفمبر 2021) لاحظنا أن الأحزاب محل الدراسة تغيب عنها رؤية واضحة لبرامج حقيقية يمكن تجسيدها على أرض الواقع حتى وإن كانت بعض الأحزاب تعطي بعض البرامج الواقعية ولكن لا تعطي الآليات والكيفيات اللازمة لتجسيدها في الواقع، مثل مشكلة البطالة التي تتجاوز كل إمكانيات الحزب على المستوى المحلي ويحتاج إلى إمكانيات على مستوى أعلى من السلطة.

الشكل 21: يبين أهداف برامج الحزب

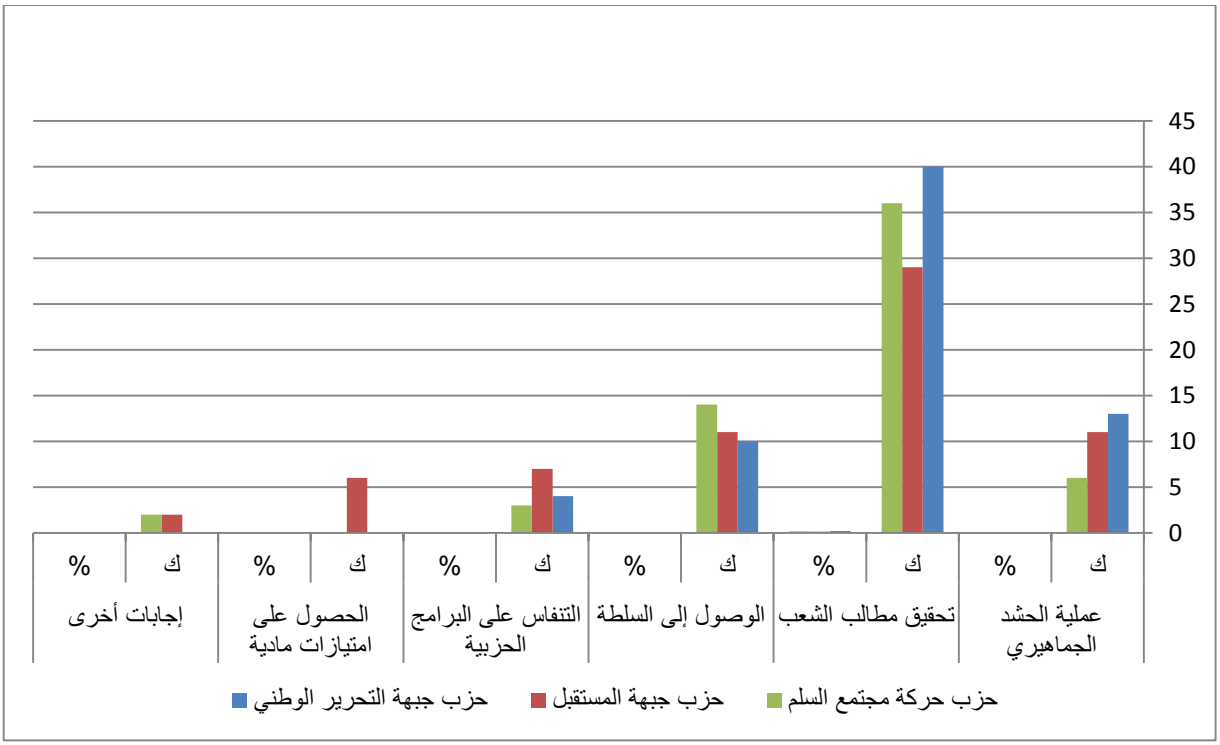

جدول رقم 25: يبين توزيع المبحوثين حسب المجالات التي يهتم بها برنامج الحزب

الانتماء الحزبي / المجالات		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
رهان الأمن والاستقرار	ك	31	39	31	101
	%	10,3%	13,0%	10,3%	33,6%
التنمية والاقتصاد	ك	37	30	24	91
	%	12,3%	10,0%	8,0%	30,2%
مجال الرياضة	ك	13	12	4	29
	%	4,3%	4,0%	1,3%	9,6%
مجال السياسة	ك	15	14	18	47
	%	5,0%	4,7%	6,0%	15,6%
مجال الثقافة	ك	11	14	8	33
	%	3,7%	4,7%	2,7%	11,0%
المجموع	ك	107	109	85	301
	%	35,5%	36,2%	28,2%	100,0%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن رهان الأمن والاستقرار أخذ الحيز الأكبر في إجابات المبحوثين من مختلف انتماءاتهم السياسية بنسبة (33,6%) من أصل عدد الإجابات المقدرة بـ: 301 إجابة، في حين بلغت نسبة مجال التنمية والاقتصاد (30,2%)، بخلاف باقي المجالات كمجال السياسة التي قدرت بنسبة (15,6%)، ومجال الثقافة بنسبة (11,0%)، وفي الأخير مجال الرياضة بنسبة(9,6%)، وقد كانت إجابات الأحزاب محل الدراسة متقاربة وهو ما تؤكده النسب المئوية والتكرارات.

نظرا لهذه البيانات تتحدد فكرة الأمن والاستقرار كأساس تبنى عليه برامج الأحزاب السياسية اليوم، وفكرة الأمن والاستقرار لها خلفية تاريخية جاءت من خلال سنوات الجمر في الجزائر (1992-1998) التي بدأها الرئيس السابق " اليمين زروال" كفكرة وجسدها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" كمشروع (المصالحة الوطنية)، ومنذ ذلك الحين أصبحت تقريبا كل البرامج الحزبية تتغنى بفكرة الأمن

والاستقرار ويراهن عليها الفاعلين الحزبيين ويورثونها للأجيال الأخرى، الأمر الذي يفسر نمطية البرامج الحزبية وتكراريتها لأفكار قديمة صنعتها ظروف قديمة مختلفة كل الاختلاف عن الظروف الراهنة، كما يفسر غياب مواضيع ذات رؤية اقتصادية قابلة للتجسيد على أرض الواقع في ظل ما تسمح به الظروف.

الشكل 22: يبين مجالات برنامج الحزب

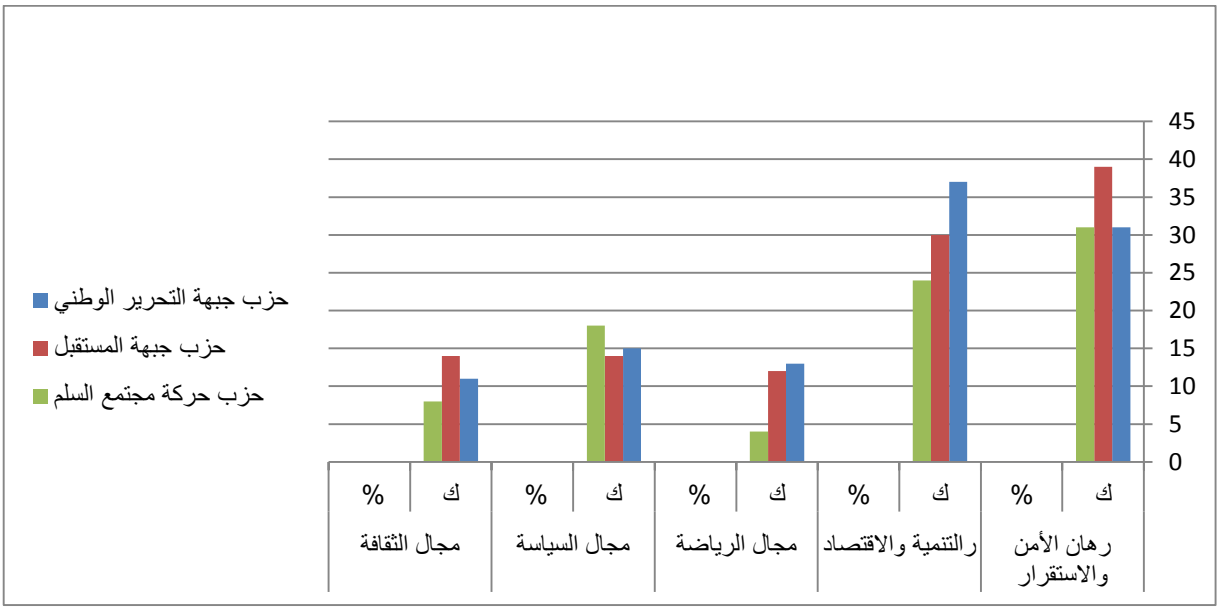

جدول رقم 26: يبين مدى توافق برامج الأحزاب السياسية الجزائرية مع مستوى طموح المواطن ومدى توافقها مع الممارسات السياسية الملموسة

المؤشر / توافق البرامج		غير موافق	محايد	موافق	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الرأي
برامج الأحزاب من مستوى طموحات المواطن	ك	24	27	75	126	2,40	0,792	موافق
	%	19%	21,4%	59,5%	100%			
برامج الأحزاب تتجسد في الواقع	ك	76	26	24	126	1,59	0,793	غير موافق
	%	60,3%	20,6%	19%	100%			
المتوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري الكلي						**2**	**0,630**	

نلاحظ من خلال هذا الجدول الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير توافق برامج الأحزاب مع طموحات المواطن ومدى توافق هذه البرامج مع الممارسات الملموسة أن أغلب المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية وافقوا على أن برامج الأحزاب هي من مستوى طموحات المواطن بنسبة (59,5%) من العدد الإجمالي للعينة، وبمتوسط حسابي يقدر بـ: 2,40، وهي قيمة تقع بين (2,34– 3) من قيم المتوسط المرجح في مقياس ليكارت الثلاثي، مما يعني أن اتجاه إجابات العينة بالنسبة لمتغير توافق برامج الأحزاب مع طموحات المواطن تساوي الموافقة، كما يلاحظ من خلال الجدول وجود توافق بين إجابات المبحوثين على ذلك بحيث قدرت قيمة الانحراف المعياري ب: 0,792 وهي أقل من الواحد وبالنسبة لمتغير توافق برامج الأحزاب الجزائرية مع الممارسات السياسية الملموسة فنلاحظ أن الغالبية من المبحوثين أجابوا بعدم الموافقة بنسبة (60,3%)، وبمتوسط حسابي يقدر بـ: 1,59، وهي قيمة تقع في خانة عدم الموافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي (1– 66,1)، وبانحراف معياري قدره 0,793 وهو أقل من الواحد ما يفسر وجود توافق بين إجابات المبحوثين.

وبناء على هذه الإحصائيات وبمقارنة بسيطة بين متغير توافق البرامج الحزبية مع طموحات المواطن ومتغير توافق هذه البرامج مع الممارسات الملموسة في الواقع يتبين أن برامج الأحزاب على المستوى النظري هي برامج تمثل أفراد المجتمع وتتوافق مع طموحاتهم لكن على المستوى التطبيقي فهو العكس تماما بحيث أن تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع يبقى محل إشكال بالنسبة للأحزاب الجزائرية، الأمر الذي يشكل أزمة ثقة بين الأحزاب والمواطن.

الشكل 23: يبين مدى توافق برامج الأحزاب السياسية في الجزائر مع طموحات المواطن ومدى توافقها مع الممارسات السياسية الملموسة

جدول رقم 27: يبين الوسائط التي يعتمدها الحزب للتسويق السياسي لبرامجه في مختلف المواعيد الانتخابية

نوعية الوسائل / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
الصور والملصقات	ك	29	29	33	91
	%	11,9%	11,9%	13,6%	37,4%
اللقاءات مع الجماهير	ك	28	25	17	70
	%	11,5%	10,3%	7,0%	28,8%
مواقع التواصل اجتماعي	ك	32	28	21	81
	%	13,2%	11,5%	8,6%	33,3%
إجابات أخرى	ك	0	0	1	1
	%	0,0%	0,0%	0,4%	0,4%
المجموع	ك	89	82	72	243
	%	36,6%	33,7%	29,6%	100,0%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأحزاب السياسية محل الدراسة تعتمد في المرتبة الأولى في تسويقها لحملاتها الانتخابية على الصور والملصقات بنسبة (37,4%) من أصل عدد الإجابات المقدرة بـ: 243 إجابة، وتليها مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة (33,3%)، وفي الأخير تعتمد على اللقاءات مع الجماهير(اللقاءات الجوارية) بنسبة (28,8%)، وقد كانت إجابات المبحوثين من مختلف انتماءاتهم السياسية متقاربة نوعا ما، أما بخصوص الإجابات الأخرى فقد صرح المبحوث بأن الأحزاب السياسية تعتمد أيضا على الجرائد الخاصة للترويج لبرامجها الانتخابية.

توضح هذه البيانات أن الاعتماد على تقنية " الصورة" كوسيلة أساسية عند الأحزاب لتسويق برامجها الانتخابية سواء كان الاعتماد على المطويات التي تلخص برنامج الحزب في أهم المشاريع التي يعمل على تجسيدها في حال فوزه في الانتخابات، أومن خلال الاعتماد على الملصقات التي تتضمن صور للمترشحين في الانتخابات، والملاحظ كذلك من خلال الجدول أن الأحزاب تقريبا تستخدم نفس الوسائل التسويقية بدون أي تميز بين حزب وآخر، كما نلاحظ كذلك عدم وجود تنوع في

الوسائل التي تسوق للبرنامج الانتخابي بين الأحزاب بدليل وجود إجابة واحدة من الاجابات الأخرى من أصل من 243 إجابة، وهذا له دلالة سوسيولوجية يمكن فهمها على أن المترشحين باسم الأحزاب يعتمدون مسبقا على مجموعة من الناخبين تعودوا على التصويت لهم والذين تربطهم بهم علاقات ومعارف قد تكون باسم الصداقة أو الجيرة أو القرابة في إطار علاقات الزبونية، الأمر في نظرهم لا يحتاج إلى استخدام كل هذه الوسائل التسويقية، وهو ما صّرح به بعض المبحوثين بقولهم " الانتخابات هي من نصيبنا فمن ورائنا ناخبين أوفياء تعودوا على التصويت لصالح حزبنا منذ نعومة أظافرهم" .

الشكل 24: يبين نوعية الوسائل التي يستخدمها الحزب للتسويق السياسي لبرامجه الانتخابية

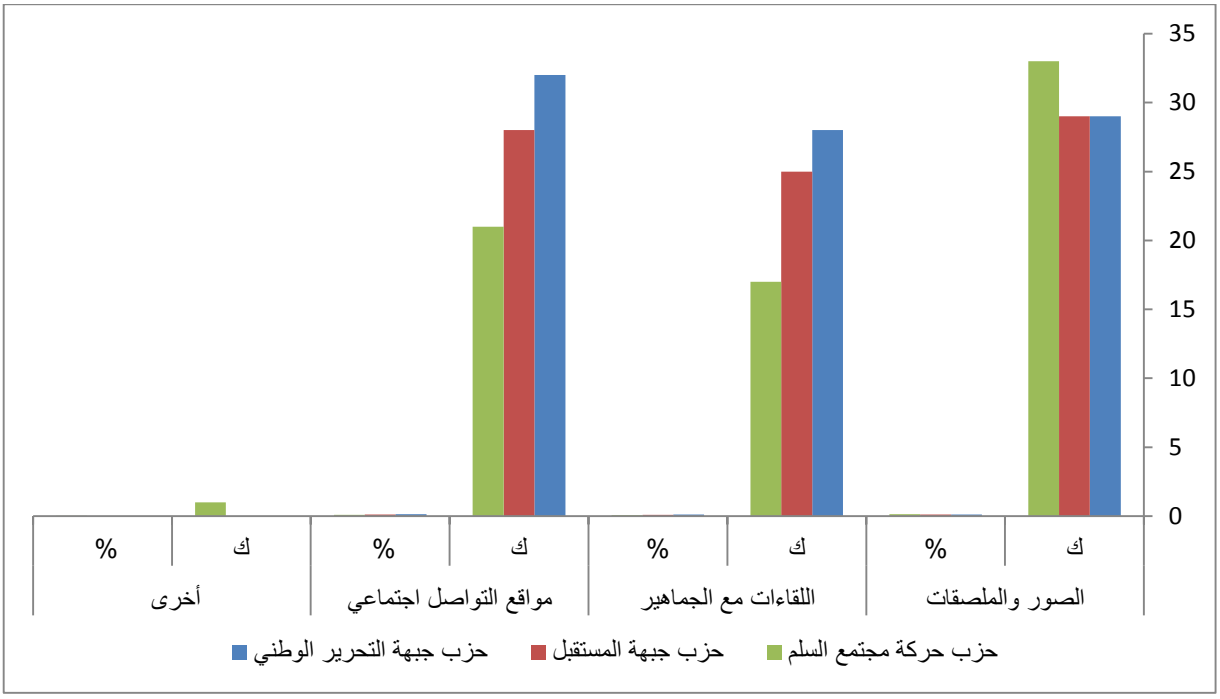

جدول رقم 28: يبين مدى قدرة برامج الأحزاب الجزائرية على تفعيل المشاركة الانتخابية للمواطن

المؤشر / الانتماء السياسي		غير موافق	محايد	موافق	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الرأي
FLN	ك	9	6	28	43	2,44	0,825	**موافق**
	%	7,1%	4,8%	22,2%	34,1%			
FM	ك	18	8	15	41	1,93	0,905	**محايد**
	%	14,3%	6,3%	11,9%	32,5%			
HMS	ك	15	9	18	42	2,07	0,894	**محايد**
	%	11,9%	7,1%	14,3%	33,3%			
المتوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري الكلي						**2,15**	**0,895**	

حزب جبهة التحرير الوطني: من خلال هذا الجدول الخاص بتوزيع عينة البحث حسب متغير قدرة الأحزاب على تفعيل المشاركة الانتخابية لأفراد المجتمع نلاحظ أن أغلب المبحوثين في حزب جبهة التحرير الوطني وافقوا على ذلك بنسبة (22,2%) من إجمالي العينة، بمتوسط حسابي يساوي 2,84، وهي قيمة تقع بين (2,34– 3) من قيم المتوسط المرجح في مقياس ليكارت الثلاثي، وبالتالي اتجاه الرأي بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني يساوي الموافقة، بينما كان هناك اتفاق بين المبحوثين في إجاباتهم إذ جاء الانحراف المعياري أقل من الواحد بقيمة 0,825 .

حزب جبهة المستقبل: نلاحظ أن أغلب المبحوثين في حزب جبهة المستقبل أجابوا بعدم قدرة برامج الأحزاب على تفعيل المشاركة الانتخابية لأفراد المجتمع بنسبة (14,3%)، وبمتوسط حسابي يساوي 1,93، الذي يعني الحيادية في الرأي وفقا لقيم المتوسط المرجح (1,67– 2,33) لمقياس ليكارت الثلاثي، وقد كان هناك اتفاق بين المبحوثين في إجاباتهم حول ذلك إذ جاء الانحراف المعياري أقل من الواحد بقيمة 0,905.

حركة مجتمع السلم: نلاحظ أن أغلب المبحوثين في حزب حركة مجتمع السلم أجابوا بالموافقة بنسبة (14,3%)، وما دام المتوسط الحسابي يساوي 2,07 وهي قيمة تقع بين (1,67– 2,33) في

مقياس ليكارت الثلاثي، فان اتجاه الرأي لحزب حركة مجتمع السلم يساوي الحيادية في الرأي، وقد كان هناك اتفاق بين المبحوثين في إجاباتهم حول ذلك إذ جاء الانحراف المعياري أقل من الواحد بقيمة 0,894.

نلاحظ من خلال هذه البيانات أن أغلب المبحوثين كانوا محايدين وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي، ونحن كباحثين سوسيولوجيينعلينا فك شفرات هذا الحياد، على اعتبار أن الحياد هو إشارة إلى المجانبة كما يعتبر ملجأ للأمان، كما أن الوسطية لا تعني بالضرورة الموضوعية بقدر ما تعني اللامبالاة بالواقع وعدم الاكتراث له، وبما أن المبحوثين هم مناضلين ويدركون جيدا واقع الأحزاب السياسية في الجزائر بحكم انتسابهم الحزبي وانخراطهم في مجال السياسة، فإنه يمكن قراءة هذه الحيادية على أنها التهرب من الإجابة التي تعني ضمنيا عدم الموافقة.

الشكل 25: يبين قدرة برامج الأحزاب على تفعيل المشاركة الانتخابية لأفراد المجتمع

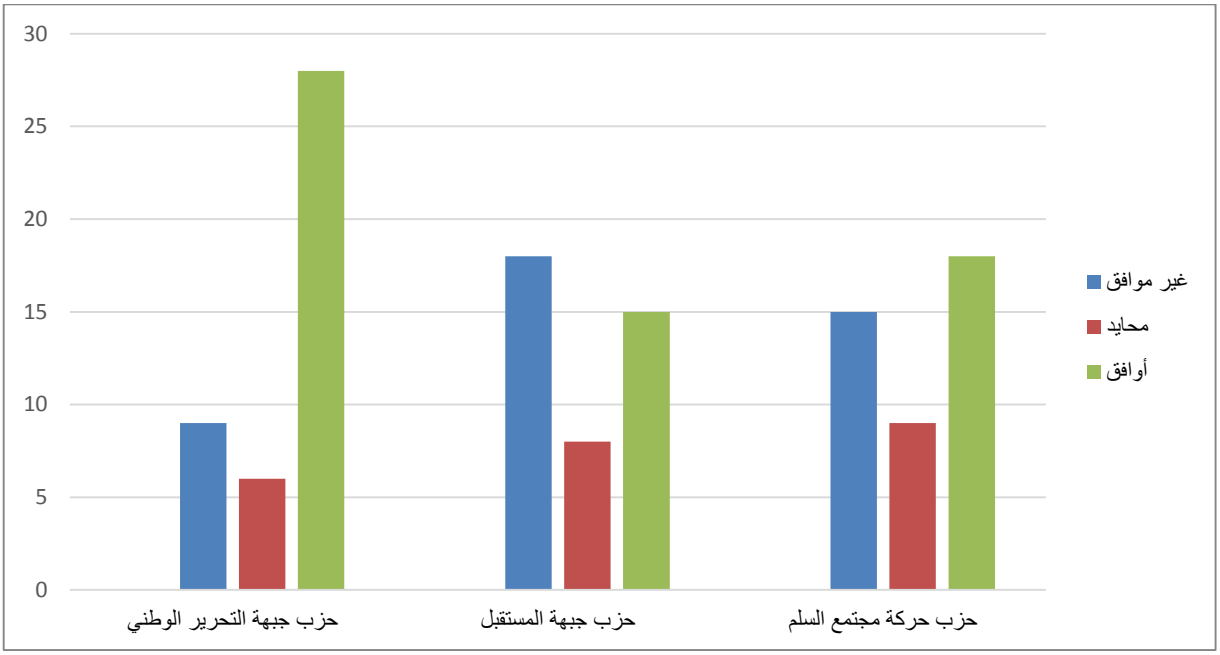

جدول رقم 29: يبين مدى اعتماد الحزب على الخرجات الميدانية في بناء البرامج

الانتماء السياسي / المؤشر		لا	لا أدري	نعم	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الرأي
FLN	ك	4	15	24	43	2,47	0,667	نعم
	%	3,2%	11,9%	19,0%	34,1%			
FM	ك	0	15	26	41	2,63	0,488	نعم
	%	0,0%	11,9%	20,6%	32,5%			
HMS	ك	5	13	24	42	2,45	0,705	نعم
	%	4,0%	10,3%	19,0%	33,3%			
المتوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري الكلي						**2,52**	**0,629**	

حزب جبهة التحرير الوطني: من الملاحظ من خلال الجدول الذي يبين الخرجات الميدانية التي يعتمدها الحزب في بناء برامجه السياسية أن أغلب المبحوثين من حزب جبهة التحرير الوطني أجابوا على اعتماد حزبهم على الخرجات الميدانية كأساس لبناء البرنامج الحزبي بنسبة (19,0%) من أصل العدد الإجمالي للعينة ككل، بمتوسط حسابي (2,47) وهي قيمة تقع بين (2,34– 3) التي تساوي الموافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي، كما أن هناك اتفاق بين المبحوثين حول اعتماد الحزب على هذه الخرجات لأن قيمة الانحراف المعياري جاءت أقل من الواحد (0,667)

حزب جبهة المستقبل: أغلب المبحوثين من حزب جبهة المستقبل أجابوا على اعتماد حزبهم على الخرجات الميدانية بنسبة (20,6%) بمتوسط حسابي (2,63) وهي قيمة تقع بين (2,34– 3) التي تساوي الموافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وقدرت قيمة الانحراف المعياري بـ: 0,488، وهي قيمة أقل من الواحد مما يعني أن هناك اتفاق بين المبحوثين حول اعتماد حزبهم على الخرجات الميدانية في بناء البرامج السياسية.

حركة مجتمع السلم: أغلب المبحوثين من الحزب أجابوا على اعتماد حزبهم على الخرجات الميدانية بنسبة (19,0%) وهي نسبة متساوية مع حزب جبهة التحرير الوطني، بمتوسط حسابي

(2,45) وهي قيمة تقع بين (2,34 – 3) وتعني الموافقة في الرأي حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وقدرت قيمة الانحراف المعياري بـ: 0,705، وهي قيمة أقل من الواحد مما يعني وجود اتفاق بين المبحوثين حول اعتماد حزبهم على الخرجات الميدانية في بناء البرامج السياسية.

يتبين لنا من خلال هذه البيانات أن جل الأحزاب تعتمد على الخرجات الميدانية في بناء برامجها السياسية، لكن هل هذه الخرجات تتم بصفة دائمة أم أنها خرجات موسمية مناسباتية؟ هذا السؤال يبين أكثر طبيعة هذه الخرجات والدوافع الحقيقية من ورائها وهو ما سيتوضح أكثر من خلال الجدول التالي.

الشكل 26: يبين اعتماد الحزب على الخرجات الميدانية في بناء برامجه السياسية.

جدول رقم 30: يبين طبيعة الخرجات الميدانية للحزب

طبيعة الخرجاتالميدانية / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
خرجات ميدانية بصفة دائمة	ك	11	8	8	27
	%	14,9%	10,8%	10,8%	36,5%
خرجات ميدانية تجهيزا للانتخابات	ك	13	18	16	47
	%	17,6%	24,3%	21,6%	63,5%
المجموع	ك	24	26	24	74
	%	32,4%	35,1%	32,4%	100,0%

يتبين من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين من مختلف انتماءاتهم السياسية بنسبة (63,5%) من أصل 74 مبحوث أجابوا بأن الخرجات الميدانية هي تجهيزا للانتخابات، وكانت النسبة أكثر تمثيلا لصالح حزب جبهة المستقبل بنسبة (24,3%)، تليها حركة مجتمع السلم بنسبة (21,6%)، ثم حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (17,6%)، أما الخرجات الميدانية التي تتم بصفة دائمة قدرت بنسبة (36,5%) وكانت أعلى نسبها فيها لصالح حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (14,9%)، ونسبة (10,8%) بالتساوي لكل من حزب حركة مجتمع السلم وحزب جبهة المستقبل.

وبناء على هذه البيانات يتحدد أن برامج الأحزاب هي برامج مرهونة بالمواعيد الانتخابية، علما أن البرنامج الحزبي في مفهومه الصحيح لا يرتبط بالمواعيد ولا بالمناسبات وإنما هو برنامج مرهون بمطالب الشعب لا بمصالح الحزب، الأمر الذي يفسر أن برامج الأحزاب السياسية هي برامج موسمية تنشط فقط في الفترات الانتخابية.

الشكل 27: يبين طبيعة عمل برامج الحزب

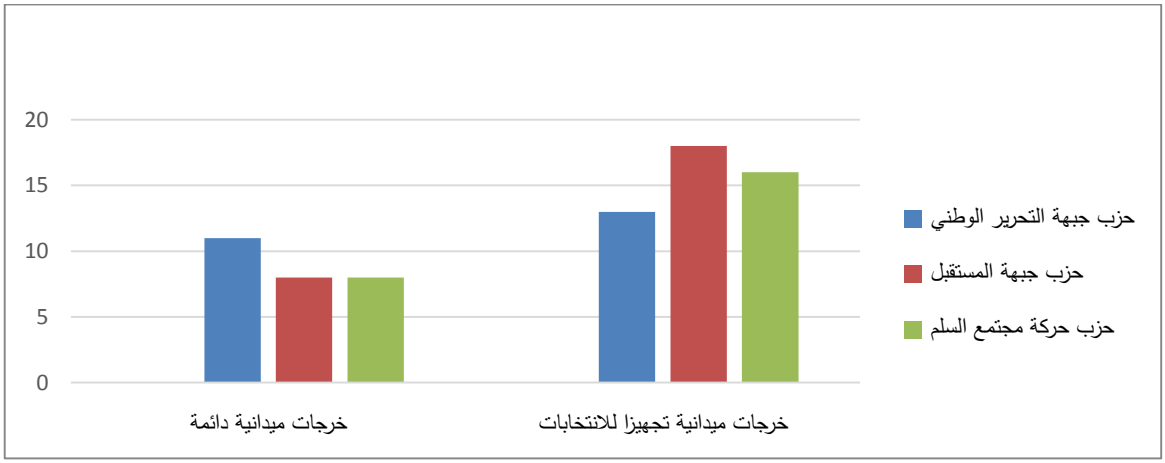

جدول رقم 31: يبين أهم القضايا التي على برامج الأحزاب أن تركز عليها لكسب ثقة المواطنين والتصويت لها في الانتخابات

الانتماء السياسي / أهم القضايا		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
الإصلاحات الاقتصادية	ك	37	32	32	101
	%	17,7%	15,3%	15,3%	48,3%
الإصلاحات السياسية	ك	17	14	14	45
	%	8,1%	6,7%	6,7%	21,5%
الإصلاحات الاجتماعية	ك	23	16	24	63
	%	11,0%	7,7%	11,5%	30,1%
المجموع	ك	77	62	70	209
	%	36,8%	29,7%	33,5%	100,0%

نلاحظ من الجدول أن نسبة (48,3%) من إجابات المبحوث بمختلف انتماءاتهم السياسية من أصل إجمالي عدد الإجابات المقدرة بـ: 209 إجابة، الذين أكّدوا بأن التركيز على الإصلاحات الاقتصادية من أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها برامج الأحزاب السياسية في الوقت الراهن، ثم تليها الإصلاحات الاجتماعية بنسبة (30,1%)، ثم الإصلاحات السياسية بنسبة (21,5%)، وقد كانت إجابات المبحوثين بالنسبة لكل حزب متقاربة نسبيا.

ومن خلال هذه الإحصائيات يتبين جليا أن الأحزاب تقدم الإصلاحات الاقتصادية على الإصلاحات الاجتماعية والسياسية، باعتبارها هي الأساس الذي يمكّنها من كسب ثقة أفراد المجتمع وبالتالي القدرة على إشراكهم في الحقل الانتخابي والسياسي ككل، ذلك أن أهم المشاكل التي يعاني منها الفرد الجزائري اليوم هي مشاكل اقتصادية في المقام الأول والتي تأتي في مقدمتها مشكلة البطالة، بحيث لم تستطع الأحزاب السياسية في الجزائر أن توفّر للشعب ما وعدت به في برامجها الانتخابية في توفير فرص عمل حقيقية خاصة لأصحاب الشهادات العليا، وعمّقت أزمة الثقة التي تربطها بناخبيها وحتى بمنخرطيها. ولعلّ غياب الرؤية الاقتصادية للأحزاب السياسية في الجزائر جعلها غير قادرة حتى على تقديم الحلول للمشاكل اليومية التي يعيشها الشعب الجزائري.

الشكل 28: يبين أهم القضايا التي وجب على الأحزاب التركيز عليها لتفعيل المشاركة الانتخابية لأفراد المجتمع

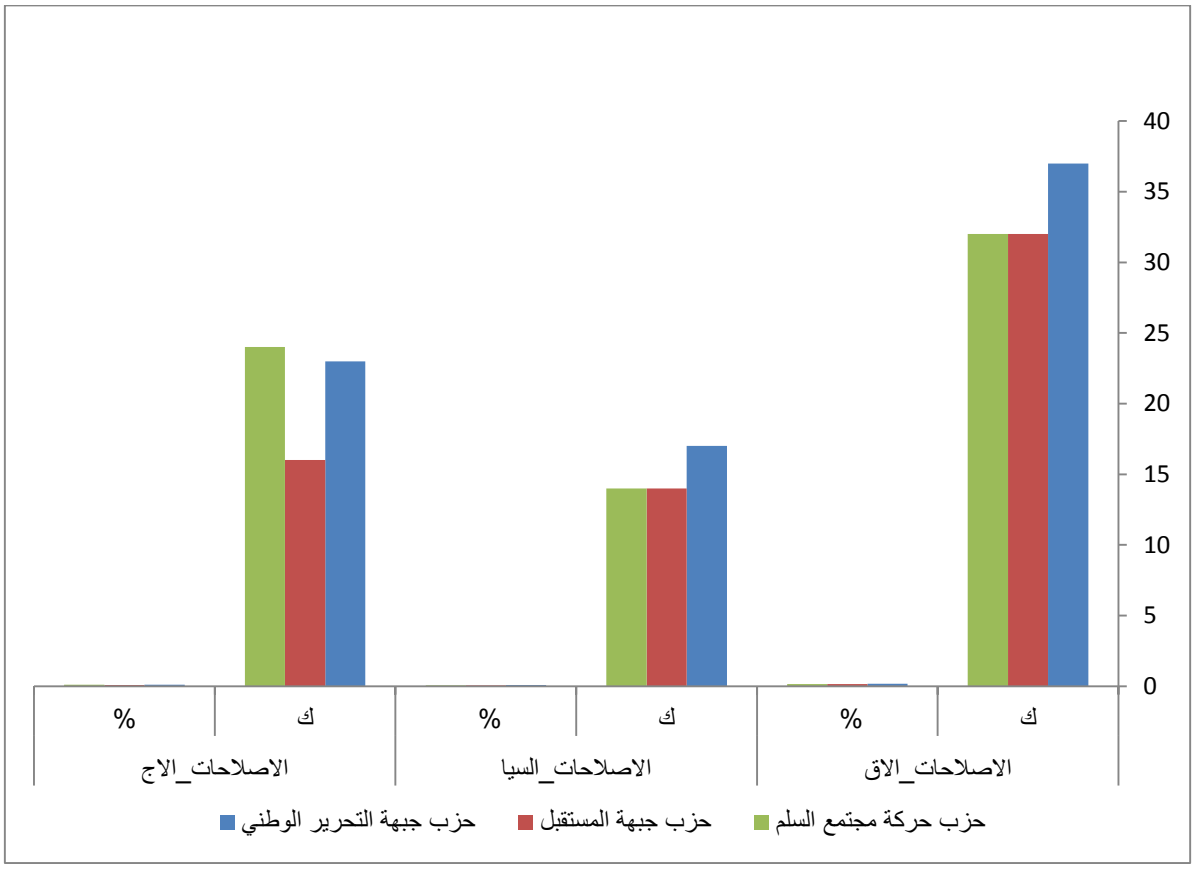

المحور الرابع: يبين الممارسة السياسية للأحزاب وتأثيرها على الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع

جدول رقم 32: يبين العلاقة بين أساس الترشح في الحزب والتداول السلمي على السلطة داخل الحزب

التداول السلمي على السلطة / أساس الترشحداخل الحزب		نعم	لا	لا أدري	المجموع
على أساس الكفاءة	ك	59	0	13	72
	%	46,8%	0,0%	10,3%	57,1%
الأقدمية	ك	8	9	4	21
	%	6,3%	7,1%	3,2%	16,7%
الالتزام بأفكار الحزب	ك	20	2	3	25
	%	15,9%	1,6%	2,4%	19,8%
المعارف والعلاقات القرابية	ك	2	6	0	8
	%	1,6%	4,8%	0,0%	6,3%
المجموع	ك	89	17	20	126
	%	70,6%	13,5%	15,9%	100,0%

الملاحظ من خلال الجدول الذي يوضح العلاقة بين متغير أساس الترشح في الحزب ومتغير التداول السلمي على السلطة داخل الحزب أن أغلب المبحوثين بمختلف انتماءاتهم السياسية الذين أجابوا على أن الترشح داخل الحزب يتم على أساس الكفاءة أكّدوا على وجود تداول سلمي على السلطة داخل الحزب وذلك بنسبة (46,8%)، في مقابل (15,9%) من الذين أجابوا بالالتزام بأفكار الحزب، ثم من الذين أجابوا على أساس الأقدمية بنسبة (6,3%)، ثم الذين أجابوا على أساس المعارف والعلاقات القرابية بنسبة (1,6%).

يتبين من خلال هذه الأرقام أن هناك علاقة طردية بين متغير أساس الترشح ومتغير التداول السلمي على السلطة داخل الحزب، وهو ما يوضحه اختبار كا2 لقياس الاستقلالية، بحيث جاءت فيه

قيمة كا2 المحسوبة أكبر من قيمة كا2 الجدولية، مما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، أي أنه كلما كان الترشح وفقا لمبدأ الكفاءة كلما كان هناك تداول سلمي على السلطة والعكس صحيح.

جدول رقم 33: يبين مدى العلاقة بين أساس الترشح والتداول السلمي على السلطة داخل الحزب

كا2 المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	كا2 الجدولية	مستوى العلاقة
55,103	6	0.000	12,59	توجد علاقة طردية

الشكل 29: يبين العلاقة بين متغير أساس الترشح للمناصب السياسية وبين متغير التداول السلمي داخل الحزب

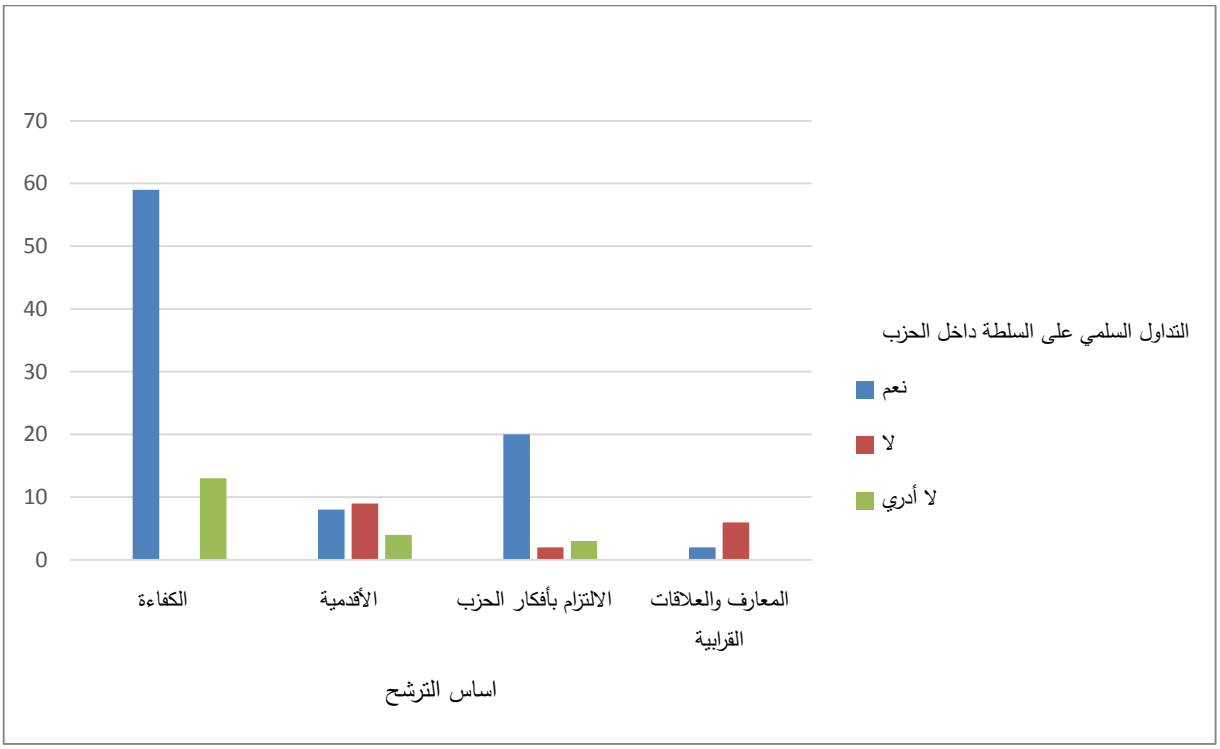

جدول رقم 34: يبين أسباب عدم وجود تداول سلمي على السلطة داخل الحزب

الأسباب / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
عدم الثقة في قدرة الشباب اليوم	ك	2	3	0	5
	%	11,8%	17,6%	0,0%	29,4%
سيطرة ثقافة العروشية والجهوية	ك	5	0	3	8
	%	29,4%	0,0%	17,6%	47,1%
سيطرة رجال المال والأعمال على الحزب	ك	0	3	1	4
	%	0,0%	17,6%	5,9%	23,5%
المجموع	ك	7	6	4	17
	%	41,2%	35,3%	23,5%	100,0%

يلاحظ من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين من مختلف انتماءاتهم السياسية أجابوا بسيطرة ثقافة العروشية والجهوية كسبب رئيسي لعدم وجود تداول سلمي على السلطة وذلك بنسبة (47,1%) من أصل العدد الإجمالي والمقدر بـ: 17 مفردة، وكانت النسبة الأعلى تمثيلا لصالح حزب جبهة التحرير الوطني المقدرة بـ: (29,4%)، وتليها نسبة المبحوثين من مختلف انتماءاتهم السياسية الذين أجابوا ب: عدم الثقة في قدرة الشباب بـ: (29,4%)، ثم الذين أجابوا بـ: سيطرة رجال المال والأعمال بنسبة (23,5%).

وبالرغم أن الأغلبية قد يكون لها الأثر البالغ في الحكم على اتجاه الرأي، إلا أن هذه الحقيقة لا تشير بالضرورة إلى أن الأغلبية على صواب، فمن الممكن لتأثير الأقلية أن يفوق تأثير الأغلبية كما يرى سيرج موسكوفيتشي"، وبالتالي يمكن أن يكون رأي الأقليه هو الصواب، ويمكن أن تتحول الفكرة التي تؤمن بها الأقلية إلى فكرة تؤمن بها الأغلبية، وبناء على ذلك وبالحكم على ما جاءت به الأقلية من العينة (17) مفردة التي أفادت بعدم وجود تداول سلمي على السلطة داخل الحزب، وارجعوا

الأسباب في ذلك (أغلبيتهم) إلى سيطرة ثقافة لعروشية والقبلية، فيمكننا القول أنها حقيقة موجودة بالفعل، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالتواجد والتموقع الاستراتيجي لبعض الأحزاب يؤكد ذلك بوضوح، إلى جانب النتائج التي تتحصل عليها بعض الأحزاب في مختلف الانتخابات (الرئاسية، التشريعية، المحلية) لخير دليل على ميلها وتمركزها تبعا لخريطة الولاءات القبلية، وهو وضع يبين منطق خضوع الأحزاب السياسية في الواقع لسيطرة الأقلية التي تتمثل في قيادات الحزب فيغيب بذلك حكم الأغلبية ليحل محله حكم الأقلية الذي يستعين لتوطيد ذلك الحكم في الغالب بالولاءات القرابية والمناطقية.

الشكل 30: يبين أسباب عدم وجود تداول سلمي داخل الحزب

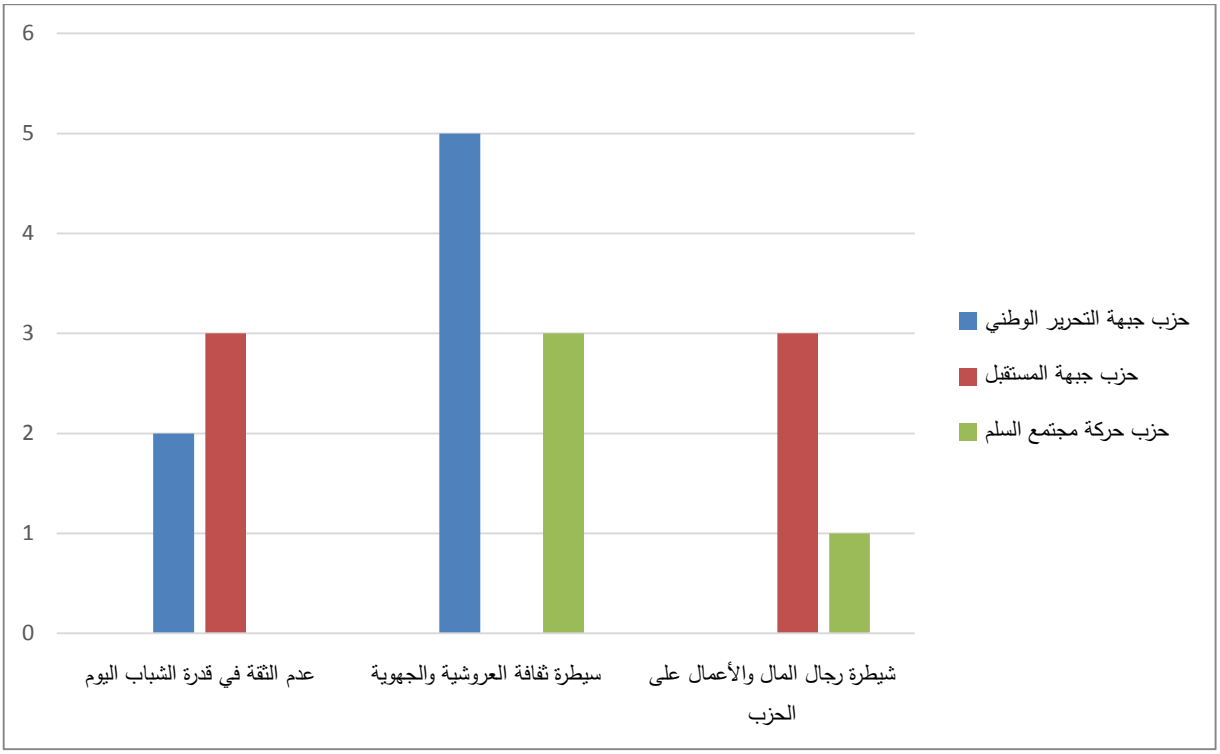

جدول رقم 35: يبين تقييم عينة البحث للعمل الجماعي داخل الحزب

المؤشر / الانتماء السياسي		غير فعّال	محايد	فعّال إلى حد ما	فعّال	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الرأي
FLN	ك	3	0	17	23	43	3,40	0,821	فعّال
	%	2,4%	0,0%	13,5%	18,3%	34,1%			
FM	ك	4	0	16	21	41	3,32	0,907	فعّال
	%	3,2%	0,0%	12,7%	16,7%	32,5%			
HMS	ك	2	4	16	20	42	3,29	0,835	فعّال
	%	1,6%	3,2%	12,7%	15,9%	33,3%			
المتوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري الكلي							**3,33**	**0,849**	

حزب جبهة التحرير الوطني: من الملاحظ خلال الجدول الذي يبين تقييم عينة البحث للعمل الجماعي داخل الحزب أن أغلب المبحوثين من حزب جبهة التحرير الوطني أجابوا بفعالية العمل الجماعي داخل الحزب الذي ينتسبون إليه بنسبة (18,3%) من أصل العدد الإجمالي للعينة ككل، بمتوسط حسابي قدره (3,40) وهي قيمة تقع بين (3,25– 4) التي تساوي الفعالية في العمل الجماعي حسب مقياس ليكارت الرباعي، كما أن هناك اتفاق بين المبحوثين حول ذلك لأن قيمة الانحراف المعياري جاءت أقل من الواحد (0,821).

حزب جبهة المستقبل: أغلب المبحوثين من حزب جبهة المستقبل أجابوا على فعالية العمل الجماعي داخل حزبهم بنسبة (16,7%) بمتوسط حسابي قدره (3,32) وهي قيمة تقع بين (3,25– 4) التي تساوي الفعالية في العمل الجماعي حسب مقياس ليكارت الرباعي، وقدرت قيمة الانحراف المعياري بـ: 0,907، وهي قيمة أقل من الواحد مما يعني أن هناك اتفاق بين المبحوثين في إجاباتهم حول فعالية العمل الجماعي داخل الحزب .

حركة مجتمع السلم: أغلب المبحوثين من الحزب أجابوا على فعالية العمل الجماعي داخل حزبهم بنسبة (15,9%)، بمتوسط حسابي قدره (3,29) وهي قيمة تقع بين (3,25– 4)، التي تساوي

الفعالية في العمل الجماعي حسب مقياس ليكارت الرباعي، وقدرت قيمة الانحراف المعياري بـ: 0,835، وهي قيمة أقل من الواحد، مما يعني أن هناك اتفاق بين المبحوثين في إجاباتهم حول فعالية العمل الجماعي داخل الحزب.

يتبين لنا من خلال هذه البيانات أن العمل الجماعي داخل الأحزاب فعّال حسب ما أدلى به أغلب المبحوثين، وذلك نظرا لطبيعة العمل الحزبي الذي يستوجب تجمع الأعضاء لتقاسم الأفكار والاقتراحات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، لكن السؤال المطروح: ما طبيعة هذا العمل الجماعي داخل الأحزاب؟. يمكننا أن نجيب عن هذا السؤال بالعودة قليلا إلى الجدول رقم (30) الذي يبين طبيعة عمل الخرجات الميدانية من أجل بناء برنامج الحزب، والذي يمكن اعتباره عملا جماعيا، فيمكننا القول أنه عمل جماعي لأغراض انتخابية.

الشكل 31: يبين تقييم عينة البحث لطبيعة العمل الجماعي داخل الحزب الذي نتسبون إليه

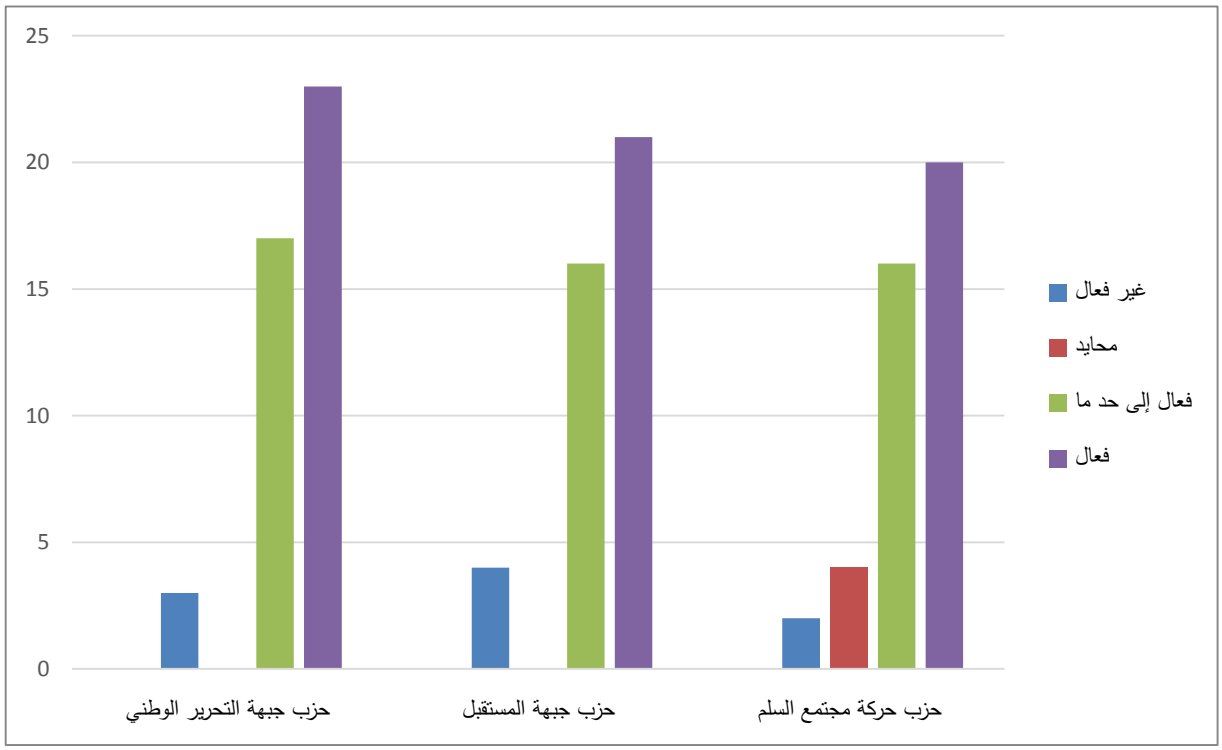

جدول رقم 36: يبين قدرة الحزب على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين

الانتماء السياسي / تقديم خدمات مباشرة		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
نعم	ك	31	30	36	97
	%	24,6%	23,8%	28,6%	77,0%
لا	ك	4	1	1	6
	%	3,2%	0,8%	0,8%	4,8%
لا أدري	ك	8	10	5	23
	%	6,3%	7,9%	4,0%	18,3%
المجموع	ك	43	41	42	126
	%	34,1%	32,5%	33,3%	100,0%

يتبين من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين من مختلف انتماءاتهم السياسية صرحّوا على قدرة حزبهم على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين بنسبة (77,0%) من أصل العدد الإجمالي للعينة، وكانت أعلى نسبة فيها تمثيلا لحركة مجتمع السلم بنسبة (28,6%)، في مقابل (18,3%) بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بـ: (لا أدري) وكانت أعلى نسبة فيها لحزب جبهة المستقبل بـ: (9,7%)، وتليها نسبة المبحوثين الذين صرحّوا بعدم قدرة الحزب على تقديم خدمات مباشرة بنسبة (4,8%).

ومن الملاحظ أن هناك فرق واضح بين إجابات المبحوثين حول المسائل المتعلقة بحزبهم وبين المسائل المتعلقة بالأحزاب بصفة عامة، بحيث كانت إجابات المبحوثين بالسلب في الجدول رقم (26) حول ما إذا كان هناك توافق بين برامج الأحزاب بوجه عام والممارسات السياسية الملموسة، وبين إجابات المبحوثين التي جاءت بالإيجاب حول قدرة حزبهم على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين، مع أن السؤالين ذو معنى واحد لكن بصيغة مختلفة تعمد الباحث على طرحهما بهذه الطريقة لكشف الفرق بين الإجابات، الأمر الذي له دلالة سوسيولوجية يمكن تفسيرها بمدى الخلاف الواقع بين الأحزاب من خلال نظرة كل حزب للأحزاب الأخرى بنظرة دونية.

الشكل 32: يبين قدرة الحزب على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين

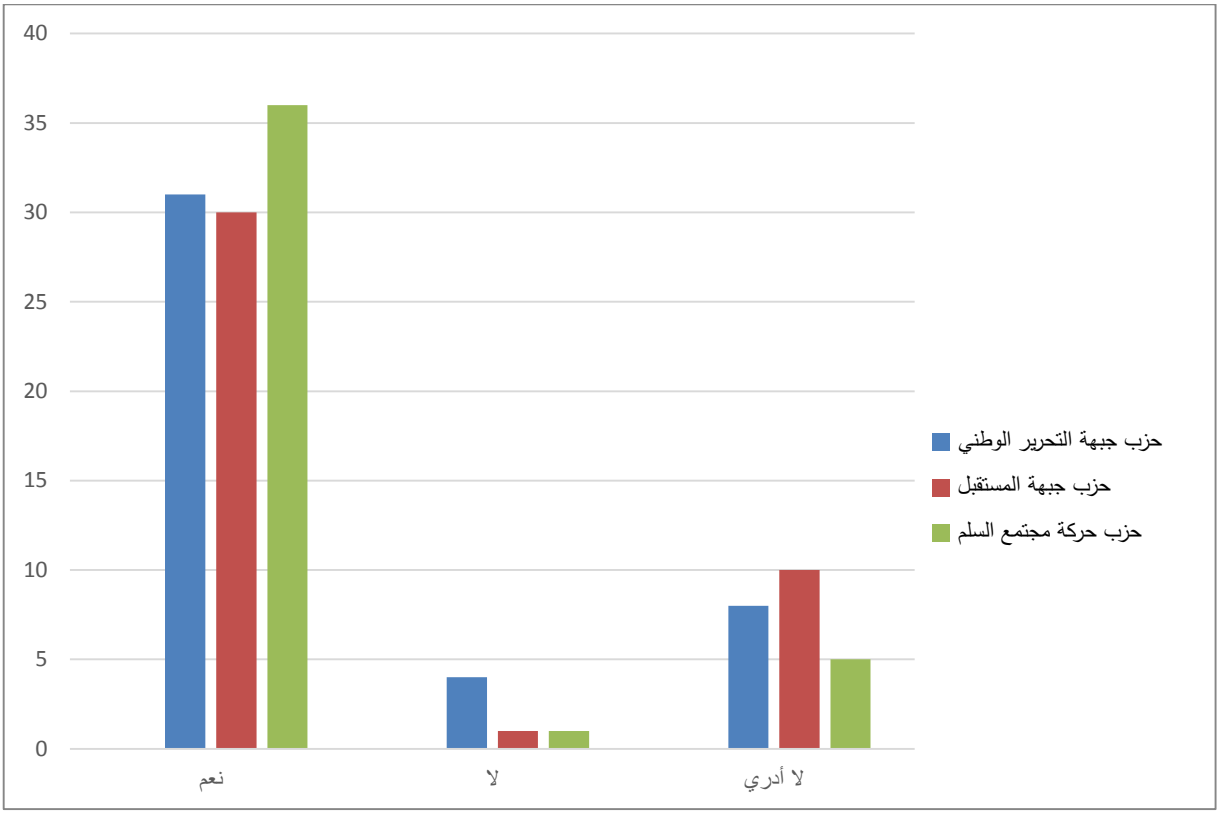

جدول رقم 37: يبين نوعية الخدمات المباشرة التي بإمكان الحزب تقديمها للمواطنين

نوعية الخدمات / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
التخفيف من ظاهرة البطالة	ك	31	23	24	78
	%	17,1%	12,7%	13,3%	43,1%
تطوير التعليم	ك	18	19	23	60
	%	9,9%	10,5%	12,7%	33,1%
الاهتمام بقطاع الصحة	ك	14	12	12	38
	%	7,7%	6,6%	6,6%	21,0%
إجابات أخرى	ك	1	4	0	5
	%	0,6%	2,2%	0,0%	2,8%
المجموع	ك	64	58	59	181
	%	35,4%	32,0%	32,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الإجابات الموضحة في الجدول أن أهم الخدمات المباشرة التي تقدمها الأحزاب السياسية في الجزائر للمواطنين تتمثل في التخفيف من ظاهرة البطالة في المقام الأول بنسبة (43,1%) من أصل إجمالي عدد الإجابات المقدرة ب: 181 لـ: 97 مبحوث، من مختلف انتماءاتهم السياسية، ثم تليها تطوير التعليم بنسبة (33,1%)، والاهتمام بقطاع الصحة بنسبة (21,0%)، أما فيما يخص الإجابات الأخرى التي قدرت بـ: (2,8%) فتمثلت في الاهتمام بقطاع الرياضة، والقطاع الصناعي، وحل أزمة السكن، وتطوير الفرد داخل المجتمع، والتنمية والاستقرار، وقد كانت إجابات المبحوثين بين الأحزاب الثلاثة متقاربة وهو ما تبينه التكرارات والنسب المئوية.

ومن خلال هذه البيانات يتضح أن نوعية الخدمات التي يهتم الحزب في تقديمها للمواطن بشكل مباشر تتحدد في حلول لأزمة البطالة وتطوير التعليم، وهي في الواقع قضايا كبرى تتجاوز كل إمكانيات الحزب المادية والبشرية كما وضحنا ذلك مسبقا، وهو ما أكده " عبد الناصر جابي " بحيث يرى أن الأحزاب السياسية في الجزائر تقترح حلولا لمشاكل اجتماعية كبيرة على غرار أزمة البطالة

والسكن والتي تتطلب إجراءات على المستوى الوطني وتقرر على المستويات العليا، الأمر الذي يفسر أن الممارسات السياسية للأحزاب لا تتعدى المستويات النظرية وتبقى حبر على ورق .

الشكل 33: يبين نوعية الخدمات المباشرة التي يسعى الحزب إلى تقديمها للمواطنين

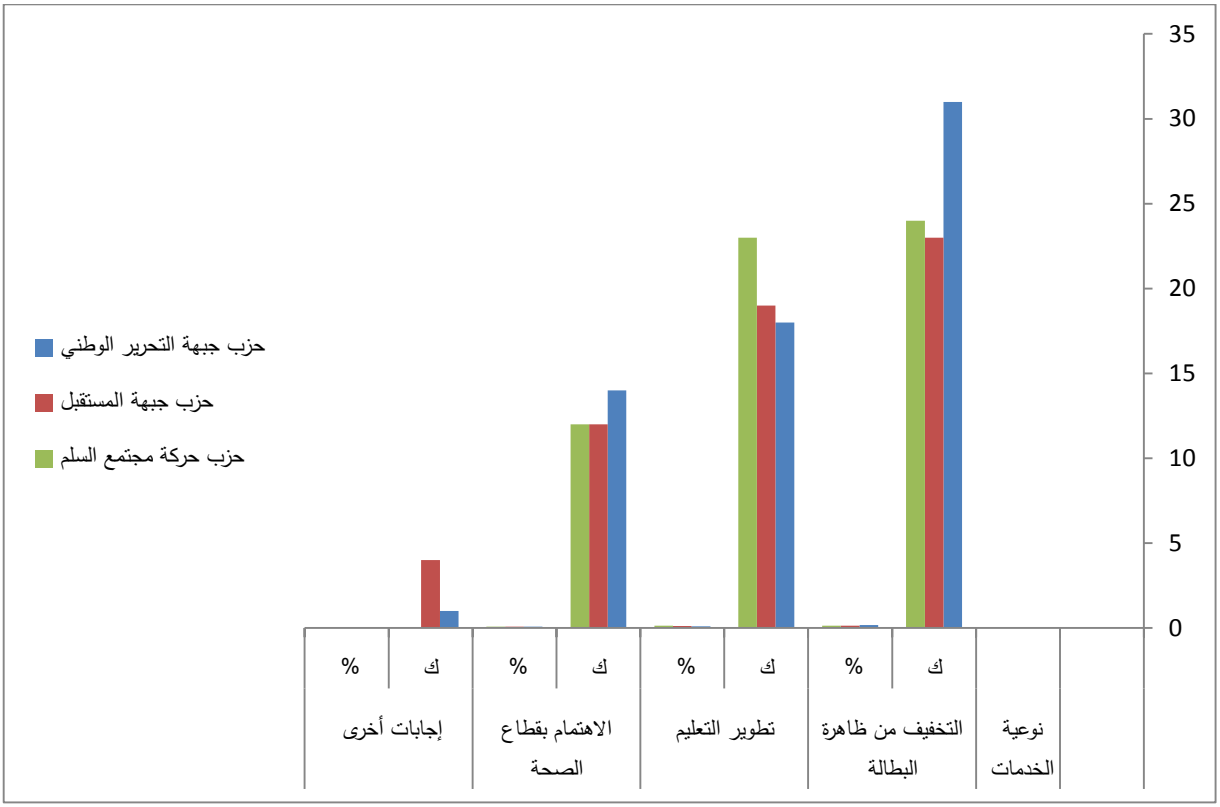

جدول رقم 38: يبين العلاقة بين طبيعة ممارسة الأحزاب للعمل السياسي في الجزائر وقدرتها في التأثير على القرارات الحكومية .

القدرة في التأثير على القرارات الحكومية / ممارسة الحزب للعمل السياسي		قادرة في جميع الحالات	قادرة في بعض الحالات	غير قادرة في كل الحالات	لا أدري	المجموع
ناجحة بدرجة كبيرة	ك	17	20	0	2	39
	%	13,5%	15,9%	0,0%	1,6%	31,0%
ناجحة بدرجة متوسطة	ك	5	39	6	2	52
	%	4,0%	31,0%	4,8%	1,6%	41,3%
ناجحة بدرجة قليلة	ك	0	17	9	1	27
	%	0,0%	13,5%	7,1%	0,8%	21,4%
غير ناجحة على الإطلاق	ك	0	0	6	1	7
	%	0,0%	0,0%	4,8%	0,8%	5,6%
لا أدري	ك	0	1	0	0	1
	%	0,0%	0,8%	0,0%	0,0%	0,8%
المجموع	ك	22	77	21	6	126
	%	17,5%	61,1%	16,7%	4,8%	100,0%

من خلال الجدول الذي يقيس العلاقة بين طبيعة الممارسة الحزبية للعمل السياسي في الجزائر وبين قدرتها في التأثير على القرارات الحكومية، نلاحظ أن أغلب المبحوثين الذين أجابوا بقدرة ممارسة الأحزاب للعمل السياسي بدرجة متوسطة قد أكدوا بقدرتها في التأثير في القرارات الحكومية في بعض الأحيان بنسبة تقدر ب: (31,0%) من إجمالي عينة البحث ومن مختلف انتماءاتهم السياسية، وبالمقابل هناك مبحوثين أجابوا بنجاح الممارسة الحزبية للعمل السياسي بدرجة كبيرة وأكدوا على القدرة في بعض الحالات في التأثر على القرارات الحكومية بنسبة (15,9%)، وفي نفس الوقت أكدوا على قدرتها في جميع الحالات بنسبة (13,5%)، كما نلاحظ أن الذين أجابوا بعدم نجاح الممارسة الحزبية في العمل السياسي قد قيّموا القدرة الحزبية في التأثير في القرارات الحكومية بعدم قدرتها في كل الحالات بنسبة (4,8%).

ومن خلال هذه الإحصائيات يتبين أن هناك علاقة طردية بين طبيعة ممارسة الأحزاب للعمل السياسي وقدرتها في التأثير على القرارات الحكومية، كما يوضحها اختبار كا2 لقياس الاستقلالية من خلال الجدول رقم (39)، بحيث جاءت قيمة كا2 المحسوبة اكبر من قيمة كا2 الجدولية، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، أي أنه كلما كانت الممارسة السياسية للحزب فعّالة كلما زادت قدرتها في التأثير على القرارات الحكومية .

وتكشف هذه العلاقة بالرغم من وسطية الرأي للمبحوثين التي لها دلالة تشير بطريقة أو بأخرى إلى ضعف الأحزاب السياسية في صناعة القرار ورسم السياسات العامة، وهي أزمة أخرى تدخل في سياق غياب ثقافة سياسية لدى الأحزاب للتعبير بصفة مستقلة عن كيان السلطة بخصوص الإدراك والرؤية واتخاذ القرار، وهذا يؤدي بدوره إلى فقدان هذه الأحزاب مصداقيتها أمام الرأي العام، ويشكل ذلك اتجاهات سياسية سلبية على مستوى ذهنيات الأفراد داخل المجتمع.

جدول رقم 39: مدى العلاقة بين طبيعة الممارسة السياسية للأحزاب في الجزائر وقدرتها في التأثير على القرارات الحكومية

كا2 المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	كا2 الجدولية	مستوى العلاقة
63,550	12	0.000	21,03	توجد علاقة طردية

الشكل 34: يبين العلاقة بين طبيعة ممارسة الأحزاب للعمل السياسي وقدرتها على التأثير في القرارات الحكومية .

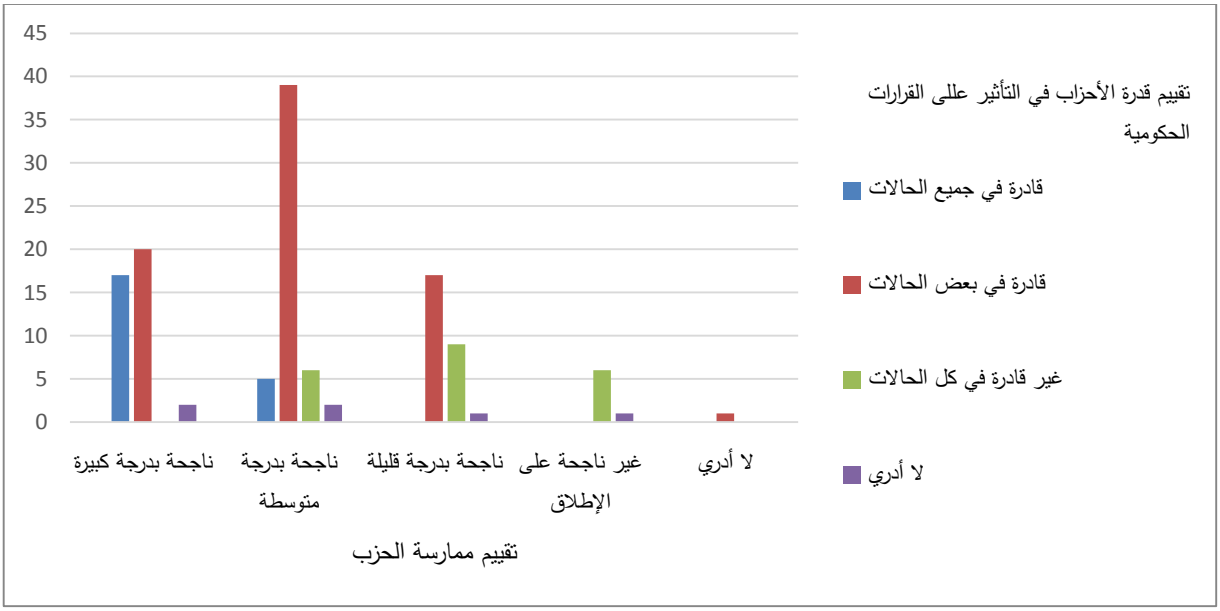

جدول رقم 40: يبين تقييم المبحوثين لطبيعة عمل مكاتب الأحزاب السياسية في الجزائر

الانتماء السياسي / طبيعة عمل المكاتب		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
تعمل بشكل دائم	ك	23	8	6	37
	%	18,3%	6,3%	4,8%	29,4%
تعمل بشكل متقطع	ك	8	19	12	39
	%	6,3%	15,1%	9,5%	31,0%
تعمل في المواعيد الانتخابية فقط	ك	12	12	21	45
	%	9,5%	9,5%	16,7%	35,7%
لا أدري	ك	0	2	3	5
	%	0,0%	1,6%	2,4%	4,0%
المجموع	ك	43	41	42	126
	%	34,1%	32,5%	33,3%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب إجابات المبحوثين تربط عمل مكاتب الأحزاب السياسية في الجزائر بالمواعيد الانتخابية وذلك بنسبة (35,7%)، من إجمالي عينة البحث، بحيث كانت أعلى نسبة فيها لصالح حزب حركة مجتمع السلم بنسبة تقدر بـ: (16,7%)، ثم تليها الإجابات المتعلقة بالعمل بشكل متقطع والتي قدرت بنسبة (31,0%) وقد كانت لصالح حزب جبهة المستقبل بنسبة (15,1%)، أما المبحوثين الذين أجابوا بعمل الأحزاب بشكل دائم قدروا بنسبة (29,4%) وأغلبهم من حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (18,3%).

من خلال هذه البيانات يتبين أن مكاتب الأحزاب السياسية في الجزائر تعمل فقط في المواعيد الانتخابية، مما يؤكد مرة أخرى أن الأحزاب السياسية في الجزائر هي أحزاب مناسباتية، الأمر الذي تم تأكيده من طرف الباحث في أكثر من جدول.

الشكل 35: يبين طبيعة عمل مكاتب الأحزاب السياسية في الجزائر

جدول رقم 41: يبين معيقات الممارسة السياسية للأحزاب في الجزائر

معيقات الممارسة السياسية الحزبية / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني	حزب جبهة المستقبل	حزب حركة مجتمع السلم	المجموع
انحياز الأحزاب لاتجاهات شخصية	ك	15	26	11	52
	%	5,0%	8,7%	3,7%	17,4%
التصور المغلوط عن دور الأحزاب	ك	21	16	10	47
	%	7,0%	5,4%	3,3%	15,7%
ضعف التمويل	ك	1	13	11	25
	%	0,3%	4,3%	3,7%	8,4%
تشويه صورة الأحزاب من طرف الإعلام	ك	11	18	15	44
	%	3,7%	6,0%	5,0%	14,7%
عدم إقبال الشباب على الانخراط في الأحزاب	ك	11	17	16	44
	%	3,7%	5,7%	5,4%	14,7%
ضعف الثقة بين الأحزاب والمواطنين	ك	24	27	36	87
	%	8,0%	9,0%	12,0%	29,1%
المجموع	ك	83	117	99	299
	%	27,8%	39,1%	33,1%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أهم المعيقات التي تواجه الممارسات الحزبية للعمل السياسي في نظر المبحوثين هي ضعف الثقة بين الأحزاب السياسية والمواطنين بنسبة (29,1%)، من إجمالي عدد الإجابات المقدرة بـ: 299 إجابة، ومن مختلف انتماءاتهم السياسية، ثم تليها انحياز الأحزاب السياسية لاتجاهات شخصية في عملها بنسبة (17,4%)، ثم التصور المغلوط عن دور الأحزاب بنسبة (15,7%)، ثم تأتي تشويه صورة الأحزاب من طرف الإعلام وعدم إقبال الشباب على الانخراط في الأحزاب بنسب متساوية قدرت بـ: (14,7%)، وفي الأخير أجابوا على ضعف التمويل بنسبة قليلة قدرت بـ: (8,4%)، وقد جاءت إجابات المبحوثين من مختلف الانتماءات السياسية متقاربة ما تؤكده النسب المئوية والتكرارات المدونة في الجدول.

من خلال البيانات يتضح أن أكبر عائق يواجه الممارسة السياسية الحزبية هو أزمة الثقة، التي لا تتحدد فقط على مستوى الممارسة بل تتعداه إلى الخطابات والبرامج السياسية_كما وضحنا ذلك سابقا_، وهي أزمة في الواقع ليست وليدة الصدفة، كما أنها ليست مرتبطة بضعف الممارسة الحزبية فقط، وإنما هي نتاج للمناخ السياسي الذي يمارس فيه هذا العمل السياسي ككل، الأمر الذي زاد من تأزم العمل الحزبي أكثر، وكل ذلك له دلالة على ضعف القدرة التأثيرية للأحزاب في تشكيل الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع.

الشكل 36: يبين أهم معيقات العمل السياسي الحزبي

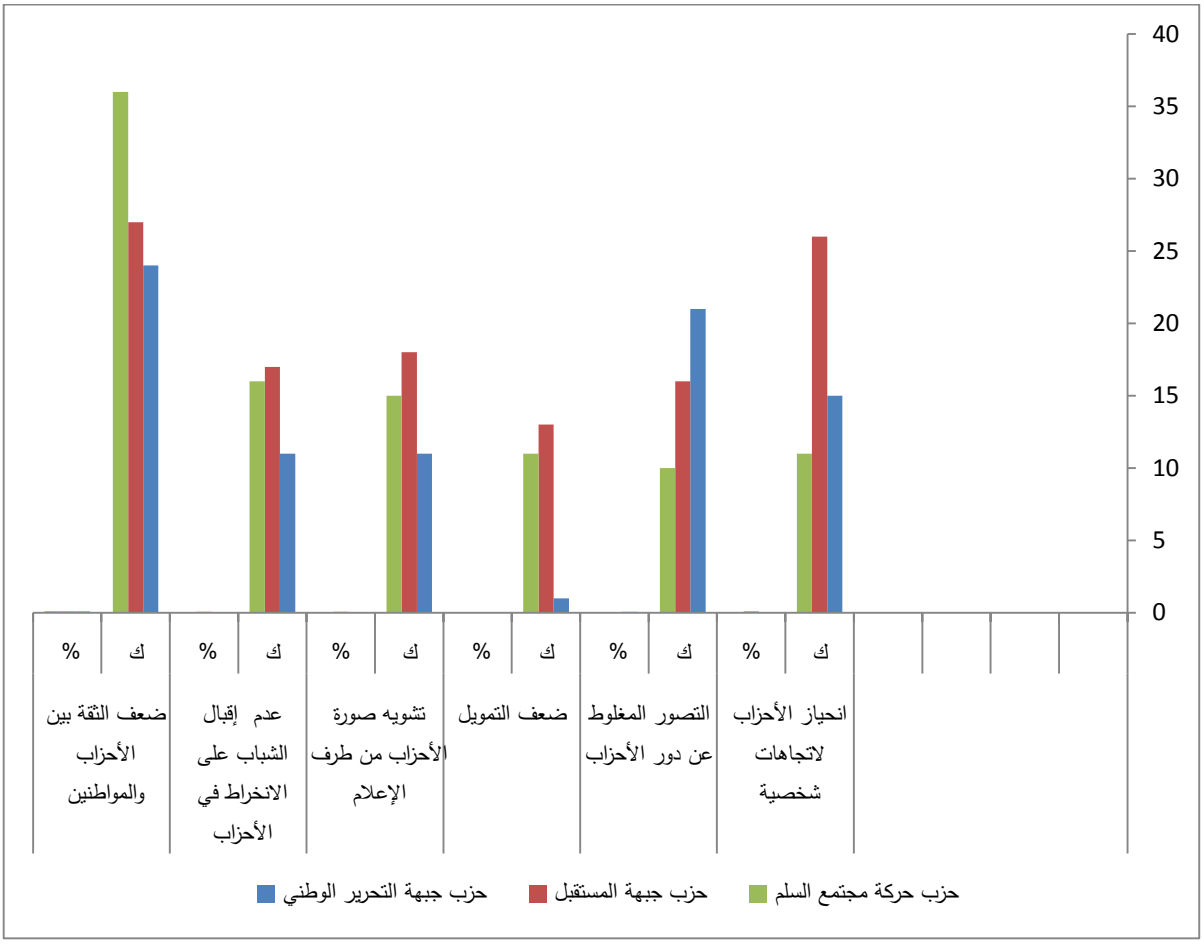

الفصل السابع:
نتائج الدراسة

قد كشفت المعلومات الميدانية عن مجموعة من الحقائق، ولن نعيد هنا تكرار ما ورد ذكره في الصفحات السابقة، لكن نود أن نبلور بعض القضايا المهمة في ضوء فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. تحليل النتائج في ضوء الفرضيات

1-1. الفرضية الأولى:

نـص الفرضـية: " يتشـكل الاهتمـام السياسـي لأفـراد المجتمـع نتيجـة لمعطـى الخطـاب السياسـي للأحزاب ".

أفرزت نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى ما يلي:

– أن الخطاب السياسي للأحزاب يتميز بالتداخل اللغوي في الخطاب الواحد، ويكون هذا التداخل اللغوي في الغالب بالانتقال من اللغة العامية إلى الفصحى داخل اللغة العربية نفسها، وأحيانا يكون بين اللغة العربية واللغة الفرنسية، وهو ما تؤكده نسبة (50,8%) من تصريحات المبحوثين (أنظر إلى الجدول رقم (12)). وهذه الانتقالات اللغوية تعطي دلالة بعدم ثبات خطاب الأحزاب السياسية مما يشكل عجزا لدى المتلقي من فهم الرسالة الخطابية واستيعابها.

– أن الأحزاب السياسية في الجزائر تفتقر إلى المنابر الإعلامية المتنوعة الخاصة بالحزب كالجرائد والمواقع الالكترونية لإيصال مواقفها وإلقاء خطاباتها السياسية، بشأن القضايا المطروحة على الساحة السياسية سواء لمناضليها أو للجماهير على المستوى الوطني، ويمكن إرجاع هذا الضعف في الأساس إلى عدم توفر الأحزاب للإمكانيات المادية والبشرية لإنشاء وسائط إعلامية تعبر عن توجهها السياسي وكذلك غياب استراتيجية إعلامية فعّالة لاستقطاب الجماهير، وهو ما يفسر اتجاه جل الأحزاب السياسية في الجزائر إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير خاصة في المواعيد الانتخابية، وهذا ما تؤكده نتائج الجدول رقم (13) حسب تصريحات المبحوثين المقدرة بـ: (39,0%) .

– هناك تأثير واضح للانتماء الحزبي على تصريحات المبحوثين حول الصفات الواجب توفرها في الخطيب (قوة الشخصية، قوة اللغة، الحجة والإقناع، ثقافة الخطيب ووعيه السياسي)، فإذا تعلق الأمر بالحزب الذي ينتمي إليه المناضل، تكون إجابته بالقبول والموافقة على توفر هذه الصفات في المتحدث باسم حزبه، أما إذا تعلق الأمر بالأحزاب بصفة عامة في الجزائر فيلتزم الحياد، وهذه الفروق في الإجابات بين المبحوثين التي يغذيها الانتماء الحزبي تعطي دلالة على نظرة الحزب الدونية إلى الأحزاب الأخرى.

– أن الأسلوب الخطابي الذي تعتمده الأحزاب السياسية في الجزائر يتحدد في سياسة الحشد

الجماهيري الذي تخدم مصالح الحزب الضيقة، وذلك على حساب الوضوح والشفافية في طرح الأفكار، والحشد هنا لا يعني مؤشرا على اهتمام المتلقي بالرسالة الخطابية أوالاقتناع بأفكارها، بقدر ما يعني استدراجه نحو ضمان مصالح معينة قد تظهر على أنها تخدم مصالحه لكن في الواقع هي تخدم مصالح الحزب الخاصة، وهذا ما يتأكد من خلال تصريحات أغلب المناضلين بشأن ذلك بنسبة (42,8%)، (أنظر الجدول رقم (16)) .

– أبرز المشكلات التي تواجه خطاب الأحزاب السياسية تكمن في مشكلة الثقة بين الفرد الجزائري وما يطرحه الخطاب الحزبي من أفكار وبرامج تتحد في شكل وعود متكررة في كل موعد انتخابي دون تنفيذ لها على أرض الواقع، حسب إجابات أغلب المبحوثين المقدرة بنسبة ((38,0%(أنظر الجدول رقم (18))، الأمر الذي يشكل صورة نمطية سلبية في ذهنية هذا الفرد عن الخطاب الحزبي مقرونة بانعدام الثقة وغياب الصدقية في مضمونه، الأمر الذي يحتاج من الأحزاب إلى الكثير من الجهود لكسب ثقة المواطنين وتحسين صورة الخطاب الحزبي لدى المتلقي، وذلك من خلال تنفيذ الوعود المطروحة والتركيز على مطالب الشعب، وهما الشرطين الأساسيين اللذان تم تحديدهما من قبل المبحوثين كأساس لحل هذه الأزمة (أنظر الجدول رقم (19)) .

– درجة فعالية الخطاب الحزبي في استقطاب اهتمامات المواطنين في الجزائر تتحدد في درجة متوسطة حسب ما أدلى به المبحوثين والمقدر نسبتهم (52,4%)(أنظر الجدول رقم (17))، وهي درجة يمكن القول عنها غير كافية مقارنة بمكانة الخطاب السياسي في العملية السياسية بكل تفاعلاتها، فهو يعتبر الركيزة الأساسية للإقناع والتأثير على الاهتمامات السياسية لأفراد المجتمع.

وتأسيسيا على ما سبق وانطلاقا من مؤشرات الخطاب السياسي الحزبي: (طبيعة اللغة، طبيعة الوسائط الإعلامية، الأسلوب الخطابي، مشكلات الخطاب السياسي الحزبي) يتحدد **صدق الفرضية لأولى القائلة**": "**يتأثر الاهتمام السياسي لأفراد المجتمع الجزائري نتيجة لمعطى الخطاب السياسي للأحزاب السياسية**".

1-2. الفرضية الثانية:

نص الفرضية: تتأثر المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لأفراد المجتمع الجزائري نتيجة لما تقدمه الأحزاب من برامج سياسية.

أفرزت نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الثانية ما يلي:

– إن طبيعة البرامج التي تقدمها الأحزاب هي برامج مناسباتية، أي برامج تتحدد بالمواعيد الانتخابية فقط، وهو ما تم استنتاجه من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية: مؤشر إطلاع المناضل على البرنامج الداخلي للحزب الذي يتضمن كل قوانينه وتنظيماته الداخلية، ومؤشر امتلاكه نسخة من البرنامج الانتخابي (للانتخابات المحلية 27 نوفمبر 2021)، وعلاقتهما – المؤشرين– بمتغير المدة النضالية داخل الحزب، وكذلك مؤشر طبيعة الخرجات الميدانية التي يعتمدها الحزب في بناء برامجه .

فبالنسبة للمؤشر الأول ومدى ارتباطه بمتغير المدة النضالية يتبين: أن أغلب المناضلين لم يطلعوا على البرنامج الداخلي للحزب بنسبة (50,8%) من إجمالي عينة البحث (أنظر الجدول رقم (20))، وكانت أعلى نسبة تمثيلا فيها لصالح فئة المدة النضالية ما بين (1– إلى أقل من 5 سنوات) بنسبة (37,3%)، أما بالنسبة لمؤشر امتلاك نسخة من البرنامج الانتخابي، فالنتائج تبيّن: أن أغلب المناضلين يمتلكون نسخة من البرنامج الانتخابي بنسبة (70,6%)، وكانت أعلى نسبة فيها لصالح نفس فئة المدة النضالية ما بين (1– إلى أقل من 5 سنوات) بنسبة (29,4%) (أنظر الجدول رقم (22))، وبالمقارنة بين نتائج المؤشرين في ضوء علاقتهما بمتغير المدة النضالية، يمكن الخروج باستنتاجين أساسيين يمكن اختصارهما في ما يلي:

•أن الاهتمام بالشؤون الداخلية للحزب من حيث التنظيم والمعرفة بقوانين الحزب التي ينص عليها البرنامج الداخلي للحزب مرهون بالمدة النضالية، أي أنه كلما قلّت المدة النضالية للمناضل داخل الحزب كلما قلّ اهتمامه بالشؤون الداخلية للحزب والعكس صحيح (أنظر الجدول رقم(21)).

•أن الانتساب إلى الحزب هو مجرد انتساب في صورة شكلية يتحدد ذلك بشكل جلي في المواعيد الانتخابية ولا يعني بالضرورة التزاما سياسيا، مما يعني عدم وجود استمرارية داخل الحزب، خاصة إذا علمنا أن المدة النضالية لأغلب المناضلين لا تتعدى خمسة سنوات بنسبة (49,2%) من إجمالي عينة البحث (أنظر الجدول رقم (10))، الأمر الذي يجعل من مسألة الانتماء الحزبي مسألة تتعلق بمحددات مادية أكثر منها اقتناعا بأفكار الحزب.

وبالنسبة للمؤشر الثالث يتبين أن جل النشاطات الحزبية في سياق الخرجات الميدانية التي تعتمد في بناء البرامج الحزبية تنحصر في عامل الانتخابات، كما هو موضح في الجدول رقم (30)، علما أن البرنامج الحزبي من منظور ديمقراطي لا يتوقف عند حد الانتخابات بل يتعداها إلى برامج دائمة تؤسس وتبنى وفقا لمطالب الشعب، وهو ما يؤكد أن الأحزاب السياسية في الجزائر هي كيانات موسمية.

– هناك عجز كبير وواضح من قبل الأحزاب السياسية في تجسيد برامجها على أرض الواقع، فقد صرّح أغلب المبحوثين حول ذلك بنسبة (60,3%) (أنظر الجدول رقم (26))، وهو ما يرجّح كفّة عمل هذه البرامج على المستوى النظري فقط، ويؤكد على أنها مجرد شعارات تكتب وتقال ولكنها لا تنفّذ في الواقع، ويمكن أن يفسّر هذا بأهداف الحزب الحقيقية التي يفضحها الواقع ويجعلها بعيدة عن مطالب الشعب، عكس ما صرّح به أغلب المبحوثين بنسبة (54,1%) كما هو مبين في الجدول رقم (24))، وهذا من شأنه أن يبعد أفراد المجتمع عن المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية .

– أن أغلب اهتمامات البرامج الحزبية تتحدد في مجال الأمن والاستقرار، وهو ماصرّح به أغلب المبحوثين بنسبة (33,6%) من إجمالي عدد الإجابات (أنظر الجدول رقم (25))، الأمر الذي يفسر غياب لبرامج اقتصادية وسياسية واجتماعية واضحة تعمل على الارتقاء بالمجتمع، وقضية الأمن والاستقرار هي مجرد شعارات انتخابية تغطي بها عدم قدرتها على تبني برامج دقيقة وواضحة تميزها عن غيرها من الأحزاب وتبعدها عن التكرارية والتشابه بين برامج الأحزاب الأخرى، وهذا المعطى يحدد مدى عجز الأحزاب عن قدرتها في رسم استراتيجيات مستقبلية تحقق مطالب الشعب ومن ثم إشراكه في حقل المشاركة الانتخابية.

– تعتمد الأحزاب السياسية في الجزائر للتسويق لبرامجها الانتخابية على ثلاثة وسائط إعلامية (الصور والملصقات، اللقاءات مع الجماهير، مواقع التواصل الاجتماعي)(أنظر الجدول رقم(27))، وهي وسائل معتمدة من قبل أغلب الأحزاب دون تميز بينها، فعلى الرغم من أهمية الوسائل الإعلامية المختلفة خاصة منها الصحف الخاصة بالأحزاب والقنوات الإعلامية المحلية والحكومية للدعاية الانتخابية باعتبارها حلقة وصل بينها وبين الشعب إلاّ أن هذه الأحزاب سواء كانت أحزاب المعارضة أو أحزاب الموالاة لا تعطي لها قيمتها الفعلية أثناء حملتها الانتخابية، وهذا الافتقار في هذه الوسائط الإعلامية الحزبية وعدم الاهتمام بها في الدعاية الانتخابية، يعطي دلالة واضحة على أن الناخب غالبا ما يصوت على الشخص بدل التصويت على الحزب أو برنامجه، والتصويت على المترشح غالبا ما يكون مصحوبا بما يقدمه هذا المترشح للناخب من مصلحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إطار علاقات الزبونية، التي تغذيها في الغالب قيم الجهة والعرش وعلاقات القرابة والمصاهرة والتي تظهر بشكل بارز في الانتخابات المحلية، الأمر الذي لا يحتاج إلى كل هذا التنوع في الوسائط الإعلامية التسويقية في نظر الأحزاب، وهذا ما تؤكده ملاحظات البحث الميداني أثناء فترة الحملة الانتخابية للانتخابات المحلية

(27 نوفمبر 2021) .

– غياب الرؤية الاقتصادية في برامج الأحزاب السياسية، وهو ما تم استنتاجه من خلال الجدول رقم (31)، الخاص بأهم الإصلاحات الواجب اتخاذها لتحسين برامج الأحزاب السياسية بغرض كسب ثقة الشعب والتصويت لصالحها في الانتخابات، بحيث صرّح أغلب المبحوثين بنسبة (48,3%) من إجمالي عدد الإجابات أن برامج الأحزاب اليوم بحاجة إلى رؤية اقتصادية تحاكي واقع الشعب وأهم مشاكله الاقتصادية والتي على رأسها مشكلة البطالة، باعتبارها أهم القضايا الأساسية التي تتصدر اهتمامات المواطنين، وتعتبر وضوح الرؤية خاصة منها الاقتصادية في برامج الأحزاب من أهم التحديات السياسية التي تواجهها الأحزاب في الجزائر في الفترة الحالية، وهي دلالة قوية على ضعف البرامج الحزبية.

وبناء على ما سبق وانطلاقا من مؤشرات البرنامج السياسي الحزبي: (الإطلاع على القوانين التنظيمية الداخلية للحزب، امتلاك نسخة من البرنامج الانتخابي (لانتخابات 27 نوفمبر 2021)، طبيعة الخرجات الميدانية لبناء البرنامج الحزبي، مدى توافق البرنامج الحزبي مع الممارسات السياسية الملموسة، مجالات اهتمام البرنامج الحزبي، وسائط الدعاية الانتخابية، وضوح الرؤية الاقتصادية في البرامج الحزبية)، يتحدد **صدق الفرضية الثانية القائلة: "تتأثر المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لأفراد المجتمع الجزائري نتيجة لما تقدمه الأحزاب من برامج سياسية".**

1-3. الفرضية الثالثة:

نص الفرضية: "تتشكل الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع الجزائري كنتيجة لطبيعة الممارسة السياسية للأحزاب".

أفرزت نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الثالثة ما يلي:

– وجود تداول سلمي على السلطة داخل الأحزاب وأساس الترشح للمناصب القيادية داخل الحزب يتم على أساس الكفاءة حسب ما تشير إليه البيانات الميدانية بنسبة (57,1%) من إجمالي عدد المبحوثين (أنظر الجدول رقم (32))، كما يتبين كذلك من خلال اعتماد الأحزاب على المستوى التعليمي العالي في اختيار مناضليها كما تشير البيانات الميدانية أن أغلب المناضلين هم من المستوى التعليمي الجامعي بنسبة (64,3%) كما هو موضح في الجدول رقم (6).

– أن العمل الجماعي داخل الحزب الذي ينتمي إليه المناضل فعّال حسب ما تشير إليه البيانات

الميدانية من خلال الجدول رقم (35)، لكن عمل جماعي ذو أغراض انتخابية، وهو ما تم استنتاجه من خلال مؤشر: طبيعة الخرجات الميدانية لبناء البرنامج الحزبي (أنظر الجدول رقم (30))، باعتباره عملا جماعيا، وكذلك مؤشر طبيعة عمل مكاتب الأحزاب السياسية، الذي يؤكد عمل هذه المكاتب في الاستحقاقات الانتخابية فقط بنسبة (35,7%)، كما يوضح الجدول رقم (40)، الأمر الذي بإمكانه تشكيل موقف سياسي لدى شريحة كبيرة من المجتمع حول هذه الأحزاب على مستوى الممارسة السياسية، باعتبارها أحزابا نفعية تخدم مصالحها الضيقة، وهو ما تم تأكيده سابقا على مستوى الخطاب السياسي الحزبي والبرامج الحزبية.

– أن نوعية الخدمات التي بإمكان الحزب تقديمها للمواطن بشكل مباشر تندرج ضمن الخدمات التي تتعدى إمكانيات الحزب المادية والبشرية، وتتحدد أساسا في التخفيف من ظاهرة البطالة بنسبة (43,1%)، وتطوير التعليم بنسبة (33,1%) (أنظر الجدول رقم (37))، وهي مشكلات كبرى تحتاج إلى إجراءات على المستوى الوطني وتقرر على المستويات العليا، الأمر الذي يفسر من جديد مدى عجز الأحزاب السياسية في الجزائر على طرح قضايا واقعية قابلة للتجسيد، وهو ما ينعكس بالسلب على الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع.

– ضعف تأثير الأحزاب السياسية على القرارات الحكومية، كما تشير له البيانات الميدانية بنسبة (61,1%) كما هو موضح في الجدول رقم (38)، وهذا بإمكانه أن يعطي بعض الدلالات التي تتحدد أساسا في ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر في صناعة القرارات ورسم السياسات العامة، وكذلك محدودية حرية الرأي والتعبير لدى هذه الأحزاب، الذي في الغالب لا يخرج عن سياق مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها، وهذا يؤدي بدوره إلى فقدان هذه الأحزاب مصداقيتها أمام الرأي العام، ويشكل بذلك اتجاهات سياسية سلبية على مستوى ذهنيات الأفراد داخل المجتمع.

– أهم المشكلات التي تواجه الممارسة السياسية للأحزاب في الجزائر يتحدد في اقترانها بضعف الثقة في ذهنية أفراد المجتمع، وذلك بنسبة (29,1%)، الأمر الذي يشكل عائقا أمام العمل الحزبي ويستوجب إعادة النظر في الممارسات السياسية، ومسألة فقدان المواطن للثقة في الأحزاب على المستويين: الخطاب الحزبي والممارسة السياسية، كما يوضحه الجدولين: رقم(41) و(18)، هي أزمة حقيقية بالنسبة للأحزاب بإمكانها أن تعبر عن موقف واتجاه سياسي واضح، يكرس لثقافة العزوف السياسي ومقاطعة هذه الأحزاب.

وتأسيسا على ما سبق وانطلاقا من مؤشرات الممارسة السياسية الحزبية: (التداول السلمي على السلطة داخل الحزب، طبيعة العمل الجماعي، نوعية الخدمات المباشرة، التأثير على القرارات الحكومية، أهم المشكلات التي تواجه الممارسة الحزبية)، **يتحدد صدق الفرضية الثالثة: "تتشكل الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع الجزائري كنتيجة لطبيعة الممارسة السياسية للأحزاب"** .

خاتمـــــــة

وفي نهاية هذه الدراسة التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية ودورها في تنمية الوعي السياسي، لما له من أهمية بالغة في الفترة الراهنة، وهي محاولة لتحديد مدى تأثير الأحزاب السياسية في الجزائر على أفراد المجتمع، من خلال القدرة على توعيته وتثقيفه سياسيا، فكان من الضروري وضع إطار تأصيلي وتفصيلي لماهية الأحزاب السياسية وأهم المراحل التي مرت بها، والتطرق لمختلف الآراء حولها، مع التركيز على طبيعة سير وعمل هذه الأحزاب.

حاولت هذه الدراسة الانطلاق من الواقع المعاش في الجزائر والتركيز على أهم التحولات السياسية المختلفة التي مرت بها، بدءً من مرحلة الاستعمار والانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية، وذلك من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة وفهم طبيعة الأحزاب السياسية من حيث خطاباتها والبرامج السياسية التي تطرحها وممارساتها السياسية على أرض الواقع، وأثر ذلك على الوعي السياسي في المجتمع من حيث الاهتمام بالشأن السياسي وتشكيل المواقف والاتجاهات السياسية والمشاركة السياسية خاصة في الاستحقاقات الانتخابية.

وواقع التجربة الحزبية في الجزائر الذي ينطوي على الكثير من التراكمات ويتضمن العديد من المفارقات التي جعلته واقعا جديرا بالتأمل والتفكير، بحيث لم تنجح هذه التجربة الحزبية منذ بدايتها في ترسيخ ثقافة التعددية الحزبية السياسية بقدر ما كرّست إلى تعددية حزبية شكلية، وكافحت للحفاظ عليها، لتغدو هذه الأحزاب أدوات للتعبير السياسي الذي لا يخرج عن سياق التوجه السياسي الأحادي، الذي يؤكد على الصلة التي تربط هذه الأحزاب بالسلطة، ويجعلها تعددية حزبية تقع على الهوامش والأطراف بدلا من المركز والنواة، الأمر الذي يعيق قدرتها على ممارسة العمل السياسي بالشكل المرغوب فيه، وهذا بإمكانه أن يؤثر على طبيعة عملها، وعلى قدرتها في تحقيق مساعيها.

وبالتالي فإن تبني الجزائر لنظام التعددية الحزبية جاء في نطاق عددي شكلي، فالممارسات الأحادية هي السائدة على بنية السلطة الحاكمة وعلى مستوى عملية صنع القرارات السياسية، الأمر الذي أنقص من الفعاليات الحزبية على المستوى السياسي، إذ أصبحت هذه الأحزاب تتبنى برامج معادة وخطابات متكررة وأساليب متشابهة، مما جعل منها أحزاب لا تمتلك أيديولوجيا واضحة المعالم تمنح لكل حزب هويته الخاصة وتميزه عن الأحزاب الأخرى، وكذلك طبيعة العمل الحزبي الذي لا يخرج في الغالب عن فلك المواعيد الانتخابية.

وكل ذلك جعلها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام، فعمل الأحزاب السياسية يسوده الكثير من

النقائص، فكما أوضحته نتائج الدراسة أن الأحزاب السياسية في الجزائر أصبحت تعتمد في خطاباتها السياسية على عملية الحشد الجماهيري لغاية تحقيق مصالح ضيقة لا تخدم المصالح العامة للمواطنين، وهذا بدوره أدى إلى التقليل من الاهتمامات السياسية لأفراد المجتمع، والضعف في تأطيرهم وتكوينهم سياسيا، وهي إشكالية أخرى تتلخص في إغفال لأهمية التنشئة السياسية وفعالية الأدوار التوعوية في ذهنية أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر، وبالتالي مثل هذه الممارسات تشكل صورة نمطية عن الأحزاب في ذهنية الفرد الجزائري مقرونة بانعدام الثقة والمصداقية، وهذا الإشكال في الواقع يؤسس لثقافة العزوف السياسي .

إن الوعي السياسي لأفراد المجتمع مرتبط بشكل كبير بعمق الإصلاحات الحزبية والسياسية، كون العقبات التي تحد من ثقة المواطنين في الأحزاب السياسية تتمثل أساساً في غياب استراتيجيات سياسية تعكس متطلبات واقع المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فتشكيل الوعي السياسي يتطلب استرجاع الثقة المفقودة للمواطنين وتغيير نظرته السلبية لهذه الأحزاب، الأمر الذي يستدعي مجهودات تغييرية لعل أبرزها تطوير برامج الأحزاب السياسية والعمل على رسم استراتيجيات جديدة وواقعية تقربها أكثر من المواطنين، وتوظيف أساليب مختلفة ومتنوعة في تحليل مضامين خطاباتها السياسية.

تشكل الأحزاب السياسية عاملا قويا نحو إرساء ثقافة المشاركة السياسية التي تعتبر من أعمدة الوعي السياسي، فمن المعلوم أن القدرات الذهنية والتوعوية لا يمكن إغفالها في الحديث عن دور أفراد المجتمع في العمل السياسي، وفي السير بالمجتمع نحو الارتقاء، وبالتالي يجب الحرص على تفعيل المشاركة السياسية لدى الأفراد، وذلك بالتركيز على التقليل من الإحباطات والخيبات التي رسخت في أذهان المواطنين من خلال محاولة تغيير مواقفهم السياسية بالإيجاب والتي تعبر عن برامج سياسية وثقافية متكاملة.

التوصيات:

أهم التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن نختم بها، نوجزها فيمايلي:

– ضرورة وعي الأحزاب السياسية بدوره الحقيقي في الممارسة السياسية.

– العمل على تحسين صورة الأحزاب السياسية من أجل كسب ثقة المواطنين.

– العمل على ضرورة تنفيذ برامج تساعدعلى تنشيط جانب العمل السياسي لدى أفراد المجتمع.

– العمل على بناء ثقافة سياسية تدفع وتحفز أفراد المجتمع للمشاركة السياسية.

– ضرورة تفعيل دور الشباب و إدماجهم في الحياة السياسية من طرف القادة والمسؤولين السياسيين من خلال التقرب منهم والاهتمام بجميع انشغالاتهم وتوفير جل مطالبهم واحتياجاتهم.

– ضرورة الاهتمام بالخطاب السياسي (لغة ومضمونا) من طرف القوى السياسية (الأحزاب والقادة السياسين) وجعله خطابا يتماشى مع معطيات المجتمع ومتطلباته.

– ضرورة الأخذ بمبدأ الكفاءة في اختيار القادة والمسؤولين السياسيين بدلا من الأخذ بمبدأ الولاء القبلي.

– ضرورة تفعيل دور المؤسسات المسؤولة عن الوعي السياسي بهدف زرع روح المشاركة السياسية وتوجيه الرأي العام.

– العمل على تدريب الفرد وتعويده على ممارسة سلوكيات سياسية بوعي وإدراك لدمجه في المجتمع بشكل يضمن مشاركته في بناء مستقبل وطنه.

– العمل على مراجعة وتقييم لبرامج الأحزاب السياسية والثقافية ووسائل إعلامه المختلفة، من أجل الإرتقاء بمستوى الوعي لدى أفراد المجتمع.

قائمـــة المراجـــع

قائمــة المراجــع

أولا: المراجع العربية

1- القواميس:

1. بدري أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، انجليزي- فرنسي-عربي، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، 2009.
2. زايد أحمد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2006.
3. سعيفان أحمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ـ عربي، إنجليزي، فرنسي**، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2004.
4. مرتاض عبد المالك، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1962.1954**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

2- الكتب:

1. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية "1930-1945"**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة 3، بيروت لبنان، 1992.
2. احسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن، 2015
3. أك أوليدوف، **الوعي الاجتماعي**، ترجمة ميشيل كيلو، دار ابن خلدون، بيروت-لبنان، 1982.
4. آل سعود سعد، **الاتصال والإعلام السياسي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2010.
5. آل عواض عادل سعيد، **إيقاظ الوعي**، موسوعة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 2011.
6. إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق.. والسياسة -دراسة في فلسفة الحكم**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة-مصر.
7. الأنصاري محمد جاب، **العرب والسياسة: أين الخلل؟ جذور العطل العميق**، دار الساقي، بيروت-لبنان، 1998.
8. بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**، دار الراية للنشر

والتوزيع، عمان–الأردن، 2012.

9. برا سنان، **إشكالية المواطنة –الرعية في التراث السياسي الإسلامي**، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين–ألمانيا، 2016.

10. بسيوني عبد الله عبد الغني، **النظم السياسية، دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوروبي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 2004.

11. بكار عبد الكريم، **تجديد الوعي**، دار القلم، دمشق–سوريا، 2000.

12. البلداوي عدي عدنان، **صناعة الوعي**، مؤسسة البلداوي للطباعة، 2013.

13. بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق–سوريا، 2012.

14. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1997.

15. بوعزيز يحي، **الأيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986.

16. بوكراع لياس، **الجزائر الرعب المقدس**، دار الفرابي، بيروت–لبنان+ المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (ANEP)، الجزائر، 2003.

17. تم بتشولات، **مدخل إلى الديمقراطية الاجتماعية القيم التي تربطنا**، ترجمة وليام جوزيف ورد، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان–الأردن، 2018.

18. توم بوتومور، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 1986.

19. الجامع عصام حسين، **التربية السياسية والوعي القومي**، دراسة في الفكر السياسي عند عبد الحميد الزهراوي، شبكة المعارف، بيروت–لبنان، 2010.

20. الجمعي نوي، **الأحزاب السياسية والمسألة الاجتماعية في الجزائر**، قراءة سوسيوسياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2019.

21. جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة محمد العدلوني الأوريسي، يوسف عبد المنعم، دار الثقافة، 2007.

22. حاتم رشيد، **الأزمة الجزائرية...إلى أين؟**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان–الأردن، 1999.

23. حرب أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، 1987.

24. الحسيني صبري بديع عبد المطلب، **الوعي السياسي في الريف المصري**، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، 2017.

25. حمادة عمار، **الوعي والتحليل السياسي**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2005.

26. الحمداني قحطان أحمد، **المدخل إلى العلوم السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.

27. حنفي حسن، **الهوية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة-مصر، 2012.

28. الحوراني محمد عبد الكريم، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.

29. الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.

30. ديان مكدونيل، **مقدمة في نظريات الخطاب**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة-مصر، 2001.

31. الربيعي طارق علي، **الأحزاب السياسية**، جامعة بغداد، 1990.

32. رشيد مقتدر، **الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب -مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر2015**، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الانساني، المغرب، 2015.

33. الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الأول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999.

34. الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة-الجزائر، 1984.

35. زريق برهان، **الاستبداد السياسي**، وزارة الإعلام السورية، سوريا، 2016.

36. سامح فوزي، **المواطنة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة-مصر، 2007.

37. سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني، 2005.

38. ستيفن دي تانسي، **علم السياسة الأسس**، ترجمة، رشا جما، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، 2012.

39. سعد إسماعيل علي، **المجتمع والسياسة، دراسات في النظريات والمذاهب والنظم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 1999.

40. سلطاني أبو جرة، **جذور الصراع في الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر الطبعة الثانية، 1999.

41. السويدي جمال سند، الصفتي أحمد رشاد، **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأقوال**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

42. السويدي محمد، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

43. السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.

44. الشربيني زكريا، يسرسة صادق، **تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته**، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، 2000.

45. الشرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

46. الشريفي نداء صادق، **أصول علم الاجتماع السياسي**، جهينة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010.

47. شلبي علاء، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة–مصر، 2014.

48. الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح أو الزمان اليقين دراسة حول تاريخ الجزائر**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة–مصر، 2003.

49. الصاوي صلاح، **التعددية السياسية في الدولة الإسلامية**، دار الإعلام الدولي، 1992.

50. طه عبد العاطي نجم، **الإعلام والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2013.

51. الطيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، بن غازي، 2007.

52. العاني حسان محمد شفيق، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، مطبعة جامعة بغداد، 1986.

53. العاني حسان محمد شفيق، **المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا**، مطبعة التعليم العالي، بغداد–العراق، 1988.

54. عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا**، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين–ألمانيا، 2017.

55. عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية ي علم الاجتماع**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1981.

56. عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية، دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوروبي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 2004.

57. عبد الوهاب أشرف، **التراث والتغير الاجتماعي (التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير)**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة–مصر، 2005.

58. عدلي هويدا، **التسامح السياسي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة–مصر، 2000.

59. عدلي هويدا، **المشاركة السياسية للمرأة**، مؤسسة فريدريش إيبرت، مصر، 2017.

60. عصام الدين محمد حسن، **نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة–مصر.

61. عكاشة محمود، **لغة الخطاب السياسي –دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

62. العلوي ياسر، **التسامح السياسي في الإسلام**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2014.

63. العليوي فايد، **الثقافة السياسية في السعودية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، بيروت–لبنان، 2012.

64. عماد عبد الغني، **سوسيولوجيا الهوية**، جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، مراجعة فادي كحلوس، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة–قطر، اسطنبول–تركيا، 2019.

65. عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

66. الغزالي محمد، **الإسلام والاستبداد السياسي**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة السادسة، 2005.

67. غليون برهان، **اغتيال العقل**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، الطبعة الرابعة، 2006.

68. غليون برهان، **مجتمع النخبة**، معهد الإنماء العربي، بيروت–لبنان، 1986.

69. الغنوشي راشد، **حقوق المواطنة –حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1989.

70. فرحي فيصل، اسعيداني سلامي، **الإعلام السياسي والنخبة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.

71. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1998.

72. الكاظم صالح جواد، العاني علي غالب، **الأنظمة السياسية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد–العراق، 1991.

73. الكواري علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2000، الطبعة الثانية 2002.

74. لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999.

75. المباركفوري صفي الرحمن، **الأحزاب السياسية في الإسلام**، دار سبيل المؤمنين للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2012.

76. محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، القاهرة–مصر، الطبعة الثالثة، 2004.

77. محمد علي محمد، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية–مصر، 1985.

78. محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية**،، دراسة في دور أخبار التلفزيون، دار النشر للجامعات، مصر، 1997.

79. مراد محي الدين، **نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطنين، دراسة قانونية تحليلية مقارنة**، مطبعة سيما السليمانية، شارع مولوي، العراق، 2006.

80. مرسي محمد عبد المعبود، **علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي**، القيم بريدة، مكتبة العليقي، القصيم–السعودية.

81. مشري عبد القادر، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

82. مقبل فهمي توفيق محمد، **النشاط المدرسي–مفهومه وتنظيمه وعلاقته بالمنهج**، دار كنوز المعرة

العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان–الأردن، 2011.

83. منصور أشرف، **الرمز والوعي الجمعي**، دراسة في سوسيولوجيا الأديان، رؤية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، القاهرة–مصر، 2010.

84. المنوفي كمال، **مفهوم الثقافة السياسية، دراسة نظرية تأصيلية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008.

85. مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

86. موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: عبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة–مصر، 2011.

87. مولود ولد الصديق، **الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان–الأردن، 2015.

88. الناهي أحمد عبد الله، خضر عباس عطوان، **السلوك السياسي –دراسة نظرية وتطبيقية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2018.

89. نبيل سمعان يعقوب، **من يصنع هويتي**، مطبعة باب توما، دمشق–سوريا، 2017.

90. نحناح محفوظ، **الجزائر المنشودة المعادلة المفقودة، الإسلام، الوطنية، الديمقراطية**، دار النبأ، الجزائر، 1999.

91. نورم كيلي، سيفاكور أشياغبور، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية – المجموعة البرلمانية**، المعهد الديمقراطي الوطني.

92. الهاشمي طارق علي، **الأحزاب السياسية**، شركة الطبع والنشر الأهلية، الجزء الأول، بغداد–العراق، 1968.

93. هربارت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة، جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت–لبنان، الطبعة الثالثة، 1988.

94. الوريمي ناجية، **في مفهوم التسامح**، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط–المغرب، 2016.

95. ولديب سيدي محمد، **الدولة وإشكالية المواطنة**، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، كنوز المعرفة، عمان–الأردن، 2011.

96. الـيكس ميكشـيللي، **الهويـة**، ترجمـة علـي وطفـة، دار الوسـيم للخـدمات الطباعيـة، دمشـق–سـوريا، 1993.

3- المجلات:

1. أحمد عبد الكاظم، جوني **شخصنة السلطة وعلاقتها بالثالوث المظلم في الشخصية لدى طلبة كلية القانون**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل–العراق، العدد 29 أكتوبر 2016.
2. أعجال محمد لمين لعجال، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، العدد: 12، نوفمبر 2007.
3. أوعامري مصطفى، **الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920–1954**، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران1–الجزائر، العدد: 29، جوان 2016.
4. أونيسي ليندة، **ضمانات نفاذ القواعد الدستورية في الجزائر**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، العدد 10.
5. بلخير آسية، **الأحزاب السياسية المغاربية والديمقراطية: أزمة ديمقراطية الحزب أم أزمة ديمقراطية النظام**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1–الجزائر، العدد: 10 جانفي 2017.
6. بن أحمد نادية، **مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة–الجزائر، العدد 3 سبتمبر 2014.
7. بن شعبان محمد الصالح، **الإطار القانوني للتعددية الحزبية في الجزائر منذ دستور فبراير1989 حتى صدور القانون 04/120 المتعلق بالأحزاب السياسية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة–الجزائر، المجلد أ، العدد: 42، ديسمبر2014.
8. بن علي زهيرة، **تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية**، مجلة الحقوق، جامعة غيليزان–الجزائر، العدد: 2، جويلية 2010.
9. بن فطة مختار، **سوسيولوجيا الخطاب السياسي في الجزائر "تحليل خطابات الأحزاب السياسية نموذجا"**، مجلة تطوير، جامعة سعيدة–الجزائر، المجلد 7، العدد 2 ديسمبر 2020.
10. بن ورقلة نادية، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة–الجزائر، العدد 11 جوان 2013.
11. بوبكري راضية، **الخطاب السياسي: الخصائص واستراتيجيات التأثير**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة

الجلفة–الجزائر، المجلد 5، العدد: 12، سبتمبر 2013.

12. بوطالب عبد القادر ، **الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي**" ، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 38 ماي،2019.

13. بومدين عربي، بوزيدي يحي، **أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد 5، أكتوبر 2014.

14. تهامي عثماني، **البيئة المدرسية ودورها في عملية التنشئة السياسية في الجزائر**، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر، العدد 38 نوفمبر 2016،

15. توازي خالد، **محاولة لتفسير النسق الحزبي بالجزائر والمغرب مقاربة سوسيو تاريخية**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد7 جوان 2015.

16. ثناء هاشم محمد، **الهوية الثقافية والتعليم في المجتمع المصري –رؤية نقدية–** مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف مصر، الجزء الأول، جانفي 2019.

17. جمال صباح، **الضمانات القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل القانون العضوي رقم 04/12**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة–الجزائر، العدد 12، 2016.

18. الجندي محمد مصباح، أحمد عمر مهلهل، **المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي –ليبيا نموذجا**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة الأسمرية الإسلامية–ليبيا، العدد 11 جوان 2018.

19. جيدور حاج بشير، **مأزق الإسلام السياسي في الجزائر، دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي**، دفاتر السياسية والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 19 جوان2018.

20. حامد خالد، **النسق المجتمعي وأزمة الهوية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 5، 2011.

21. حساني محمد منير، **الحماية الدستورية لمبدأ المساواة في النظام الجزائري**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 5، جوان 2016.

22. حشوف لبنى، **أثر الأحزاب السياسية على الأنظمة الدستورية المعاصرة**، مجلة الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر، العدد: 7 جانفي 2017.

23. حمداوي عمر، **الهوية الجماعية لأفراد الأسرة وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية الحديثة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 19 جوان 2015.

24. حمدي أحمد عمر على، **مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي، دراسة في سوسيولوجيا الأنترنت على عينة الشباب في بعض محافظات صعيد مصر**، دورية إعلام الشرق الأوسط، جامعة القاهرة–مصر، العدد 10، 2014.

25. حمود فريال، **مستويات تشكل الهوية الاجتماعية وعلاقاتها بالمجالات الأساسية المكونة لها لدى عينة من طلبة الصف الأول الثانوي من الجنسين**، مجلة جامعة دمشق–سوريا، المجلد 17، 2011.

26. حوحو أحمد صابر، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، العدد5.

27. خروبي بزارة عمر، **إشكالية ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمّة لخضر الوادي–الجزائر، المجلد 9، العدد 2، جوان 2018.

28. خطيب محمد بن شحات حسين، **دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها في ضوء التغيرات الثقافية ومستجدات العصر**، المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة الأردن، العدد20، جوان 2020.

29. الداهي محمد، **المدرسة والديمقراطية –الحصيلة والرهان**، المدرسة المغربية، جامعة المغرب، العدد 7 و8 نوفمبر 2017.

30. دغمان المهدي الشيباني، **الأحزاب السياسية، التفاتة سوسيولوجية**، المجلة الجامعة،جامعة الزاوية ليبيا، المجلد 1، العدد 16، فبراير 2014.

31. ذبيح عماد دمان، **الضمانات القانونية لحماية حق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعةالحاج لخضر باتنة1–الجزائر، العدد9 جوان 2016.

32. ربوح ياسين، **النشاط الإعلامي في الجزائر من الأحادية إلى تحرير القطاع السمعي البصري**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 29 جوان 2017.

33. رداوي مراد، **مساهمة المجلس الدستوري الجزائري في حماية الحقوق والحريات**، مجلة المفكر،

جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، العدد 14،

34. الزاوي مصطفى، بن حوى مصطفى، **العلاقة بين الخطاب السياسي والمشاركة الانتخابية في الجزائر**، مجلة: جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مفتشية البليدة–الجزائر، العدد 10، سبتمبر 2017.

35. الزبيدي قاسم علوان، **دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي**، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت العراق، العدد 15 جوان 2013.

36. زريبي نذير، **التنشئة السياسية**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، جامعة الجزائر2، المجلد الأول، العدد 2، 2013.

37. الزيودي ماجد محمد، **تطور جماعة الرفاق في المجتمعات العربية المعاصرة ودلالاتها التربوية، رؤية تحليلية**، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة–مصر، العدد 4 أكتوبر 2016.

38. السليجات ملوح مفضي، **دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، مجلة دراسات العلوم التربوية، جامعة الأردن، المجلد 41، العدد 2، 2014.

39. سويقات أحمد، **التجربة الحزبية في الجزائر 1962–2004**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة–الجزائر، العدد: 4، 2006

40. سويقات الأمين، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب–دراسة في الأسباب والتجليات**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 15 جوان 2016.

41. شاطرباش أحمد، **التنشئة السياسية لتلاميذ المدرسة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد 1 سبتمبر 2011.

42. شقير صالح، ساطع نسيب رضوان، **تفعيل مفهوم التسامح فلسفيا**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين–سوريا، المجلد 36، العدد5 سبتمبر 2014.

43. شليغم غنية، **ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 27 ديسمبر 2016.

44. طيفوري رحماني بوزينة أحمد، **واقع الأحزاب السياسية العربية في ظل العولمة**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، الجزائر، العدد 2 ديسمبر 2015 .

45. عبد العال محمود، **التعبئة السياسية: السياق، المفهوم، والتأثير**، مجلة العلوم السياسية والقانون،

برلين–ألمانيا، العدد 1 جانفي 2017.

46. عرابي بلال، **هلا الصوص، قراءة اجتماعية لتطور الديمقراطية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعةتشرين–سوريا، المجلد 39، العدد4 أوت 2017.

47. العزعزي وديع، **دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني، دراسة ميدانية على طلبة الجامعات**، جامعة صنعاء، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، جامعة صنعاء–اليمن، المجلد 12، العدد 31 ديسمبر 2008.

48. عزمي بشارة، **جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية**، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قطر، المجلد 4، العدد 15، 2016.

49. عساف محمود عبد المجيد، **الدور التربوي لمجالس طلبة الجامعات الفلسطينية في تشكيل الوعي السياسي وسبل تفعيله**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، فلسطين، المجلد 11، العدد 1 جانفي 2013.

50. غزالي وداد، **التداول الحزبي ومعوقاته**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1–الجزائر، العدد 9 جويلية 2016.

51. القحطاني علي بن سعد، **دور المعلم في نشر ثقافة السلام لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض**، مجلة جامعة القيوم للعلوم التربوية والنفسية، جامعة القيوم–مصر، الجزء 3، العدد 5، 2015.

52. قط سمير، **إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية–مقاربة بنيوية–** مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 16 جانفي 2017.

53. قندوز عبد القادر، **دور الإعلام في التنشئة السياسية**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 3 جوان 2010.

54. كاطع سناء كاظم، **المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي**، مجلة: دراسات دولية، جامعة بغداد–العراق، العدد: 45،

55. لذرع نبيلة، **الحرية الحزبية في النظام الجزائري بين الاتّساع والضيق**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط–الجزائر، العدد: 4، جوان 2016.

56. لقرع بن علي، **التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات**، مجلة المستقبل العربي، جامعة بيروت–لبنان، 2017.

57. مجدان محمد، **المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي**، المجلة الجزائرية لدراسات السياسية، جامعة الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2020.

58. المصري رفيق محمود، **مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح-**، مجلة جامعة الأقصى، غزة-فلسطين، المجلد 11، العدد 2 جوان 2007.

59. معو زين العابدين، **دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي-الجزائر، العدد 5 جوان 2016.

60. مغازي مروة السعيد، **دور الأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم -مصر، المجلد: 17، العدد: 17، 2019.

61. مكلي شامة، **أساليب التغليط في الخطاب السياسي عند أحمد أويحيى من خلال برامج وأسئلة**، مجلة الخطاب، جامعة مولود معمري تيزي وزو-الجزائر، العدد: 22.

62. مهدي إيناس ضياء، **تحليل القوى الإستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي**، مجلة الأستاذ، بغداد-العراق، العدد 200، 2012.

63. مهملي بن علي، **الاتصال السياسي وتفعيل الأداء الحزبي في الجزائر**، مجلة الصورة والاتصال، جامعة وهران-الجزائر، العدد 20 ديسمبر، 2016.

64. مهملي بن علي، **الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمّة لخضر الوادي-الجزائر، العدد: 13، جوان 2016.

65. موكيل عبد السلام، **المواطنة وسياق الدولة والهوية -مقارنة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي**، مجلة تاريخ العلوم، جامعة المدية-الجزائر، العدد 1، 2016.

66. ناصر زين العابدين أحمد، ليلى عيسى أبو قاسم، **مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت-العراق، المجلد 3، العدد 9، 2017.

67. نزار جودة، هندي أمال، **التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، قراءة في أفكار محمد حسين فضل الله**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد-العراق، العدد: 46 جويلية 2013.

68. نغم محمد صالح، **التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون**، مجلة العلوم السياسية، العدد: 43 نوفمبر 2011.

69. وشنان حكيمة، **مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية تحليل خطاب مدونة**، مجلة العلوم

الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد 1 سبتمبر 2014.

70. وليد السيد أحمد محمد خليفة وآخرون، **فعالية برنامج تدريبي قائم على التسامح في الوقاية من الإرهاب الفكري لدى طلاب جامعة الطائف**، المجلة التربوية، جامعة سوهاج–مصر، العدد 61، ماي 2019.

4- الرسائل الجامعية:

1. بدري ابتسام، **دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015–2016.
2. بن ققة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري نموذجا(1962–2005)**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، سنة 2011–2012.
3. بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.
4. حسن عبد الرزاق، **التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، 2016–2017.
5. حمداد صحبية، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي . مدينة وهران نموذجا** . أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران2–الجزائر، سنة 2015–2016.
6. دحمان نورالدين، **توظيف الأحزاب السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر. دراسة سيميولوجية على عينة من صنعات الأحزاب السياسية الجزائرية(حزب جبهة التحرير الوطني، حركة السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة القوى الاشتراكية) خلال تشريعات ومحليات 2017**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2019–2020.
7. طيفوري رحماني، بوزينة أحمد، **مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر– دراسة سوسيوسياسية لعينة من الأحزاب السياسية–دراسة ميدانية بولاية الشلف**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2015–2016.
8. علجية حنان، **دور الأحزاب السياسية وعلاقتها بالعنف داخل المجتمع**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2011–2012.
9. العوادي هيبة، **النظام القانوني للأحزاب السياسية والجمعيات في الدول المغاربية –تونس، الجزائر، المغرب**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح

ورقلة–الجزائر، 2016/2015.

10. قصري فريدة، **دور الأحزاب السياسية في بناء الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري– دراسة ميدانية بولاية الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017–2018.
11. مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة [1989–1995] دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران–الجزائر، 2012–2013.
12. مرزود حسين، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989–2010)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.
13. وشنان حكيمة، **مشروع المجمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية–تحليل خطاب مدونة**، أطروحة دكنوراه، جامعة منتوري قسنطينة2–الجزائر، 2013–2014.

5– الجرائد:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مراسيم تنظيمية، 28 فيفري، 1989، ص. 239
2. الجريدة الرسمية رقم 94 بتاريخ 24 نوفمبر 1976 ص: 1309
3. الجريدة الرسمية رقم 76، دستور 1996، 8 ديسمبر 1996

المواقع الالكترونية:

1. أبو جرة سلطاني، **الأحزاب السياسية تعاني من أزمة خطاب**، 22 فيفري 2017، متاح على موقع جزايرس، على الرابط التالي: https: //www.djazairess.com/elitihad/86878، تاريخ الزيارة: 4 جانفي 2021 .
2. أمين الزاوي، **الطبقة السياسية في الجزائر أعطاب لغة الخطاب**، 10 مارس 2010، متاح على الموقع الرسمي لجريدة الشروق، على الرابط التالي: https: //www.echoroukonline.com/الطبقة-السياسية-في-الجزائر-أعطاب-لغة-ا/، تاريخ الزيارة: 4 جانفي 2021.
3. عبد الكريم غانم، **الوعي السياسي في المجتمع اليمني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.https: //q9r.us/qgBAr
4. مايكل بوراوي، **الهيمنة الثقافية: عندما يلتقي غرامشي ببورديو**، ترجمة خلود الزغير، 9 جويلية 2018، متاح على موقع الجمهورية، على الرابط التالي: https: //cutt.us/uJ34m، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر 2020.

5. مقراني، **الخطاب السياسي للأحزاب في الحملة الانتخابية**، 30 أفريل 2012، متاح على موقع جزايرس، على الرابط التالي: https: //www.djazairess.com/eldjoumhouria/22848، تاريخ الزيارة: 5 جانفي 2021.

6. منصور حكمت، **الأحزاب السياسية والصراع الطبقي**، 7 فيفري 2004، متاح على موقع الحوار المتمدن، على الرابط: http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14510&r=0، تاريخ الزيارة: 6 ماي 2020.

7. نوردين خنيش: **النكتة وأزمة الخطاب السياسي في الجزائر**، متاح على موقع مدونات الجزائر، على الرابط التالي: http: //blogs.aljazeera.net/blogs/2018/5/8/النكتة-وأزمة-الخطاب-السياسي-في-الجزائر، تاريخ الزيارة: 4 جانفي 2021.

8. هشام الحمامي، **الأحزاب العقائدية ...سؤال الإنسان والتنظيم والسلطة**، 30 أوت 2015، متاح على موقع عربي 21، على الرابط التالي: https: //arabi21.com/story/855227/الأحزاب-العقائدية-سؤال-الإنسان-والتنظيم-والسلطة، تاريخ الزيارة: 10 أفريل 2020.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Behar Haziri. The Impact of Political Socialization in Kosovo Political Culture. Thesis. Vol. 8. Iss. 1. Pristina.2019.

2. Carmen pineira-tresmontantK du lexique la phraséolohie: analyse des discours d'àlvaro uribe vélez lors des conseils communaux (2002-2010), thése pour obtenir le grade de docteur de l'université d'artois, 2014.

3. Daniel derivry, parsons talcott (1902-199), Disponible sur le site: universalis, sur le lien suivant: https: //www.universalis.fr/encyclopedie/talcott-parsons/., consulte le 15-01-2021.

4. Hassan azouaoui, participer al'ere des reseaux sociaux numeriques: une etude netnographique du concept de participation politique, revue internationale du marketing et management strategique, volume: 2 N°1, janvier, mars 2020n.

5. Oscarmazzoleni et maurizio masulinK jeunes; participation politique et participotion sociale en suisse, une étude de cas, swiss political sciense review 11(2),2005.

الملاحـــــق

الملحق رقم 1 : الإستبانة

الجمهوريـة الجـزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

République Algérienne Démocratique etpopulaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieure Et de La Recherche Scientifique

جامعة العربي التبسي-تبسة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

Université Larbi Tebessi-Tebessa-
Faculté des Sciences Humaines et Sociales

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علم الاجتماع

التخصص: علم الاجتماع السياسي

دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية بمدينة باتنة

اعداد الطالب:
مبارك فريطاس

إشراف الأستاذة الدكتورة
سميرة لغويل

السنة الجامعية

2022/2021

المعلومات الواردة في هذه الاستبانة سرية ،ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

سيدتي الفاضلة، سيدي الفاضل؛

أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تندرج في إطار اعداد أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، وتهدف هذه الاستبانة إلى معرفة طبيعة الأدوار التي تمارسها الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري من خلال البحث المعنون أعلاه، ولأنكم شريك فعلي في هذا العمل نود إعلامكم أن المعلومات التي ستصرحون بها في سرية تامة ولا يمكن لأي أحد الاطلاع عليها.

أرجو منكم وضع علامة (x) أمام الإجابة التي تراها توافق قناعتك الشخصية، كما أنه بإمكانك أن تختار أكثر من إجابة بالنسبة للأسئلة التي تحتوي على اختيارات متعددة .

لكم مني وافر الاحترام وخالص التقدير لتعاونكممعي

المحور الأول : البيانات الديموغرافية:

1-السن: .....

2-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3-المستوى التعليمي:

لا يقرأ ولا يكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4-مكان الإقامة:حضري ☐ شبه حضري ☐ريف ☐

5- القطاع المهني:

قطاع الإدارة ☐ قطاع التعليم ☐ قطاع الخدمات ☐ أعمال حرة ☐

أخرى أذكرها : .....

6-المدة النضالية داخل الحزب: .....

7-كيف تم انضمامك إلى الحزب:

من خلال الأصدقاء ☐الأسرة ☐وسائل الإعلام ☐قناعة فردية ☐

أخرى أذكرها: .....

8-أسباب انضمامك لهذا الحزب ؟

اقتناع ببرنامج الحزب ☐

وجود طموح مادي ☐

من أجل الترقية في المنصب ☐

أخرى أذكرها : .....

9-سنة انخراطك في الحزب : .....

المحور الثاني : معطى الخطاب السياسي للأحزاب وتأثيره على الإهتمام السياسي لأفراد المجتمع الجزائري

10-ما هي طبيعة لغة الخطاب المتداول لدى حزبكم في مختلف المواعيد الانتخابية:

الفصحى☐الدارجة (العامية)☐المزج بين أكثر من لغة☐

11- ما هي نوعية الوسائل الإعلامية التي يعتمدها حزبكم في إلقاء خطابه السياسي؟

- مواقع التواصل الاجتماعي ☐
- القنوات الفضائية الخاصة ☐
- القنوات الفضائية الحكومية ☐
- موقع الكتروني خاص بالحزب ☐
- جريدة خاصة بالحزب ☐
- الصحف الخاصة ☐
- الإذاعة المحلية ☐
- أخرى حدد: .....

12-حسب رأيك هل تتوفرهذه الصفات في الخطيب (المتحدث باسم حزبكم) ؟

●قوة شخصية المتحدث	موافق☐	غير موافق☐	محايد☐
●قوة اللغة والانسجام مع الحديث	موافق☐	غير موافق☐	محايد☐
●ثقافة المتحدث وإلمامه بكل المعارف السياسية	موافق☐	غير موافق☐	محايد☐
●التماس قوة الحجة والإقناع عند الخطيب	موافق☐	غير موافق☐	محايد☐
●وعي الخطيب بوضع المجتمع ومشكلاته	موافق☐	غير موافق☐	محايد☐

13- هل تتوافق هذه الصفات في المتحدثين باسم الأحزاب الأخرى ؟موافق☐غير موافق☐محايد☐

14- الأحزاب السياسية في الجزائر تستخدم في خطابها السياسي أسلوب :

- ●الأسلوب العقلي في الطرح ☐
- ●حشد الجماهير لخدمة مصالح الحزب ☐
- ●الأسلوب الموضوعي والشفاف ☐
- ● أسلوب الغموض وعدم الوضوح ☐
- أخرى حددها من فضلك : .....

15-ما درجة تأثير الخطاب السياسي للأحزاب على اهتمامات المواطنين حسب رأيك ؟

فعّال بدرجة كبيرة☐ فعّال بدرجة متوسطة☐ غير فعّال☐لا أدري ☐

16-ماهي أهم المشاكل الراهنة التي تواجه خطاب الأحزاب الجزائرية ؟

- يمر الخطاب الحزبي بأزمة ثقة ☐
- أزمة تأهيل وتدريب ☐
- ضعف المنابر الإعلامية ☐
- ضعف الوعي السياسي للمواطن ☐

- ضعف الوعي سياسي لأعضاء الحزب ☐
- أخرى حدد : .....

17-ما هي الاقتراحات التي تراها أكثر نجاعة من أجل تحسين صورة خطاب الأحزاب الجزائرية؟

- التركيز على فهم مطالب الشباب ☐
- العمل على تنفيذ الوعود المطروحة ☐
- التماس الجدية والشفافية ☐
- ضرورة اهتمام الأحزاب بدور التعبئة والتجنيد ☐
- ضرورة أن يحمل الخطاب برامج واضحة ذات رؤية اقتصادية ☐
- أخرى حدد : .....

المحور الثالث: برامج الأحزاب السياسية وتأثيرها على مشاركة أفراد المجتمع في الاستحقاقات الانتخابية

18_ هل سبق لك وان اطلعت على قوانين البرنامج الداخلي للحزب ؟ نعم☐ لا☐

19- هل لديك نسخة من البرنامج الانتخابي للانتخابات القادمة ؟ نعم☐ لا☐

20-حسب رأيك ما هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها حزبكم من خلال برامجه ؟

- عملية الحشد الجماهيري ☐
- تحقيق مطالب الشعب ☐
- الوصول إلى السلطة ☐
- التنافس على البرامج الحزبية ☐
- الحصول على امتيازات مادية ☐
- أخرى حدد : .....

21- ما هي أهم المجالات التي يهتم بها برنامج حزبكم ؟

- التنمية والاقتصاد ☐
- رهان الأمن والاستقرار ☐
- مجال الرياضة ☐
- مجال السياسة ☐
- مجال الثقافة ☐
- أخرى حدد : .....

22- هل ترى أن برامج الأحزاب السياسية في الجزائر من مستوى طموحات المواطن ؟

نعم☐ لا☐ لا أدري☐

23-هل ترى بوجود توافق بين برامج الأحزاب السياسة في الجزائر و تطبيقها على أرض الواقع ؟

نعم☐ لا☐ لا أدري☐

24- ما هيالوسائط التي يعتمدها حزبكم للتسويق لبرامجه في مختلف المواعيد الانتخابية ؟

- الصور والملصقات ☐
- اللقاءات مع الجماهير ☐
- الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي☐
- أخرى تذكر: .....

25- هل تعتقد أن ما تقدمه الأحزاب اليوم من برامج بإمكانه أن يساهم في تفعيل مشاركة المواطن في مختلف الاستحقاقات الانتخابية ؟

نعم☐ لا☐ لا أدري☐

26- هل يعتمد حزبكم في بناء برامجه على الخرجات الميدانية ؟

نعم☐ لا☐ لا أدري☐

إذا كانت الإجابة ب (نعم) ما هي طبيعة عمل هذه الخرجات؟

- خرجات ميدانية بصفة دائمة ☐
- خرجات ميدانية تجهيزا للانتخابات ☐

27-ما هي أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها برامج أحزاب اليوم لكسب ثقة المواطنين والتصويت لهم في الانتخابات ؟

التركيز على الإصلاحات الاقتصادية ☐

التركيز على الإصلاحات السياسية ☐

التركيز على الإصلاحات الاجتماعية ☐

- أخرى حدد : .....

المحور الرابع: الممارسة السياسية للأحزاب وتأثيرها على الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع

28-على أي أساس يتم الترشح للمناصب السياسية داخل حزبكم ؟ أجب على اختيار واحد فقط

- على أساس الكفاءة ☐
- على أساس الأقدمية ☐
- على أساس الالتزامبأفكار الحزب ☐
- على أساس المعارف والعلاقات القرابية☐

أخرى حدد: .....

29-هل ترى بوجود تداول سلمي على السلطة داخل حزبكم ؟نعم ☐لا☐لا أدري☐

إذا كانت الإجابة ب (لا) ما أسباب ذلك حسب رأيك ؟

- عدم الثقة في قدرة الشباب اليوم ☐

- سيطرة ثقافة العروشية و الجهوية ☐
- سيطرة رجال المال والأعمال على الحزب ☐
- أخرى حدد : .....

30- كيف تقيم العمل الجماعي داخل الحزب ؟

فعّال ☐ فعّال إلى حد ما ☐ غير فعّال ☐ لا أدري ☐

31-هل ترى أن لحزبكم قدرة على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين ؟

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

إذا كانت الإجابة ب (نعم) ما هي استراتيجيات حزبكم لتحقيق ذلك ؟

- سياسات واضحة للتخفيف من ظاهرة البطالة ☐
- العمل على تطوير التعليم ☐
- الاهتمام بقطاع الصحة والعمل على تطويره ☐
- أخرى حدد : .....

32-كيف تقيّم ممارسة الحزب للعمل السياسي في الجزائر ؟

- ناجحة بدرجة كبيرة ☐
- ناجحة بدرجة متوسطة ☐
- ناجحة إلى درجة قليلة ☐
- غير ناجحة على الإطلاق ☐
- لا أدري ☐

33- كيف تقيّم قدرة الأحزاب الموجودة حاليا على التأثيرفي القرارات الحكومية ؟

قادرة في جميع الحالات ☐ قادرة في بعض الحالات ☐ غير قادرة في كل الحالات ☐ لا أدري ☐

34- كيف تقيّم عمل مكاتب الأحزاب السياسية في الوقت الراهن ؟

تعمل بشكل دائم ☐ تعمل بشكل متقطع ☐ تعمل فقط في المواعيد الانتخابية ☐ لا أدري ☐

35- ما هي أهم معيقات ممارسة الأحزاب لعملها السياسي في نظرك ؟

- انحياز الأحزاب لاتجاهات شخصية في عملها ☐
- التصور المغلوط عن دور الأحزاب ☐
- تشويه صورة الأحزاب من طرف الإعلام المحلي ☐
- عدم إقبال الشباب على العضوية داخل الأحزاب ☐
- ضعف الثقة بين الأحزاب والمواطن ☐
- ضعف التمويل ☐
- أخرى حدد: .....

الملحق رقم 2 : قائمة الاحزاب السياسية المعتمدة في ولاية باتنة

الرقم	تسمية الحزب DENOMINATION DU PARTI		مسؤول الحزب	الامين الولائي للحزب
01	التجمع الوطني الديمقراطي	RASSEMBLEMENT NATIONAL (RND) DEMOCRATIQUE	السيد : ياحي مصطفى الأمين الوطني للحزب	الاسم اللقب: مراد رحماني
02	حركة الانفتاح	MOUVEMENT EL INFITAH (ME)	السيد: عمربوعشة الأمين الوطني للحزب	الاسم اللقب: مرابط محمد تاريخ التنصيب: 2010/01/05
03	حزب العمال	PARTI DES TRAVAILLEURS (PT)	السيدة: لويزة حنون أمينة عامة	الاسم اللقب: سراي بشير تاريخ التنصيب :2011/04/07
04	التحالف الوطني الجمهوري	ALLIANCE NATIONALE REPUBLICAINE (ANR)	السيد: بلقاسم ساحلي أمين عام	الاسم اللقب: سلاوي نصر الدين تاريخ التنصيب :2017/06/07
05	التجمعالجزائري	RASSEMBLEMENT ALGERIEN (RA)	السيد:علي زغدود رئيس	الاسم اللقب: مبروك عاشورة تاريخ التنصيب :2007/04/24
06	عهد 54	AHD 54	السيد: عليفوزي رباعين رئيس	الاسم اللقب: الطاهر بودر تاريخ التنصيب: 2016/04/17
07	حركة النهضة	MOUVEMENT DE LA NAHDA(MN)	السيد: بن عائشة يزيد أمين عام	الاسم اللقب: برغوث كمال تاريخ التنصيب: 2009/12/17
08	حركة مجتمع السلم	HARAKET MOUDJTAMAA ES-SILM (HMS)	السيد: عبد الرزاق مقري رئيس	الاسم اللقب:شلغام إقبال
09	حزب جبهة التحرير الوطني	PARTI DU FRONT DE LIBERATION	السيد: أبو الفضل بعجي أمين عام	السيد/ صديق علي

		NATIONALE FLN		
10	التجمع الوطني الجمهوري	RASSEMBLEMENT PATRIOTIQUE REPUBLICAIN RPR	السيد: عبدالقادرمرباح رئيس	السيد/ كابرين محمد تاريخ التنصيب: 2006/11/05
11	التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	RASSEMBLEMENT POUR LA CULTURE ETLA DEMOCRATIE (RCD)	السيد: محسن بلعباس رئيس	السيد/ قادري عمار رئيس المكتب الجهوي 2003
12	جبهة القوى الاشتراكية	FRONT DES FORCES SOCIALISTES (FFS)	السيد: عبدالمالك بوشافة أمين أول	السيد/ إنزارن مسعود الأمين الفيديرالي
13	حركة الوفاق الوطني	MOUVEMENT DE L'ENTENTE NATIONALE(MEN)	السيد: علي بوخزنة أمين عام	السيد/ بوراوي احمد تاريخ التنصيب: 2004/03/07
14	الحركة الوطنية للأمل	MOUVEMENT NATIONAL DE L'ESPERANCE (MNE)	السيد: محمد هادف رئيس	
15	حركة الاصلاح الوطني	MOUVEMENT ISLAH	السيد: فيلالي غويني رئيس	الاسم اللقب: مصطفى بن مريخي تاريخ التصيب : 2016/11/27
16	الجبهة الوطنية الجزائرية	FRONT NATIONAL ALGERIEN (FNA)	السيد: موسى تواتي رئيس	الاسم اللقب: بودارن عماد تاريخ التصيب : 2015/04/05
17	حزب الحرية والعدالة	PARTI DE LA LIBERTE ET DE LA JUSTICE (PLJ)	السيد: بن زيادي جمال رئيس بالنيابة	الاسم اللقب: بوقلعة وحيد تاريخ التصيب : 2020/09/24
18	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	FRONT NATIONAL POUR LA JUSTICE SOCIALE (FNJS)	السيد: خالد بونجمة رئيس	الاسم اللقب: شبعاني عبد الحميد تاريخ التصيب : 2012/07/12
19	جبهة المستقبل	FRONT EL MOUSTAKBAL (FM)	السيد: عبد العزيز بلعيد رئيس	الاسم اللقب: إعيش رمزي تاريخ التصيب :2019/07/25
20	جبهة الجزائر الجديدة	FRONT DE L'ALGERIE NOUVELLE (FAN)	السيد: أحمد بن عبد السلام رئيس	الاسم اللقب: العمري بوهزة تاريخ التصيب :2020/10/03

21	جبهة العدالة والتنمية	FRONT DE LA JUSTICE ET DU DEVELOPPEMENTFJD	السيد: سعدعبدالله جاب الله رئيس	الاسم اللقب: قادرة بشير
22	حزب الكرامة	PARTI EL KARAMA	السيد: الداوي محمد رئيس بالنيابة	الاسم اللقب: هلال بشير تاريخ التصيب :2020/01/02
23	الحركة الشعبية الجزائرية	MOUVEMENT POPULAIRE ALGERIEN(MPA)	السيد : عمارة بن يونس رئيس	الاسم اللقب: بن عقون مسعود تاريخ التصيب :
24	حزب الفجر الجديد	PARTI EL FEDJR EL JADID(PFJ)	السيد : طاهر بن بعيبش رئيس	الاسم اللقب:مختاري محمد تاريخ التصيب :2020/11/08
25	اتحادالقوىالديمقراطيةوالاجتماعية	UNION DES FORCES DEMOCRATIQUES ET SOCIALES (EL ITTIHAD)	السيد : نورالدين بحبوح أمينعام	الاسم اللقب:تومي علي مكلف بتسير الحزب تاريخ التصيب :2012/08/12
26	جبهة التغيير	FRONT DU CHANGEMENT(FC)	السيد: عبدالمجيد مناصرة رئيس	
27	حركة المواطنين الأحرار	MOUVEMENT DES CITOYENS LIBRES (MCL)	السيدة: نجية وجدي دمرجي رئيسة بالنيابة	الاسم اللقب:عبد المجيد بن أحمد تاريخ التصيب :2012/08/27
28	جيل جديد	JIL JADID	السيد: سفيا ن جيلاني رئيس	الاسم اللقب: تاريخ التصيب :
29	حزب العدل و البيان	PARTI DE L'EQUITE ET DE LA PROCLAMATION (PEP)	السيدة :نعيمة صالحي رئيسة	الاسم اللقب: تاريخ التصيب :
30	حزب الحكم الراشد	FRONT DE LA BONNE GOUVERNANCE (FBG)	السيد/ بلهادي عيسى الأمين العام	الاسم اللقب:جابري محمود تاريخ التصيب :2021/03/01
31	حزب الجزائري الاخضر للتنمية	PARTI ALGERIEN VERT	السيد/ علي عمارة	الاسم اللقب:

		POUR LE DEVELOPPEMENT PAVD	رئيس	تاريخ التصيب :
32	الجبهة الديمقراطية الحرة	FRONT DEMOCRATIQUE LIBRE (FDL)	السيد :رابح براهمي رئيس	الاسم اللقب:براهيمي توفيق تاريخ التصيب :2015/04/05
33	جبهة النضال الوطني	FRONT MILITANTISME NATIONAL (FMN)	السيد :عبد الله حداد أمين عام	الاسم اللقب:بومعراف بشير تاريخ التصيب :2016/05/04
34	الإتحاد للتجمع الوطني	UNION POUR LE RASSEMBLEMENT NATIONAL (URN)	السيد :الهواري حميدي رئيس	الاسم اللقب:قوري عز الدين تاريخ التنصيب :2021/03/12
35	جبهة الشباب الديمقراطيللمواطنة	FRONT DES JEUNES DEMOCRATES POUR LA CITOYENNETE FJDC	السيد: أحمد قوراية رئيس	الاسم اللقب: بوقلعة وحيد تاريخ التنصيب :2016/01/01
36	تجمع أمل الجزائر	TAJAMOUA AMEL EL DJAZAIR (TAJ)	السيد: عمرغول رئيس	الاسم اللقب:هارون زعبوب تاريخ التصيب :2019/03/06
37	الوسيطالسياسي	LE MEDIATEUR POLITIQUE EL (WASSIT)	السيد:احمد لعروسي رويبات رئيس	الاسم اللقب:اسحاق عبد العزيز تاريخ التنصيب :2018/11/07

38	حزب الوحدة الوطنية والتنمية	PARTI DE L'UNITE NATIONALE ET DU DEVELOPPEMENT PUND	السيد: محمد ضيف رئيس	الاسم اللقب: لغواق صالح تاريخ التنصيب :2013/10/04
39	حزب الخط الاصيل	PARTI DE LA VOIE AUTHENTIQUE (PVA)	السيد: عبد الرحمان سلام أمين عام	الاسم اللقب: تلاوماتن خير الدين تاريخ التنصيب : 2018/05/07
40	الاتحاد الوطني من اجل التنمية	UNION NATIONALE POUR LE DEVELOPPEMENT (UND)	السيد: محفوظ غرابة رئيس	الاسم اللقب: منصورية حمودة تاريخ التنصيب :2021/01/08
41	حزب التجديد والتنمية	PARTI DU RENOUVEAU DU DEVELOPPEMENT (PRD)	السيد: أسير طيبي رئيس	
42	الاتحاد من أجل التغيير و الرقي	UNION POUR LE CHANGEMENT ET LE PROGRES UCP	السيدة: زوبيدة عسول رئيسة	
43	حزب النصر الوطني	PARTI DE LA VICTOIRE NATIONALE (PVN)	السيد: محفوظ عدول رئيس	
44	الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	MOUVEMENT NATIONAL DES TRAVAILLEURS ALGERIENS MNTA	السيد: سالم حديدي رئيس	الاسم اللقب: شافعي عبد الحميد تاريخ التصيب :2016/11/12
45	حركة البناء الوطني	HARAKAT EL BINAA EL WATANI (BINAA)	السيد/عبد القادر بن قرينة	الاسم اللقب: دوراري لزهر

			رئيس	تاريخ التنصيب :
46	طلائع الحريات	TALAÏE EL HOURRIYET	السيد/ عبد القادر سعدي رئيس بالنيابة	الاسم اللقب:بن دريهم حيدر تاريخ التصيب :
47	حزب صوت الشعب	PARTI VOIX DU PEUPLE	السيد/ لمين عصماني رئيس	الاسم اللقب: عبدلي جمال تاريخ التنصيب : 2019/11/17
48	الجبهة الوطنية للمستقلين من اجل الوفاق	FRONT NATIONAL DES INDEPENDANTS POUR LA CONCORDE FNIC	السيد/ لكال يسين رئيس	الاسم اللقب: بن صالح احمد تاريخ التصيب : 2002/04/01
49	حركة الشبال الجزائريM.J.A	YOUNG ALGERIANS MOVEMENT	السيد/ عمر بريكسي قرماط رئيس	الاسم اللقب: محمد علاء الدين تاريخ التصيب : 2021/06/30

المصدر: مديرية التنظيم والشؤون العامة، مصلحة التنظيم العام،مكتب الانتخابات و الجمعيات ولايـة باتنـة

الملحق رقم 3 : قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة

الاسم واللقب	التخصص	الجامعة
أ.د سميرة لغويل	علم الاجتماع	جامعة باتنة 01
أ.د. مولدي عاشور	علم الاجتماع	جامعة تبسة
أ.د سهى حمزاوي	علم الاجتماع	جامعة خنشلة
د. سميرة منصوري	علم الاجتماع	جامعة سكيكدة